جمهورية السودان

جامعة أم درمان الإسلامية

كلية الدراسات العليا

كلية اللغة العربية

قسم الدراسات النحوية واللغوية

الجهود النحوية لنحاة اليمن القدماء

عند الدراسين المحدثين

(دراسة وصفية نقدية)

مقدمة من الطالب / عبد الرحمن أحمد محمد غالب الزمر

(لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها)

تخصص (النحو و الصرف)

إشـــــــــــــراف:

البروفيسور/ مصطفى محمد الفكي

١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨ م

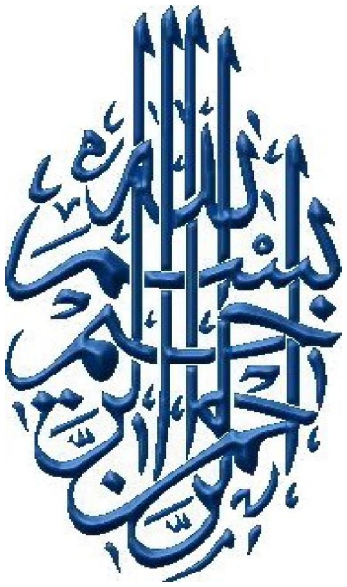

قال الله تعالى:

﴿ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ ﴾

سورة سبأ: الآية (١٥)

الإهداء

إلى اللذين أعطياني أكثر مما أخذا مني وكانا سبب وجودي أبي وأمي .

إلى التي كانت تشد من أزري وتهون علي ضغوطات الحياة وتشجعني على النجاح

أم عمر زوجي.

إلى فلذات كبدي التي تمشي على الأرض : عمر، زينب، مرام، عمرو، عبد الولي،

ومن سيأتي من بعدهم إن شاء الله أولادي.

إلى كل الباحثين المهتمين بالتراث النحوي اليمني زملائي.

إلى أبناء الإسلام وعشاق العربية في كل مكان إخواني.

إليهم جميعا أهدي ثمرة جهدي المتواضعة

شكر وتقدير

الحمد والشكر لله عز وجل أولً وآخرا الذي هداني لهذا وما كنت لأهتدي لولا أن هداني الله، والذي أعانني ووفقني إلى إنجاز هذه الأطروحة التي أسأله سبحانه وتعالى أن يجعلها علما ينتفع به ، وألا يحرمني ثوابها عنده جل جلاله وتقدست أسماؤه.

والشكر موصول لبلدي – اليمن السعيد- الذي أوفدني للدراسة في هذا البلد الطيب شعبه وأرضه – السودان العظيم ، فإلى بلدي ووطني الحبيب- اليمن- وإلى بلدي ووطني الثاني أهدي قول شوقي:

وللأوطان في دمٍ كل حرٍ يدٌ سلفتْ ودَينٌ مستحقُ

ثم إن الشكر موصول للجنة المناقشة الموقرة المتمثلة في المشرف على هذه الأطروحة العالم الجليل أ.د/ مصطفى محمد الفكي أستاذ النحو والصرف ، والأمين العام لمجلس أمناء مجمع اللغة العربية بالسودان، الذي صبر وحلم عليَّ كثيرا طيلة فترة الدراسة ، والذي ذلل لي المصاعب والمعوقات التي كانت تعترض طريقي، فالله أسأل أن يسهل له طريقا إلى الجنة، ويمده بالصحة والسلامة، ويبقيه للعربية علما، ولطلابها مرشدا وهاديا.

كما أقدم خالص امتناني وشكري للمناقش الخارجي العالم الجليل أ.د/بشرى السيد هاشم، أستاذ علم اللغة بجامعة القرآن الكريم، كما أقدم خالص امتناني وشكري للمناقش الداخلي العالم الجليل/د. حسن بن عوف أستاذ النحو والصرف بجامعة أم درمان الإسلامية ، وإن ما سيسرني ويزيد من غبطتي ما سأحظى به من توجيهات وملاحظات من قِبَل لجنة المناقشة المبجلة سترفع هذه الأطروحة إلى مصاف الرسائل العلمية القيمة بإذن الله تعالى.

ولا يفوتني في هذا المقام أن أقدم الشكر الجزيل وخالص الامتنان لكلٍّ من: الأستاذ الدكتور عبد الملك أنعم الحسامي أستاذ النحو والصرف بجامعة تعز والأستاذ المشارك حاليا بجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة، والأستاذ الدكتور عباس بن علي السوسوة الأستاذ المشارك وأستاذ علم اللغة وعميد كلية الآداب بجامعة تعز، والأستاذ الدكتور أحمد قاسم الزمر أستاذ البلاغة العربية وعلم اللسانيات بكلية اللغات بجامعة صنعاء والأستاذ المشارك حاليا بجامعة الشارقة، والأستاذ الدكتور/ عبد الحميد سيف الحسامي أستاذ النقد الحديث بجامعة إب ورئيس قسم اللغة العربية بالجامعة اليمنية بتعز والأستاذ المشارك حاليا بجامعة أبها بالمملكة العربية السعودية، وذلك على ما قدموه جميعا لي من دعم ومساندة حتى استوت هذه الرسالة على سوقها.

كما أشكر كل من مدو لي يد العون وساعدوني على إتمام هذه الأطروحة بأي شكل من الأشكال، وليعذروني على عدم ذكر أسمائهم ؛ بسبب كثرتهم، وعدم اتساع المكان لهم لكن قلبي يتسع لهم جميعا بلا استثناء ، فأسأل الله تعالى أن يجزيهم خير الجزاء على صنائع معروفهم، ويجعل هذا الجهد في ميزان حسناتهم ، والله من وراء لقصد، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ملخص الدراسة

إن هذا البحث يعالج مشكلة غياب جهود نحاة اليمن القدماء عن المكتبة العربية ويميط اللثام ويزيح الستار المضروب عنهم وعن مصنفاتهم وشروحهم ومختصراتهم النحوية، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يقدم حصرا عاما بجهودهم : مصنفات وشروح ومختصرات، ويبين أسماءها ويحدد أماكن وجودها تحقيقات كانت أو مخطوطات لم تحقق بعد ، وكل ذلك في سفر واحد ، ومن جهة ثالثة يعرض هذا البحث الدراسات الحديثة التي تناولت بالدراسة نحاة اليمن القدماء منذ نشأة الدراسات النحوية قديما في اليمن إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري، وذلك من ناحية المضمون والأسلوب، كما يعالج هذا البحث كثيرا من الأخطاء النحوية والصرفية واللغوية والإملائية والعروضية التي شاعت في تلك الدراسات الحديثة سواء التي تناولت جهود نحاة اليمن القدماء بالدراسة أو بالتحقيق.

كما يعالج هذا البحث كثيرا من المشكلات المنهجية ويصوب الأوهام العلمية التي وقع فيها الباحثون والمصنفون والمحققون لمخطوطات نحاة اليمن القدماء النحوية بأسلوب علمي يعتمد على الحجة والدليل استنادا إلى أئمة اللغة والمختصين بتحقيق التراث.

وقد قام الباحث بجمع مادة البحث بصورة منظمة بعد أن كانت مشتتة في أكثر من دولة عربية، وفي ثنايا وبطون المراجع والمصادر المختلفة ، فرتب ونظم وبوب وجمع

ودرس ووصف ثم نقد وعلّق؛ وبسبب ذلك أتت أهمية البحث والحاجة إليه لدى المهتمين بجهود نحاة اليمن القدماء بصفة خاصة ولدى الباحثين في مختلف التخصصات الإنسانية دارسين أو محققين لتزداد أبحاثهم صوابا ودقة من ناحية التأليف والمنهج واللغة وكذا من ناحية مجانبة الأوهام التي يقع فيها المحققون والدارسون.

Abstract

raved the searching shaper absence of efforts of grammarian treats old Yemen about the Arabic library and the beaten cover removes, [wymyT] [aallthaam] about old grammarian Yemen and classified their and their grammatical explanations and their summaries, raved as to, and on the other side last side presents general restrictions in their efforts: Writers and explanations and summaries, and her names show and places presence of that investigations determine and as that places presence of that manuscript which realization after, and all that in trip one, and with regard to third expands the studious searching Haditha raved which the study took in old grammarian Yemen since origin of the studies grammatical old in Yemen to end horned fourteen the abandonments, and that from aspect secured and the way, just as treats the searching raved a lot from the grammatical errors [waalSrfyt] and linguistic and dictation [waale'rwDyt] which that studies Haditha spread in whether which efforts of grammarian took old Yemen or which efforts of grammarian took old Yemen in the investigation.

Just as treats the searching raved a lot from the methodical problems which fell in her the researchers and classified and your the investigators for hill the studies Haditha in scientific way depend on the excuse and the proof leaning to Imam of the language and specialized in investigation the heritage.

Consequently losing was formed this thesis from three sections: The section first the grammatical studies Haditha specialized in which efforts of grammarian took old Yemen and fathers were in in: First grammatical taking the studies [aalzmaanyt], and second second taking the studies grammatical local and mothers of the section losing specialized in the grammatical investigations for efforts of grammarian old Yemen and formation from four chapters: First: Investigation of the writers grammatical to old Yemen went, and second: Investigation of explanations the enough characteristic in sculptor old Yemen, and the chapter third: Investigation of explanations the detailed characteristic in sculptor old Yemen, and fourth: Investigation of explanations the urgent expression and classified grammarian the last characteristic in sculptor old Yemen.

As for the section third so he divided the general proofs (the indexes) where foot research proofs simplifies the returning in lefts to what needs him the generous reader from the thesis without hardship and effort of effort of the searching in her, where the proofs were formed from:

Evidence of the miracles Quranic, and proof of the readings Quranic and Arabic languages, and proof of the witnesses hairy, and proof of the examples and the arbitrator, and proof of the questions grammatical [waalSrfyt], and evidence of the questions linguistic, and evidence of the questions dictation [waale'rwDyt], and evidence of the flags, and evidence of the tribes and the countries, and evidence of the beliefs and the thoughts, then evidence aims of the errors which this thesis happened in, and last evidence of the sources and the returns.

So Allah asks to the generous reader finds the use and the use from this thesis [raajyaa] from him not to forgets me good blessing his prayer, and beautiful his observations.

The researcher: Abdul-Rahman Ahmed Mohammed Ghalib Al Zhumor.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين الذي قدر فهدى، والذي علم الإنسان مالم يعلم ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي الأمي الذي علم المتعلمين والقائل ﷺأدبني ربي فأحسن تأديبي، أي: علمني فأحسن تعليمي.

وبعدُ:

فلعل أول مايتبادر إلى ذهن القارئ الكريم تساؤله عن أسباب اختياري لموضوع رسالتي هذه الموسوم بـ" الجهود النحوية لنحاة اليمن القدماء عند الدارسين المحدثين" والجواب: إن ذلك لم يكن عن تعصب لليمنيين ولكني أردت أن أقدم موضوعا نحويا غير مكرور ولم يسبق أن تناوله باحث قبلي، انطلاقا من الشروط التي قدمها الأوائل في أسباب التأليف، فقال بعضهم:« شرط المؤلف أن يخترع معنى أو يبتكر مبنى»[1] .

وقال آخر:« لايؤلف أحد كتابا إلا في أحد أقسام سبعة ولا يمكن التأليف في غيرها، وهي إما أن يؤلف في شيء لم يسبق إليه ويخترعه، أو شيء ناقص يتممه، أو شيء مستغلق يشرحه، أو طويل يختصره دون أن يخل بشيء من معانيه، أو شيء مختلط يرتبه، أو شيء أخطأ فيه مصنفه يبينه، أو شيء مفرق يجمعه»[2].

(١) خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ٤١/٤، دار الفكر ، لبنان، د.ط.
(٢) المصدر نفسه ٤١/٤ .

وكان قد لفت نظري أنه كُتب عن نحاة العراق (البصريين والكوفيين والبغداديين) ونحاة الأندلس ونحاة مصر والشام[1]، ولم يُكتب عن نحاة اليمن مع أنهم لم يكونوا بمعزل عن اللغة العربية وقانونها النحوي؛ وأجدادهم هم العرب العاربة (الأصلاء) بعد أن أُبيدت العرب البائدة (قوم عادٍ وثمود) فبعد تهدم سد مأرب العظيم أيام دولة سبأ حدثت هجرة القبائل العربية اليمنية القحطانية[2]، فهاجرت قبيلة جرهم العربية اليمنية القحطانية إلى مكة المكرمة وسكنت فيها بإذن السيدة هاجر أم إسماعيل بن إبراهيم عليهما السلام، فنشأ سيدنا إسماعيل بين أفراد قبيلة جرهم، وتعلم العربية منهم ونَفِس أهلها فيها ، أي: تفوق عليهم فيها بيانا وأدبا وبلاغة، كما تعلمها أولاده منه ومن أمهم السيدة ابنة مضاض الجرهمية ومن أخوالهم الجرهميين المجاورين لهم بمكة أيضا، فلهذا قيل للعرب الذين هم من نسل سيدنا إسماعيل –ومنهم عدنان– العرب المستعربة نظرا لأن جدهم غير عربي وهو سيدنا إبراهيم عليه السلام، وأن ولده إسماعيل استعرب هو وبنوه حيث تعلموا لغة العرب وتكلموا بها وفازوا فيها، ومن هنا قيل في القبائل العدنانية عامة العرب المستعربة[3].

(١) انظر في ذلك: مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة، بغداد – العراق، و المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة – مصر، ١٩٨٩م ، والمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق؛ بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٨٠م.

(٢) نسبة إلى قحطان بن يشجُب بن يعرُب .

(٣) انظر هذا الحبيب يامحب محمد رسول اللهﷺ لأبي بكر الجزائري، ص:٦ د.ت.

ثم تفرعت القبائل العربية العدنانية بعد ذلك وسكنت مكة وما حولها من ديار الحجاز والبحرين، وأما بقية القبائل اليمنية القحطانية فبعضها بقيت في اليمن وبعضها توزعت في الجزيرة العربية، وهي خزاعة وطيّىء، وبعضها سكنت المدينة المنورة ، وهما قبيلتا الأوس والخزرج اللتان ترجع أصولهما إلى قبيلة الأزد اليمنية القحطانية التي بقيّتها سكنت عمان[1]، وأما قبيلة لخم اليمنية القحطانية فقد سكنت العراق وعُرفت بعرب المناذرة الذين اتخذوا الحيرة[2] عاصمة لمملكتهم، وأما قبيلة بني غسان فقد سكنوا الشام وعُرفوا بعرب الغساسنة، وبقية القحطانية من جذام وكلب وعاملة اللائي نزلوا فلسطين، وعذرة نزلوا تيماء ووادي القرى[3].

وبسبب أصالة اليمنيين في العربية فقد كنتُ أحس أنه لابد أن يكون لهم إسهامات نحوية ولعلها مغمورة ولم تذِع كما ذاعت جهود غيرهم من نحاة العربية، فأدركتُ بعد ذلك أن جهود نحاة اليمن القدماء كثيرة، فمنها مادرس ومنها مالم يدرس، وفيها دراسات وتحقيقات مكرورة لاتختلف عن بعضها كثيرا، ووجدت أن عددا كبيرا من الدارسين النحوييين المحدثين قد قدموا فيها رسائل علمية، وهؤلاء الباحثون من اليمن ومصر والسعودية والعراق وسوريا وفلسطين والكويت وغيرها، ولكن تلك الدراسات مبعثرة هنا وهناك في دول عربية مختلفة كاليمن والسودان ومصر والسعودية والعراق وسوريا، كما أن هناك دراسات في دوريات كبحوث

(١) وإلى أزد عمان ينتسب الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي . انظر المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف ٣٠.
(٢) تسمى الآن مدينة النجف الأشرف.
(٣) انظر العصر الجاهلي للدكتور شوقي ضيف ٥٦، دار المعارف، مصر – القاهرة – ط: ٨، ١٩٧٧م.

علمية قصيرة، وهناك أيضا دراسات حديثة ولكنها ليست رسائل علمية فاعتبرتها ميدانا من ميادين البحث.

ومن خلال الاطلاع والبحث وجدت أن أغلب الدارسين والمتخصصين في النحو واللغة ربما لم يعرفوا إلا القليل من تلك الجهود الحديثة التي تخصصت في دراسة نحاة اليمن القدماء، وأنه لايُعرف ما الذي دُرس منها وما الذي لم يدرس؟ وما الذي حُقق منها وما الذي لم يحقق؟ وبعد وقوفي على مضامين وأساليب بعض تلك الدراسات وجدت فيها بعضا من الأوهام اللغوية والنحوية والإملائية وكذا أوهاما في بعض المعلومات، ووجدت أن تلك الأوهام بحاجة إلى تصويبات، فاستشرت بعضا من الأساتذة في أن أقدم دراسة عن تلك الدراسات الحديثة التي تناولت جهود نحاة اليمن القدماء فشجعوني – ومنهم الأستاذ الدكتور عبد الملك الحسامي، والأستاذ الدكتور/ عبد الحميد الحسامي، ثم توكلت على الله تعالى ، ووضعت صوب عيني الأهداف التالية:

أولاً- سد الخواء في المكتبة العربية التي تفتقر إلى هذا الموضوع، وتقديمه في سفر واحد يسهل الرجوع إليه والاستفادة منه.

ثانيا- جمْع الدراسات الخاصة بجهود نحاة اليمن القدماء المتفرقة في أكثر من دولة عربية، وتقديم تعريف بها وبأصحابها من الدارسين المحدثين، وتحديد أماكنها.

ثالثا- ترتيب ما اختلط منها وتقسيمها وتصنيفها.

رابعا: الوصول من خلالها إلى إجابات عن الأسئلة التالية:

١- هل كانت لليمنيين قديما جهود نحوية تستحق الذكر؟

٢- هل كانت لهم إسهامات جديدة في النحو العربي؟

٣- هل شكلوا مدرسة نحوية كالبصرية أو الكوفية أو البغدادية أوالأندلسية أو المصرية والشامية ؟

٤- كم بلغت مصنفات وشروح ومختصرات نحاة اليمن القدماء وكم المفقود منها وكم الموجود؟

٥- هل حُققت جهود نحاة اليمن القدماء، كم هي؟ وماهي ؟

٦- ماالدراسات الحديثة عن تلك الجهود ؟ ومالها وما عليها؟

٧- ماإتجاهات الدراسات الحديثة لجهود نحاة اليمن القدماء ؟

٨- مامستويات الدراسات الحديثة لجهود نحاة اليمن القدماء من حيث الأسلوب وأعني به (المنهج والطريقة واللغة) وكذا من حيث المضمون؟

٩- ما الأوهام العلمية واللغوية والمنهجية التي وقع فيها الدارسون والمحققون لجهود نحاة اليمن القدماء؟

خامسا- فتح آفاق جديدة لدراسات حديثة لاحقة تتناول جهود نحاة اليمن القدماء لم يتم طرقها من قَبْل من قِبَل الدارسين المحدثين .

ولعلي بما سأحققه - إن شاء الله تعالى- من أهداف مرجوّة أكون قد حللت مشكلة للباحثين والمهتمين بالتراث النحوي اليمني بتقديم حصر بما درس ومالم يدرس خاصة في ظل عدم وجود شبكة بحوث جامعية في شبكة الإنترنت تجمع البحوث والدراسات في جامعات الدول العربية أو في الدوريات إلا القليل النادر في بعض الجامعات السعودية والأردنية، وكذا

التعريف بطبيعة التراث النحوي اليمني المدروس ومن أي الجوانب فتحا لآفاق جديدة لباحثين لاحقين، إضافة إلى أني سأكون قد قدمت دراسة نقدية لمضمون وأسلوب كل دراسة تناولتُها سواء أكانت دراسة لجهود نحاة اليمن القدماء أم تحقيقا لمصنَّف نحوي لأحد نحاة اليمن القدماء، وبينت مالها وما عليها.

وأخيرا استخرت الله تعالى في عنوان أطروحتي في الدكتوراه فهداني الله إليه فوسمته بـ" الجهود النحوية لنحاة اليمن القدماء عند الدراسين المحدثين " ولقيت كل الدعم والعون والمساندة والتشجيع من البروفيسور/ مصطفى محمد الفكي المشرف على أطروحتي هذه، فكان بذلك قد قدم لي أعظم شيء يحتاجه الباحث من مشرفه ثم كان منه التوجيه والنصح والإرشاد فشكر الله له وأجزل له الثواب على ماقدم .

وبناء على الأهداف التي وضعتها صوب عيني ورجوت تحقيقها في هذه الأطروحة فقد تكونت من ثلاثة أقسام وكانت خطتها على النحو الآتي:

تمهيد: تحدثت فيه عن التالي:

- لمحة جغرافية عن اليمن الحديث.
- لمحة تاريخية عن اليمن بعد الإسلام.
- الحياة العلمية في اليمن منذ دخول اليمن في الإسلام إلى القرن الرابع عشر الهجري.
- الجهود النحوية الموجودة لنحاة اليمن القدماء.

القسم الأول: الدراسات، تكوّن من بابين:

- الباب الأول: الدراسات النحوية الزمانية، وهي الدراسات التي درست نحاة اليمن القدماء في فترات زمنية مختلفة، تكوّن من فصلين:
- الفصل الأول: دراسات ببلوغرافية، وهي التي تناولت نحاة اليمن القدماء وجهودهم منذ نشأة الدراسات النحوية قديما في اليمن إلى القرن الرابع عشر الهجري، تكوّن من مبحثين:
- المبحث الأول: نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها.
- المبحث الثاني: التراث اللغوي في اليمن.
- الفصل الثاني: دراسات محدودة الزمان، تكوّن من ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية من القرن ٦-٩ هـ
- المبحث الثاني: الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري.
- المبحث الثالث: الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر.
- الباب الثاني: الدراسات النحوية المكانية، وهي الدراسات التي تناولت كل دراسة منها شخصيةً نحوية يمنية أو مصنفا نحويا يمنيا، تكوّن من فصلين:
- الفصل الأول: دراسة الشخصيات النحوية القديمة، تكوّن من خمسة مباحث:
- المبحث الأول: نشوان بن سعيد الحميري وجهوده النحوية واللغوية.

- المبحث الثاني: ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية.
- المبحث الثالث: ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية.
- المبحث الرابع: الإمام أحمد بن يحيى المرتضى نحويا.
- المبحث الخامس: الإمام يحيى بن حمزة العلوي وجهوده النحوية.
- الفصل الثاني: دراسة المصنفات النحوية القديمة، تكوّن من ثلاثة مباحث:
- المبحث الأول: معجم المسائل النحوية والصرفية في تاج العروس.
- المبحث الثاني: منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية.
- المبحث الثالث: تحفة الطلاب بإعراب منحة الإعراب للحريري.

القسم الثاني: التحقيقات، تكوّن من أربعة فصول:

- الفصل الأول: تحقيق المصنفات النحوية، تكوّن من ثمانية مباحث:
- المبحث الأول: كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة ت٥٩٠ هـ.
- المبحث الثاني: تعليقة في النحو لابن جمهور ت(بعد٦٣٠هـ).
- المبحث الثالث: الجزء الأول من المحيط المجموع لابن يعيش ت٦٨٠ هـ.
- المبحث الرابع: الجزء الثاني من المحيط المجموع لابن يعيش ت٦٨٠ هـ.
- المبحث الخامس: الجزء الأول من المغني في النحو لابن فلاح ت٦٨٠ هـ.

- المبحث السادس: المحرر في النحو للهرمي ت٧٠٢ هـ.
- المبحث السابع: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي ٧٤٠ هـ.
- المبحث الثامن: تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للمرتضى ت٨٤٠ هـ

الفصل الثاني: تحقيق شروح الكافية، تكوّن من مدخل وثمانية مباحث:

- مدخل: شُرّاح الكافية.
- المبحث الأول: تحقيق الجزء الأول من شرح الكافية لابن فلاح ت ٦٨٠هـ.
- المبحث الثاني: الجزء الثاني من الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للعلوي ٧٤٩ هـ.
- المبحث الثالث: الجزء الأول من الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للعلوي ٧٤٩ هـ.
- المبحث الرابع: معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب لابن هطيل ت٨١٢.
- المبحث الخامس: تحقيق مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب لابن صلاح ٩٧٣ هـ.
- المبحث السادس: تحقيق الأسرار الصافية لإسماعيل بن عطية النجراني ت ٩٩٤هـ.
- المبحث السابع: تحقيق المواهب الوافية بمراد طالب الكافية للحسن بن أحمد الجلال ت ١٠٨٤ هـ.

- المبحث الثامن: تحقيق طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للقاسم الشهاري ت ١٠٩٣ هـ.
- الفصل الثالث: تحقيق شروح المفصل، تكوّن من مدخل وثمانية مباحث:
- مدخل: شُرّاح المفصل.
- المبحث الأول: تحقيق المحصل شرح أسرار المفصل للعلوي ت ٧٤٩ هـ.
- المبحث الثاني: تحقيق الجزء الأول من التاج المكلل لابن هطيل٨١٢هـ.
- المبحث الثالث: تحقيق الجزء الثاني من التاج المكلل لابن هطيل.
- المبحث الرابع: تحقيق الجزء الثالث من التاج المكلل لابن هطيل.
- المبحث الخامس: تحقيق الجزء الرابع من التاج المكلل لابن هطيل.
- المبحث السادس: تحقيق الجزء الخامس من التاج المكلل لابن هطيل
- المبحث السابع: تحقيق الجزء السادس من التاج المكلل لابن هطيل
- المبحث الثامن: تحقيق المكلل بفرائد معاني المفصل للمرتضى ت٨٤٠ هـ.
- الفصل الرابع: تحقيق شروح ملحة الإعراب وشروح مصنفات نحوية أخرى، تكوّن من مدخل وخمسة مباحث:
- مدخل : شُرّاح ملحة الإعراب.
- المبحث الأول: المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة .

- المبحث الثاني: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل ٨١٢ هـ.
- المبحث الثالث: تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب لبحرق ت٩٣٠ هـ.
- المبحث الرابع: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري لابن دعسين ت ١٠٠٦ هـ.
- الخاتمة.

ثم كان القسم الثالث ، وهو قسم الأدلة العامة (الفهارس) ، تكون من ثلاثة عشر دليلا ، تسهل الاستفادة من هذه الأطروحة بيسر.

ولقد اعتمدت في ترتيب مباحث كل فصل من فصول دراستي هذه على المنهج التاريخي، فأما الدراسات فقد اعتمدت في ترتيبها على البدء بالدراسة الأسبق في تاريخ حصول صاحبها عليها أو صدورها إن كانت ليست بحثا علميا، وأما الدراسات التاريخية التي تمت في العام نفسه فأقدم التي حدود نهايتها قبل الأخرى؛ فالتي حدود نهايتها القرن التاسع مثلا تُقَدَّم على التي حدود نهايتها القرن العاشر وهكذا، وقد درست تلك الدراسات من حيث المضمون والأسلوب.

وأما التحقيقات فقد اعتمدت في ترتيبها على تاريخ وفيات مصنِّفيها ترتيبا تصاعديا مع تقديم الجزء المحقَّق الأسبق في تاريخ صدوره على غيره وليس على الترتيب التسلسلي للأجزاء، وإن كانت قد تمت تحقيقات بعض الأجزاء في عام واحد فأرتب تلك الأجزاء حسب تسلسلها، وقد درست تلك التحقيقات على نوعين:الأول منها دراسة التحقيقات الخاصة بالمصنفات النحوية لنحاة اليمن، حيث درست هذا النوع من التحقيقات من حيث مدى تحقيق العنوان واسم المصنِّف ونسبة الكتاب إليه ، ومن ناحية أخرى مدى تحقيق المتن وخدمة النص، أما النوع الثاني من دراسة التحقيقات فهي التحقيقات الخاصة بشروح نحاة اليمن للمصنفات النحوية ، ولكثرتها فقد اقتصرت في دراستها على التعريف بها وبينت مالها وما عليها بصورة مجملة وموجزة خشية تضخم حجم البحث.

كما اعتمدت في إدارة كل دراسة أو تحقيق على المنهج الوصفي التحليلي واصفا ومحللا وناقدا، وقد تطول بعض المباحث وتقصر الأخرى بحسب مايستوقفني الكتاب أو البحث موضوع كل مبحث، وبحسب ما تفرضه علي طبيعة الدراسة.

ولقد واجهتني مصاعب كثيرة على طول الطريق الممتد من بدء تسجيل أطروحتي هذه إلى أن تم إنجازها بفضل الله وعونه وتوفيقه، ومن تلك المصاعب تشتت مادة ومصادر البحث في عدة دول عربية وفي أكثر من محافظة وجامعة في الدول ذاتها الأمر الذي

استدعى سفري إلى تلك الدول لاسيما التي تحظر جامعاتها تصوير الرسائل العلمية كمصر والسعودية، أما السودان فهي موطن دراستي، واليمن بلدي، وأما العراق وسوريا فقد كفاني الأخوان : الدكتور عبد الحميد الحسامي والدكتور علي قائد عبده سنان عناء ومشقة السفر بها وفراه لي من كتب وبحوث عن نحاة اليمن القدماء التي تمت هناك فشكر الله لهما. ومن العوائق والمصاعب أيضا عدم مقدرتي على الوقوف على بعض من الدراسات والتحقيقات الخاصة بنحاة اليمن القدماء إما لأن أصحابها مازالوا في طور الإعداد ولم يتموا رسائلهم كدراسة للباحث محمد صالح عبد الله في جامعة عين شمس بعنوان خصائص التأليف النحوي في اليمن وأخرى بعنوان تنبيهات بحرق الحضرمي للباحث المصري أدهم عبدالله، في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، أو لانتقال دار النشر إلى مكان غير معروف أو توقفها كدار زاهد القدسي في مصر التي نشرت كتاب مصابيح المغاني في حروف المعاني للموزعي المتوفى في القرن التاسع الهجري، أو لعدم القدرة على الوصول إليها أو مراسلتها كدار الفكر اللبناني في لبنان التي نشرت كتاب التهذيب في النحو لابن يعيش الصنعاني بسبب الأحداث هناك، ومن الصعوبات أيضا الصعوبات المالية المتمثلة في قيمة الكتب والرسائل العلمية المصورة وكذا تكاليف الأسفار والطباعة ، إضافة إلى الرسوم الدراسية، ومن

الصعوبات التي واجهتني أيضا مشاكل الطباعة، حيث مارست الطباعة شخصيا وصولا إلى تلافي الأخطاء الطباعية مأمكن إلى ذلك سبيلا.

ولايعني هذا أني قد استوعبت كل الدراسات والتحقيقات التي عنيت بجهود نحاة اليمن القدماء لعدم اطلاعي عليها، وإنما ذكرت ماانتهى إليه علمي منها، وربما أن الذي تركته يكون أكثر مما ذكرته، ولكن إذا كانت الغايات لاتُدرك فاليسير منها لايُترك.

وبعدُ: فإني أقدم هذا البحث وقد لقيت في إعداده تعبا ونصبا، ولا أدعي لنفسي فيه بلوغ الكمال، فإن الكمال لله وحده، فإن كنت قد وُفِّقتُ فيما بذلت من جهد فذلك مارجوت وأملت، وإن كان غير ذلك فحسبي أنني لم أدخر وسعا ولم آل جهدا في سبيل الوصول إلى الغاية المنشودة في تقديم دراسة تتسم بالجدة في الموضوع والتناول وإن كنت أسير على غير مثال، فلعلها تحظى بالرضا وتحوز القبول.

وقبل أن أترك مقامي هذا أسأل الله- سبحانه وتعالى- أن يكون عملي خالصا لوجهه الكريم إسهاما مني في خدمة لغة القرآن الكريم، وإحياء لتراثنا العربي الذي حاول أعداؤنا طمسه وتارة تغريبه وأحيانا تشويهه كي ينالوا منا بفصلنا عن هويتنا العربية الإسلامية، كما أرجو أن يكون جزائي من هذا العمل ما رواه السيوطي في البغية عند

تعرضه لترجمة ثعلب[1] : قال:« قال أبو بكر ابن مجاهد : قال لي ثعلب: يا أبا بكر اشتغل أصحاب القرآن بالقرآن ففازوا، وأصحاب الحديث بالحديث ففازوا، وأصحاب الفقه بالفقه ففازوا، واشتغلت أنا بزيد وعمرو، فليت شِعري ماذا يكون من حالي؟ فانصرفت من عنده فرأيت[2] النبيﷺ تلك الليلة، فقال لي: أَقرِئ أبا العباس مني السلام، وقل له: أنت صاحب العلم المستطيل»[3].

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

(١) ثعلب: لقب أبي العباس واسمه أحمد بن يحيى بن زيد سيّار مولى فارسي الأصل وقد قصره الزبيدي على الطبقة الخامسة، التقى بالرياشي ، وجالسه وناظره... وتولى تأديب صاحب شرطة بغداد طاهر بن محمد بن عبد الله بن طاهر، فحصّل بعض الجاه كما كتب له من عطاء السلطان، مات سنة ٢٩١ هـ ، انظرفي ذلك طبقات النحويين واللغويين للزبيدي: أبي بكر محمد بن الحسن (ت٣١٩هـ)، ١١٥، نشر محمد سامي أمين الخانجي، ط:١، ١٩٥٤ونزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين =عبدالرحمن بن محمد الأنباري، ١٧٣، طبع سنة ١٢٩٤هـ ، و إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القفطي ١/ ١٣٨- ١٥١ ، تحقيق الأستاذ: محمد أبو الفضل – مطبعة دار الكتب .

(٢) الضمير يعود على أبي بكر بن مجاهد.

(٣) بغية الوعاة في أخبار النحاة للسيوطي،١/ ٣٩٦، مطبعة السعادة، ط:١.

تمهيد

أولاً: لمحة جغرافية عن اليمن.

ثانياً: لمحة عن تاريخ اليمن بعد الإسلام.

ثالثاً: الحياة العلمية في اليمن منذ دخول اليمن في الإسلام إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري .

رابعاً: الجهود النحوية لنحاة اليمن القدماء الموجودة.

أولاً: لمحة جغرافيّة عن اليمن

لا بد من رسم صورة ذهنية جغرافيا لدى القارئ وإعطائه فكرة مختصرة عن الموقع الجغرافي لليمن؛ لأن اليمن عاش ردحاً من الزمن معزولاً كلياً عن العالم الخارجي نتيجة السياسة التي اتَّبعها أئمة اليمن في القرن الحديث، ولقد وصفه الكُتَّاب الغربيون وهم يدرسون اليمن من خلال رحلاتهم الفردية فقط!! ومنهم على سبيل المثال: فيشر (VBFse)[1]:(بأنَّه إقليم مُغلق).

كان الجغرافيون العرب في القرون الوسطى يطلقون اسم(اليمن) على القسم الجنوبي من الجزيرة العربية بكامله بما في ذلك عمان[2] ، والناظر في كتب المؤرخين المتقدمين أمثال الهمداني في« صفة جزيرة العرب» و«الإكليل» ونشوان الحميري في«شمس العلوم» و« الخلاصة الجامعة» وياقوت الحموي في«معجم البلدان» وغيرهم... يجد أنَّ حدود اليمن الطبيعية أو اليمن العظمى تمتد من البحر العربي جنوباً إلى الحجاز شمالاً، ومن البحر الأحمر غرباً إلى الخليج العربي شرقاً.

(١) تكوين اليمن الحديث: د. سالم، ص ١٦، توزيع دار الأمين للنشر والتوزيع، ط٤ (١٩٩٣م).
(٢) حركة المعارضة اليمنية في عهد الأمام يحيى: د. أحمد قائد الصائدي، ص ١٤، مركز الدارسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط١.

تلك هي الحدود الطبيعية لليمن حسب ما كتبته أيدي المؤرخين القدماء[1]، ويلحق بها الجزر المحاذية لها في البحر الأحمر، وهي: جزر فرسان بموازة جيزان، جزر الأرمك بموازة اللحية، جزر كمران بموازة الصليف، جزر جبل زمر، وكذلك جزر الحنيش الصغير والحنيش الكبير[2].

أما اليوم فقد انحسرت هذه التسمية بسبب الظروف السياسية المتقلبة على مدى الحقبة الزمنية الممتدة من القرن الثالث الهجري إلى نهاية النصف الأول من القرن الرابع عشر الهجري؛ ذلك أنَّ اليمن طوال هذه الفترة لم تعش فترة استقرار، إلا فترات محددة للغاية تشوبها القلاقل الداخلية والصراعات السلطوية المتكررة.

وكذلك فإن حدودها اليوم قد تغيرت ما بين ١٩٦٢م إلى١٩٩٠م، فهي الآن تسمى الجمهورية اليمنية بعد أن كانت جمهوريتين في السابق، وحدودها الآن ممتدة من الغرب: البحر الأحمر إلى الشرق: عُمان، ومن الجنوب: البحر العربي إلى الشمال: المملكة العربية السعودية[3].

(١) المرجع السابق: د. أحمد قائد الصائدي ص١٤،١٥. محمد علي الشوكاني وجهوده التربوية: صالح أحمد محمد الصغير نبيل، دار الجيل بيروت- ط:(١٩٨٩م) ص٦٧، ٦٨. مختصر من تاريخ اليمن: عبدالله أحمد الثور، ص ١٢، د.ن، ط١(١٩٨٣م)- (١٤٠٣هـ). صفة جزيرة العرب: الحسن بن أحمد يعقوب الهمداني: ص٩٠، تحقيق محمد بن على الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط:١(١٤٠١هـ- ١٩٩٠م)، الثناء الحسن على أهل اليمن: محمد عبد الملك المروني، ص ٣٩، دار الندى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط٢(١٩٩٠م). اليمن وحضارة العرب مع دراسة جغرافية كاملة: د. عدنان ترسيسي، ص١٦، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت لبنان، ط(بدون).

(٢) جزيرة حنيش: كانت محل صراع بين بلادنا - المستحقة لها أصلاً- واريتريا المعتدية عليها في تاريخ ديسمبر(١٩٩٥) بدافع من إسرائيل، وقد تحولت القضية إلى تحكيم دولي، وأخيراً استقر التحكيم على استحقاق بلادنا للجزر(أرخبيل حنيش) في ١٩٩٨/١٠/٩م.

(٣) رحلتي إلى اليمن: احمد مصفي زكريا، ص٧٥، ٧٦، دار الفكر دار الفكر، ط: (١٤٠٦هـ)١٩٨٦م).

هذا الموقع الجغرافي جعل لليمن أهمية إستراتيجية بالغة، فمن ناحية هي مدخل البحر الأحمر عن طريق مضيق باب المندب، وفي الوقت نفسه تطل على المحيط الهندي، ولقد أكسبها هذا منذ زمن بعيد شأناً كبيراً في التاريخ القديم، إذ جعل منها طريقاً تجارياً يربط بين الهند والصين وغيرهما من بلاد الشرق وبلاد الرافدين والشام ومصر وجزر البحر الأبيض المتوسط من ناحية الغرب(١)، وبتعبير آخر يتميَّز البحر الأحمر بموقعه الفريد، إذ هو ملتقى القارات الثلاث: آسيا وأفريقيا وأوروبا، فهو يشكل حلقة وصل بين تلك القارات وشبه الجزيرة العربية(٢)، وكان لهذه الميّزات التي اتسم بها البحر الأحمر جانبان مهمان:

أوّلهما: أن اليمنيين اشتغلوا بالوساطة التجارية بين بلدان الحضارات القديمة، مما وفر لهم مستوى من الرخاء المعيشي ومكنهم من الاحتكاك بشعوب تلك الحضارات، فأسهموا في عملية التفاعل الحضاري بينها(٣).

ثانيهما: أن التاريخ اليمني كان إلى حد كبير تاريخ السيطرة على ذلك المنفذ، إذ ثارت من حوله مطامع القوى الخارجية التي حاولت السيطرة عليه، وكان يؤدي التحول عنه إلى تدهور عام في الحياة الاقتصادية(٤).

(١) حركة المعارضة اليمنية: د. أحمد قائد الصائدي، ص١٤،١٥.
(٢) محمد بن علي الشوكاني وجهوده التربوية: صالح محمد مقبل، ص٦٧.
(٣) حركة المعارضة: د. أحمد الصائدي١٥.
(٤) المرجع نفسه ١٥.

ومن هنا تبرز أهمية اليمن وموقعها الجغرافي، وبحكم أنها تطل على البحر الأحمر، فقد أصبحت مطمعاً للغزاة[1]، خاصة في العصر الحديث بعد الاكتشافات النفطية التي زادت من أهمية باب المندب لمرور ناقلات النفط عبره إلى الدول الغربية[2].

مناخ اليمن:

تمتاز اليمن من بين البلدان التي في جزيرة العرب في جزء كبير منها باعتدال المناخ وخصوبة التربة وسقوط كمية كافية من الأمطار، وقد نجم عن ذلك أن عرفت اليمن منذ القدم حياة الزراعة والاستقرار والتحضر[3].

ويتأثر مناخها بعدة عوامل منها: قربه من مسطحات مائية عريضة مثل البحر الأحمر في الغرب والبحر العربي في الجنوب، فعلى الهضبة تنخفض درجة حرارة الشتاء إلى أقل من ٤ف، ويظهر الجليد على المرتفعات الشاهقة، أما في الصيف فترتفع درجة الحرارة للغرب من خط الاستواء، ولكن ليس بالدرجة التي تصل إليها في باقي الجزيرة العربية؛ بسبب ارتفاعها من ناحية، ولوجود فصل مطير متميّز من ناحية أخرى[4].

(١) المرجع نفسه، وانظر كذلك: تكوين اليمن الحديث: د. سيد مصطفى سالم ٧.
(٢) الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً: خالد بن محمد القاسمي، منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، (١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م).
(٣) حركة المعارضة اليمنية، د. أحمد الصائدي ١٥.
(٤) تكوين اليمن الحديث: د. سيد سالم ١٨ .

وهناك فصلان لهطول الأمطار: أحدهما في شهور يوليو وأغسطس وسبتمبر، أما الفصل الثاني للأمطار فهو في شهر مارس مثل باقي بلدان الشرق الأوسط، ولا تسقط هذه الأمطار إلا في المرتفعات، أما السهل الساحلي المتاخم للبحر الأحمر فأمطاره قليلة جداً، وأقصى ما يمكن أن يرى منه في فصل الشتاء[1]، وتتأثر الحالة الزراعية تبعاً للتغيرات المناخية[2].

المساحة والسكان:

تقدر مساحة اليمن في الخريطة الحديثة حسب الإحصائيات الجديدة لعام(١٩٩٠م) بعد أن باركها الله بالوحدة التي تمت في ٢٢/ ٥/ ١٩٩٠م بـ(٥٤٦.٨٦٩)كم٢، ويقدر عدد سكانها بحوالي ٢٢مليون نسمة حسب التعداد السكاني لعام(٢٠٠٠م)، وعاصمتها صنعاء، ولها عاصمة تجارية واقتصادية، هي عدن. أما أهم مدنها الرسمية: تعز- الحديدة- ذمار-إب- صعدة- المكلا- مأرب- المهرة[3].

التضاريس السطحية لليمن:

تقسم التضاريس السطحية لليمن إلى ثلاث مناطق رئيسة هي:

منخفض يمتد على طول الساحل ويسمى تهامة.

والثاني: الهضبة ومرتفعاتها الشمالية.

(١) المرجع نفسه ١٨.
(٢) المرجع نفسه ١٨.
(٣) أطلس العالم الجديد ١، وضع وإعداد جماعة من أساتذة الجغرافيا والتاريخ في لبنان والعالم العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت- لبنان، (١٩٩٠م).

والثالث: المنخفض الشرقي، يعرف بالجوف[1].

وسهل تهامة عبارة عن شريط ضيِّق من الصحراء الرملية التي يشتد حرها، ويتراوح عرضها بين ٢٠- ٥٠ ميلاً أما الهضبة فهي تميل نحو السهل الساحلي، وبها مساحة عريضة تتراوح بين٧-١٠ آلاف قدم، أي أنها ليست جبلية وعرة، وبها أعلى قمة في الجزيرة العربية، وهي قمة جبل النبي شعيب على بعد ٣٠ ميلاًغرب صنعاء، ويقدر ارتفاعها بحوالي ١٤ ألف قدم فوق سطح البحر.

وقد قطعت المجاري المائية سطح الهضبة حيث توجد ظاهرة القنوات المائية، ولكنها لا تستطيع عبور السهل الساحلي لتصل إلى البحر[2].

ثانيا: لمحة تاريخية عن اليمن بعد الإسلام

كانت اليمن تقبع تحت حكم النفوذ الفارسي حتى جاء الإسلام فدخلت اليمن في الإسلام بقيادة واليها باذان الذي أسلم فولاه الرسولﷺالحكم على صنعاء وتتابعت رسل رسول الله ﷺالمبعوثون إلى همدان وتهامة الأشاعر، والجند وحضرموت ونجران واستقرت اليمن كلها

(١) (تكوين اليمن الحديث) د. سيد سالم ١٧.
(٢) أطلس العالم الجديد ١٧.

تحت حكم الدولة المركزية في المدينة المنورة، فكان الرسول ﷺ يبعث العمال (الأمراء) معلمين وحكاما، ويختار مواقعهم، ويعزل، ويولي القائمين بشؤون الإدارة والقيادة في حضرموت، والجند، والأشاعر، وصنعاء، ونجران دون وجود أي هاجس تشطيري أو انفصالي عن العاصمة المقدسة: المدينة المنورة، واستمر الحال هكذا في عصر الخلفاء الأربعة الراشدين رضي الله عنهم.

ودأب خلفاء بني أمية على النهج نفسه ابتداء من" معاوية بن أبي سفيان" وانتهاء بـ"مروان بن محمد"، وكانت سمة الاستقرار السياسي في اليمن هي الغالبة حتى نهاية العصر العباسي الأول حيث كانت اليمن تابعة لنظام الحكم المركزي في بغداد.

وفي العصر العباسي الأول توغلت الدعوة العلوية في اليمن، واستوطنت شمال اليمن، وانتشر الفكر العلوي الحسني في الشمال ، والوسط، وانتشر الفكر الحسيني في غرب وجنوب اليمن، وكان العباسيون يرقبون الأمر عن كثب نتيجة انشغالهم بقمع الثورات الداخلية والتمردات الثورية، ولما آل الأمر إلى المأمون بن هارون الرشيد وفد وجوه أهل اليمن عليه، وكان فيهم محمد بن زياد، ولدُ عبيد الله بن زياد ابن أبيه، فضمن للخليفة حماية اليمن من العلويين ودوام الولاء للدولة العباسية بقيادة المأمون، فولاه المأمون حكم اليمن بأسره، وصارت زبيد حاضرة لليمن إبان حكم ابن زياد الذي ضم في ولايته المركزية دولة قوية ضاربة الأطناب عرف في

ظلها اليمن من " ظفاروعمان" إلى "يلملم" وكذا الشحر وحضرموت، وديار كندة، ومن عدن إلى صنعاء التي كان يحكمها اليعفريون الحواليون الحميريون، فخضعوا لحكم ابن زياد وعاشت اليمن وحدة كبرى في ظل آمرٍ واحد وناهٍ واحد وصار ابن زياد في مرتبة التابعة[1]، وظلت اليمن موحدة حتى ظهر الفكر العلوي الحسني في شكل معارضة سياسية، تهدف لقيام دولة مستقلة بقيادة الإمام الهادي "يحيى بن الحسين بن القاسم" الرسي في صعدة والجوف ونجران.

وانتشر الفكر الفاطمي الإسماعيلي الحسيني في غرب اليمن من بلاد حجة على يد الحسن بن حوشب الملقب بالمنصور وانتشرت الدعوة الإسماعيلية أيضا في جنوب اليمن على يد علي بن الفضل القرمطي، ولكن هذه الأفكار أطيح بها بعد أن تكاتفت كل قوى المعارضة مع النظام للقضاء على الإسماعيليين ودعوتهم التي انتهت بموت ابن حوشب ومقتل علي بن الفضل وذلك في مطلع القرن الرابع الهجري وعادت الوحدة اليمنية بشكل قوي حتى ضم الزياديون إلى بلاد اليمن جزر دهلك التي تتبع اليوم "اريتريا".

وبدعم من الدولة الفاطمية في مصر قويت شوكة الصليحيين الذين كونوا دولة لهم في عهد "علي بن محمد الصليحي" الذي دان بالولاء السياسي والفكري للدولة الفاطمية الإسماعيلية في مصر، وضم مكة المكرمة إليه وأجلى بني نجاح الحبشي، وكانوا أحباشا مماليك لبني زياد[2].

(١) تاريخ ابن زياد ، عرض محمد زينهم محمد عزب ص١٢١، دار الجيل بيروت، ط: ١، د.ت.
(٢) انظر ١٠٠٠ ساعة حرب للدكتور عقيد : عبد الولي الشميري ٢٣/١-٢٨ ، دار الفكر ، لبنان- بيروت، د.ط.

وتمثلت المعارضة السياسية لعلي بن محمد الصليحي بأئمة من الهادويين وفي أبناء نجاح الحبشي الذين أجلاهم عن زبيد واتخذ صنعاء عاصمة له.

والجدير بالذكر أن الدولة الزيادية كانت سُنِّية تابعة لبغداد، وبنو نجاح كانوا أيضا سنيين، فظل الصراع السياسي على أشده بين الهادويين (الشيعة العلوية الحسنية) والموالين للفاطميين (الصليحيين) والسنيين (بني نجاح الحبشي) ، وبعد وفاة السيدة أروى بنت أحمد الصليحي وهنت الدولة الصليحية وانفصل بنو نجاح بدولة مستقلة في تهامة.

واستمر الصراع بين الأئمة الزيدية في شمال اليمن والصليحيين وسط اليمن والسنيين في زبيد وجنوب اليمن، وصار اليمن شمالا ووسطا وجنوبا، كل إقليم تحكمه دولة معادية للأخرى، واستمر الحال في صراع إلى أن جاء شمس الدين " توران شاه بن أيوب" وكان أخا لـ" صلاح الدين الأيوبي" حيث قدم من مصر في جيش سني العقيدة، عباسي الولاء؛ ليربط اليمن بأسره في ظل الحكم الأيوبي الذي بدأ في اليمن عام ٥٧٤هـ ، واستقرت اليمن في ظل الدولة الأيوبية في اليمن التي استمرت زهاء نصف قرن من الزمان إلى أن استقل المنصور " عمر بن علي بن رسول" بالجند[1] وكان نائبا للأيوبيين ومساعدا لهم، ثم استقل بحكم اليمن سياسيا مع الاعتراف بالظل الشرعي للخلفاء العباسيين في بغداد .

(١) انظر العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية للشيخ/ علي بن الحسن الخزرجي، ٣٦-١ ، تصحيح: محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار الآداب، بيروت – لبنان، د.ط.

استمرت الدولة الرسولية من عام ٦٢٧ هـ - ٨٥٩ هـ، وساعد على بقائها وطولها أن الرسوليين آمنوا بالوحدة اليمنية في شكل الفيدرالية المعروفة حاليا لكل أرجاء اليمن الموحد؛ ليحافظوا على وحدة اليمن وليقضوا على شهوة الحكم في أقاليم المعارضة، فأقر الرسوليون بعض الأئمة العلويين وغيرهم على شؤون بلدانهم حكاما محليين في ظل الدولة المركزية الرسولية التي كانت أقوى دولة في اليمن عرفها التاريخ، ثم ضعفت الدولة الرسولية وخَلَفتْها الدولة الطاهرية واستمرت من سنة ٨٥٨ هـ - ٩٤٧ هـ، ولكنها لم تُحْكِم قبضتها على اليمن كما كان الحال في عهد الرسوليين، حيث كثرت الأطماع الخارجية على اليمن ومنها الحملة البرتغالية التي استولت على أهم جزرها وممراتها البحرية، فهبَّ الجراكسة (المماليك) للذود عن اليمن ضد البرتغاليين وتمكنوا من طرد البرتغاليين، ثم دب الخلاف بينهم وبين الطاهريين، فأطاح الجراكسة بالدولة الطاهرية[1] ، وأقاموا دولتهم في اليمن إلى أن جاء العثمانيون بعد أن تكالب النفوذ الغربي على اليمن، فأحكموا قبضتهم عليه حماية من الغزاة الطامعين ولكن عارضهم اليمنيون بقيادة الأئمة الزيدية إلى أن ولي الأمر إليهم في عهد الإمام يحيى بن حميد الدين سنة ٩١٨هـ .

(١)١٠٠٠ساعة حرب ١/٣٠-٣١.

ثالثاً: الحياة العلمية في اليمن:

اليمن بلد يربط بين أفريقيا وآسيا في التجارة العالمية بل يربط بين أفريقيا وآسيا من جهة وأوروبا من جهة أخرى بما يتمتع به من موقع استراتيجي وبما يشرف به على المضيق العالمي (باب المندب) واليمن بلد أرضه خصبة ومناخاته متنوعة وتضاريسه متنوعة أيضاً، وهذا يؤهله لأن يكون بلدا زراعياً، وهو كما أسلفت آنفاً ممر للتجارة العالمية، ولهذا فهو بلد مهم ومرتبط بالعالم الخارجي من حوله ارتباطاً واسعاً، ولهذا فقد كثر الصراع والتنافس على هذا البلد منذ العصور القديمة مرورا بالعصر الوسيط حتى العصر الحديث، وهذا الصراع والتنافس أدى إلى دعم خارجي لفئات معينة من شرائح مختلفة في اليمن بقصد أن تجد تلك الدول الخارجية ذات الأطماع يداً طولى في هذا البلد مما أدى إلى وجود صراعات داخلية مختلفة وكثيرة بين فئات المجتمع اليمني، وهذه الصراعات أدت إلى عدم استقرار اليمن عبر التاريخ، ولعل عدم الاستقرار كان السبب الرئيس في أن اليمن لم يجد تلك الخظوة العلمية والشهرة الواسعة كما هو الأمر في العراق ومصر والشام، ولكن لا يعني هذا أن اليمن كان من البلدان والأمصار المتخلفة علمياً إذ جاء هذا البلد بكوكبة من كبار علماء العالم العربي والإسلامي أمثال الهمداني وابن فلاح اليمني وابن يعيش الصنعاني والإمام يحيى بن حمزة العلوي صاحب الطراز وابن هطيل وغيرهم من علماء اللغة العربية لاسيما علم النحو العربي.

ومن الواضح أن الحياة العلمية في بلد ما تتأثر بالسياسة والاقتصاد وتشجيع الحكام لها، وهذا كان منعدماً إلى أن جاء عصر بني رسول في اليمن الذين نهجوا نهج الحكام الأيوبيين في مصر والشام حيث إنهم كانوا على صلة بهم قبل أن يكوّنوا دولة مستقلة عن الدولة الأيوبية في اليمن، يقول الدكتور فاروق أحمد حيدر: « أماعن تشجيع البحث العلمي فكما مر بنا من خلال الدراسة أن دولة بني رسول حرصت على تشجيع البحث العلمي، وذلك بتوفير المال والاستقرار والمناخ العلمي المناسب للعلماء سواء كانوا في اليمن أو في خارجها، مما جعل اليمن في تلك الفترة من البلاد التي جذبت الباحثين من مختلف البلاد الإسلامية بعد أن كانت من البلاد الطاردة للعلماء والباحثين اليمنيين في الفترات السابقة لدولة بني أيوب وبني رسول»[1] وساعد في تشجيع بني رسول للحياة العلمية في اليمن التنافس الشديد الذي كان بينهم وبين الأئمة الزيدية الذين كوّنوا لهم دولة في شمال اليمن امتداداً من صنعاء إلى صعدة، وهؤلاء الأئمة كانوا يشجعون الحياة العلمية لاسيما علوم اللغة العربية واشتهرت في دولتهم، هجر العلم ومعاقله[2] بشكل كبير، وتلك الهجر كانت مستقلة عن سلطة الدولة فخرَّجت علماء كبار في اللغة وغيرها ساهموا في إذكاء روح التنافس العلمي.

(١) التعليم في اليمن في عهد بني رسول لفاروق أحمد حيدر ١١٨، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٩٢م .

(٢) راجع هجر العلم ومعاقله للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع ، دار الفكر المعاصر بيروت، ط: ا، ١٩٩٥م.

ونتيجة للحركة التجارية من وإلى اليمن وكذا الرحلات العلمية منها وإليها فقد قصدها علماء كبار في اللغة أمثال أبي عمرو بن العلاء الذي كان له لمساته اللغوية في اليمن، والفيروزآبادي، كما حدثت رحلات علمية إلى كل من مصر ومكة والمدينة حيث كانت تلك الأمصار تزخر بعلماء اللغة الكبار وتشهد حركة علمية واسعة[1] ومن الطبيعي أن تلك الرحلات العلمية أسهمت في امتداد الحياة العلمية في اليمن وبالذات في زبيد وصنعاء وصعدة وذمار وعدن وحضرموت وتعز فظهر علماء في اللغة والنحو لهم صيتهم أمثال المرتضى الزبيدي صاحب تاج العروس وبحرق الحضرمي والإمام أحمد بن يحيى المرتضى- وغيرهم من علماء اللغة والنحو في اليمن.

ومن هنا ندرك سبب عدم وجود حياة علمية نشطة قبل القرن السادس الهجري نتيجة الصراعات السياسية والفكرية المسلحة وعدم الاستقرار مع وجود حياة علمية بسيطة ليست ذات أثر ولا تأثير في القرون: الثالث والرابع والخامس من الهجرة، حيث لم تفرز تلك القرون علماء كبار ولا مصنفات إلا اليسير والنادر الذي لاحكم له.

وأما القرن الأول والثاني من الهجرة فكانت اليمن فيهما مستقرة دينيا وفكريا وسياسيا خاضعة لأمر الخليفة في الدولة المركزية، وكان الولاة المبعوثون من الدولة المركزية هم القادة

(١) راجع نشأة الدارسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها، تأليف: د. هادي عطية مطر الهلالي ص٩٢، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤م.

والحكام وهم المعلمون، فلم يحدث تنافس سياسي ولافكري يستدعي وجود نشاط علمي، ولم تكن اليمن مركزا علميا في تلك الفترة؛ لأنه مازال يُتعلم ويؤخذ من مراكز العلم في مكة والمدينة والكوفة وبغداد والكوفة والبصرة.

وأما من القرن العاشر الهجري إلى الرابع عشر الهجري فقد عادت الصراعات المسلحة الداخلية، وكذا بين اليمنيين والغزاة الخارجيين، فانحسرت الحياة العلمية نوعا ما وقل الإبداع الفكري والعلمي وأصبحت المرحلة مرحلة اجترار وتكرار وتقليد فحسب.

أما المؤسسات التعليمية في اليمن فقد تمثلت في خمس:

١- **المساجد**، وكانت من أهم المؤسسات العلمية حيث إنها أخذت تؤدي دورها منذ أن دخل معاذ بن جبل وفروة بن مسيك المرادي وأبان بن سعيد بن العاص ووبر بن يخنس الخزاعي[1]، وكانت المساجد مكان تلقي العلم لطلبة المرحلة العليا، واستمرت المساجد تؤدي دورها حتى بعد ظهور المدارس النظامية.

٢- **الهِجَر العلمية**، والهِجْرة كما يعرفها القاضي إسماعيل بن علي الأكوع:«اصطلح علماء اليمن على تسمية القرية التي يهاجر إليها من رغب عن سكنى المدن (هجرة) إضافة إلى اسمها العلَم ليجعلها دار إقامة له ويتخذ منها مكانا لنشر-

(١) انظر الحياة العلمية في اليمن في القرنين الخامس والسادس من الهجرة للدكتور عبد الرحمن المختارص٢٠٠رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء ، ٢٠٠٤م .

العلم»[1]، وهذه الهجر نظام علمي انفرد به اليمن ولا يوجد في أي بلد في الإسلام[2]، وظهرت لأول مرة في اليمن في القرن الرابع الهجري[3].

وانتشرت هذه الهجر- فيما يبدو- في أماكن انتشار المذهب الزيدي في اليمن نتيجة الخلاف الذي دب في أوساط المذهب الزيدي إلى مطرفي وحسيني ومخترعي[4]، ويبدو أنها ظهرت لأسباب فكرية مذهبية، فكانت كل فرقة تعارض الأخرى بهجرة معينة، وربما كانت بعض الهجر تتعرض للاعتداء نتيجة التعصب وشدة احتدام الصراع بين فرق الزيدية.

٣- **القرى العلمية**، وهي تقابل الهجر العلمية وانتشرت في المناطق التي كان يوجد بها المذهب الشافعي في (مخلاف الجند وتهامة وحضرموت) ، وكان لهذه القرى العلمية شهرة واسعة تماثل المدن الكبيرة ؛ لأنها كانت تنشأ قرب المدن الكبيرة أو لكون أحد كبار العلماء كان يتديرها، أي: يتخذها دارا له، وإذا ما احتدم الخلاف بين تلك القرى فأقصى مايحدث هو المناظرات العلمية؛ لأن سكان

(١) هجر العلم ومعاقله للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع ٥/١، دار الفكر المعاصر بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٩٥م .

(٢) المرجع نفسه ٧/١ .

(٣) الحياة العلمية في اليمن في القرنين الخامس والسادس من الهجرة ٦٩ .

(٤) الحياة العلمية في اليمن في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور عبد الرحمن الشجاع ٨٠، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، غير منشور.

مخلاف الجند وتهامة وحضرموت كانوا قوما مسالمين[1]، وظهرت هذه القرى العلمية في القرن الرابع الهجري واستمرت حتى نهاية القرن السادس الهجري أو بعد[2].

٤- **المدارس الإسلامية(العلمية) وهي المدارس النظامية** التي أنشأها الملوك والأمراء والوزراء[3]، وظهرت في اليمن متأخرة وذلك في القرن السادس في العصر الأيوبي ٥٦٩-٦٢٦هـ، ويرى الدكتور عبد الرحمن المختار أن الأيوبيين لم يكونوا أول من قاموا بإنشائها وإنما وجدت من قبل مجيئهم ودخولهم اليمن[4]، حيث إن أول مدرستين بنيتا في اليمن هما (المدرسة السيفية) في تعز والأخرى (المدرسة المُعزِّية) في زبيد، وبناها الملك الأيوبي في اليمن (المعز إسماعيل بن طغتكين بن أيوب)، وانتشرت هذه المدارس بشكل واسع النطاق في اليمن في عصر دولة بني رسول التي قامت عام ٦٢٦هـ واستمرت إلى قيام الدولة الطاهرية حيث سار ملوكها على ذلك النهج في بناء المدارس إلى أن زالت دولتهم بتغلب الجراكسة (المماليك) عليهم واستيلائهم على عاصمتهم

(١)الحياة العلمية في اليمن في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور عبد الرحمن الشجاع ٧٠.
(٢) المرجع نفسه ٨١ .
(٣) انظر المدارس الإسلامية في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع ٥-٦، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط:٢،١٩٨٦م.
(٤) انظر الحياة العلمية في اليمن في القرنين الخامس والسادس الهجريين لعبد الرحمن المختار ٤٤٦.

ومعاقلهم، ولما امتد نفوذهم بنى بعض ولاتهم مدارس في صنعاء وزبيد ولكنها قليلة ثم لم يهتم أحد بعد ذلك ببناء المدارس خاصة إبان الحرب العالمية الأولى، ثم بنى الإمام يحيى بن حميد الدين مدرسة في صنعاء وسمّاها المدرسة العلمية[1] بعد أن سلم له العثمانيون مابقي بيدهم سنة ١٩١٨هـ.

٥- **المكاتب (جمع مُكْتب) ومنازل العلماء وقصور السلاطين** حيث لم تقتصر المؤسسات العلمية على المساجد والمدارس والهِجَر، وإنما أيضا كانت هناك المكاتب ومنازل العلماء وقصور السلاطين، وكلها كانت تعتبر بمثابة أماكن للعلم وطلبته.

رابعا: جهود نحاة اليمن القدماء الموجودة:

لقد أسهم علماء اليمن بجهد وافر في الدراسات اللغوية : نحوها وصرفها وبلاغتها ومعاجمها وعروضها وقافيتها، وشرح غريبها، حيث بلغت مؤلفاتهم اللغوية المعروفة إلى الآن حوالي أربعمائة مؤلف[2].

(١) كان أصلها مقر الوالي العثماني في صنعاء قبل رحيله من اليمن.

(٢) انظر التراث اللغوي في اليمن للدكتور عبدالملك الحسامي، بحث منشور في مجلة البحوث جامعة تعز ٢٣، العدد الثامن ٢٠٠٦م.

وقد بلغت جهود نحاة اليمن في التأليف النحوي مائتي مصنف ومختصر نحوي وهو نصف مؤلفات علماء اليمن في اللغة[1]، ولكنها ليست موجودة كلها بل هناك عدد كبير منها مفقود ولم يُعثَر منها إلى الآن – حسب اطلاعي- إلا على الآتي:

أولا: المصنفات النحوية (٢):

١- كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ت(٥٥٩هـ). حُقِّق وسيأتي الحديث عنه.

٢- مختصر الحسن بن إسحاق المعروف بابن أبي عباد ت (٥٩٠ هـ). حققه الباحث حميد أحمد إبراهيم في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ولم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

٣- تعليقة في النحو لجمهور بن علي بن جمهور المتوفي في القرن السابع الهجري ، وقد حققت وسيأتي الحديث عنها.

٤- المغني في النحو لابن فلاح اليمني ت (٦٨٠ هـ) . حُقّق الجزء الأول والثاني منه وبقي الثالث والرابع ، وسيأتي الحديث عنه.

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية ٠٧

(٢) تم ترتيبها حسب تاريخ وفيات المصنِّفين.

٥- التهذيب في النحو لابن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ) ، وقيل قبل سنة ٧٠٩ هـ. حققه الدكتور فخر صالح قدارة ، والكتاب مطبوع ولم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

٦- الدرر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان لعلي بن محمد بن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ)، وهي قصيدة في الألغاز النحوية مع شرح[١]. مخطوط سنة ٦٤٣ هـ بالمتحف البريطاني برقم (٣٨٢)[٢].

٧- المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ) . حقق وسيأتي الحديث عنه.

٨- المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن لابن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ). قيل حققه كاظم الخالدي، وتوجد نسخة مخطوطة منه بالمتحف البريطاني برقم ٣٨٦٢ ، وأخرى بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة[٣].

٩- المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي ت(٧٠٢ هـ).حقق وسيأتي الحديث عنه.

(١) تاريخ الأدب العربي لبر ولكمان ، تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٣٠١/٥ ، نقل: عبدالتواب رمضان، عناية الجامعة العربية.

(٢) نشأة الدراسات النحوية ٣١٣.

(٣) موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية للدكتور شريف النجار ١٢، رسالة دكتوراه، جامعة صنعاء، غير منشورة.

١٠- البستان في إعراب مشكلات القرآن لأحمد بن أبي بكر المعروف بالأحنف ت(٧٢٠ هـ). مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء[١].

١١- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ت(٧٤٠ هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

١٢- مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي بن إبراهيم الموزعي ت (٨٢٥هـ). حققه الدكتور جمال طلبة ونشرته دار زاهد القدسي بالقاهرة سنة ١٩٩٥م[٢]، وقد بحثت عن الدار بالقاهرة لاقتناء نسخة منه ولكنها لم تعد موجودة؛ ولذلك لم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

١٣- تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت (٨٤٠هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

١٤- مغني الطلاب عن قواعد الإعراب لعبد الرحمن بن إبراهيم الخيري ت(٩٥٧هـ). مخطوط بالجامع الكبير برقم ٢نحو .

١٥- القطرة من السحاب في معرفة جمل من قواعد الإعراب لإبراهيم بن يحيى السحولي ت(١٠٦٠هـ). مخطوط بالامبروزيانا برقم G٦[٣] .

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٣١٠.
(٢) المرجع نفسه ٢٢١.
(٣) مصادر الفكر العربي الإسلامي للحبشي ٢٨٤، دار القدس ، صنعاء-اليمن.

١٦- الإغراب بتيسير الإعراب في النحو للحسن بن أحمد الجلال ت (١٠٨٤هـ). مخطوط بمكتبة الجامع الكبير برقم (١١٨ أصول فقه اللغة)[١]، وقد حققه الباحث أحمد مرشد القاضي في رسالة ماجستير بالجامعة اليمنية عام٢٠٠١م، والكتاب مطبوع ونشرته دار القدس بصنعاء[٢].

١٧- مختصر في النحو للحسن بن إسحق بن المهدي ت(١١٦٠هـ). مخطوط بالامبروزيانا برقم ٥ G[٣].

١٨- تاج العروس للمرتضى الزبيدي ت(١٢٠٥هـ). حقق وكتبت عن المادة النحوية فيه دراسات وسيأتي الحديث عنها.

١٩- الدراري المضيات في المعربات والمبنيات لعبد الواسع بن يحيى الواسعي ت (١٣٧٩هـ). الكتاب طبع بالقاهرة[٤] ويبدو أنه لم يحقق إلى الآن، ولم أتمكن من الحصول على نسخة منه.

ثانيا الشروح:

(١) نشأة الدراسات النحوية ٣٠٩.

(٢) انظر الإغراب بتيسير الإعراب في النحو للحسن بن أحمد الجلال، ت: أحمد مرشد القاضي ، دار الإيمان للنشر،القاهرة – مصر، توزيع دار القدس ، صنعاء–اليمن،ط: ٢٠٠١م.

(٣) مصادر الفكر العربي الإسلامي للحبشي ٢٨٨.

(٤) مصادر الفكر العربي الإسلامي ٢٩٦.

١- شرح ملحة الإعراب ونسخة الآداب لعلي بن سليمان الحيدرة ت (١٢٠٥هـ). مخطوط رقم ١٠٣٠ بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ١٠مجاميع[١] .

٢- شرح الكافية لابن فلاح اليمني ت (٦٨٠هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

٣- الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية في النحو للإمام يحيى بن حمزة ت(٧٤٥ هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

٤- الحاصر لفوائد المقدمة في حقائق علم الإعراب للإمام يحيى بن حمزة ت(٧٤٥ هـ). الكتاب حقق في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة وسيأتي الحديث عنه.

٥- المحصل في كشف أسرار المفصل للإمام يحيى بن حمزة ت(٧٤٥ هـ). الكتاب حقق في جامعة الأزهر وسيأتي الحديث عنه.

٦- المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة ت (٧٤٥ هـ). الكتاب حقق في كلية لآداب بجامعة بغداد وسيأتي الحديث عنه.

٧- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية لإسماعيل النجراني ت (٧٤٩ هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه .

(١) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية، دار القدس، صنعاء- اليمن، د.ط.

٨- شرح المقدمة المحسنية وقيل المحسبة في النحو لابن بابشاذ لأحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بصيبص ت (٧٦٨ هـ). مخطوط محفوظ في بطر سبورج بليننجراد برقم رابع ٩٤٣[١].

٩- شرح مختصر الحسن بن أبي عباد لأبي السعود ابن فتح . مخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية برقم ٧٥ نحو[٢].

١٠- التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل لعلي بن محمد بن هطيل ت(٨١٢هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

١١- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان و القلم لعلي بن محمد بن هطيل ت (٨١٢هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

١٢- معونة الطالب على كافية ابن الحاجب لعلي بن محمد بن هطيل ت (٨١٢هـ). حقق وسيأتي الحديث عنه.

١٣- البرود الصافية والعقود الضافية شرح الكافية لعلي بن محمد بن أبي القاسم ت (٨٣٧هـ). مخطوط عام ٨٤٣ هـ بالأمبروزيانا تحت رقم ٦٩ [٣] .

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبرولكمان ٣٠٣/٥

(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها .

(٣) مصادر الفكر ٣٨٩ .

١٤- التاج المكلل بجواهر الأدب الكاشف لغوامض كتاب المفصل في صنعة الإعراب للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى ت(٨٤٠ هـ) وعُرف بالمكلل بفرائد معاني المفصل، والكتاب حقق في رسالتين علميتين: الجزء الأول حققه الدكتور عبده مريش وسيأتي الحديث عنه، والجزء الثاني حققه الدكتور عبد الملك أنعم الحسامي ولم أتمكن من الحصول على نسخة منه حيث إني لم أعثر عليه في كلية اللغة العربية بالقاهرة ولافي مكتبة الرسائل العلمية بجامعة صنعاء ولا في مكتبة الرسائل العلمية في جامعة تعز، والمحقِّق مسافر خارج اليمن حيث يعمل في جامعة الشارقة.

١٥- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي ابن أبي القاسم ت (٨٤٩هـ). الكتاب حقق وسيأتي الحديث عنه.

١٦- منهاج الطالب في كشف معاني كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد بن علي الرصاص توفي في القرن التاسع الهجري ولم يعرف تاريخ وفاته بالتحديد. الكتاب حققته الباحثة فطوم الأهدل في رسالة ماجستير بجامعة صنعاء وسيأتي الحديث عنه.

١٧- تحفة الراغب شرح كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الخالدي ت (٨٨٠هـ). الكتاب حقق في جزأين : الجزء الأول حققه الباحث أحمد محمد أحمد اليماني في

رسالة ماجستير بالمدينة المنورة [1] والجزء الثاني حققه الباحث صادق يسلم في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية[2].

١٨- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب بشرح ملحة الإعراب لمحمد بن عمر بحرق الحضرمي ت (٩٣٠هـ). الكتاب حقق في جامعة الجزيرة السودانية وسيأتي الحديث عنه.

١٩- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن عز الدين بن صلاح ت (٩٧٣هـ). الكتاب حقق وسيأتي الحديث عنه.

٢٠- المنهل المري على شرح قواعد الأزهري لمحمد بن الخاص بن عنقاء ت (٩٩٦هـ). مخطوط بالمتحف البريطاني تحت رقم ١٠٦٣ ضمن مجموعة[3].

٢١- منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب لابن دعسين ت (١٠٠٦هـ).

٢٢- طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للمنصور بالله القاسم بن محمد بن علي الشهاري ت (١٠٢٩هـ).

(١) الإمام أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ،١٧ ، الهامش ، رسالة دكتوراة، كلية الآداب جامعة دمشق.
(٢) أثبته الباحث بـ"ببغية الطالب الراغب في شرح كافية ابن الحاجب" .
(٣) معجم المؤلفين ٨/ ٢٥١ .

٢٣- تحفة الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب لمحمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن داوود ت (١٠٦٢هـ)[١]. مخطوطة بخزانة الأوقاف بعنوان "بغية الطالب شرح مقدمة ابن الحاجب" وتسمى تحفة الراغب. تاريخها (١٠٣٨ هـ).

٢٤- مصباح الدياجي شرح أجرومية الصنهاجي لعبد الرحيم بن عبد الباقي النزيلي الحكمي المتوفى في القرن الحادي عشر الهجري . مخطوط في مكتبة الجامع الكبير غربية برقم ٧٥ مجاميع ، وأخرى بالمكتبة نفسها برقم ٤٨ نحو[٢] .

٢٥- شرح العوامل لإسماعيل بن صلاح بن محمد بن أمير ت (١١٤٦هـ). مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٨٢٨ [٣].

٢٦- الرحماني والنفَس اليماني شرح مقدمة الصنهاجي لعبد الخالق بن علي المزجاجي المتوفى سنة١٢٠١هـ . مخطوط بالأمبروزيانا[٤].

٢٧- شرح طرفة الأصحاب لنظم قسمي الخطاب لمحمد بن محمد بن حسن الأهدل المتوفى في القرن الثالث عشر الهجري. وهو عبارة عن كتاب شرح منظومة لأبي بكر بن أبي القاسم الأهدل . مخطوط بمكتبة محمد عبد الجليل الغزي بزبيد[٥].

(١) مصادر الفكر ٣٨٩ .
(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية ١٠٧ .
(٣) مصادر الفكر ٣٨٩ .
(٤) المرجع نفسه ٣٨٦ .
(٥) نشأة الدراسات النحوية١٤ .

٢٨- الفتح الرباني شرح قطر ابن هشام لعبد الخالق بن علي المزجاجي ت (١٢٠١هـ). مخطوط عام ١٢٨٩ هـ بالجامع الكبير برقم نحو١٨٢[١].

٢٩- السلك المغني لجميع مفردات المغني لمحسن بن عبد الكريم بن أحمد بن إسحاق ت (١٢٦٦هـ). مخطوط بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم ٣٢ نحو وأخرى برقم ٤٧ نحو[٢].

٣٠- شرح السلك المغني لمحسن بن عبد الكريم سابق الذكر. مخطوطة بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم ٢٦٨ وأخرى برقم ١٩[٣].

٣١- عدة المرشح في تحقيق الموشح على شرح الخبيصي على الكافية لمحسن بن عبد الكريم سابق الذكر . مخطوط بالمكتبة الغربية[٤] .

٣٢- الكواكب الدرية شرح متن الأجرومية لمحمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل ت (١٢٩٨هـ). طبع في مصر ثم تكررت طبعاته ولكنه لم يحقق إلى الآن حسب علمي.

٣٣- النفحة العطرية على مقدمة الأجرومية . ربما يكون شرحا لمقدمة الأجرومية وهو لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل سابق الذكر. مخطوطة في المكتبة الغربية برقم ١١٥ نحو[١] .

(١) نشأة الدراسات النحوية ٢٧١ .
(٢) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية
(٣) المرجع نفسه.
(٤) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية٣٣ .

٣٤- شرح مغني اللبيب لمحمد بن احمد بن عمر بن يحيى ت (١٣٥٥هـ). مخطوط مجموع برقم ٧٣ بالجامع الكبير[٢] .

٣٥- شرح على العوامل في النحو ومعاني الحروف ليحيى بن محمد بن عامر. سنة وفاته مجهولة في المصادر. مخطوط بمكتبة الجامع الكبير تحت رقم مجموع ١٢[٣] .

(١) فهرس مخطوطات المكتبة الغربية ٣٣ .
(٢) مصادر الفكر العربي ٣٩١- ٣٩٢ .
(٣) فهرس مخطوطات الجامع الكبير، دار القدس، صنعاء-اليمن، د.ط.

القسم الأول

الدراسات النحوية

تكون من بابين:

الباب الأول: الدراسات النحوية الزمانية

الباب الثاني: الدراسات النحوية المكانية

الباب الأول

الدراسات النحوية الزمانية

تكون من فصلين:

الفصل الأول: دراسات نحوية تعريفية

بالكتب(ببلوجرافية)

الفصل الثاني: دراسات نحوية محدودة الزمان

الفصل الأول

دراسات نحوية تعريفية

بالكتب(ببلوجرافية)

تكون من مبحثين:

المبحث الأول: نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها

المبحث الثاني: التراث اللغوي في اليمن

المبحث الأول

نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها(١)

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته:

هذه الدراسة هي لهادي عطية مطرالهلالي من بلاد الرافدين والبوابة الشرقية لأمتنا العربية والإسلامية، وهذه الدراسة- فيما يبدو لي- رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية الآداب بجامعة البصرة حيث لم يذكر فيها ما يدل على طبيعتها، وبما أنه قد ذكر في الغلاف اسم الكلية والجامعة فهذا يدل على أنها رسالة علمية، وبما أن هادي له دارسة أخرى سابقة لهذه الدراسة وهي عبارة عن تحقيق لكتاب كشف المشكل للحيدرة اليمني، حيث إنها رسالة ماجستير، وبناء على ذلك فإن هذه الدراسة- محور هذا المبحث- رسالة دكتوراه ثم صارت كتاباً مطبوعاً صدرت الطبعة الأولى منه عام ١٩٨٤م.

(١) (نشأة الدارسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها)، تأليف د. هادي عطية مطر الهلالي، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد مطبعة جامعة البصرة ١٩٨٤م.

وقد كنت طلبت نسخة من هذا الكتاب من أخي الدكتور عبد الحميد الحسام فأحضرها معه من العراق بعد انتهائه من تحضير رسالته العلمية في جامعة الموصل وعودته سالماً إلى اليمن قبيل الهجمة الوحشية على عراقنا الجريح عام ٢٠٠٢م.

وهذه الدراسة توجد- حالياً- نسخة منها في مكتبة مركز الدراسات والبحوث اليمني بصنعاء تحت الرقم العام(٧٧٦٩) ورقم تصنيف(٤١٠.٠).

موضوع الدراسة وأقسامها:

قامت هذه الدارسة على ثلاثة فصول:

فأما الفصل الأول فقد تناول فيه الباحث بالدراسة عوامل نشأة الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن، ثم بين المؤلف النشاط النحوي واللغوي في مكة والمدينة المنورة، وتحدث عن رحلة فقهاء اليمن إلى مكة والمدينة والصلة بين اليمن والبصرة وبغداد، وأما الفصل الثاني فقد تناول الباحث فيه بالدراسة الهمداني عالم الجزيرة العربية وأثره في نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن، ثم تناول مشاهير علماء العربية في اليمن، وأما الفصل الثالث فقد تناول الباحث فيه الرحلة العلمية لعلماء العربية وأثرها في نشأة الدراسات اللغوية وأهم مصادر التأليف النحوي واللغوي: شروحها ومختصراتها.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع:

كان من الأحرى أن تسمى هذه الدارسة- محور هذا المبحث- نشأة الدراسات النحوية والصرفية واللغوية والبلاغية والأدبية والعروضية عند علماء اليمن الأقدمين)؛ وذلك لأن هذا العنوان يتلاءم مع مضمون هذه الدارسة؛ لكونها تناولت الدراسات النحوية والبلاغية واللغوية، وكذا الدراسات الصرفية والأدبية، والدارسات العروضية، ودراسات القوافي، مع ذكر مصنفات علماء اليمن القدماء في كل فن من الفنون المذكورة.

قد يُقبل من الباحث ذكر الدراسات الصرفية؛ لكونها من ضمن الدراسات النحوية في المصطلح القديم حيث يقصد بالدراسات النحوية الدراسات النحوية والصرفية، وقد يُقبل من الباحث أيضاً ذكر بعض الدراسات الأدبية في دراسته هذه؛ لكونه علل ذلك بتعليل وجيه حيث قال:« ثم نبيّن دور الأدباء في ذكر الآراء النحوية واللغوية في مؤلفاتهم الأدبية فنختار الحيمي من المتأخرين منهم»[1]، ولكن كيف يقبل من هادي ذكر الدراسات البلاغية والنقدية والدراسات العروضية ودراسات القوافي، وما علاقتها بالدراسات النحوية الأدبية وهي دراسات أدبية تختص بشعبة الدراسات الأدبية أو قسم الدراسات الأدبية؟! فلو سمى هادي دراسته هذه هكذا (نشأة الدراسات النحوية واللغوية

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية وتطورها في اليمن٧.

والأدبية عند علماء اليمن القدماء) لكان أحوط؛ لما ذكرته سابقاً ولكون العنوان لم يحدِّد المقصود بالدراسات أهي القديمة أم الحديثة؟ أو كان بالإمكان أن يكون العنوان الأكثر ملاءمة لهذا الموضوع هو(الدراسات النحوية واللغوية والأدبية القديمة في اليمن: نشأتها وتطورها)، وقد يقال أن هادي أراد باللغوية جميع فنون اللغة العربية فأقول: لماذا ذكر في عنوان دراسته هذه (النحوية واللغوية) ، فقال: "نشأة الدراسات النحوية واللغوية و في اليمن وتطورها"؟ ألا يدل ذلك على أن الدراسات النحوية غير اللغوية في هذه الحالة ؟! وبما أنه قد ذكر في العنوان كلمة(النحوية) ثم كلمة(اللغوية) فكان عليه أن يذكر كلمة(الأدبية) إلى جانب ذلك.

مدى أهمية الدراسة وقيمتها العلمية

تُعد هذه الدراسة أول دراسة تعريفية بالتراث النحوي واللغوي والبلاغي والأدبي والعروضي في اليمن، حيث إن المعلومات عن التأليف النحوي واللغوي والبلاغي وغيرذلك في اليمن مبثوثة في بطون أمهات الكتب التي نقلت عن مصنفات اليمنيين أنفسهم التي تحتفظ بها المكتبة المتوكلية بصنعاء وغيرها من المكتبات الخاصة، حيث نقلت كتب التراجم وأخبار العلماء وطبقاتهم عن تلك المصنفات حياةَ الشخصيات اللغوية في اليمن، وقد نقل عن تلك المصنفات اليمنية: القفطي، ابن خلكان، السيوطي، إضافة إلى الكتب التي ترجمت لعلماء اليمن ككتاب مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبد الله محمد الحبشي، وكتاب الأمثال اليمانية لمحمد بن على الأكوع، وكذا كتاب مخطوطات الجامع الكبير بصنعاء للحبشي، وكذا

فهرست المخطوطات في المكتبات الخاصة في اليمن للحبشي- أيضاً وغيرها من الكتب والدوريات التي عَنِيتْ بذكر أسماء المخطوطات العربية في مختلف بلدان العالم.

وتأتي أهمية هذه الدراسة أيضاً في كونها تسد الخواء والفراغ في المكتبة العربية، وتزيح الستار المسدول عن جهود النحاة واللغويين اليمنيين القدماء، وتبرز دورهم ومهاراتهم النحوية واللغوية والبلاغية وغيرها جنباً إلى جنب مع إخوانهم علماء النحو واللغة في العراق ومصر والشام والمغرب العربي وبلاد الأندلس.

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

لقد خلط الباحث بين استعمال مصطلح علم العربية وعلم اللغة أو علوم العربية وعلوم اللغة، حيث استعمل المصطلحين بمعنى واحد، يقول هادي متحدثاً عن علماء اللغة العربية في اليمن:« ولم تقتصر دراساتهم على علوم العربية وحدها، بل اهتموا بالدراسات الفقهية، وعلم التفسير والحديث وعلم التاريخ.... الخ»[1]، ويقول في موضع آخر:« حيث لا نجد جماعة معينة كرَّست عنايتها بدراسة اللغة وعلومها...الخ»[2].

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٧.
(٢) المرجع نفسه٧.

فالملاحظ للنصين السابقين يجد أن هادي استعمل مصطلح علوم العربية في النص الأول وأراد به علوم اللغة العربية: نحوها وصرفها وبلاغتها وعلم اللغة بمعناه الخاص الذي يهتم بدراسة الألفاظ ودلالاتها.

كما نجده قد استعمل مصطلح علوم اللغة في النص الثاني بمعنى علوم اللغة العربية مجتمعة، حيث قال:« دراسة اللغة وعلومها» أي: دراسة علوم اللغة،ويعني بها علوم اللغة العربية سابقة الذكر.

ومما يؤكد أن هادي يخلط في استعمال المصطلح فلا يستقر عنده المصطلح بتسمية واحدة ما سيأتي في النصين التاليين:

- يقول هادي معقبا على كلام الهمداني:« ونظن أنه يقصد علماء استقدموا الصرف عندما قال(استقدموا)، ولا ندري أهُم علماء اللغة في القطر اليماني، أم علماء العربية من خارجه»[1]

- ويقول هادي:« الهمداني عالم باللغة العربية..... ودليلنا على علو كعبه بعلم اللغة معرفته بعلم الصرف..... ثم معرفته معرفه ثاقبة بالعروض..... وهو يوضح معاني الألفاظ الغريبة»[2].

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٩٨.
(٢) المرجع نفسه ١٠١.

إن المتأمل في نص هادي الذي يقول فيه: « ولا ندري أهُم علماء اللغة في القطر اليماني أم علماء العربية من خارجه» يلاحظ أنه استعمل مصطلح علماء اللغة مرة ومصطلح علماء العربية مرة أخرى، ويلاحظ أنه يتساءل: آلذين استقبحوا بعض استعمال المفردات، أهُم علماء اللغة داخل اليمن أم علماء العربية خارج اليمن، ويُفهَم من ذلك أن علماء اللغة عند هادي هم علماء العربية وهم أنفسهم علماء اللغة العربية، كما يلاحظ في النص الثاني للدكتور هادي الذي يقول فيه:« ودليلنا على علو كعبه بعلم اللغة معرفته بعلم الصرف..... ثم معرفته معرفة ثاقبة بالعروض..... وهو يوضح معاني الألفاظ الغريبة» أنه يقصد بعلم اللغة جميع علوم اللغة العربية كما فصَّلها، وهكذا نجده يستعمل هذه المصطلحات دون تفرقة بينها، فعلم اللغة عنده هو علم العربية وهو نفسه علوم اللغة العربية، وعلماء العربية عنده هم أنفسهم علماء اللغة، والذي أذهب إليه أن استعمال هذه المصطلحات اللغوية من غير تسمية محددة واضحة في هذه الدراسة يُحدث لبساً وتوهما في فهم المقصود، فمن المعلوم مثلاًأن مصطلح علم العربية هو مصطلح أطلقه المغاربة على علم النحو الذي كان مستعملاًعند المشارقة، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي:« وبهذا يتضح أن المغاربة والأندلسيين كانوا يستخدمون مصطلح العربية في الوقت الذي كان فيه المشارقة يميلون إلى مصطلح النحو»[1]. ويرى الدكتور حجازي أن مصطلح علم اللغة «استخدم عند بعض اللغويين المتأخرين وكان المقصود منه دراسة الألفاظ

(١) علم اللغة العربية لمحمود فهمي حجازي ٦٤، دار الفكر ، لبنان –بيروت ، ط:١ ،١٩٩٠م.

مصنفة في موضوعات مع بحث دلالاتها...الخ»[1]، كما يرى الدكتور حجازي أن علم اللغة كان يعني عند « الاستراباذي وأبي حيان وابن خلدون وغيرهم دراسة المفردات وتصنيفها في معاجم وكتب»[2]، فإنْ سلمنا جدلا أن استعمال هذه المصطلحات اللغوية فيه خلاف في الدلالة فعلم النحو عند سيبويه يدخل فيه الصرف والأصوات وبناء الكلمة، وبناء الجملة، فكل هذا يدخل عنده في مجال واحد هو مجال النحو »[3]، ومصطلح النحو عند المشارقة كما أسلفت يعني بناء الجملة، وعلم العربية عند المغاربة هو بناء الجملة، وعلم النحو عند أبي حيان الأندلسي- بصفة خاصة يعني النحو والصرف فهو يعرَّفه بقوله: « هو معرفة الأحكام التي للكلم العربية، من جهة إفرادها، ومن جهة تراكيبها»[4] وعلم العربية عند الإمام أحمد بن يحيى المرتضى اليمني يعرّفه بقوله: « العربية:اللغة والنحو والتصريف والمعاني«[5]، ومصطلح(علوم الأدب) عند ابن الأنباري يطلق على علوم اللغة، « فعلوم الأدب: النحو واللغة والتصريف وعلم الجدل وعلم أصول النحو بالإضافة إلى العروض والقوافي وصنعة الشعر وأخبار العرب وأنسابهم» [6].

أعود فأقول: إذا سُلِّم بأن المصطلحات اللغوية لم تستقر من علم لآخر فإن هذا لا يعني أن يستعملها الدارس في دراسته الحديثة بتلك الدلالات القديمة المختلفة، إذ أن من الأفضل ترك

(١)علم اللغة العربية لمحمود فهمي حجازي ص٦٤.
(٢) المرجع نفسه، ص٦٤.
(٣) المرجع نفسه، ص٦٤.
(٤) البحر المحيط لأبي حيان، ١-٥-٦.
(٥) تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب لأحمد بن يحيى المرتضى١/١٧١-١٧٢، تحقيق الدكتور فوزي حسين الهيتي.
(٦) نزهة الألباء في طبقات الأدباء لابن الأنباري، تحقيق: عطية عامر، ص٥١.

تلك الدلالات الموروثة في الماضي للحديث في تاريخ العلم واستخدام تسمية موحدة واضحة على مجال معين من مجالات البحث اللغوي في العصر الحديث، بحيث يستخدم المصطلح اللغوي على أساس النظرية الحديثة لعلم اللغة[1]. لا على أساس المصطلحات القديمة المختلف في دلالاتها.

وليس ما ذكرتُ من أمثلة على عدم دقة الدكتورهادي في استخدام المصطلح اللغوي هي الوحيدة في دراسته ولكنها مليئة في طياتها بهذا الخلط في استخدام المصطلحات اللغوية، ومن ذلك على سبيل التمثيل الخلط بين مصطلح الشكل ومصطلح الإعجام، حيث ذكر الباحث نصاً للهمداني يتحدث فيه عن كُتّاب صنعاء بأن« لهم حقائق الشكل ذكرهم بذلك الخليل»[2]، فعقّب الباحث على ذلك موضحاً كلام الهمداني بقوله:« وأما الشكل فإعجام الكتاب وإزالة لبسه»[3] ، ثم عاد يتحدث عن الشكل الذي فعله كُتاب صنعاء بقوله: « وهؤلاء(كتاب صنعاء) لا بد أن يقوموا بالكتابة ذات الخطوط الجميلة الحسنة المضبوطة بالشكل»[4].

ومن النصين السابقين للدكتور هادي يتبين أنه مرة يبين أن مدلول الشكل هو إعجام الكتاب وإزالة لبسه، ومرة أخرى يبين أن الشكل هو ضبط الكلمات بالشكل، ومن المعلوم أن شكل الحروف شيء وإعجامها شيء آخر؛ إذ أن الإعجام يعني نقط الحروف بما هو معروف

(١) انظر علم اللغة العربية، ص٧٢.
(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية، ص٦٢.
(٣) المرجع نفسه.
(٤) المرجع نفسه، ص٦٣.

بنقط الحروف وهو وضع النقاط على الحروف، وهذه النقاط هي نقاط الإعجام لا نقاط الشكل(الضبط)، وفي المعجم: « و(العجم) النقط بالسواد كالتاء عليها نقطتان، يقال: (أعجم) الحرف و(عجّمه) أيضاً تعجيما، ولا يقال عجمه، و(أعجم) الكتاب ضد أعربه»[1]، ومادة(ش.ك.ل) جاء عنها:« شكل الكتاب إذ قيده بالإعراب»[2]،وبالملاحظة لما سبق يتضح أن أعجم الكتاب: ضد أعربه، وشكل الكتاب إذ قيده بالإعراب، أي: إن الشكل هو الضبط بالشكل بمعنى وضع علامات الإعراب، وأما إعجام الكتاب بمعنى وضع النقاط على الحروف، فالشكل عند هادي هو الإعجام وهذا يدل على خلطه بين مضمون مصطلح الشكل ومضمون مصطلح الإعجام.

مدى أصالة هذه الدراسة وتأثرها

إن المتأمل لهذه الدراسة يلاحظ أنها فتح علمي جديد بالنسبة لموضوع الدراسات النحوية واللغوية في اليمن نشأتها وتطورها، وتأتي جدة هذا الموضوع في كونه جمع مشتتا مبثوثاً في بطون مختلف المصادر والمراجع المختلفة ولمّه في سفر واحد يجمع في طياته كل ما يمت بصلة إلى هذا الموضوع.

(١) مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر الرازي، تحقيق: حمزة فتح الله، ص ٤١٦، مؤسسة الرسالة، د.ط، بيروت ١٩٩٦م.

(٢) المرجع نفسه، ص٣٤٤.

إن موضوع الدراسات التي قدمها نحاة اليمن ولغويوها وأدباؤها منذ القرن الرابع الهجري إلى القرن الثالث الهجري موضوع يكاد يكون مجهولاً لدى الأكثرين باستثناء القلة القليلة من الباحثين المهتمين بهذا الموضوع الذين قد يجدون اسم مخطوط نحوي أو لغوي أو أدبي لأحد علماء اليمن الأقدمين مدوناً هنا أو هناك في المصنفات التي اهتمت بالتراث اللغوي في اليمن على وجه الخصوص أو تاريخ اليمن أو مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن أو غيرهما، لذلك فإن أغلب الظن أن هذا الموضوع لم يسبق بدراسة من هذا النوع لا من قريب ولا من بعيد، فلذلك تعد هذه الدراسة في الدراسات الأصيلة، وقد تكون متأثرة من حيث فكرة الموضوع؛ لأن هناك دراسات تناولت المدرسة الكوفية وأخرى تحدثت عن المدرسة البصرية وثالثة تناولت المدارس النحوية ورابعة تناولت المدرسة النحوية في مصر والشام وغير ذلك، ولكن تلك الدراسات لم تكن تعريفية بالكتب بقدر ما كانت تهتم بإظهار ملامح وأسس ومرتكزات تلك المدارس، ولذلك فإن ما يميز هذه الدراسة أنها حاولت الإحاطة بكل ما صُنف من دراسات نحوية ولغوية وأدبية في اليمن، فتعتبر بذلك فتحاً لآفاق جديدة في دراسات لاحقة.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

تقوم طريقة الباحث على ذكر الحكم أوّلاً على قضية ما ثم ذكر الدليل عليها كما في قوله:« نرجح أن انطلاق الشرارة الأولى لنشأة علوم اللغة في اليمن صنعاء، ومدينة عدن ودلينا على ذلك ما نص عليه الحسن بن أحمد الهمداني عن كُتّاب صنعاء »(١)، وقد التزم الباحث بهذه الطريقة في بحثه كله.

ورغم الطريقة التي نهجها الباحث بذكر الحكم ثم تدعيمه بالدليل القاطع إلا أن لي عليه بعض المآخذ في تحليله بعض القضايا، ومنها ما يلي:

أ- إصداره أحكاما حاسمة في قضايا خلافية كقضية وضع أبواب النحو أو بعض منها، حيث يقول:« أجمعت المصادر على أن أبا الأسود الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز هم الذي أصلوا أصولا للنحو ووضعوا له أبواباً، فذكروا عوامل الرفع والنصب، والخفض، والجزم، ووضعوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف، وكان لأبي الأسود في ذلك فضل السبق وشرف التقدم»(٢)، فيلاحظ على نص هادي السابق أنه جعل قضية نشأة النحو ووضع أبوابه أو بعض منها وذكر عوامله جعلها قضية تُجمع عليها المصادر

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية، ص٦٢.
(٢) المرجع نفسه، ص٥٧.

والواقع يحكي خلاف ذلك، حيث إن هذه القضية خلافية عند المتقدمين والمتأخرين وكذا المحدثين، فالأنباري وهو من المتأخرين قد اعتبر ما رواه الرواة عن نسبة وضع أبي الأسود الدؤلي لأبواب من النحو ووضع بعض مصطلحاته اعتبر ذلك مجرد رواية ورفضها، وكذا رفض رواية نسبة وضع النحو لنصر بن عاصم أو لعبد الرحمن بن هرمز حيث يقول: وزعم قوم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز الأعرج وزعم آخرون أن أول من وضع النحو نصر بن عاصم فأما من زعم أن أول من وضع النحو عبد الرحمن بن هرمز أو نصر بن عاصم فليس بصحيح، والصحيح أن أول من وضع النحو علي بن أبي طالب رضي الله عنه»[1] ويذهب القفطي وهو من المتأخرين أيضا مذهب الأنباري[2]، وقيل إن هناك رواية تنسب وضع النحو لزياد بن أبيه؛ لأنه هو الذي أوعز لأبي الأسود هذا العلم.

وأما المحدثين فبعضهم أيد نسبة وضع النحو لأبي الأسود ومنهم الشيخ محمد الطنطاوي[3] والدكتور طلال علامة[4]، ومنهم من رفض الرواية التي تنسب وضع النحو أو شيئاً من أبوابه لأبي الأسود الدؤلي ومنهم شوقي ضيف[5] الذي يرى أن واضع النحو هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي وأما أبو الأسود فإنما وضع رسم إعراب القرآن ولم يضع النحو،

(١) انظر نزهة الألباء للأنباري،٥٦، د.ت، دار الفكر ، لبنان–بيروت ، د.ط.
(٢) انظر أنباه الرواة للقفطي.
(٣) انظر تاريخ النحو وأشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، ص١٧، تعليق: محمد سعيد اللحام، عالم الكتب بيروت– لبنان، ٢٠٠٥م.
(٤) انظر تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، ص٤٢، دار الفكر اللبناني– بيروت.
(٥) المرجع نفسه، ص٤٢.

وممن تزعم هذا الرأي أيضا من المحدثين الأستاذ أحمد أمين[1] الذي اعتبر عمل أبي الأسود مجرد وضع رسم إعراب القرآن، وربما لم يعرف أبو الأسود اسم النحو تماماً، وإنما الذي لـه الفضـل الأكبر في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي.

يتضح مما سبق ذكره أن قضية وضع النحو خلافية بين النحاة المتقدمين منهم والمتـأخرين والمحدثين فأين الإجماع الذي زعمه هادي عطية مطر لاسيما أنـه أطلـق كلمـة المصـادر فقـال أجمعت المصادر ولم يحددها بالقديمة على الأقل، فإن قيل إنه يقصد بالمصادر(مطلقة) القديمـة فذلك مردود؛ لأنه في موضع آخر من دراسته هذه يذكر المصادر ويصفها بالقديمة وذلك أثناء كلامه عن وفاة الهمداني حيث قال:« وتجمع المصادر القديمة على أن وفاته سنة ٣٣٤هـ، ويرى بعض المحدثين أن وفاته سنة ٣٥٠هـ »[2].

إن تقييد هادي المصادرَ في النص السابق بالقديمة لَدليل على أن مصطلح المصـادر يطلـق عنده على القديمة والحديثة، فكلها مجمعة في نظره على قضية نسبة وضـع النحـو لأبي الأسـود الدؤلي والواقع- كما أثبتُّ- خلاف ذلك.

ب- التوهم في استنتاج بعض الأحكام والجزم فيها بما يخالف الواقع، ومن ذلـك جـزم هـادي عطية بأن الهمداني يقف «على رأس الطبقة الثانيـة التـي دونـت الآراء النحويـة والصرـفية

(١) انظر ضحى الإسلام للأستاذ أحمد أمين ص ٩٨، دار زاهد القدسي ، مصر القاهرة، د.ط.
(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية ص ٩٤.

واللغوية في القرن الثالث الهجري»[1]، ولو دقق هادي عطية النظر لوجد أنه هو قد أثبت أن ولادة الهمداني كانت سنة ٢٨٠هـ[2].

وبالرجوع إلى كتابَي: الإكليل وصفة جزيرة العرب اللذين دُوِّنت فيهما الآراء النحوية واللغوية فإنك ستجد أن الهمداني ألّف كتاب الإكليل سنة(٣٢٠هـ) وصفة جزيرة العرب جاء بعده؛ لأنه ذكر كتابه (الإكليل) في كتابه (صفة جزيرة العرب) وأما ما يؤكد تأليفه للإكليل سنة(٣٢٠هـ) فالنص الآتي:

يقول الشيخ حمد الجاسر في تقديمه لصفة جزيرة العرب: « وقد ألف الإكليل قبل صفة جزيرة العرب؛ لأنه ذكر مواضع منها، وأشار البكري في« معجم ما استعجم« إلى أنه ألفه في سنة(شل)[3] ،وقال الهمداني: « وفي تلقم قصر ريدة- ألفنا كتابنا هذا»[4].

ومما سبق ذكره يتضح أن تدوين الهمداني للآراء النحوية واللغوية إنما كان في سنة ٣٢٠هـ وما بعده، وهذا يجعلني أذهب إلى أن الهمداني دوّن الآراء النحوية واللغوية في القرن الرابع الهجري وليس في القرن الثالث الهجري حسب ما ذكره هادي عطية، وإذا اعتمدنا على الدليل العقلي فإن من غير المعقول أن يؤلف الهمداني قبل سن العشرين، فإذا كانت ولادة الهمداني سنة

(١) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية ص ٧٣.
(٢) المرجع نفسه، ص ٧٤.
(٣) يقصد بسنة شل أي: سنة ٣٢٠، وقد جرت العادة أنهم يسمون بعض السنين ذات الحوادث بحادثة ما.
(٤) انظر صفة جزيرة العرب للهمداني، مقدمة الشيخ حمد الجاسر، ص٢٣.

٢٨٠هـ وأضفنا سن التأليف وهو(٢٠) سنة إلى تاريخ مولده فإن بداية تأليفه ستكون سنة ٣٠٠هـ، أي في نهاية القرن الثالث الهجري ولكنه لم يصلنا ما يدل على أنه ألف كتابا في هذا التاريخ أو قبله وإنما أول مؤلف ألفه كان سنة٣٢٠هـ كما بينتُ سابقاً، فعلام اعتمد هادي في إصداره حكماً بأن الهمداني يقف على رأس الطبقة الثانية التي دونت الآراء النحوية واللغوية في القرن الثالث الهجري؟ وما دليل هادي على ذلك؟!

اللغة ومدى سلامتها

إن مستوى لغة الباحث متوسط فليست اللغة بالعالية المحلقة ولا هي بالضعيفة المهلهلة غير المتماسكة، وهي إلى حد ما سليمة، ومع ذلك فإن لي عليها بعض الملاحظات ومن ذلك ما يلي:

أ- الخلط بين استعمال (أم و أو) كقول الباحث:« وكان لهروب العلماء إلى أماكن بعيدة سواء أكان ذلك داخل اليمن أو خارجها دور مهم في التأليف»[1]، فالصواب أن يقول: سواء أكان ذلك داخل اليمن أم خارجها.

ب-الخلط في الاستعمال بين(في والباء) ومن ذلك قول الباحث:« قسم يتعلق بأدباء كوكبان، وقسم آخر يتعلق بأدباء صنعاء وثالث يتعلق بأدباء شبام ورابع يتعلق في سائر أدباء اليمن»

(١) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية ص١٨.

[1]والصواب: ورابع يتعلق بسائر أدباء اليمن؛ لأن (سائر) ليس ظرف مكان للفعل يتعلق ولكنه ملتصق بسائر، والباء تفيد الإلصاق أما في فتفيد الظرفية، والسياق يدل على الإلصاق وليس على الظرفية.

ج-عدم الدقة في استعمال المصطلحات العلمية ومن ذلك استعمال مصطلح دماغ للدلالة على العقل، كقول الباحث:« وسرى هذا الادعاء في أدمغة مؤرخي الأدب العربي من أبناء هذه الأمة فسلموا بهذه الدعوة الباطلة، واعتقدوا وسعوا إلى نشرها»[2].

إن استعمال(دماغ) للعقل أمر فيه نظر، فالحيوان له دماغ فهل له عقل؟! وإن قيل إن استعمال الباحث إنما كان على سبيل المجاز المرسل حيث أطلق المحل وأراد الحال على اعتبار أن العقل موجود في الدماغ فهذه المسألة غير صحيحة وفيها نظر؛ لأن القطع بأن العقل موجود في الدماغ مسألة لم تثبت علمياً، ثم إن القرآن ذكر القلب وأراد به العقل، قال تعالى: ﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها﴾[3]. فالفهم يكون بالعقل ومن لا عقل له فإنه لا يفهم، وقضية العقل والقلب وهل العقل في الدماغ أم في القلب أم العقل هو القلب قضية غيبية ولم يحسمها العلم إلى الآن فمن باب أولى ترك القطع بما هو ليس قطعياً.

(١) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية ص١٨.
(٢) نشأة الدراسات النحوية، ص٧٦
(٣) سورة الأعراف الآية ١٧٩.

- يلاحظ أيضاً في نص الباحث السابق أنه عدّى الفعلين(اعتقدوا وسعوا) بحرف الجر على والصواب أن يعدي الفعل(اعتقدوا) بحرف الجر الباء، فيقول: واعتقدوا بها وسعوا إلى نشرها.

- ومن الملاحظات على الباحث أيضاً أنه عدى الفعل(يعصم) بحرف الجر عن، وهذا على غير المستعمل، حيث قال الباحث:« فسدت السليقة على من لا عاصم يعصمه عن الخطأ» قال تعالى: ﴿قَالَ سَآوِي إِلَى جَبَلٍ يَعْصِمُنِي مِنَ الْمَاءِ قَالَ لاَ عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللّهِ﴾[1]، وكذلك استعمال بعض الأفعال على غير الفصيح، كالفعل ورد حيث قال الباحث: « ونحن هنا نورد من أقوالهم لندلل بها على حرصهم على تعلم العربية»[2]فالورود جاء بمعنى الحضور على الماء، وقد استدل علماء اللغة بشواهد كثيرة على ذلك، ومن تلك الشواهد استشهادهم بقول الشاعر الجاهلي عمرو بن كلثوم[3]

(١) سورة هود الآية ٤٣.
(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية ص١٨.
(٣)عمرو بنِ كُلثوم
؟ - ٣٩ ق. هـ / ؟ - ٥٨٤ م
عمرو بن كلثوم بن مالك بن عتّاب، أبو الأسود، من بني تغلب.
شاعر جاهلي، من الطبقة الأولى، ولد في شمالي جزيرة العرب في بلاد ربيعة وتجوّل فيها وفي الشام والعراق ونجد.
كان من أعز الناس نفساً، وهو من الفتاك الشجعان، ساد قومه (تغلب) وهو فتىً وعمّر طويلاً وهو الذي قتل الملك عمرو بن هند.
أشهر شعره معلقته التي مطلعها
(ألا هبي بصحنك فاصبحينا .....)،
يقال: إنها في نحو ألف بيت وإنما بقي منها ما حفظه الرواة، وفيها من الفخر والحماسة العجب، مات في الجزيرة الفراتية.

وَنَشرَبُ إِن وَرَدنا الماءَ صَفواً وَيَشرَبُ غَيرُنا كَدَراً وَطينا

واستعمل القرآن الكريم الفعل ورد عند ذكره دخول النار أو المرور بها، قال تعالى: ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلاَّ وَارِدُهَا﴾[1]، وجاء الورود في القرآن الكريم بمعنى الحضور إلى الماء قال تعالى: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ... الآية﴾[2].

قال ابن منظور:« وفي التنزيل العزيز﴿ وَنَسُوقُ الْمُجْرِمِينَ إِلَى جَهَنَّمَ وِرْداً﴾، قال الزجاج: أي مشاة عطاشاً، وقيل إن العرب تقول: أورد الرجل القبر؛ لأن القبر كالبئر وإن لم يكن به ماء، فيلاحظ أن الورود مداره الماء فيما يظهر لي والله أعلم.

- استعمال بعض الأفعال على غير الفصيح اعتمادا على لغة ضعيفة كقول الباحث: " وقد دون ابن عباس" رضي الله عنهما ما فسروه من القرآن الكريم، ونقلوه أصحابه إلى الخلف التابع" [3]

والفصيح أن يقول: وقد دوّن ابن عباس رضي الله عنهما ما فسره أصحابه من القرآن الكريم

قال في ثمار القلوب: كان يقال: فتكات الجاهلية ثلاث: فتكة البراض بعروة، وفتكة الحارث بن ظالم بخالد بن جعفر، وفتكة عمرو بن كلثوم بعمرو بن هند الملك، فتك به وقتله في دار ملكه وانتهب رحله وخزائنه وانصرف بالتغالبة إلى بادية الشام ولم يصب أحد من أصحابه. . انظر خزانة الأدب للبغددي ، ٤٦٧/٣

(١) سورة مريم الآية ٧١.
(٢) سورة مريم الآية ٨٦.
(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية، ص١٦٥
(٢) لسان العرب لابن منظور، ٣/ ٤٥٦.
(3) تاج علوم الأدب، ص٧٨

ونقلوه إلى الخلف التابع؛ لأن قول الباحث: " ما فسروه من القرآن الكريم ونقلوه أصحابه" جاء فيه الفعل " فسروه " على لغة أكلوني البراغيث " وهي لغة ضعيفة لاختصاصها بلغة طيّء " [1] وقد رد هذه اللغة بعض النحويين وخطؤوها؛ وذلك بحجة أن البراغيث مؤنث غير عاقل، والعرب إذا أرادت أن تسند ضميراً لجمع المؤنث غير العاقل فإنها تستعمل التاء وليس الواو فتقول أكلتني البراغيث وليس أكلوني؛ لأن إسناد واو الجماعة إلى فعل لا يكون إلا إذا كان الفاعل عاقلاً وممن ذهب إلى هذا الرأي الإمام أحمد بن يحيى المرتضى[2].

-استعمال همزة (إن) مفتوحة في موضع حقه كسرها وذلك في قول الباحث:

« ومما ذكره أبو الطيب فإن الرجل وضع شيئا من النحو ثم أنه أفاد من رحلته إلى البصرة »[3]والصواب أن يقول: (ومما ذكره أبو الطيب فإن الرجل وضع شيئاً من النحو ثم إنه أفاد... الخ) والدليل على ذلك قوله:(ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ تُبْعَثُونَ)[4].

(4) نشأة الدراسات النحوية واللغوية، ص١٦٥

(٥) سورة المؤمنون الآية ١٦.

المبحث الثاني

التراث اللغوي في اليمن

المطلب الأول : المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

قام بهذه الدراسة هادي عبد الوهاب أنعم الحسامي الأستاذ المشارك في قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة تعز،وهذه الدراسة عبارة عن بحث منشور في العدد الثامن من مجلة بحوث جامعة تعز لعام ٢٠٠٦ م ،وهي عبارة عن دورية محكّمة صادرة عن جامعة تعز في الجمهورية اليمنية، وتعنى بالآداب والعلوم الإنسانية .

وقع البحث في عشرين صفحة .

مضمون الدراسة وأقسامها

تكوّن هذا البحث أوّلاً من ملخص ذكر الباحث فيه أهم أهداف بحثه ، حيث ذكر أنه يهدف إلى إبراز الجهد العظيم الذي أسهم فيه علماء اليمن في التراث اللغوي نحوه وصرفه وبلاغته ومعاجمه وعروضه وقافيته في ستة مباحث هي :

١- عوامل نشأة الدراسات اللغوية في اليمن وهي ثلاثة :العامل الديني والعامل السياسي والرحلات العلمية .

٢- المراحل التي مرت بها الدراسات اللغوية في اليمن وهي خمس: مرحلة النشأة ، مرحلة تدوين بعض المسائل اللغوية ، مرحلة التطور، مرحلة الازدهار، مرحلة الجمود والاجترار اللغوي .

٣- أهم مصادر التأليف اللغوي في اليمن مثل : كتاب سيبويه ومعجم العين للخليل ومفصل الزمخشري وكافية ابن الحاجب والصحاح للجوهري والشافية لابن الحاجب والمفتاح للسكاكي ومقدمة طاهر بن بابشاذ وملحة الحريري ومتن الأجرومية .

٤- أهم المؤلفات اللغوية لعلماء اليمن مثل : نظام الغريب للربعي وشمس العلوم لنشوان الحميري وكشف المشكل لابن حيدرة والمغني في النحو لابن فلاح والمحرر في النحو للهرمي والطراز في البلاغة لابن حمزة العلوي وتاج العروس للزَّبيدي .

٥- الجهود اللغوية لحكام اليمن وخصوصا الإمامين : يحيى بن حمزة العلوي وأحمد بن يحيى المرتضى .

٦- ملحوظات عامة على التراث اللغوي في اليمن .

مدى أهمية الدراسة والحاجة إليها

إن هذه الدراسة التي قام بها عبد الملك الحسامي ذات قيمة كبيرة ، وتكمن أهميتها في كونها قدمت للقراء الدراسات النحوية في اليمن بصورة موجزة متسلسلة تاريخيا مستوفية أهم مراحلها، مبينة نشأتها وبواكيرها الأولى، كما أنها طرحت الموضوع بصورة واضحة

لاغموض فيها ولا لبس، وبدون إسهاب ممل ولا إيجاز مخل ، كما تكمن أهميتها في أسلوبها المبسط الخالي من التعقيد أو التكلف ، وكذا في منهجها الواضح المتماسك المترابط بحيث يخرج قارئ هذا الموضوع منه وقد ألمَّ إلى حد ما بنشأة الدراسات النحوية في اليمن وعوامل تطورها ومراحلها وأهم علمائها وجهودهم اللغوية بشكل عام وكذا مصادرهم اللغوية في اليمن بدءا بكتاب سيبويه ومعجم العين للخليل بن أحمد وانتهاء بمصنفات ابن هشام النحوي وابن مالك وابن الحاجب ومفصل الزمخشري وصحاح الجوهري ومفتاح العلوم للسكاكي ومقدمة طاهر بن بابشاذ وملحة الحريري ومتن الأجرومية .

كما أن الدراسة أوضحت إسهامات حكام اليمن في تلك الدراسات لاسيما حكام اليمن الرسوليين والزيديين وخصوصا الإمامين : يحيى بن حمزة العلوي وأحمد ابن يحيى المرتضى.

مدى أصالة الدراسة أوتأثرها

إن هذه الدراسة قد تأثرت إلى حد كبير بدراسة الباحث العراقي: هادي عطية مطر الهلالي،وذلك من حيث المنهج وطريقة عرض المعلومات ،ومن حيث موضوع الدراسة ومعلومات الدراسة نفسها ، وقد صرح الباحث بتأثره بدراسة هادي الهلالي الموسومة بنشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها إضافة إلى تأثره بكتاب مصادر الفكر

العربي الإسلامي في اليمن للمحقق اليمني: عبد الله محمد الحبشي، قال عبد الملك الحسامي

:

« ومن أهم المراجع التي أفدت منها كثيرا في إعداد هذا البحث : كتاب " نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها" للدكتور العراقي : هادي عطية الهلالي وكتاب " مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن للمحقق اليمني : عبد الله محمد الحبشي، وقد أوردت بأسلوب موجز أهم المعلومات التي تضمنها هذان الكتابان عن التراث اللغوي اليمني إضافة إلى معلومات أخرى مهمة من مصادر ومراجع متعددة »[1].

يتضح من نص عبد الملك الحسامي السابق أن الباحث قد بين أنه في بحثه هذا – محل هذه الدراسة- قد لخص بأسلوب موجز أهم المعلومات التي تضمنها كل من كتاب الباحث العراقي هادي الهلالي وكتاب المحقق اليمني عبدالله محمد الحبشي، وأضاف معلومات أخرى من مصادر ومراجع متعددة. إذن فإن بحث الحسامي قد تضمن مضمون كتابي الهلالي والحبشي ، وذكر أهم المعلومات التي ذكرت فيهما عن التراث اليمني ولكن بأسلوب موجز ، والإيجاز بحد ذاته ولمّ المتبعثر يعتبران إضافة علمية تجعل هذا البحث أصيلا في أسلوبه ، كما أن الباحث لم يقف عند ذلك فحسب ولكنه أضاف معلومات أخرى ووصفها بأنها مهمة ، وبين أنه استقاها من مصادر ومراجع مختلفة ، وهذا أيضا

(١) التراث اللغوي في اليمن لعبد الملك عبد الوهاب أنعم الحسامي ٢٣ ، بحث منشور في مجلة بحوث جامعة تعز ، العدد الثامن ٢٠٠٦م .

يجعل دراسة الباحث أصيلة بالمعلومات القيمة المهمة التي أضافها ، فيكون بذلك قد بدأ من حيث انتهى الآخرون ، ولهذا فإن بحثه هذا يعتبر أصيلا بمنهجه وأسلوبه ومعلوماته المركزة والإضافية التي جمعها وكانت مشتتة هنا وهناك فأتم المعلومات الناقصة التي ذكرتها البحوث السابقة، ووضح المبهم منها ولخص المسهب وشرح الغامض وصحح ماتوهمه الباحثون من قبله ، فكان هذا البحث جديرا بالأصالة ؛ لكونه لم يكن تكرارا وإنما اتسم بالإضافة العلمية .

والآن لنذهب إلى عقد موازنة بين بحث عبد الملك الحسامي وبحث هادي الهلالي لنصل من وراء ذلك إلى وضع أيدينا على مظاهر التجديد في بحث عبد الملك الحسامي من منطلق علمي غير خاضع للانجرار وراء الأحكام المسبقة أو الوقوع تحت سيطرة الشهرة ، فالباحث الحسامي أستاذ جامعي كبير في مجاله وتخرج على يديه الكثير من الباحثين سواء في الجامعات الحكومية اليمنية الكبيرة كجامعتي صنعاء وتعز أو في الجامعات اليمنية الخاصة كجامعة العلوم والتكنولوجيا أو في الجامعات العربية الإماراتية أو السودانية .

والآن إلى الموازنة ، وهي على النحو الآتي :

أولا : العنوان والمصطلحات المستعملة في الدراسة والمعلومات الإضافية وتوثيقها والدقة والإجمال

جعل هادي الهلالي عنوان دراسته " نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها " وأما عبد الملك الحسامي فقد جعل عنوان بحثه " التراث اللغوي في اليمن " فإذا نظرنا إلى كلا العنوانين وجدناهما مختلفين في حين أن مضمون الدراستين يكاد يكون شيئا واحدا ، ومع ذلك فإن عنوان دراسة الحسامي أدق في دلالته على المضمون حيث يفهم منه أن مضمونه يتناول التراث اللغوي كله في اليمن: نحوه وصرفه وعروضه وقافيته ومعاجمه وبلاغته، ونلاحظ أن الباحث يستخدم في بحثه مصطلح الدراسات اللغوية ويوضحها بقوله : « فلقد أسهم علماء اليمن بجهد وافر في الدراسات اللغوية: نحوها وصرفها وبلاغتها ومعاجمها وعروضها وقافيتها وشرح غريبها »[1] فإذا نظرنا إلى مضمون دراسته وجدناه قد تطرق فيها إلى كل فروع اللغة ووضع أرقاما إجمالية لكل فرع[2] كما يلي: أجمل التراث النحوي في اليمن بمائتي مصنف نحوي وشرح، وأجمل التراث البلاغي في اليمن بثلاثة وخمسين مصنفا وسبعة شروح ، وأجمل التراث اللغوي في اليمن (معجماتها وشروحها) بسبعة وثلاثين مصنفا وخمسة عشر شرحا ، وأجمل التراث الصرفي في اليمن باثني عشر مصنفا وتسعة شروح ، وأجمل التراث اليمني في العروض والقوافي بعشرين مصنفا ، وأجمل مجموعة العلوم اللغوية في اليمن بأحد عشر مصنفا ، وأجمل التفاسير اللغوية للقرآن الكريم بخمسة شروح ، وكذا غريب الحديث النبوي بثلاثة شروح.

(١)التراث اللغوي في اليمن ٢٣

(٢) انظر المرجع السابق نفسه ٣٤

فأما إذا نظرنا إلى دراسة هادي الهلالي المذكورة آنفا فإننا لانجد هذه الدقة والتحديد الرقمي إلا نزرا .

كذلك فإن دراسة الحسامي على وجازتها إلا أنها أكثر تحديدا وإجمالا من دراسة الهلالي .

كذلك فإن دراسة الحسامي تضمنت معلومات جديدة عن التراث اللغوي في اليمن لم تذكرها دراسة الهلالي كذكرها مصنفات لغوية لليمنيين لم تشر إليها دراسة الهلالي.

ثانيا: بعض الإضافات اللغوية في العبارات والألفاظ

لاحظت أن الحسامي كان في دراسته يأخذ بعض العبارات من دراسة الهلالي ولكنه يصلح مافيها من أوهام لغوية دون أن يشير إلى تلك الأوهام وكذا يوضح الغموض فيها باستبدال الألفاظ الغامضة بألفاظ واضحة، ويعلل فيها أيضا مااحتاج إلى تعليل ، ومن ذلك على سبيل التمثيل لا الحصر ما يأتي:

قال الهلالي في دراسته متحدثا عن كتاب نظم الغريب للربعي: « وعلى الرغم من صغر حجم كتابه وإغفاله مصادره يعد كتابه مصدرا مهما ، ومعجما قيما إذ اكتفى بالقليل من أسماء غريب ماذكره»[1].

(١) نشأة الدراسات النحوية ١٧٢

وقال الحسامي في ذلك: « وعلى الرغم من صغر حجم هذا المعجم وإغفاله مصادره فإنه يعد كتابا نافعا؛ لأنه مختصر في أسماء الغريب في العربية يسهل الانتفاع به»[1] .

وبالموازنة بين النصيين يتضح الآتي:

١- إن عبارة الهلالي تكونت من جملتين : الأولى (وعلى الرغم من صغر حجم كتابه وإغفاله مصادره) والثانية (يعد كتابه مصدرا مهما ...) ، فنلاحظ أنه لارابط بين الجملتين ، لهذا ربط الحسامي الجملتين في دراسته بالفاء، ويسمي بعض النحاة هذه الفاء بـ(فاء الفصيحة)[2] ،وهي الفاء الواقعة في جواب شرط مقدر، وتقديره: إذا كان حجم كتابه صغيرا وأغفل مصادره يعد ... والربط بالفاء في مثل هذا الموضع جائز في رأي النحاة [3] وليس بواجب ؛لأن فعل جواب الشرط مضارع مجرد؛أي: لم يسبق بلن أوما النافيتين ، لذلك فإن عبارة الهلالي من ناحية الشرط والجواب ليست بخاطئة ولكن الأفضل – في نظري- ارتباط الجواب فيها بالفاء لكثرة الضمائر المذكورة فيها، وذلك لزيادة التأكيد وزوال اللبس .

٢- ذكر الهلالي الفاعل(كتابه) صريحا بعد الفعل (يُعد) في عبارته، ولعله أراد بذلك إزالة اللبس الحاصل إذا لم يؤتَ بـ(كتابه) فيُظَن أن الضمير المستتر بعد (يُعد) يعود

(١) التراث اللغوي في اليمن ٢٩

(٢) انظر تحفة الطلاب بإعراب ملحة الإعراب٢٤

(٣) انظر معاني النحو ٩٢/٤

على الربعي ، ومع ذلك فعبارة الحسامي أوجز وأوضح في إيصال المعنى وأبعد من اللبس والغموض .

٣- عبارة الحسامي أوضح ؛ لأنها بينت أن الكتاب ذكر أسماء الغريب في العربية أما عبارة الهلالي فقد جعلت أسماء الغريب مبهمة.

٤- عبارة الحسامي عللت نفع الكتاب فذكرت (لأنه) أما عبارة الهلالي فقد استخدمت إذ (الظرفية) وكأن كتاب نظم الغريب مهم وقيم حين اكتفى بالقليل من أسماء الغريب ولو أكثر من ذلك لما كان كذلك ، ثم لاندري من الذي اكتفى بالقليل أهو الكتاب أم مصنف الكتاب ؟ أما عبارة الحسامي فهي أكثر تحديدا ودقة؛ لكونه استعمل "مختصر" التي تدل على الكتاب .

ثالثا : التجديد في المنهج (التقسيم والترتيب)

١- قسم الهلالي عوامل نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن إلى أربعة عوامل هي [١]: العامل الديني ، العامل السياسي ، الرحلة العلمية ، التعصب لحب اليمن واليمانيين .

(١) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن١١-١٤

أما الحسامي فقد قسم ذلك إلى ثلاثة أقسام هي[1] : العامل الديني ، العامل السياسي ، عامل الرحلات العلمية .

ويتضح من استبعاد الحسامي للعامل الرابع وهو عامل التعصب لحب اليمن واليمانيين أنه بذلك يعترض على الهلالي؛ لأنه تحاملَ في العامل الرابع على اليمانيين ونعتهم بالتعصب دون أن يكون له أدلة دامغة على ذلك، وأذهب مذهب الحسامي وليس ذلك من باب الدفاع عن اليمانيين ولكن استدلال الهلالي على تعصب اليمانيين لليمن بجمع صاحب "طيب السمر في أوقات السحر" نصوصا شعرية كثيرة لأدباء اليمن خلال القرنين الحادي عشر والثاني عشر، وفي ثنايا ذلك ذكر قواعد نحوية ولغوية ، أقول :إن ذلك ليس بحجة على ماذهب إليه ولكن قد تستدعي بعض إيضاحات شِعرٍ ما أن يذكرِ مثْلَ تلك القواعد للتوضيح لا للتعصب لليمنيين ، وكذلك الحال بالنسبة لمافعله نشوان الحميري في نشوانيته وكذا الهمداني في قصيدته الدامغة ، ويبقى ذلك الأمر محل نظر.

٢- قسم الهلالي المراحل التي مرت بها الدراسة النحوية واللغوية - على حد تعبيره – إلى مرحلتين هما [2]:

الأولى : مرحلة النشأة .

(١) انظر التراث اللغوي في اليمن

(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن

الثانية : مرحلة التطور ، واعتبر ابتداء مرحلة التطور يمثلها الهمداني ، ومن جاءوا بعده يعتبرون امتدادا لذلك التطور .

أما الحسامي فقد قسم تلك المراحل إلى خمس مراحل هي:

الأولى: مرحلة النشأة ، وتمت في القرن الثاني الهجري ، وتتمثل فيما دوّنه علماء اليمن (الفقهاء والمحدِّثون) من ملاحظات أولية بسيطة وتدريسها ناشئة اليمن ، واستمرت هذه المرحلة إلى نهاية النصف الأول من القرن الثالث الهجري .

الثانية : مرحلة تدوين مسائل نحوية وصرفية ولغوية ضمن كتابات العلماء للعلوم الأخرى كعلم التاريخ والجغرافيا ، وعلوم القرآن والحديث النبوي الشريف ، وهذه المرحلة امتدت من منتصف القرن الثالث الهجري إلى نهاية القرن الرابع الهجري ، ويعد الهمداني على رأس هذه المرحلة .

الثالثة : مرحلة التطور: ، وكانت في القرنين الخامس والسادس الهجريين، وتمثلت في المعاجم اللغوية والمصنفات النحوية التي ألفت في هذه الفترة الزمنية ويأتي في مقدمتها مختصر الحسن بن إسحاق ومختصر كتاب سيبويه لإبراهيم بن محمد بن اسحق ونظام الغريب للربعي وشمس العلوم لنشوان الحميري وكشف المشكل لابن حيدرة .

الرابعة: مرحلة ازدهار الدراسات اللغوية في اليمن ، وهذه المرحلة امتدت من ابتداء القرن الرابع الهجري إلى نهاية منتصف القرن التاسع الهجري ، وتمثلت في المغني في النحو لابن فلاح

اليمني والمحرر في النحو للهرمي ومصنفات الشرجي النحوية ومصنفات الإمامين: يحيى بن حمزة وأحمد بن يحيى المرتضى النحوية واللغوية.

الخامسة : مرحلة الجمود والاجترار اللغوي ، وتمتد من منتصف القرن التاسع الهجري إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

سبق أن أوضحت ذلك بما فيه الكفاية أثناء دراستي لمدى أصالة الدراسة أو تأثرها[1] .

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

سبق أن أوضحت ذلك بما فيه الكفاية أثناء دراستي لمدى أصالة الدراسة أو تأثرها[2] .

المطلب الثاني : الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

سلك الباحث في بحثه هذا مسلك الإيجاز بعد أن استوعب ماقاله السابقون عن التراث اللغوي في اليمن ، ومع ذلك فقد كان الباحث يوضح ماأُبهم ويفصل ما أجمل ويجمل ما فصل ويصوب خطأ أو وهما دون أن يشير إلى الخطأ كما أنه كان يقسم وينظم ويرتب معلوماته بطريقة سلسة ومنطقية بعيدا

(١) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل
(٢) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل

عن التكرار الذي وقع فيه هاديمطر الهلالي ، كما أن الباحث كان يلخص كلامه بعد كل فقرة ومبحث لكي يوصل للقارئ خلاصة الكلام ومفاده إضافة إلى ملاحظاته واستنتاجاته.

والباحث يمتلك قدرة عالية على التحليل والربط والاستنتاج الصحيح ، وذلك كان ديدنه في بحثه كله ، ومع ذلك فإن لي عليه بعض ملاحظات أفصلها في الآتي :

١ – ذكر هادي الهلالي أن ابتداء التدوين لقسم من قواعد النحو واللغة كان في منتصف القرن الثالث الهجري وتابعه عبد الملك الحسامي بكلام عام خالٍ من الأمثلة لتلك القواعد دون أن يثبت نصوصا لعلماء اليمن في منتصف القرن الثالث الهجري، وهو بذلك يعتبر معتمدا على أحكام جاهزة استقاها من الهلالي دون أن يُعمل فكره فيها و يوضحها بأمثلة، والشيء نفسه فعله الباحث عندما تحدث عن نشأة الدراسات اللغوية في اليمن(١) فظهر الباحث مستسلما لآراء الهلالي رغم أنها غير دقيقة ، حيث يلف مرحلة نشأة الدراسات اللغوية في اليمن شيء من الغموض وكأن هناك حلقة مفقودة ، وما ذكره الحسامي والهلالي إنما كان اعتمادا على ماقاله الهمداني في مصنفاته ، وما قاله الهمداني إنما نقله عن الخليل بن أحمد الفراهيدي، ولم ينسب الهمداني تلك الأقوال عن كُتّاب صنعاء وغيرهم – التي ذكرها الخليل– إلى مضانها.

إذن فإن ماقيل عن مرحلة نشأة الدراسات اللغوية في اليمن يدور في حلقة مفرغة، وكأن هناك حلقة مفقودة ، وقد رأينا أن كثيرا من النقاد ومنهم شوقي ضيـــــــــــــف

(١) انظر التراث اللغوي في اليمن

يرفضون القول بأن وضع النحو العربي كان على يد الإمام علي بن أبي طالب أو أبي الأسود الدؤلي أو زياد بن أبيه على اختلاف الروايات[1] .

إذن إذا كان هناك خلاف في قضية وضع النحو أي: نشأته فإني أختلف مع من يقول بأن نشأة الدراسات النحوية في اليمن كان على يد من سبقوا الهمداني ؛ لأنه لم يصلنا مدونا عنهم شيء ، وأول دراسات مدونة وصلتنا كانت على يد الهمداني ، وبالتالي فإن نشأة الدراسات النحوية في اليمن – في نظري – كانت على يد الهمداني ، فهو أول من جمع الملاحظات اللغوية المشتتة هنا وهناك عن علماء اللغة والأدباء والشعراء من اليمانيين ، فما فعله سابقوا الهمداني من اليمانيين يعتبر المادة اللغوية التي قام بدراستها الهمداني ، فمُكّاب صنعاء مثلا كان لهم حقائق الشكل وكانوا يجوّدون الخط ويهذبون الرسائل والكتب ، فما فعلوه إنما هو (مادة لغوية) بحاجة إلى دراسة وليست هي الدراسة ، كما أن الدراسة اللغوية ينبغي أن تقوم على أسس كتأليف أو شرح أو اختصار أو جمع لمتفرق أو غيره.

٢- ذكر عبد الملك الحسامي عنوانا قال فيه: « ثانيا : المراحل التي مرت بها الدراسات اللغوية في اليمن منذ نشأتها في القرن الثاني الهجري إلى يومنا هذا »[2]

(١) انظر المبحث الأول من هذا الفصل

(٢) التراث اللغوي في اليمن ٢٩

ولما فصّل تلك المراحل جعلها خمسا فالأخيرة منها قال عنها :« وأما المرحلة الخامسة والأخيرة فهي مرحلة الجمود والاجترار اللغوي، وتمتد هذه المرحلة من منتصف القرن التاسع الهجري إلى نهاية القرن الرابع عشر الهجري»[1]

فإذا وازنا بين نصي الباحث المذكورين فسوف نجد النص الأول قد حدد نهاية مراحل الدراسات اللغوية في اليمن بـ(يومنا هذا) والنص الثاني حدد نهاية تلك المراحل بـ(نهاية القرن الرابع عشر الهجري) ولم يذكر الباحث شيئا عما بعد ذلك حيث انتقل إلى مبحث آخر وهو(أهم مصادر التأليف اللغوي في اليمن)[2] فيلاحظ على الباحث أنه لم يربط بين نصيه ولا بين أول كلامه وآخره.

٣- رقّم الباحث بحثه بأرقام تُحدث إرباكا لقارئه ؛ لعدم وجود ترابط منطقي بين تلك الأرقام والعناوين التي وضعت لها ، حيث ذكر الباحث عنوانا هو (عوامل نشأة الدراسات اللغوية في اليمن وتطورها)[3] فكان عنوان العامل الأول(العامل الديني) وتُرك دون أي رقم أمامه، ثم كان عنوان العامل الثاني (العامل السياسي) ورُقم بالرقم (١) ، ثم ذكر عنوان العامل الثالث (عامل الرحلات العلمية) ورُقم بالرقم (٢) ، ثم ذكر عنوانا ووسمه بالصلة بين اليمن والبصرة وبغداد ، ورُقم بالرقم (٣) ، وهذا العنوان ليس عنوانا لعامل رابع،

(١) التراث اللغوي في اليمن ٣١
(٢) التراث اللغوي في اليمن ٣١
(٣) التراث اللغوي في اليمن ٢٤

حيث إن الباحث نفسه قد ذكر في ملخص بحثه الذي بدأ به بحثه أن عوامل نشأة الدراسات اللغوية في اليمن ثلاثة هي : العامل الديني والعامل السياسي وعامل الرحلات العلمية[1] ثم انتقل الباحث إلى مبحث آخر هو (مراحل الدراسات اللغوية في اليمن) وبعد انتهائه من الحديث عن المرحلة الأخيرة ذكر عنوانا آخر هو (من أشهر اللغويين في هذه المرحلة) ورُقم بالرقم (٤) ولست أدري أذلك التخبط في منهجية الترقيم وعدم الربط بين عناصر البحث كان من قِبل الطباع أم من قبل الباحث نفسه والظاهر لي أنه من قبل الطباع ولكن المسؤولية تقع في النهاية على الباحث.

٤- الخلط في تحليل المعلومة أحيانا والوهم وعدم الربط بين ماذكره عنها سابقا أو مايذكره عنها لاحقا، ومن ذلك على سبيل التمثيل مايأتي:

عدّد الباحث علماء اليمن الذين رحلوا إلى مكة فذكر الحسن بن أحمد الهمداني، وطاهر بن يحيى بن أبي الخير العمراني ثم قال : « والحسن بن إسحاق المعروف بابن عباد ت٩٥٠هـ»[2] وفي موضع آخر قال: « ومن علماء اليمن: الحسن بن إسحاق المعروف بابن عباد اختصر كتاب سيبويه في المسجد الحرام»[3] وفي موضع ثالث أثناء حديثه عن المرحلة الثالثة من مراحل الدراسات اللغوية في اليمن قال: « ومن أشهر النحاة في هذه المرحلة: ابن عباد

(١) المرجع السابق نفسه ٢٢

(٢) المرجع السابق نفسه ٢٤- ٢٥

(٣)المرجع السابق نفسه ٢٥

الحسن بن إسحاق إمام النحاة في اليمن في عصره ، ومن مؤلفاته : مختصر في النحو ، وهو كتاب تعليمي مشهور في اليمن ، وقد توفي في القرن الخامس الهجري ، ولا يعرف زمن وفاته على وجه التحديد»[1] .

وبالموازنة بين النصوص الثلاثة المذكورة آنفا يتبين الآتي :

أولا: حدد الباحث في نصه الأول تاريخ وفاة الحسن بن إسحاق بن عباد بعام (٥٩٠ هـ) ، وفي نصه الثالث ذكر أن ابن عباد الحسن بن إسحاق توفي في القرن الخامس الهجري ولا يعرف زمن وفاته على وجه التحديد .

ثانيا : ذكر الباحث في النص الثالث أن المختصر في النحو ألفه الحسن بن إسحاق بن عباد وهو كتاب تعليمي مشهور في اليمن ، وفي النص الثاني ذكر أن المختصر في النحو الذي ألفه الحسن بن إسحاق هو مختصر لكتاب سيبويه، وقد اختصره الحسن بن إسحاق بن عباد في المسجد الحرام ، ثم أحال الباحث هذه المعلومة إلى كتاب نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن للهلالي ، ولَّما تحققت من ذلك من كتاب الهلالي المحال إليه وجدت الهلالي ذكر أن ابن عباد ألف مختصره في الكعبة المشرفة[2] ولم يذكر أبدا في كتابه كله أن مختصر ابن عباد هو مختصر لكتاب سيويه ، وهذا الأخير نسبه لإبراهيم بن محمد بن إسحاق وهو ابن أخي الحسن بن إسحاق حيث قال :

(١)التراث اللغوي في اليمن ٢٩

(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن

« وعُلم في اليمن للكتاب مختصرا سمي مختصر- سيبويه ألفه إبراهيم بن محمد بن أبي عباد»[1] ولما تحدث الهلالي عن كتاب سيبويه كمصدر من مصادر التأليف اللغوي في اليمن قال : « فاختصر أحدهم الدستور»[2] فنلاحظ من كلام الهلالي عن مختصر كتاب سيبويه أن الهلالي غير متأكد منه فيقول و"علم" بالبناء للمجهول أو واختصر أحدهم ولما جزم في الأمر نسبه لإبراهيم بن محمد بن إسحاق ، وعندما عدد الهلالي أسماء المختصرات النحوية في اليمن ذكر ثمانية مختصرات منها مختصر- الحسن بن إسحاق ، وكان الهلالي يوضح ماهية معضمها ومضمونها إلا مختصر الحسن لم يذكر شيئا عن مضمونه ، وهذا المختصر لاتوجد منه نسخة مخطوطة في اليمن حسب اطلاعي ، وقد حققه في جامعة أم القرى الباحث حميد أحمد إبراهيم كرسالة ماجستير حسب ماذُكر في فهرس الرسائل العلمية في المملكة العربية السعودية[3] ، وقد حاولت جاهدا أن أحصل على نسخة منه ولكني لم أوفق إلى ذلك رغم حصولي على رسائل أخرى من الجامعة نفسها .

إذن فمن أين عرف الباحث الحسامي أن المختصر في النحو للحسن بن إسحاق هو مختصر لكتاب سيبويه دون أن يكون له أي دليل سوى التوهم في الاستنتاج ولعله وهم ذلك عندما قال الهلالي عن مختصر الحسن « ونظن أنه حذا حذو الزجاجي ، لأنه سلك طريقته عندما

(١) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٢٧٩

(٢) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٤٤

(٣) انظر فهرس الرسائل العلمية في الملكة العربية السعودية

صنف الجمل بمكة»[1] فالهلالي يقصد هنا أن الزجاجي كان كلما فرّغ بابا طاف بالكعبة سبعا ويظن أنه كذلك فعل الحسن ابن إسحاق .

٥- التوهم في ذكر الاسم الصحيح لبعض الأعلام ، ومن ذلك اسم (الحسن بن إسحاق أبي عبّاد) حيث أطلق عليه الباحث (الحسن بن إسحاق بن عباد) وكذلك ابن أخيه إبراهيم بن محمد بن إسحاق أبي عباد ، حيث يسميه الباحث إبراهيم بن محمد بن إسحاق بن عباد، وتتضح ذلك من النصوص التالية التي ذكرها عبد الملك الحسامي :

« ومن علماء اليمن : الحسن بن إسحاق المعروف بابن عباد»[2]

« ومن أشهر النحاة في هذه المرحلة : ابن عباد الحسن بن إسحاق»[3]

« وأبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن إسحاق بن عباد»[4]

« ... ونظم مختصر الحسن بن عباد في النحو»[5]

« وقد اختصره أحد علماء اليمن في القرن الخامس الهجري ، وهو إبراهيم بن محمد بن إسحاق المشهور بابن عباد»[6]

(١) نشأة الدراسات النحوية ٣١٩-٣٢٠
(٢) التراث اللغوي في اليمن ٢٥
(٣) التراث اللغوي في اليمن ٢٩
(٤) المرجع نفسه ٢٩
(٥) المرجع نفسه ٣١
(٦)التراث اللغوي في اليمن ٣٢

إذن فقد وهم الباحث في إبراهيم بن محمد والحسن ابنا إسحاق أبي عباد ، حيث قال : إسحاق بن عباد والصواب: إسحاق أبي عباد ، وهذا الوهم كان بسبب أن المصادر والمراجع تثبته مرة (الحسن بن إسحاق)[1]ومرة (الحسن ابن أبي عباد)[2] ، وكذلك إبراهيم بن أخي الحسن ، فلعل الباحث أراد أن يوفق بين تلك التسميات فوهم وظن أن عباد هو أبٌ لإسحاق والواقع غير ذلك، إذ أن الصواب : أبو عباد ، وأبو عباد هي كنية إسحاق ، فإسحاق هو نفسه أبو عباد، ولهذا تثبته المصادر أو المراجع مرة : الحسن بن إسحاق ومرة: الحسن بن أبي عباد ، وما زاد في توهم الباحث أن الهلالي ذكر إبراهيم فقال: إبراهيم بن محمد بن إسحاق أبي عباد[3] ، وما يؤكد أن إسحاق هو نفسه أبو عباد نص الهلالي الآتي الذي قال فيه: « وعُلم في اليمن أن للكتاب مختصرا سمي "مختصر سيبويه" ألفه إبراهيم بن محمد بن أبي عباد إسحاق اليمني النحوي الأديب»[4] ، وقد وقع في هذا الوهم أيضا باحثِون آخرون ومنهم الباحث عبد الله اليوسفي[5] .

اللغة ومدى سلامتها

إن مستوى لغة الباحث عال جدا ، حيث اهتم الباحث بلغته فخلت من كثير من الأوهام اللغوية التي وقع فيها بعض الباحثين ممن وقفت على دراستهم ، ولم أقف على خطأ لغوي

(١) انظر البغية ١/ ٥٠٠، ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٢٨

(٢) انظر المدارس الإسلامية ٢٧ ونشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٤٤

(٣) انظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن ٢٧٩

(٤) المرجع نفسه ٢٧٩

(٥) انظر نشأة الدرس النحوي في زبيد لعبد الله اليوسفي

للباحث سوى قوله: « وقال المازني : من أراد أن يعمل كبيرا في النحو بعد سيبويه فليستحي»[1]

والصواب : فليستحِ؛ لأن الفعل مجزوم بلام الأمر وعلا مة جزمه حذف حرف العلة ، وأعتقد أن مثل هذا الخطأ إنما هو سهو من الباحث أو وهم من الطباع .

وكذلك الخطأ الطباعي في قوله :« مما يدل على وفرة وغناها مصادرهم»[2] والصواب : وغنى مصادرهم .

(١) التراث اللغوي في اليمن ٣٢

(٢) المرجع نفسه ٣٧

الفصل الثاني

دراسات نحوية محدودة الزمان

المبحث الأول:

موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري

المبحث الثاني:

الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري

المبحث الثالث:

الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر الهجري

المبحث الأول

موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية

(من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري)

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة هي للباحث الفلسطيني شريف عبد الكريم النجار، وهي عبارة عن رسالة دكتوراهـ حصل بها الباحث على شهادة الدكتوراه في النحو والصرف من قسم اللغة العربية في كلية الآداب بجامعة صنعاء عام ألف وتسعمائة وتسع وتسعين ميلادية الموافق عام ألف وأربعمائة وعشرين هجرية، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء في قسم الرسائل العلمية .

موضوع الدراسة وأقسامها

تعد هذه الرسالة العلمية دراسة ذات ثلاثة أبعاد:

الأول: المسائل الخلافية النحوية كما هي في مصنفات نحاة اليمن أولا ثم كتب النحاة الآخرين ثانيا.

الثاني: موقف نحاة اليمن من هذه المسائل وبيان ترجيحاتهم، وإبراز آرائهم النحوية التي تفردوا بها.

الثالث: وجهة النظر الوصفية المعاصرة من هذه المسائل حسب وجهة نظر الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي، وقد قامت هذه الدراسة على قسمين: الأول الدراسة، والثاني: ملحق الدراسة، فأما القسم الأول وهو الدراسة فتكون من تمهيد وستة فصول شملت جميع أبواب النحو المعروفة، فأما التمهيد فقد تناول البحث فيه أبعاد الدراسة، حيث تحدث عن الخلاف النحوي ونشأته ومدارسه وتطوره، كما قام الباحث بالترجمة للشخصيات النحوية اليمنية المعروفة في القرن السادس والسابع والثامن الهجري، التي بلغت خمسا وعشرين شخصية نحوية يمنية ممن كان لها إسهامات وجهود نحوية متميزة وعاشت في تلك القرون الثلاثة

المذكورة، كما تطرق الباحث في التمهيد إلى الدراسات اللغوية الغربية في القرن العشرين وعرض لوجهة نظر بعض أصحاب النظريات الحديثة في علم اللغة ثم عرض وجهة نظر الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي وارتضى الباحث منهج الدكتور خليل عمايرة، وبين مسوغات هذا التوجه.

وأما الفصل الأول فتناول الباحث فيه مجموعة من المباحث النحوية والمسائل الخلافية في المقدمات النحوية، مبينا من خلال ذلك موقف نحاة اليمن من تلك المسائل الخلافية، كما بين وجهة نظر الدكتور خليل عمايرة، وأما الفصل الثاني فتناول الباحث فيه مجموعة من المسائل الخلافية في الجمل الاسمية، بحيث أبرز رأي نحاة اليمن فيها، ووجهة نظر علم اللغة المعاصر، وأما الفصل الثالث فتناول الباحث فيه مجموعة من المسائل الخلافية في الجملة الفعلية بالطريقة نفسها في الفصلين الأول والثاني، وأما الفصل الرابع فتناول الباحث فيه بعض المسائل الخلافية في الجار والمجرور والإضافة بالطريقة نفسها، وأما الفصل الخامس فقد تناول الباحث فيه مجموعة من المسائل الخلافية في التوابع بالطريقة السابقة نفسها، وأما الفصل السادس فقد تناول الباحث فيه بعضاً من المسائل الخلافية في مجموعة من الأساليب النحوية في التوابع بالطريقة السابقة نفسها.

وأما القسم الثاني فهو ملحق الدراسة وهو عبارة عن المسائل الخلافية التي ذكرها الباحث مُظهرا ما نقله العالم اليمني في كل مسألة ذُكرت، وما موقف ذلك العالم اليمني فيها وبلغ عدد المسائل الخلافية النحوية التي ذكرها الباحث نقلا من مصنفات نحاة اليمن تسعمائة وثلاثا وتسعين مسألة.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

عنوان هذه الدراسة هو (موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع)، وهذا العنوان يقتضي أن يكون البحث كله مُنْصَبا في كل أبوابه وفصوله على بيان موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية بحيث يتناول الباحث المسألة الخلافية ويبين الخلاف الحاصل فيها، ثم بعد ذلك يبين موقف نحاة اليمن من هذا الخلاف، من خلال مصنفات نحاة اليمن التي اعتمدها الباحث ميدانا لدراسته في الفترة الزمنية المحددة، وهي القرون: السادس و السابع والثامن.

والمتأمل في مضمون هذه الدراسة يلاحظ أن الباحث قد خرج في محتوى دراسته عن مضمون العنوان، وسأوضح ذلك فيما يلي:

أولا: ركز الباحث على وجهة نظر علم اللغة الحديث من تلك الخلافات وبالذات منهج الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي، حيث مهّد لدراسته بتمهيد تحدث فيه عن النظريات الغربية الحديثة في التحليل اللغوي في القرن العشرين واختار منهج الدكتور خليل عمايرة ليطبّقه في تحليله لكل مسألة خلافية تم تناولها بالدراسة، حيث نجد أن الباحث في منهجه يذكر المسألة الخلافية، ثم يذكر رأي نحاة اليمن فيها، ثم بعد ذلك يبين وجهة نظره استنادا إلى منهج الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي، وهذا هو محور ومرتكز الدراسة الذي يسعى إليه الباحث، وأما رأي نحاة اليمن في تلك المسألة فهي قضية تكميلية حصرية فحسب، ومن هنا فالذي يظهر لي أن العنوان الملائم لهذه الدراسة هو (نحاة اليمن من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري وعلم اللغة المعاصر وموقفهما من الخلافات النحوية)؛ لأن العنوان الذي ذكره الباحث لا علاقة له بعلم اللغة المعاصر ووجهة نظر الدكتور خليل عمايرة من تلك الخلافات، ومما يؤكد على أن الباحث لديه رغبة في دراسة الخلافات النحوية من وجهة نظر علم اللغة المعاصر قوله متحدثا عن أحد

دوافع هذه الدراسة:« الرغبة في دراسة المسائل النحوية دراسة لغوية معاصرة تعتمد على المعنى في تحليل التراكيب اللغوية»[1].

ثانيا: ذكر الباحث في العنوان (موقف نحاة اليمن)، ولكنه لم يبين موقف نحاة اليمن جميعهم بل بيّن موقف أشهر نحاة اليمن في الفترة الزمنية المحددة، حيث إنه ذكر خمسةَ عشرَ مصنفا نحويا لعلماء اليمن واعتمدها في دراسته، ونحاة اليمن في الفترة الزمنية التي حددها الباحث كُثُرٌ، والذين ذكرهم الباحث قلة، فلو قال الباحث: (موقف أشهر نحاة اليمن) لكان أحوط.

ثالثا: الفترة الزمنية المذكورة في العنوان هي (من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري)، فنلاحظ أنه استخدم حرف الجر (إلى) مما جعل العنوان غير محدد بدقة؛ لأنه لا يدل دلالة قاطعة على المضمون، وبالنظر إلى مضمون دراسة الباحث فإننا نجد أن الباحث قد تناول بالدراسة نحاة اليمن في القرون: السادس والسابع والثامن، ولم يتناول أي نحوي من القرن التاسع الهجري، وهذا يعني أن القرن التاسع غير داخل في الدراسة، واستعمال حرف الجر(إلى) لا يدل دلالة قاطعة على ذلك؛ لعدم وجود قرينة دالة على خروج القرن التاسع من الدراسة، وهذا ما

(١) انظر موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية، المقدمة، الصفحة ب

ذهب إليه أكثر النحاة[1]، والذي يبدو لي أنه كان على الباحث أن يجعل عنوان دراسته هكذا (موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن الهجري) عملا بالأحوط وخروجا من إشكالية الخلاف[2]، وقد ذكر الباحث نفسه مسألة الخلاف النحوي في (إلى) من ضمن ما ذكره في الخلافات النحوية، وارتأى أن (إلى) لا يدخل ما بعدها في حكم ما قبلها؛ لأن معناها الأصلي انتهاء الغاية سواءً أكانت زمانية أم مكانية، والغاية لا تدخل في الحد بين شيئين[3]، وهذا الرأي الذي ذهب إليه الباحث إنما هو ترجيح لأحد الآراء النحوية القائلة بذلك[4]، والذي أذهب إليه كما ذكرت سابقا أن يكون العنوان بعيدا عن الاحتمال وصريحا لا لبس فيه، لذلك لابد من البعد عما فيه خلاف واستخدام ما لا يجعل مجالا للاحتمال عملا بقول النبي صلى الله عليه وسلم:« دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَالا يَرِيبُكَ »[5].

(١) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ٢٧/١.

(٢) انظر مسألة (إلى، حتى) في دراستي هذه

(٣) انظر موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية ص ٣٣٥.

(٤) في دخول ما بعد إلى في حكم ما قبلها خمسة آراء: الأول أن ما بعدها يدخل، والثاني لا يدخل، والثالث الاثنان معا، والرابع إن كان ما بعدها من جنس ما قبلها فإنه يدخل وإن لم فلا يدخل، والخامس القرينة هي التي تدل على دخول ما بعدها من عدمه، انظر المرجع السابق نفسه ص ٣٣٥-٣٣٦.

(٥) الحديث رواه ابن عمر وأخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٩٧/١١.

مدى أهمية الدراسة وقيمتها العلمية

حاول الباحث أن يقدم دراسة نحوية لمجموعة من المسائل الخلافية مبينا موقف عدد من نحاة اليمن من تلك الخلافات، كما أن هذه الدراسة حاولت أن تقف عند نحاة اليمن ومصنفاتهم النحوية وإن كان بيان جهود نحاة اليمن والتعريف بمصنفاتهم إنما كان في الفترة من القرن السادس إلى نهاية القرن الثامن الهجري، ومع ذلك فقد أماطت اللثام عن تلك المصنفات النحوية وعرّفت بأشهر النحاة اليمنيين في هذه الفترة الزمنية، كما أن هذه الدراسة تطبيق لمنهج الدكتور خليل عمايرة حيث قدّمت رؤية جديدة في ضوء علم اللغة الحديث للدراسة النحوية، ففتحت الباب لدراسات لاحقة مماثلة في بقية الفترات الزمنية التي عقبت الفترة الزمنية لهذه الدراسة.

مدى أصالة هذه الدراسة أو تأثرها

لم أقف على حد علمي على دراسة سابقة لهذه الدراسة بهذا العنوان المخصص لدراسة نحاة اليمن، ولا حتى كعنوان فرعي لدراسة سابقة من الدراسات التي تناولت نحويا يمنيا بعينه، أو دراسة مصنف نحوي يمني بعينه، لذلك فهذه الدراسة تتسم بالجِدّة في موضوعها والأصالة في عنوانها إلا أن الباحث وقع في أسر الدكتور خليل عمايرة، وتأثر تأثراً بالغاً بمنهجه في التحليل اللغوي، وأستسلم لآرائه، فكان الباحث يذكر رأيه

في المسألة الخلافية ويؤيد رأيه برأي الدكتور خليل عمايرة وكأن الباحث لا رأي له ولكنه ينقل رأي الدكتور خليل عمايرة على لسانه شخصياً، ولم يتأثر الباحث بكتاب الدكتور خليل عمايرة في التحليل اللغوي فحسب بل تأثر به شخصياً حيث رافقه في رحلة البحث من البداية إلى النهاية حسب ما أقر به الباحث نفسه[1]، وكما هو واضح في الدراسة كلها.

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

قدم الباحث دليلا للرموز التي ذُكرت في دراسته[2] لاسيما تلك الرموز التي يستعملها علم اللغة الحديث في التحليل اللغوي للجملة العربية.

وأما المصطلحات فإن الباحث كان يستعمل بعضها دون أن تكون دلالاتها مضبوطة لديه، فيستخدمها كما استخدمها الأقدمون بدلالاتها القديمة لدلالات حديثة، وهذا أمر غير مقبول في البحوث العلمية الحديثة؛ لأنه يسبب خلطاً في مفهوم ودلالة المصطلح، ومن تلك المصطلحات ما يأتي:

- مصطلح (أبواب النحو)، فإنه يُلاحَظ على كتب النحو القديمة أن كل موضوع من المواضيع النحوية فيها يطلق عليه باب، فهناك باب الفاعل، وباب المفعول به، وباب

(١) انظر موقف نحاة اليمن ، المقدمة، الصفحة ح.

(٢) انظر موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية الصفحة ط.

المبتدأ، وباب الخبر وهكذا، فمنهج المصنفات القديمة نحويةً كانت أو غيرها يستخدم مصطلح الباب لكل موضوع، وقد سار المحدثون في مصنفاتهم النحوية على ذلك النهج[1]، وأما البحوث والدراسات العلمية الحديثة فإنها لا تقسم البحث العلمي على هيئة أبواب فقط، ولكنها تعمد إلى تقسيم البحث إلى أقسام، وكل قسم إلى أبواب، وكل باب إلى فصول، وكل فصل إلى مباحث، وكل مبحث إلى مطالب، وهكذا، فقد يقوم البعض بتقسيم بحثه إلى فصول، وكل فصل إلى مباحث، ولكن العجب العجاب أن تجد الباحث في دراسته هذه – محل هذا المبحث – قام بتقسيم دراسته في القسم الأول إلى خمسة فصول، واندرج تحت كل فصل عدة أبواب، فالفصل الثالث مثلاً قال الباحث عنه:« أما الفصل الثالث فتناول الباحث فيه المسائل الخلافية في الجملة الفعلية، ويضم هذا الفصل كثيراً من الأبواب النحوية، فهو يشتمل على الحديث عن الفعل وفاعله ونائبه، وما يدخل على الفعل من نصب أو جزم، كما ضم هذا الفصل جميع المنصوبات... وقد ناقش في كل باب من هذه الأبواب مسألتين أو ثلاث مسائل... الخ»[2]

(١) نظر مثالا على ذلك كتاب النحو الوافي لعباس حسن.

(٢) انظر موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية المقدمة الصفحة هـ – و.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

طريقة الباحث سلسة، بحيث إنه يبدأ بحصر آراء النحاة في مسألة نحوية ما ويذكر من بين أولئك النحاة بعضا من نحاة اليمن الذين رجّحوا رأيا على رأي، أو الذين لهم رأي مستقل أو مخالف لآراء النحاة، ثم يُدلي الباحث برأيه في موقف نحاة اليمن أهو معهم أم يختلف معهم فيما ذهبوا إليه ؟ ويستند الباحث في حكمه على نحاة اليمن وموقفهم على نظرية التحليل اللغوي للدكتور خليل عمايرة، والمثال على ذلك المسألة الآتية:

واو رب وفاؤها[1]

«اختُلف في واو (رب) وفاؤها[2] و(بل) إذا وقعت بمعنى (رب)، فذهب البصريون إلى أنها لا تعمل بنفسها، وذهب الكوفيون إلى أنها العاملة بنفسها.

(٢) موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية ص ٣٤٣ – ٣٤٥.
(٢) الصواب: وفائها.

فالبصريون يرون أن العمل لـ(رب) المقدرة بعد الواو، واحتجوا على ذلك بأن الواو حرف عطف، وحرف العطف لا يعمل شيئا، فلا يعمل الحرف إلا إذا كان مختصا،وحرف العطف غير مختص فوجب أن لا يكون عاملا، وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون العمل لـ(رب) المقدرة.

ويري الكوفيون أن الواو نابت عن (رب) فإذا كانت (رب) تعمل الجر فكذلك الواو لنيابتها عنها، وشبّهوا هذه الواو بواو القَسَم لما نابت عن الباء عملت الجر كالباء، وهو رأي المبرد من البصريين.

ويذكر الرضي توجيها آخر لرأي الكوفيين، فهم يرون أنها كانت في الأصل حرف عطف ثم صارت قائمة مقام (رب) جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى (رب).

وهذا هو التوجيه الذي أخذ به ابن يعيش الصنعاني، فعنده أن الجر بمعنى (رب) الموجودة في الواو والفاء...، أما الإمام يحيى بن حمزة والنجراني فقد ذهبا إلى أن العمل لها ولكن بواسطة (رب)، وهذا بناء على أن هذا الرأي للبصريين، وأرى أن الإمام انفرد بهذا التوجيه، فهذا الرأي ليس رأي البصريين كما ذُكر، وهو أقرب إلى الكوفيين القائلين بإعمالها نائبة عن (رب)، والذي يراه الباحث أن تعامل الواو والفاء وبل معاملة (رب) من حيث كونها عناصر تقليل من حيث الدلالة دخلت على الجملة لإفادة هذا المعنى فيها، أما الحركة الإعرابية فهي ليست ناتجة عن

تسلط أحد العوامل النحوية، وإنما هي حركة اقتضاء لدخول الواو، ولا دور لها في معنى الجملة.

ومن الأمثلة عليها قول امرئ القيس:

وليل كموج البحر أرخى سدوله عليّ بأنواع الهموم ليبتلي

الأصل التوليدي للشطر الأول في البيت:

أرخي – ليل – سدوله

= ف + فا + مف = جملة فعلية توليدية تحمل معنى الإخبار ثم قدم الشاعر الفاعل للأهمية فأصبحت الجملة:

⟸ ليل كموج البحر أرخى سدوله

= فا + ف + مف

(١) ⟸ = تتحول الجملة إلى، فا= فاعل، ف = فعل، مف = مفعول،
فا = فاعل مقدم لغرض التوكيد

= جملة فعلية تحويلية بعنصر الترتيب ثم جيء بعد ذلك بعنصر التشبيه (كموج البحر)، وهو في هذا الموضع يقع موقع الصفة للفاعل. فصارت الجملة:

ليل كموج البحر أرخى سدوله

= فا + قيد (عنصر تشبيه + مشبه به) + ف + مف

= جملة فعلية تحويلية بعنصر الترتيب والزيادة ثم لما أراد الشاعر أن يعبر عن معنى القلة جاء بالعنصر الذي يفيد التقليل وهو الواو، وأدخلوا على الفاعل فأصبحت الجملة:

وليل كموج البحر أرخى سدوله

عنصر تقليل + فا + قيد (عنصر تشبيه + مشبه به) + فا +مف

= جملة فعلية تحويلية بعناصر الترتيب والزيادة وفيها معنى القلة ويكون ترابط الكلمات في الجملة كالتالي:

وليل كموج البحر أرخى سدوله

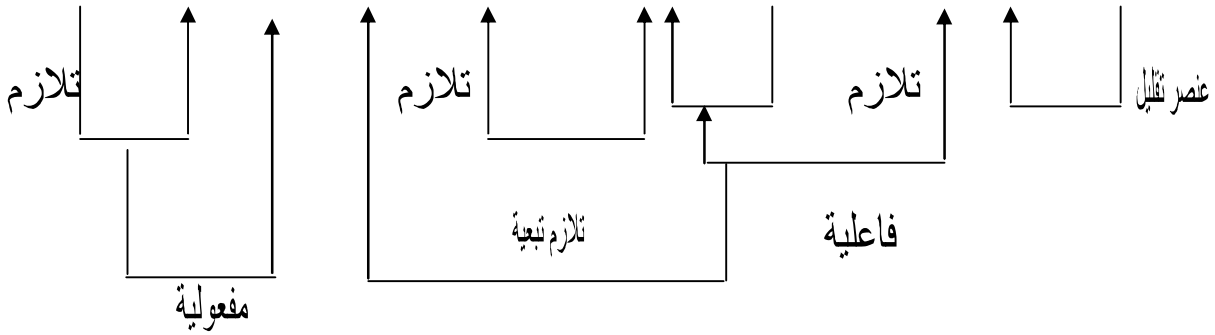

انتهى. »

من الواضح في أسلوب الباحث أنه متأثر بطريقة عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي اليمني المتوفي سنة ثمانمائة واثنتين هجرية، وذلك في أسلوب تناوله للمسائل الخلافية النحوية بين نحاة الكوفة والبصرة، وهذه المسألة ذكرها عبد اللطيف الشرجي في كتابه (ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة) إلا أن الباحث قدم ذكر البصريين وآخر ذكر الكوفيين(١)، ثم إن الباحث استعان بكتب نحاة اليمن كالمحيط لابن يعيش الصنعاني والأزهار الصافية للإمام يحيى بن حمزة والأسرار الشافية لإسماعيل النجراني، حيث تقصّى الباحث هذه المسألة عند نحاة اليمن المذكورين في كتبهم سابقة الذكر، ثم أدلى الباحث برأيه معتمدا على وجهة نظر الدكتور خليل عمايرة في النظرية التحويلية، وعلى منهجه في التحليل للمسائل النحوية، ويؤخذ على الباحث هنا أنه نقل الكلام كما هو عند الشرجي دون أن يشرح أو يبسط المسألة بشيء من التوضيح ليسهل فهمها، ومن ثم استيعابها، إذ أن أسلوب الشرجي أسلوب

(١) انظر ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي، تحقيق: طارق الجنابي ص ١٤٥، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٧م.

مختصر في عرض مسائل الخلاف النحوي وبحاجة إلى إيضاح وشرح، فلم يأت الباحث بشيء فيها سوى النقل، ومن باب الإنصاف فإن الباحث استقصى كتب النحاة اليمنيين التي اعتمد عليها في معرفة وجهة نظرهم في تلك المسائل الخلافية، ثم بين رأيه بأن (الواو) و(الفاء) و(بل) تفيد بنفسها معنى التقليل، فهي عاملة بنفسها لا بِرُبّ المقدّرة، أي أنه ذهب إلى اعتماد المعنى وهو رأي الكوفيين في هذه المسألة، إن من الواضح أن نظرية التحليل اللغوي للدكتور خليل عمايرة تعتمد المعنى في الجملة وإن تغير المبنى، فكل جملة اسمية كانت أو فعلية هي جملة توليدية، وعند تغير بنائها تتحول إلى جملة تحويلية تؤدي دلالة الجملة التوليدية إضافة إلى اكتسابها دلالات إضافية عندما تصبح جملة تحويلية، والذي يظهر لي أن هذا المنهج لا يحسم الخلاف النحوي عندما نطبقه على المسائل الخلافية حيث إنه يذهب مذهب اعتماد المعنى واعتباره في الجملة، ولكنه لا يمكن أن يفسر لنا ما ذهب إليه البصريون في هذه المسألة وما لف لفها، ثم إن منهج النظرية التحويلية لم يأت بجديد فقضية النظم قضية طرحها الشيخ عبدالقاهر الجرجاني وبيّن من خلالها أن اختلاف نظم الجملة يؤدي إلى اختلاف في معناها، وأن دلالتها تختلف باختلاف نظمها، وهذه مسألة بلاغية تختص بعلم المعاني الذي وضعه الشيخ عبد القاهر حيث إنه لم يشر إلى الخلافات النحوية ولم يحاول أن يطبق نظريته على تلك الخلافات؛ لأن الخلافات النحوية لا تنْصَبّ كلها على الجملة ومعناها وتأثرها بالعوامل الداخلة عليها، وإنما هناك خلافات في أمور فلسفية منطقية عقلية تعتمد على الحجة والإقناع

استنادا إلى الأصول النحوية المتفق عليها، ثم إن لِلُغتنا العربية ميِّزة عن سائر اللغات الأخـرى، فهي لغة المعاني، ولذلك اختارها الله لتكون وعاء لكلامه سبحانه وتعالى، وهي لغة غير اللغات الغربية التي معانيها محدودة وألفاظها محدودة وتقبل تطبيق النظريات المنطقية والرياضة عليها، أما لغتنا العربية فهي لغة التفكير والعطاء والإثراء والإعجاز والتجدد في المعاني والأسرار حتى تقوم الساعة، وأرى أن تطبيق نتائج الدراسات اللغوية الغربية على لغتنا العربية أمر غير مقبول ولا معقول لِمَا بين تلك اللغات ولغتنا العربية من اختلاف كبير، والدليل على ذلك هـو سـؤالي عمّا إذا كانت نظريـة الـدكتور خليـل عمايـرة التـي اعتمـد عليهـا الباحـث في حسـم الخـلاف والوصول إلى نتائج مقنعة هل أوصلتنا إلى قناعات وأخرجتنا من تلك الإشكالات بين النحاة؟ وهذه المسألة التي طرحتُها هنا حسبما طرحها الباحث ما الذي أفادته من جديد؟ وهل أقنعتنـا بأن الواو والفاء وبل عاملة بنفسها لا بـ(رب) المُقدّرة ؟!

اعتقد أنها لم تقدم حلا لهذا الخلاف، ونتيجة تحليل المسألة بطريقة الدكتور خليل عمايـرة لم تفسر لنا شيئا سوى أن الجملة مرتبطة بعضها بـبعض، فـما الفـرق في النتيجـة إن كـان عنصر التقليل (رب) أو الفاء أو الواو أو بل ؟

من المؤكد أن النتيجة واحدة، وبناءً على ذلك فإن لُب الخـلاف مـا زال قـائما، ولا علاقـة لنتيجة التحليل اللغوي لمسألة واو رب وفائها بلب الخلاف بين البصريين والكوفيين.

مستوى اللغة ومدى سلامتها

إن مستوى اللغة متوسط إلى حد ما، ولغة الباحث عادية وقد اعتنى الباحث بلغته فلم يجانبه الصواب إلا في بعض مواضع وهي قليلة، وذلك كما يأتي:

- استعمل الباحث الاسم الموصول (الذي) في الموضع الذي حقه أن يقال فيه (التي) وذلك في العبارة التالية:

«ولذلك اقتصر الباحث في هذه الدراسة على الشخصيات الذي كان لها جهد نحوي متميز »[1] والصواب (التي كان لها جهد...)؛ لأن (التي) صفة للشخصيات، والشخصيات جمعت على المؤنث السالم فلزم أن تطابق الصفة الموصوف في التذكير والتأنيث، والحكم على الكلمة بأنها مؤنث أو مذكر إنما يكون بالرجوع إلي مفردها، ومفرد شخصيات شخصية، وشخصية مؤنث لفظي، والعبرة باللفظ لا بالمعني.

- توهم الباحث فعرّف العدد (تسعمائة) تعريفا يخالف القواعد النحوية حيث قال: « وقام الباحث بإخراج جميع المسائل الخلافية من كتب نحاة اليمن المذكورة، فتجاوزت (التسعمائة) مسألة »[2]، فعرّف العدد والصواب أن يعرف المعدود؛ لأن تعريف الأعداد

(١) موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية، المقدمة الصفحة د.

(٢) المرجع نفسه الصفحة د.

المفردة، والمائة والألف ومضاعفاتها إنما يكون بإدخال (أل) التعريف على المعدود[1]، فكان على الباحث أن يقول: فتجاوزت تسعمائة المسألة، ولا خلاف في ذلك بين النحاة.

- الفعل (عرض) والفعل (تعرّض) يلاحظ على الباحث أنه استعملها على غير الفصيح فالفعل (عرض) عدّاه الباحث أحيانا من غير حرف جر وأحيانا كان يعدّيه باللام، قال الباحث:« فعرض في دراسته آراء النحاة وأدلتهم وشواهدهم النحوية ثم عرض لرأي نحاة اليمن »[2]، وقال أيضا: « وعرض لرأي د. عمايرة في هذه المسألة »[3]، فأما الفعل تعرّض فدلالته في المعجم «و(تعرّض) لفلان تصدى له يقال تعرضتُ أسألهم»[4]، فحين يقول الباحث:« ثم تعرّض لموقف نحاة اليمن من آراء النحاة » فهو لم يتصد للنحاة ولكنه عرض آراءهم أي: أبرزها وأظهرها؛ لأن «عرض الشيء أي: أظهره» وقوله تعالى: ﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرْضًا﴾[5] أي أبرزناها»[6] أما استعمال الباحث الفعل (عرض) مع تعديته بلام الجر فهو استعمال على غير الفصيح ولم أجد مثل هذا الاستعمال في المعاجم العربية ولا في كلام العرب نثرهم وشعرهم على حد علمي ولا حتى في القرآن الكريم،

(١) انظر كتاب النحو والصرف للصف الثالث الثانوي ص ١٠٢ مقرر الجمهورية اليمنية، منشورات وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧م.

(٢) موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية، المقدمة الصفحة و.

(٣) المرجع نفسه الصفحة و.

(٤) مختار الصحاح، ص ٤٢٦.

(٥) الكهف آية ١٠٠.

(٦) مختار الصحاح، ص ٤٢٦.

ويبدو لي أنه من اللحن في الكلام، والصواب استعمال الفعل (عرض) وتعديته من غير لام الجر إذا كان في سياق إبراز الشيء وإظهاره، أما تعرض فإنما يستعمل عند التصدي لشيء ما، ونستأنس بقول المتنبي:[1]

تعرّض لي السحابُ وقد قفلنا قفلتُ إليكَ إنّ معي السحابا

فشِمْ في القُبّة المَلِكَ المُرجَّى فأمسَكَ بعدما عزَم انسِكابا

- هناك بعض الأخطاء الإملائية ككتابة الفعل (تبوأت) هكذا (تبؤات) وذلك في قول الباحث: « منذ أن تبؤات أفكار تشومسكي مكانها»[2] فالهمزة متطرفة وهي مفتوحة فتكتب على الألف، ولا خلاف في ذلك.

(١) انظر شرح ديوان المتنبي، وضع عبد الرحمن البرقوقي، ص ١٧٣، دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م.

(٢) موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية

المبحث الثاني

الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري

المطلب الأول

المضمون

الباحثة وطبيعة دراستها

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، تقدمت بها الباحثة اليمنية فطوم علي حسن الأهدل إلي قسم اللغة العربية بكلية الآداب جامعة صنعاء، للحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف، فحصلت عليها عام ٢٠٠٣م، وأشرف عليها الدكتور إبراهيم الصلوي والأستاذ الدكتور نوري الهيتي، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء.

قسمت الباحثة دراستها هذه إلي سبعة فصول وتمهيد، فأما التمهيدي فقد تحدثت فيه عن نشأة النحو من بداياته وصولا إلي القرن التاسع الهجري، وأما الفصل الأول فقد خصصته لدراسة سيرة أبرز نحاة اليمن في القرن التاسع الهجري، وهم:

١- سراج الدين عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي توفي سنة ٨٠٢هـ.

٢- علي بن محمد بن هطيل اليمني توفي سنة ٨١٢هـ.

٣- محمد بن علي بن إبراهيم الموزعي توفي سنة ٨٢٥هـ.

٤- علي بن محمد بن أبي القاسم توفي سنة ٨٣٧هـ.

٥- احمد بن محمد الرصاص من علماء القرن التاسع الهجري.

٦- الإمام المهدي احمد بن يحيى المرتضى توفي سنة ٨٤٠هـ.

٧- احمد بن محمد الخالدي توفي سنة ٨٨٠هـ.

وأما الفصل الثاني فقد خصصته للتعريف بآثار أبرز علماء القرن التاسع الهجري، ودرست فيه:

١- الآثار المطبوعة والتعريف بها.

٢- الآثار المخطوطة والتعريف بها.

٣- الآثار المفقودة، واكتفت بالإشارة إليها في أماكن وجودها.

والفصل الثالث تحدثت فيه عن مناهج علماء هذا القرن من خلال مؤلفاتهم وعرضت:

١- أثر العلوم العقلية في منهجهم.

٢- منهجهم في العقل والترجيح للآراء.

٣- ردهم على من سبقهم من العلماء.

٤- المصطلح النحوي.

وأما الفصل الرابع فقد خصصته للخلاف النحوي، وموقف نحاة اليمن في القرن التاسع الهجري من نحاة المدرستين فدرست فيه:

١- طريقة تناولهم لمسائل الخلاف.

٢- موقفهم من نحاة البصرة.

٣- موقفهم من نحاة الكوفة.

٤- التوجيهات التي لم يسبقوا إليها.

وخصصت الفصل الخامس للشواهد وأدلة الصناعة النحوية، فتحدثت عن:

١- الشواهد النحوية من القرآن، والحديث، والشعر، وأقوال العرب وأمثالهم.

٢- القياس

وخصصت الفصل السادس للعامل والعلة النحوية، فتحدثت عن:

١- نظرية العامل قديما وحديثا.

٢- موقفهم من العامل.

٣- موقفهم من العلة.

وخصصت الفصل السابع لمصادر دراستهم وأثرهم فيمن بعدهم فتناولت بالدراسة:

١- مصادرهم.

٢- توثيق النسبة.

٣- النقل المباشر.

٤- النقل بالواسطة.

٥- أثرهم فيمن بعدهم.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

عنوان الدراسة (الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري)، وهو عنوان متلائم جدا مع موضوع البحث فقد ركزت الباحثة دراستها علي نحاة اليمن في القرن التاسع، حيث ذكرت سيرة أشهرهم، وأظهرت مصنفاتهم النحوية ومنهجهم، وموقفهم من الخلاف النحوي بين المدرستين، وموقفهم من العامل ومن العلة النحوية، والمصطلح النحوي عندهم، إلا أن الدراسة بدت مضطربة في الفصل الثاني، حيث تحدثت الباحثة فيه عن آثار أبرز علماء القرن التاسع الهجري من النحاة اليمنيين، فإذا هي أدخلت معهم نحويَّيْن يمنيين من القرن العاشر، وهما عبد الله بن يحيى بن محمد الناظري توفي سنة (٩٢٠هـ) وهو صاحب كتاب شرح الكافية لابن الحاجب، وهذا الكتاب مفقود[1] وكذا محمد بن عز الدين المفتي توفي سنة (٩٧٣هـ)

(١) مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ٣٨١.

صاحب كتاب مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب[1]، وأدخلت تسعة مصنفات نحوية لنحاة يمنين من القرون الحادي عشر- والثاني عشر- والثالث عشر- الهجري[2]، كما أنها قامت بذكر المصنفات النحوية لنحاة اليمن في القرن السادس والسابع والثامن في هذا الفصل[3]، ولم يكن حظ مصنفات نحاة اليمن في القرن التاسع سوى صفحتين من هذا الفصل، ومعظم صفحات هذا الفصل تطرقت فيها الباحثة للحديث بإسهاب عن معظم مصنفات نحاة اليمن منذ النشأة حتى القرن الرابع عشر، والذي يبدو لي أن هذا الفصل غير متلائم مع عنوان الدراسة، ولا مسوغ لخروجها عن الإطار الزمني المحدد لموضوع البحث، وإن كان ولا بد من ذكر مصنفات علماء اليمن منذ نشأة الدراسات النحوية إلى القرن التاسع الهجري فمكان ذلك في التمهيد، رغم أن هذا الموضوع قد تحدث عنه بإسهاب هادي عطية مطر في دراسته الموسومة بـ(نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها)[4] كما أفرد شريف النجار تمهيدا كاملا تحدث فيه عن نحاة اليمن ومصنفاتهم النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري في دراسته الموسومة بـ(موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري)[5].

(١) هذا الكتاب حققه الدكتور عبد الملك عبد الوهاب أنعم الحسام.

(٢) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع لفطوم الأهدل، ص ٤٣، ٤٥، ٤٦.

(٣) المرجع السابق نفسه ص ٤١-٤٤.

(٤) جعلت مبحثا مستقلا لهذا الكتاب في دراستي هذه، انظر الفصل من الباب الأول

(٥) جعلت مبحثا مستقلا لهذا الكتاب في دراستي هذه، انظر الفصل من الباب الأول

أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

إن من الإنصاف ألا نهضم حق أحد، بل لابد من إظهار ما تميزت به دراسة الباحثة عن غيرها، وإبراز أهميتها وقيمتها، والحق أن دراسة الباحثة التي نحن بصددها تتسم بالجدية والمتابعة لِمَا قد درس من قِبَل الباحثين السابقين، فلم تأت هذه الدراسة تكراراً لما قد درس في أغلب مضمونها وإنما كشفت لنا وأبرزت الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، مبينة أشهر نحاتة ومصنفاتهم النحوية (مؤلفات وشروح) وموضحة جهودهم وموقفهم من المصطلح النحوي والعلة النحوية والخلافات النحوية بين مدرستي الكوفة والبصرة، كما أبرزت تأثرهم بمن سبقهم من النحاة وتأثيرهم فيمن بعدهم، وإن كان من مأخذ لي هنا فإني آخذ عليها عدم وقوفها عند تاريخ هذا العصر وطبيعة الحياة فيه بنواحيها المختلفة؛ لأن ذلك له تأثير على طبيعة الدرس النحوي في هذا العصر، كما أنها لم تتطرق للحياة العلمية فيه، فكان عليها أن تقدم ذلك كله في تمهيد ثم تدخل إلى الحديث عن نحاة هذا العصر- وجهودهم النحوية، ولكنها مهدت لهذه الدراسة بالحديث عن نشأة الدراسات النحوية في اليمن من بداياتها إلي القرن التاسع الهجري، وهذا لا يخدم الدرس النحوي في اليمن في هذا العصر بالقدر الذي كانت ستؤديه دراسة تاريخ العصر نفسه.

مدى أصالة هذه الدراسة أو تأثرها

إن هذه الدراسة أصيلة في عنوانها وأغلب موضوعاتها وإن كان فيها تأثر فقد تأثرت بدراسة هادي عطية مطر في التمهيد حيث إن عنوان التمهيد مقتبس من دراسة هادي الموسومة بـ(نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها)، وأغلب ما ذكرته الباحثة مأخوذ عن هذا الكتاب، ومع ذلك لم تركز الباحثة على نشأة الدراسات النحوية، فتقدم شيئا يستحق الذكر ولكنها ذهبت تتحدث عن نشأة الدراسات اللغوية لاسيما المعاجم كالقاموس المحيط للفيروز آبادي وشمس العلوم لنشوان الحميري، ولم تستطع أن تحدد نشأة الدراسات النحوية في اليمن بدقة، فذلك مما تتطلبه طبيعة دراستها بعيدا عن الدراسات اللغوية ونشأتها وبعيدا عن الكتب اللغوية لكتاب غريب اللغة للربعي أحد الكتب الرئيسة في علم اللغة التي ظهرت بداية عند علماء اللغة في اليمن[1] ، وأسلوبها في الطرح يشبه إلى حد كبير أسلوب هادي عطية مطر في كتابه المذكور سابقا، حيث إنها لا تركز على جزئية معينة تحدد نشأة الدراسات النحوية ولكنها تتحدث عن نشأة الدراسات اللغوية بعيدا عن النحو، ثم سردت أسماء المصنفات النحوية وعلماء النحو ابتداء من القرن السادس دون أن تركز على التطور الحاصل في التأليف النحوي منذ القرن السادس مروراً بالقرنين السابع والثامن، بل لم تتطرق إلي قضية التطور الحاصل في التأليف النحوي قط، وإذا رجعنا إلي هذا التمهيد عند الباحثة وجدنا أغلبه يتحدث عن علم

(١) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع التمهيد، ص ١-٩.

اللغة ولم يحظ الحديث عن نحاة اليمن ومصنفاتهم منذ القرن السادس إلى القرن التاسع إلا بأربع صفحات بأسلوب مختصر وبطريقة السرد، متكئة إلي حد كبير على دراسة شريف النجار في الموسومة بـ (موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية) وبأسلوب الباحث نفسه، ومع ذلك لم تشر إلى هذه الدراسة في الهوامش لتكون من ضمن المراجع التي اعتمدت عليها، ولا شك أنها وقفت على دراسة شريف النجار والدليل على ذلك تأثرها به في طريقة عرض المعلومات عن نحاة اليمن من القرن السادس إلي القرن السابع[1]، والدليل الآخر أن دراستها عن الدرس النحوي في اليمن كانت محددة بالقرن التاسع وهو القرن الذي انتهت عند بدايته دراسة شريف النجار سابقة الذكر، والجدير بالذكر أن دراسة شريف النجار المذكورة سبقت دراسة الباحثة بأربع سنوات فقد نوقشت دراسة شريف النجار قبيل عام ١٩٩٩م في حين نوقشت دراسة الباحثة قبيل عام ٢٠٠٣م.

وأما منهج دراسة الباحثة فلم يتسم بالأصالة والسبق حيث قد سبقت دراسة الباحثة بدراسة شريف النجار عن ابن هطيل النحوي اليمني عام ١٩٩٧م، وكذا بدراسة سعيدة عباس عبد القادر شهاب عن ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية التي نوقشت قبيل عام ١٩٩٩م، فكلا الدراستين تكوّنتا من عدة فصول، وعناوين هذه الفصول ومباحثها هي نفسها عناوين ومباحث دراسة الباحثة -موضوع هذا المبحث- حيث تشترك هذه الدراسات الثلاث

(١) قارن بين التمهيد عند شريف النجار في (موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية) والتمهيد عند الباحثة

في المنهج من ناحية أقسام البحث وكذا في عناوين الفصول والمباحث التي تم تناولها بالدراسة، فقد تناولت هذه الدراسات الثلاث: سيرة العالم النحوي موضوع الدراسة أو سيرة أشهر نحاة القرن التاسع متناولة جميعها الاسم والنسب والمولد والنشأة والمكانة العلمية والمذهب النحوي وشيوخ كل عالم وتلاميذه ووفاته ثم في فصل آخر المصنفات النحوية لشخصية الدراسة أو لنحاة القرن التاسع الهجري في اليمن ثم في فصل آخر المصادر والنقول ثم في فصل آخر الموقف من الخلافات النحوية ثم في فصل آخر أدلة الصناعة النحوية ثم في فصل آخر الموقف من المصطلح النحوي والعلة النحوية والعامل النحوي، ولا يعني هذا أن هناك تطابقا شكليا كاملا في المنهج فإنّ لكل باحث طريقته ومنهجه في دراسة بعض المباحث المضافة أو تقديم فصل على فصل أو زيادة عدد الفصول أو نقصانها، ولكن مضمون عناوين فصول ومباحث المحتويات هي هي نفسها، وأقسام الدراسة هي هي نفسها[1].

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

لقد تتبعتُ مصطلحات الباحثة فوجدتها دقيقة واضحة ليس فيها غموض ولم أقف لها على أي مأخذ في هذا، وهذا مما يحسب للباحثة في دراستها هذه.

(١) انظر ابن هطيل النحوي لشريف النجار ، وابن يعيش الصنعاني لسعيدة عباس عبد القادر، والدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحثة ومدى قدرتها على التحليل

تتسم طريقة الباحثة في دراستها -موضوع هذا المبحث- بسلاسة الأسلوب ووضوح الأفكار وسهولة الألفاظ، و تعتمد طريقة الباحثة على سرد ونقل المعلومات وتنسيقها، ومع ذلك فإنها أحيانا لا تتأكد ولا تتحقق من صحة المعلومات التي تذكرها، ومن ذلك:

- ذكرت الباحثة مصنفات ابن هطيل، ومنها كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب، فقالت:« وقد حققه مقسَّما إلى خمسة أجزاء في الأزهر لنيل درجة الماجستير كل من:

١- عبد الله النجدي عبد العزيز

٢- مصطفى إسماعيل عبد العال

٣- نبوي عشماوي محمد

٤ – أحمد الزين بن علي »[١]

وهذا النص الذي ذكرته الباحثة غير دقيق حيث إنها ذكرت أنه حُقق في خمسة أجزاء، وذكرت أربعة محققين دون أن تحدد رقم الجزء أو عدد الأجزاء التي حققها كل محقق ممن ذكرت، وهذا يدل على أنها لم تتحر الدقة في المعلومات، وذلك بسبب عدم الرجوع إلى المصادر الرئيسة لاستقاء المعلومات منها ولكنها رجعت إلى مراجع ناقلة، فهذه المعلومة نقلتها من رسالة شريف النجار الموسومة بـ(ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية) حيث قال:« وقد أُنجز منها[٢] الرسائل المقدمة من:

عبد الله نجدي عبد العزيز

مصطفى إسماعيل عبد العال

نبوي عشماوي محمد

أحمد الزين بن علي »[٣]

فهذا هو ما ذكره شريف النجار ونقلت الباحثة منه تلك المعلومة كما هي، والمتأمل في كلامها يجد أنه مخالف للواقع إذا أن هذا الكتاب حُقق في ست رسائل علمية في كل من كلية

(١) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٤٣.
(٢) أي: مِن الرسائل الخمس التي ذكرها.
(٣) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية، ص ٣٧.

اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر وكلية البنات بجامعة الأزهر بمدينة نصر، وتلك الرسائل كانت على النحو الآتي:

الجزء الأول: حققته ألفت عبد المجيد بكلية البنات بمدينة نصر بجامعة الأزهر عام ١٩٨٩م، والجزء الثاني حققه الباحث عبدالله نجدي عبدالعزيز بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر عام ١٩٨٦م، وأما الجزء الثالث فقد حققه الباحث مصطفى إسماعيل عبدالعال بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر عام ١٩٨٦م، وأما الجزء الرابع فقد حققه الباحث أحمد الزين علي العزاوي بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر عام ١٩٨٦م، وأما الجزء الخامس فقد حققه الباحث نبوي عشماوي محمد بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر عام ١٩٨٦م، وأما الجزء السادس فقد حققه الباحث محمد يحيى إبراهيم مصطفى بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر عام ١٩٨٦م.

فنلاحظ أن الباحثة لم تنقل المعلومة صحيحة، ولم تُعمِل فكرها فيها، بمعنى أنها لم تتعمق في تحليل المعلومة التي تتحدث عنها بحيث تبسطها بوضوح، لذلك فإن أسلوب الباحثة يعتمد في أغلبه على النقل، ولا توجد قضايا حللتها ووصلت فيها إلي نتائج جديدة عبّرت فيها عن وجهة نظرها كباحثة، فعملها عبارة عن ترتيب وجمع وتنظيم للمعلومات اعتمادا على التلخيص والنقل من مصنفات نحاة اليمن في القرن التاسع الهجري موضوع دراستها.

وإن تَعجَب فعجبٌ نقلها من رسالتها الخاصة بالماجستير الموسومة بـ(تحقيق منهاج الطالب) للرصاص؛ حيث ذكرت في تلك الرسالة معلومة قالت عنها:« وبعد مضي وقت ليس بالقصير على تسجيل الموضوع اكتشفت أن الأستاذ (أحمد بن عبد الله السالم) في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض قد حقق المخطوط موضوع الرسالة»[1]، وفي دراستها -موضوع هذا المبحث- قالت متحدثةً عن (منهاج الطالب) للرصاص:« وقد حُقق في رسالتين، إحداهما للدكتوراه في جامعة الإمام عبد العزيز في جدة من قبل احمد بن عبد الله السالم...»[2]، وبالمقارنة بين النصين السابقين نلاحظ أنها توهمت فذكرت أن تحقيق منهاج الطالب للرصاص من قِبل احمد عبد الله السالم كان في جامعة الإمام عبد العزيز في جدة، والصواب: في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض.

كذلك ذكرت من ضمن المؤلفات النحوية لنحاة اليمن في القرن التاسع الهجري كتاب (إكليل التاج وجوهرة الوهاج)[3] للإمام المهدي، وجعلته رابع ثلاثة مؤلفات نحوية أخرى لنحاة اليمن في القرن التاسع الهجري، وقالت إنها ستتحدث عن هذه المؤلفات جميعاً،ثم تحدثت عن الثلاثة الأخرى[4]، ولم تذكر عن الرابع أي معلومة سوى اسمه ونسبته للإمام

(١) انظر منهاج الطالب للرصاص، تحقيق: فطوم الأهدل، المقدمة، الصفحة (د)، مخطوط محفوظ بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء .

(٢) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٤٤ – ٤٥.

(٣) الصواب : وجوهرةُ الوهاج.

(٤)الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري ص ٤٠-٨٦.

المهدي، ولما فهرست المصادر والمراجع جعلته من ضمن المخطوطات التي اعتمدت عليها كمصادر لها ولكنها لم تحدد رقمه في المكتبة الغربية بصنعاء، ولا أدري لماذا ذكرته كمخطوط اعتمدت عليه وهي لم ترجع إليه أصلاً ولم تذكر عنه شيئا، ولم تستق منه أي معلومة حتى رقم تصنيفه؟! كما أنها ذكرت في فهرس المصادر والمراجع أن مخطوط (إكليل التاج وجوهره الوهاج) موجود في المكتبة الغربية بالجامع الكبير، وهذا خلاف الواقع، حيث إن الكتاب موجود في المكتبة الشرقية بالجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموع برقم (٥١)، ويبدأ بالورقة (١٤٦)، وينتهي بالورقة (١٧٥)، ويسبقه في المجموع كتاب (القسطاس المستقيم) في المنطق للإمام المهدي نفسه، وهو عبارة عن مختصر لكتاب التاج، فكان على الباحثة أن تقف عليه وتعطي فكرة عنه على الأقل ولكنها لم تفعل، بل تخبّطت في بعض المعلومات مما جعل أسلوبها يتسم أحيانا بعدم الدقة في نقل المعلومة وعدم التحقق من صحتها وعدم الرجوع إلى منابعها الأصلية.

مستوى اللغة ومدى سلامتها

إن مستوى لغة الباحثة متوسط؛ فألفاظ دراستها عادية لا هي بالمحلقة ولا بالغامضة وفيها شيئ من العامية نتيجة وجود بعض من الأوهام اللغوية في دراستها، وأهمها ما يأتي:

- التوهم في استعمال كلمة (هام) حيث قالت الباحثة:« من خلال المعطيات السابقة، نخلص إلى رأي هام يرجح تأثر نحاة العربية بالمنطق»[1]،والصواب أن يقال: (رأي مهم) وليس هاما؛ « لأن الهام هو المحزن، يقال أهمني الأمر فهو مهم أي أثار اهتمامي، وهمّني الأمر فهو هام أي أحزنني وأغمني »[2]

- التوهم في نقل بعض الشواهد خطأ، وعلى سبيل المثال: نقلها شاهدا ذكره ابن هطيل حيث قالت:« أما ابن هطيل فيقول في باب التحذير: "ولا تقول:

فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعا وللشر جالب »[3]

فلا هي ضبطت الشاهد الشعري بالشكل ولا هي نقلته صحيحا حيث قالت فيه (دعا) والصواب دَعّاءٌ[4]، وقد ذكرت الباحثة في موضع آخر وضبطته ضبطاً خاطئاً هكذا(دَعَا)[5].

(١) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٥٨.
(٢) اللغة العربية متطلبات جامعة العلوم والتكنولوجيا (اليمن) لمحمد عبد الله المحجري، ص: ٢٠٩، الأولى ٢٠٠٠م، د.ن.
(٣) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٥٨.
(٤) انظر هذا الشاهد في معجم الشعراء ٣١٠، وهو للفضل بن عبد الرحمن القرشي.
(٥) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٢٣٣.

- إني لأختلف مع الباحثة في قولها:« كانت موسوعات ضمت غالبية آراء نحاة العربية منذ نشوء النحو وحتى القرن موضوع الدراسة»؛ لأن حتى لا يقابل بها ابتداء الغاية (فمنذ) في نص الباحثة بمعنى (مِن) الابتدائية[1] فإن أريد مقابلة ابتداء الغاية استعمل (إلى) قال ابن هشام:« يجوز أن تقول سرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز حتى الكوفة »[2] هذا أولا، ثم إن دخول الواو على حتى أشكل العبارة أكثر فإن أرادت الباحثة العطف، أي أن الموسوعات ضمت آراء نحاة العربية منذ نشأة النحو وضمته أيضا في القرن التاسع الهجري (موضوع الدراسة) فلا يجوز ذلك؛ لأنهم اشترطوا في (حتى) العاطفة أن يكون المعطوف بها بعضا من المعطوف أو كبعضه[3]،والقرن التاسع الهجري ليس من الفترة الزمنية التي نشأ فيها النحو ولا هو كبعضه، وإن اعتبرت الباحثة (حتى) حرف جر أُعيد ذكره بعد عطفٍ فإنه لا يوجد ضمير جر تمّ العطف عليه، وهو مذهب الجمهور وأجاز ذلك الكوفيون واختاره ابن مالك حيث قال:

(١) قال إميل يعقوب: " منذ لها أحكام "مذ" وأوجهها وإعرابها " وقال عن (مذ) مذ الجارة " وتكون بمعنى "من" الابتدائية إذا كان المجرور ماضيا معرفة نحو" ما شاهدتك منذ يوم الأربعاء " انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص ٥٣٢ – ٥٠١.

(٢) مغني اللبيب ١٢٤/١.

(٣) انظر المصدر نفسه ١٢٧/١، كبعضه نحو قولك: جاءت الجارية حتى ابنها.

وعَـوْد خـافض لـدى عطـف عـلى ضـمير خفـض لازمـا قـد جعـلا[1]

ولـيس عنـدي لازمـا إذ قـد أتـى في النثـر والـنظم الصـحيح مثبتـا

كما أنَّ (حتى) لا تجر الضمير فهي تختص بالظاهر[2]فلا تقع خافضا[3] يجب عودتـه لـدى العطف، فإن كان لا مسوغ لمجيء (الواو) قبل حتى في مثل قول الباحثـة السـابق فلـمَ ذكرتـه الباحثة قبل حتى ؟! فلا الواو هذه (واو الحال)؛ لأنه لا يصح وقـوع (إذا) موقعهـا، ولا هـي (واو رُبّ)؛ لأنها لم تقع في أول الكلام، ولا هي (واو القسم)؛ لأنها لا تدل على قسم، ولا هي (واو المعية)؛ لأنه لم يُذكر بعدها اسم مفرد، ولا هي (واو المعية العاطفة)؛ لأنه لم تـذكر بعـدها جملة فعلية فعلها مضارع ولم تسبق بنفي محض ولا طلب محض، ولا هي (واو العطف)؛ لعـدم وجود اشتراك في الحكم بين ما قبلها وما بعدها فما قبلها يدل على ابتداء الغايـة ولم تنتـه الغايـة

(١) انظر شرح ابن عقيل ٣/٢٤٠، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، دار الفكر، دمشق، ط٢، ١٩٨٥م.

(٢) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام، ٣ / ١٤، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، د. ط.

(٣) أي عامل الجر كالمضاف أو حرف الجر.

بعد، ولا هي (ابتدائية أو استئنافية)؛ لأن ما بعدها متصل بما قبلها، ولا هي (اعتراضية)، ولا هي (واو اللصوق)؛ لأن الجملة ليست نعتا لمنعوت[1]،ولا هي (زائدة)[2].

- توهمت الباحثة في كتابة كلمة (قارئها) حيث كتبتها هكذا (قارءها) وذلك في قولها: « يغني قارءها، ويعيده »[3]، ويبدو أن الباحثة توهمت فاعتبرت الهمزة متطرفة بعد ألف مد وهي ليست كذلك حيث إنها متطرفة بعد حرف مكسور فتكتب على ياء (نبرة)؛ لأن الياء تناسب حركة الكسرة حيث يعتمد كتابة الهمزة المتطرفة (آخر الكلمة) على حركة الحرف الذي قبلها[4].

- توهمت الباحثة في استعمال كلمة رئيس وأساس، حيث استعملتهما منسوبا إليهما بالياء هكذا: (رئيسية وأساسية)، ومن ذلك على سبيل المثال قول الباحثة:«وإنما كانت وسيلتهم لنقل هذه الآراء مصادرهم الرئيسية »[5]، وقولها «... الاعتماد على الشعر كمصدر أساسي من مصادر الاحتجاج »[6]، والصواب: مصادرهم الرئيسة، وكمصدر أساس؛ لأن كلمة (أساس) وكلمة (رئيس) كليهما ينسب إليهما من غير ياء؛ لأن أساس بمعنى ذي أساس أي صاحب

(١) اعتراضية نحو قولك: تحمّل احمد – وهو من هو – المسؤولية

(٢) لأنه لم يثبت زيادتها عند النحاة، انظر مغني اللبيب ١٢٩/١.

(٣) انظر مغني اللبيب ص ٦٢.

(٤) انظر في ذلك كتاب الإملاء للشيخ حسن والي، ص ٥٥ – ٥٦، دار القلم، بيروت – لبنان، د.ط.

(٥) انظر الدرس النحوي في اليمن ص ٣٠٨.

(٦)انظر الدرس النحوي في اليمن ص ٢٢٢.

أساس، وكذا رئيس بمعنى صاحب رئاسة، وما كان كذلك فإنه ينسب إليه من غير ياء[1]، ويرى الأستاذ الدكتور مصطفى الفكي أن بعضهم أجاز أن يقال : رئيسية وأساسية ورئيسي وأساسي، وهو بهذا يذهب مذهب إميل يعقوب[2] ولكني أخالفهما وأذهب إلى عدم جواز ذلك ؛ لأن كلمتي أساس ورئيس استعملتا في أمهات المعاجم العربية منسوبا إليهما من غير ياء ، ولم يجز استعمال رئيسة سوى المعجم الوسيط[3]، وعلل ذلك بالتسهيل لكثرة استعمالها عند كثير من الكتاب ولكن بشرط أن يكون المنسوب إليه أمرا من شأنه أن يندرج تحته أفرادمتعددة ، والذي أذهب إليه أن نكتفي بما استعملته أمهات المعاجم العربية ، لكون اللغة الفصيحة لاتؤخذ عن المتأخرين.

- لي وجهة نظر في استعمال الباحثة هذه العبارة التي قالت فيها:« وعلى هذا النحو سار الإمام المهدي في كل كتابه»[4]، حيث إن الباحثة أرادت بقولها: (سار على هذا النحو) أي: كان الإمام المهدي في كتابه المكلل بجواهر المفصل يسير على طريقة فصل النحو عن اللغة، وإن قول الباحثة:« في كل كتابه» جعلني أقف عند موقف المتسائل: لماذا قالت:(في كل كتابه)، ولم تقل: (في كتابه كله)؛ حيث إنها أسلس عبارةً من قولها(في كل كتابه) إلا أن تكون قصدت

(١) انظر المناهل الصافية في شرح معاني الشافية في علم الصرف للطف الله بن الغياث، تحقيق: حسين عبد العزيز ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

(٢) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب

(٣) انظر المعجم الوسيط ٢٢،٩/١، إصدار مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

(٤) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٧٠.

معنىً معينا لا تؤديه عبارة (في كتابه كله)، فهل هناك فرق بين تقدم (كل) على (كتابه) أو تأخرها بحيث تكون توكيدا معنويا ؟

جاء في كتاب معاني النحو:« وقد تقول: ما الفرق بينها إذا تقدمت، أو كانت مؤكدة، نحو(كل الطلاب حضر) أو (حضر الطلاب كلهم) ؟

والجواب هو أنها إذا تقدمت أفادت العموم ابتداء، ولم تـدَعْ احتمالا لغير الإحاطة، وإذا تأخرت وكانت مؤكدة احتمل الكلام العموم وغيره ثم جئت بما يرفع احتمال عدم العموم »[1].

يتضح من النص السابق أن (كل) سواء تقدمت أو كانت مؤكدة تفيد في الحالتين العموم ورفع احتمال عدمه إلا أن الفرق أنك إذا قدمتها فقد أردت من بداية الأمر العموم – وهي مسألة قلبية – وإن جعلتها مؤكدة فقد رفعت احتمال عدم العموم بعد أن كان الكلام بدونها يحتمل العموم أو غيره، والخلاصة: إنها في الحالتين تفيد العموم ما دام استعمالها يصح قبل أو بعد الاسم، ولا يكون ذلك إلا مع المعارف فقط أما النكرات فلا تفيد (كل) معها معنى العموم إذا وقعت مؤكدة[2] ، وذلك نحو قوله تعالى﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾[3]، فلم يقل (نفس كلها بما كسبت رهينة)، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ يَوْمَ

(١) معاني النحو ١٢١/٤ – ١٢٢.
(٢) معاني النحو ١٢٢/٤.
(٣) المدثر آية ٣٨.

تَأْتِي كُلُّ نَفْسٍ تُجَادِلُ عَنْ نَفْسِهَا وَتُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ وَهُمْ لا يُظْلَمُونَ﴾[1] فلم يقل (يوم تأتي نفس كلها).

والذي أراه في تقدم (كل) أو تأخرها أنه إن انتفى معنى العموم عندما تكون مؤكدة فتقدمها أمر لا مناص منه، وإن صلح تقدمها أو تأخرها وأفادت في كلٍّ العموم فإن تأخرها لتكون مُؤكدة هو الأفضل وذلك إذا قصد بها معنى العموم ولم يؤثر تأخرها على سلامة العبارة وموسيقاها[2].

- الخلط في الاستعمال بين (مصطلح) و(اصطلاح)، حيث إن الباحثة عرّفت الاصطلاح فقالت:« والاصطلاح لفظ محدد يستخدم للدلالة على ظاهرة معينة»[3]؛فالذي ذكرته الباحثة إنما هو تعريف المصطلح وليس الاصطلاح؛ لأن الاصطلاح: مصدر اصطلح، وهو اتفاق طائفة على شيء مخصوص ولكل علم اصطلاحاته[4].

إذن فالمصطلح لفظ محدد يُستخدم للدلالة على ظاهرة معينة أما الاصطلاح فهو اتفاق جماعة على شيء مخصوص.

(١) النحل آية ١١١.

(٢) هذا رأيي شخصيا حسب ما يبدو لي؛ لأن العبارة حينئذٍ تكون أسلس وأيسر على اللسان ولا يمُجُّها السمع، فهي أفضل من غيرها إن كان غيرها لا يضيف شيئا جديدا وملموسا إلى المعنى، فالأسلس في عبارة الباحثة أن يُؤكد بكل فيقال: (فهكذا سار الإمام المهدي في كتابه كله).

(٣) انظر على سبيل المثال المرجع نفسه، ص ٢٠.

(٤) انظر: لسان العرب (صلح) ٢/ ٥١٧، والقاموس المحيط (صلح) ١ / ٣٤٦.

- قالت الباحثة:« سواء أكان ذلك في اختيار مصطلحاتهم أو آرائهم »[1]، والصواب استعمال حرف العطف (أم) وليس (أو) مع همزة التسوية؛ لأن (أو) تعادلها فتسمى (أم) المعادلة لمعادلتها الهمزة في التسوية أو الاستفهام[2].

(١) انظر الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري، ص ٣٠٩.
(٢) معاني النحو ٢١٤/٣.

المبحث الثالث

الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر الهجري

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدارسة عبارة عن رسالة علمية تقدم بها الباحث اليمني عبد الله علي مهيوب اليوسفي إلى قسم اللغة العربية بكلية آداب جامعة عين شمس بالقاهرة، حيث حصل بها على درجة الماجستير في النحو والصرف عام ٢٠٠٣م، وأشرف عليها كل من الأستاذ الدكتور/ محمد الدسوقي الزغبي والأستاذ الدكتور علي محمد هنداوي.

تقع هذه الدراسة في ثلاثمائة وتسع وعشرين صفحة وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بجامعه عين شمس تحت رقم القيد(١٧٣٦٦) ورقم التصنيف ٤٥١.١/ ٤٠٤.

قسم الباحث دراسته إلى مدخل وخمسة فصول رئيسة، فأما المدخل فكان تاريخياً حيث تحدث الباحث فيه عن مدينة زبيد: نشأتها والحياة السياسية فيها والاجتماعية والثقافية والفكرية والعلمية ، ثم تحدث فيه عن نشأة الدرس النحوي واللغوي في مدينة زبيد.

وأما الفصل الأول فقد أعطى الباحث فيه تصوراً عاماً عن نشأة الدرس النحوي في اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري، وقد تكوّن هذا الفصل من مبحثين اثنين هما: مرحلة انتقال الأفكار النحوية إلى اليمن، والثاني: أعلام النحاة في تلك الفترة وهم: (الهمداني ، الربعي ، نشوان الحميرى ، الحيدرة).

وأما الفصل الثاني فقد تناول الباحث فيه بالدراسة نشأة الدرس النحوي في زبيد، وقد قسم الباحث هذا الفصل إلى مبحثين هما: الحركة العلمية في المدينة، ونشأة الدرس النحوي في زبيد وتطوره، فتحدث في المبحث الأول عن مدى تشجيع الحكام للعلم والعلماء، ومدى إسهام هؤلاء الحكام في الحياة العلمية في المدينة، وتحدث عن التعليم وأثره في نشوء الدرس النحوي وتطوره، كما تحدث الباحث عن أهم المساجد والمدارس التي شهدت الحياة النحوية ودفعت بمسيرة النحو إلى الأمام.

وتحدث في المبحث الثاني عن تاريخ انتقال الأفكار النحوية إلى مدينة زبيد، وعالج أسباب تأخر نشأة الدرس النحوي في المدينة، وحدد الباحث بداية التدوين النحوي فيها وأهم النحاة المتصدرين في هذا المجال.

وأما الفصل الثالث فقد خصصه الباحث لحركة الرحلات العلمية الوافدة والقادمة إلى المدينة، وقد قسمه إلى ثلاث نقاط رئيسة هي:

-حركة الرحلات الداخلة والخارجة من زبيد إلى مصر.

-حركة الرحلات الداخلية والخارجة من زبيد إلى مكة والمدينة.

-حركة الرحلات الداخلة إلى زبيد من الأقطار المختلفة.

وقد تحدث الباحث عن أثر هذه الرحلات في نشأة الدرس النحوي في زبيد وتطوره.

وأما الفصل الرابع فقد عرض الباحث فيه أهم مصادر الدرس النحوي في مدينة زبيد، وقد قسمه إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: وفيه أهم المصادر النحوية التي اقتناها علماء النحو في زبيد.

المبحث الثاني: وفيه ذكرٌ لأهم النحاة الذين جاء ذكرهم في كتب نحاة زبيد.

المبحث الثالث: وفيه أهم الشروح والمؤلفات والمنظومات والرسائل والمختصرات لعلماء النحو في مدينة زبيد في الفترة التي درسها الباحث فقط.

أما الفصل الخامس فقد خصصه الباحث لدراسة أعلام النحاة في مدينة زبيد وهم: الهرمي، والشرجي، والموزعي، وابن دعسين، وقد ابتدأ الباحث بدراسة سيرتهم الذاتية وجهودهم النحوية، ثم مناهجهم، كما أجرى مقارنة بينهم وبين غيرهم من النحاة، وانتهى الباحث إلى خاتمة توصّل من خلالها إلى النتائج المهمة التي خرج بها في بحثه.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

أولا: عنوان هذه الدراسة كما جاء في صفحة العنوان (الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر الهجري)[1]، وهنا أتساءل: آلقرن العاشر داخل في الدراسة أم هو منتهى الدراسة ؟

والجواب: إني لا أجد قرينة تدل على دخول القرن العاشر في حكم ما قبل حرف الجر (إلى)، ولا توجد قرينة تدل على خروج القرن العاشر من الدراسة، فقضية دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبله أو خروجه قضية خلافية بين النحاة المتقدمين والمتأخرين، ولكن الأكثر يذهب إلى عدم الدخول كما قرره من النحاة المتأخرين ابن هشام[2] وتابعه في ذلك من المحدثين الدكتور فاضل السامرائي[3].

أما الرضي الاستراباذي فيرى أنه لا يجوز دخول ما بعد (إلى) في حكم ما قبلها إلا مع وجود قرينة تدل على الدخول[4]، وبناء على ما سردته من آراء النحاة في مسألة دخول مابعد إلى في حكم ماقبلها فإن القرن العاشر في رأي أكثر النحاة لا يدخل في دراسة الباحث، وإن رُدّ عليّ بأن المسألة فيها خلاف فأقول: إن الذين جوزوا دخول ما بعد إلى ومنهم الرضي اشترطوا وجود قرينة تدل على الدخول، فأين القرينة الدالة على دخول القرن العاشر في دراسة الباحث؟

(١) انظر الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر.
(٢) انظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ٧٤/١-٧٥.
(٣) انظر معاني النحو للدكتور فاضل السامرائي ١٤/١.
(٤) انظر شرح الرضي على الكافية ٣٥٩/٢.

وإن قيل: هناك من جوّز دخول ما بعدها مطلقا من غير قرينة كما ذكره ابن هشام[1]، فأقول إن ابن هشام نفسه عقّب بأن ذلك -عنده- رأي ضعيف لم يترجح عند الرضي ولا عند غيره.

فلماذا اختار الباحث هذه الصيغة لعنوان دراسته وذهب إلى اختيار حرف الجر (إلى) فجعل عنوان دراسته فيه تردد وتشكك ؟! ولماذا لم يخرج إلى صيغة بعيدة عن اللبس، فيختار عنوانا واضحا يدل على المضمون من غير تردد ولا احتمال ولا خلاف، وقد يُردُّ على ما ذكرتُه بأن انتهاء الغاية لها حرفان في اللغة العربية هما: (إلى) و(حتى)، فإن لم يختر الباحث الحرف (إلى) فسوف يختار الحرف (حتى)، ولكن رغم أن أكثر النحاة يرون دخول ما بعد حتى في حكم ما قبلها إلا أن النحاة لا يجيزون استعمال (حتى) حرف غاية إذا كان ابتداء الغاية بحرف الجر (مِن) كما قرره ابن هشام، حيث ذكر أنه يجوز أن تقول: سرت من البصرة إلى الكوفة ولا يجوز: حتى الكوفة[2]، وقال السيوطي معللا ذلك:« وذلك لضعف (حتى) في الغاية[3]، وتابعهما في ذلك الدكتور فاضل السامرائي[4]، وبناء على ذلك فلا يمكن للباحث أن يستخدم (حتى) بدلا عن (إلى) في قوله: من القرن السادس إلى القرن العاشر الهجري، وليس له إلا أن يستخدم حرف الجر (إلى).

(١) انظر مغني اللبيب ٧٤/١.
(٢) مغني اللبيب ١٢٤/١.
(٣) معاني النحو ٣١/٣.
(٤) معاني النحو ٣٠/٣.

أعود فأقول: نعم لا يجوز أن يقال من القرن السادس حتى القرن العاشر؛ لأن حتى لا يقابل بها ابتداء الغاية، وخروجا من الإشكال كله - كما يبدو لي - فالأفضل أن يستخدم الباحث في عنوان دراسته (حتى) من غير استعمال حرف الجر (مِن)، فيقول على سبيل المثال: الدرس النحوي في زبيد: نشأته وتطوره حتى القرن العاشر الهجري؛ وذلك لأن (حتى) لا تستعمل إلا لِمَا كان آخراً، فحين يقال: حتى القرن العاشر فالعبارة تدل على أن القرن العاشر داخل في الدراسة حتى آخر لحظة فيه، وهو ما يريده الباحث، أو يذكر قرينة مع (إلى) فيقول: من القرن السادس إلى نهاية القرن العاشر الهجري[1].

ثانيا: لو نظرنا إلى مضمون دراسة الباحث، فإننا سنجد أن آخر نحوي من نحاة زبيد تم ذكره وتمت دراسته في دراسة الباحث هو (عبد الملك بن دعسين)، وهذا النحوي توفي عام ألف وستة للهجرة (١٠٠٦هـ) حسبما أثبت الباحث ذلك في دراسته[2]، والسؤال الذي يطرح نفسه: أيعتبر النحوي عبد الملك بن دعسين (ت: ١٠٠٦هـ) من نحاة القرن العاشر أم من نحاة القرن الحادي عشر ؟! والجواب: إنه يعتبر من نحاة القرن الحادي عشر الهجري حسب المنهج العلمي المتبع عند الدارسين، وعلى ذلك فإن العنوان لا يتلاءم مع المضمون إن سلمنا جدلا بصحة العنوان؛ لأن العنوان لا يدخل فيه القرن

(١) لأن النهاية هي آخر لحظة أو آخر جزء في الشيء كاملا والنهاية هنا قرينة دالة على دخول القرن العاشر الهجري، وهذا ما يظهر لي خروجا من إشكالية الخلاف النحوي والتأويل وعملا بالأحوط.

(٢) انظر الدرس النحوي في زبيد ص ٣٠٩.

الحادي عشر الهجري أصلا، فيكون الباحث بهذا قد ادخل في مضمون دراسته ما لا يتلاءم مع عنوانها.

مدى أصالة دراسة الباحث وتأثرها

الحديث في رسالة علمية عن نحاة زبيد موضوع جديد بحد ذاته، وعلى حد علمي لم يَسبق هذا الموضوع دراسةٌ أُفردت لنحاة زبيد كدراسةٍ متخصصة، ومع ذلك فإن هذه الدراسة متأثرة بغيرها من الدراسات السابقة، وسأوضح ذلك بما يأتي:

- تأثرت هذه الدراسة بدراسة هادي عطية مطر الموسومة بـ(نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها)، ويظهر هذا التأثر في منهج البحث حيث أفرد الباحث الفصل الأول للحديث عن هذا الموضوع ووسم هذا الفصل بـ(نشأة الدرس النحوي في اليمن حتى نهاية القرن السادس الهجري)[1]، ويتضح تأثر هذه الدراسة بدراسة هادي مطر في المبحث الثاني من الفصل الثاني الموسوم بـ(نشأة الدرس النحوي في زبيد وتطوره)، فهذا العنوان مقتبس من عنوان دراسة هادي مطر سابقة الذكر، وإذا ما تصفحنا منهج دراسة هادي مطر إجمالا فإننا سنجده قد تحدث فيها عن:

١- نشأة الدرس النحوية في اليمن[2].

(١) نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها ص ٧٥

(٢) المرجع نفسه ص ٨٥

٢- الرحلات العلمية الداخلة إلى اليمن والخارجة منها[١].

٣- مصادر التأليف النحوي في اليمن[٢].

٤- من مشاهير علماء العربية في اليمن[٣].

وإذا ما تصفحنا دراسة الأخ عبد الله اليوسفي -محل هذا المبحث- سنجدها قد تحدثت عن:

١- نشأة الدرس النحوي في زبيد[٤].

٢- حركة الرحلات العلمية الداخلة إلى زبيد والخارجة منها وأثرها في نشأة الدرس النحوي في زبيد وتطوره[٥].

٣- مصادر الدرس النحوي في زبيد حتى نهاية القرن العاشر الهجري[٦].

٤- أعلام النحاة في زبيد[٧].

وبالمقارنة بين منهج كل من الدراستين سنلاحظ الاتفاق الواضح بينهما مع فارق بسيط وهو أن دراسة هادي مطر تناولت بالدراسة النحو واللغة في اليمن في حين أن دراسة

(١) المرجع السابق نفسه ص ٨٧
(٢) المرجع السابق نفسه ص ٩٤
(٣) المرجع السابق نفسه ص ٨٧
(٤) الدرس النحوي في زبيد ص ٩٨
(٥) المرجع نفسه ص ٦٩
(٦) المرجع نفسه ص٥٧
(٧)الدرس النحوي في زبيد ص ٨٤

الأخ عبد الله اليوسفي تناولت بالدراسة النحو في اليمن فقط ونحاة زبيد فقط؛ ولهذا فإن دراسة اليوسفي متأثرة إلى حدٍ كبير بمنهج وطريقة دراسة هادي مطر، ولا شك أن كثيراً من الآراء والمعلومات نقلها الباحث من تلك الدراسة وليس ذلك بعيب، ولكن ما يؤخذ على أي باحث هو عدم نسبة الآراء إلى أصحابها وعدم الإشارة إلى المراجع التي نقل آراءً منها أو تأثر بها، فلمْ يشر الباحث إلى دراسة هادي عطية مطر لا من قريب ولا من بعيد، ولم تكن من ضمن المراجع التي ذكرها في هوامشه ولا في فهرس مصادره ومراجعه[1].

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

أول مصطلح لاحظته في دراسة الباحث هو مصطلح (الحركة) حيث ذكر الباحث الحركة العلمية في زبيد والحركة النحوية في زبيد وحركة الرحلات العلمية، فما المقصود بمصطلح (حركة) الذي ذكره الباحث في دراسته مرارا ؟ وهل يعي الباحث مضمون ودلالة الحركة النحوية والحركة العلمية وحركة الرحلات العلمية ؟ ثم هل وضح الباحث وبيّن المقصود من كل ذلك ؟! طبعا الجواب: لا؛ لأن المبحث الأول من الفصل الثاني كان تحت عنوان (الحركة العلمية في المدينة)[2] وأثناء حديث الباحث عن الحركة العلمية التي لم يبيّن فيها مقصوده بمصطلح الحركة العلمية أوّلاً، ثم بعد ذلك يتحدث عنها، ولكنه أخذ يوضح مدلول مصطلح

(١) راجع نشأة الدراسات النحوية في اليمن وتطورها، فهرس المصادر والمراجع.

(٢) الدرس النحوي في زبيد ص ٧٤.

الدرس النحوي في زبيد، والمكان المناسب لبيان مدلول مصطلح (الدرس النحوي في زبيد) هو المدخل أو المقدمة وذلك قبل أن يتحدث عن نشأة الدرس النحوي في زبيد، وبدلاً من بيان دلالة (الدرس النحوي في زبيد) في المبحث الأول الموسوم بـ(الحركة العلمية والتعليمية في المدينة) كان على الباحث أن يبيّن تعريف أو مفهوم الحركة العلمية والتعليمية لا الدرس النحوي في مدينة زبيد، ثم إن التعريف أو المفهوم الذي ذكره الباحث لمصطلح (الدرس النحوي في زبيد) ليس بتعريف لمصطلح (الدرس النحوي في زبيد) حيث عرّفه الباحث بقوله:« أعني بالدرس النحوي في زبيد الإقبال على العلم، والتنافس والتسابق في نيل شرفه، وخاصة في مجال النحو واللغة، وكثرة المصنفات والشروحات والمختصرات والمنظومات التي دفعت بمسيرة (الحركة النحوية)[1] إلى الأمام، وتشجيع الحكام لهذا الدرس النحوي، ورصد الجوائز الكبرى والثمينة لعلمائه والمجتهدين فيه، وتطور هذا الدرس على أيدي النابغين في ميدانه... الخ »[2].

إن ما ذكره الباحث في النص السابق إنما هو تعريف لمصطلح (الحركة النحوية) لا الدرس النحوي، ودليلي على ذلك أن تعريف (الدرس النحوي) الذي نص عليه الباحث هو نفسه تعريف (الحركة النحوية) الذي نص عليه الدكتور عبد العال سالم مكرم بقوله:« وإذا قلت:

(١) القوسين وضعتهما من عندي للإشارة إلى استعمال الباحث لمصطلح (الحركة النحوية) التي سأناقشه في مدلوله.
(٢) الدرس النحوي في زبيد ص٧٤.

الحركة النحوية فإنما أعني بها التنافس في طلب هـذا العلـم والإقبـال عـلى تعلمـه، والنظـر في مشكلاته ومسائله، وكثرة التأليف فيه، ورصد الجوائز للعلماء والنابغين، ومدى تطـور النحـو على يد البارزين في ميدانه»[1] فلم يشر الباحث إلى أنه أخذ هذا التعريف من الدكتور عبد العال سالم وكذا لم يشر إلى كتابه الموسوم بالمدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، ولا يمكن أن يكون التشابه الحاصل بين نص الباحث ونص الدكتور عبد العال سالم مكرم من قبيل المصادفة، ولكن الباحث -أظنه- نقل دلالة الحركة النحوية من الـدكتور عبـد العال سالم مكرم لتكون دلالة للدرس النحوي في زبيد وأدخل عليها بعضاً من الإضافات التي تناسب الدرس النحوي في زبيد حيث إن الدكتور عبد العال سالم كـان يتحـدث عـن الحركـة النحوية بصفة عامة، ومقصوده من ذلك الوصول إلى نتيجة وهي وجود حركة نحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة، والسؤال الذي يطـرح نفسـه هنـا هـل وُجـدت حركة نحوية في زبيد - كما ذكر الباحث – شابهت من قريب أو مـن بعيـد الحركـة النحويـة في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجري، بحيث إنها شكلت مدرسة نحوية قائمة بحد ذاتها ؟! وهل أثبت الباحث ذلك أو استعان بدراسات سابقة وصلت نتـائج دراسـتها إلى أنـه وجدت حركة نحوية في زبيد بكل ما تعنيه دلالة حركة نحوية ؟

(١) المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابق والثامن من الهجرة للدكتور عبد العال سالم مكرم، ص: ٧٦ ، دار الشروق؛ بيروت، ط: الأولى ١٩٨٠م.

إن الباحث لم يثبت ذلك في دراسته، فهل شكّلت مدينة زبيد مدرسة نحوية خالفت مدرستي الكوفة والبصرة كما هو الحال في المدرسة النحوية في مصر والشام التي جاءت بآراء جديدة ونحاة كبار ذاع صيتهم كابن مالك وأبي حيان وابن هشام، ومن قبلهم ابن بري وابن معط وابن الحاجب؟ فهؤلاء عمد في النحو لهم آراؤهم الخاصة التي شغلت النحاة إلى الآن، ومؤلفاتهم وكتبهم ومنظوماتهم النحوية ومختصراتهم أخذت ما أخذته من الشهرة والصيت والانتشار « ودارت حولها الدراسات النحوية منذ عصرهم بالشرح والتعليق والنقد إلى يومنا هذا »[1]، هذا هو ما يقصد بالحركة النحوية، ولا أريد أن أكون متعصبا مع نحاة زبيد وجهودهم النحوية ولا مستخفا بما قدموه من إرث علمي كبير في مجال النحو، والحكم بوجود حركة نحوية في زبيد أو في اليمن بحاجة إلى دراسة عميقة ومستقلة وفاحصة ومنصفة، ومن السابق لأوانه إصدار حكم في هذه القضية؛ لأنها بحاجة إلى بحث علمي دقيق.

وأما إطلاق الباحث مصطلح حركة علمية في زبيد أوفي اليمن فلم أجد من الدرسين السابقين من أطلق هذا المصطلح، بل أطلقوا مصطلحات أخرى، كالحياة العلمية في اليمن إلى نهاية القرن الرابع الهجري[2] والحياة العلمية في اليمن في القرنين الخامس والسادس الهجريين[3]

(١)المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابق والثامن من الهجرة ص ٧٧

(٢) هذا عنوان لدراسة علمية قام بها الأستاذ الدكتور عبد الرحمن الشجاع أستاذ التاريخ الإسلامي وحضارته، وتوجد نسخة منها بمكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، قسم الرسائل العلمية.

(٣) هذه الدراسة نال بها درجة الدكتوراه في جامعة صنعاء الدكتور عبد الرحمن المختار، وهي مخطوط محفوظ بمكتبة كلية الآداب بجامعة صنعاء.

وكذا التعليم في اليمن في عهد بني رسول خلال القرنين السابع والثامن الهجريين[1]، ولهذا فإن ما ذكره الباحث يبقى محل نظر.

أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

وقفتُ على دراسة الباحثة فطوم الأهدل الموسومة بـ(الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري) فوجدتها قد اشتركت مع دراسة اليوسفي – موضوع هذا المبحث – في دراسة شخصيتين نحويتين هما: الموزعي وعبداللطيف الشرجي، فكانت تلكما الشخصيتين هما الموضوع المشترك بين الدراستين المذكورتين إلا أن تناول الأخ عبد الله اليوسفي للشخصيتين المذكورتين كان أوسع وأشمل، كما أني وقفتُ على دراسة شريف النجار الموسومة بـ(موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري) فوجدت أنه قد ذكر بعضا من نحاة زبيد كالهرمي، وابن بصيبص، ومحمد بن يحيى بن علي بن مسلم بن موسى بن عمران النحوي اليمني الزبيدي إلا أن ما ذكره شريف النجار عبارة عن إشارات خاطفة ولمحات سريعة.

لذلك فإن دراسة الباحث عبد الله اليوسفي ذات أهمية بالغة حيث إنها جمعت موضوع نحاة زبيد في الفترة الزمنية المحددة للبحث وترجمت لهؤلاء النحاة ترجمة شاملة وكاملة

(١) هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه من كلية التربية بجامعة عين شمس للدكتور فاروق أحمد حيدر، وقد طبعته جامعة صنعاء من ضمن منشوراتها.

وموسعة لاسيما أعلام النحاة في زبيد، ومع ذلك فقد أغفل أعلاماً كباراً كابن بصيبص الذي لم يتناول أحد من الباحثين السابقين كتابه في شرح الكافية، وكذلك محمد بن العنقاء، حيث أشار إليهم الأخ اليوسفي إشارات خاطفة، وهما من كبار أعلام النحاة في زبيد وممن أغفلت دراستهما ودراسة مصنفاتهم الدراسات السابقة، فلو كان اليوسفي قد تناولهم بالدراسة لكان متفرداً بذلك في دراسته هذه.

ومما آخذه هنا على الأخ الباحث عبدالله اليوسفي إدخاله (بحرق الحضرمي) كعلَم من أعلام النحاة في زبيد، وبحرق الحضرمي ليس من نحاة زبيد لا موطناً ولا تعلماً، فهو قد تعلم في سيئون بحضرموت وتعلم علوم العربية في عدن كما ذكر ذلك محقق كتابه الموسوم بتحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب[1]، والمصادر التي ترجمت لبحرق الحضرمي لم تنسبه إلى زبيد لا موطنا ولا تعلما، غير أنها ذكرت أنه تعلم في زبيد التصوف والحديث والتفسير فقط، فتوهم اليوسفي أنه من نحاة زبيد، فلماذا لا يكون من نحاة عدن، فقد تعلم ودرس في عدن ؟! ولماذا لا يكون من نحاة حضرموت فقد نشأ وترعرع وتعلم فيها ؟ فعلام اعتمد اليوسفي في نسبة النحوي بحرق الحضرمي إلى زبيد واعتباره نحويا من نحاة زبيد ؟!. ولماذا لم يعرف بـ(بحرق الزبيدي) وعرّف بـ(بحرق الحضرمي) نسبة إلى حضرموت، حيث

(١) انظر تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب للحريري تصنيف: أبي المحاس محمد بن عمر بحرق الحضرمي (ت: ٩٣٠هـ) ، ص ٢٣ – ٢٥، تحقيق: بشير عبد الله المساري، دار بن حزم، بيروت – لبنان، الصفحة الأول ٢٠٠٢م.

يعتبر من نحاة حضرموت وليس من نحاة زبيـد، ولم تـذكر المصـادر التاريخيـة أن حضرـموت كانت من ضمن مدينة زبيد على حد علمي.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

للباحث طريقة تقوم على النقل غالبا والسرد كما أن الباحث يكثر من التوهم في نقل بعض المعلومات، ومن ذلك:

ذكر الهمداني في كتابه الإكليل ١/ ٣١١ أن تصغير(متْفَعِّل) لا تصغير (فُعَيْلا) ولكن فَعِيلا، فذكر اليوسفي خلاف ذلك قائلا:

« ومن آرائه[١] الصرفية أيضاً قوله أن تصغير "متفعل" يصير "فعيلا"[٢] وهذا خلاف ما ذكره الهمداني، ومن ذلك أيضا قول الهمداني: « إن وزن الفعيلات مثل الأصيلات[٣] فقال اليوسفي: أن الهمداني ذكر وزن الفعيلات مثل الأصيلات»[٤] فقال اليوسفي إن الهمداني ذكر وزن الفعيلات مثل الأصيلان[٥].

(١) الهاء يعود على الهمداني.
(٢) الدرس النحوي في زبيد ص ٦٥.
(٣) المشتبه في أسماء عرب الجنوب للهمداني، ص ٤٢، وأشار اليوسفي إلى أن الكلام جاء في الصفحة ٨٨ وليس بصحيح.
(٤) الدرس النحوي في زبيد ص ٦٥.
(٥) المرجع نفسه ص ٦٥.

ذكر الدكتور الهلالي نقلا عن كتاب الربعي الموسوم بنظام الغريب أن الربعي ذكر فيه ما جاء من غريب لخلق الإنسان وأجزائه وأعضائه، وما يخص فصاحته ووعيه[1]، ولم يشر الهلالي إلى رقم الصفحة في كتاب نظام الغريب، فذكر اليوسفي ذلك حيث قال: « وما يخص فصاحته ووعيه »[2]، فأراد الربعي عي الكلام وهي أمراضه، فقال: « فصاحته ووعيِّه»[3] فتوهم اليوسفي وقال: فصاحة الإنسان ووعيه، ولا علاقة بين الفصاحة والوعي ولكن العلاقة قائمة بين الفصاحة والعي، فلم يشر اليوسفي إلى رقم الصفحة في كتاب الربعي، ولم يشر أيضا إلى كتاب الهلالي الموسوم بنشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها؛ ليبيّن أنه نقلها عنه، وهذا يدل على أن الأخ عبدالله اليوسفي لم يرجع إلى المصدر الأصلي وهو نظام الغريب للربعي ولكنه نقل هذه المعلومة عن هادي مطر فتوهم اليوسفي كما توهم الهلالي من قبل.

- أيضا ذكر الهمداني في كتابه (المشتبه من أسماء عرب الجنوب)[4] في الصفحة (١٨) أن العاني هو الأسير، مأخوذ من العنوة وهو القسر، فقال اليوسفي أنه الهمداني قال: مأخوذ من العنوة وهو العسر[5]، والفرق واضح بين العسر والقسر.

(١) نشأة الدرس النحوية واللغوية، ص١٧١.

(٢) الدرس النحوي في زبيد، ص ٦٧.

(٣) انظر نظام الغريب للربعي ص ٧٦.

(٤) المشتبه من أسماء عرب الجنوب ص ٤٥.

(٤) الدرس النحوي في زبيد، ص ٦٧.

- ومن طريقة اليوسفي في التحليل أنه يتحدث عن نحاة زبيد تحت عنوان: أعلام النحاة في هذه الفترة[٥] فيتحدث عن الربعي وجهوده اللغوية مُفصلاًالقول في ذلك دون أن يشير إلى أي جهد نحوي للربعي، فذهب في ذلك مذهب هادي عطية مطر، ولكن هادي كان يتحدث عن النحاة واللغويين في اليمن فإذا ذكر الربعي وكتابه نظام الغريب وما جاء فيه فذلك لأنه من ضمن اللغويين، فلماذا ذكره اليوسفي وموضوعه نحوي ؟! وإن قيل إنه أيضا نحوي، فإن على الأخ اليوسفي أن يبرز جهود الربعي النحوية لا اللغوية؛ لأنه يتحدث عن الدرس النحوي في زبيد لا اللغوي.

- أيضا نلحظ الاضطراب واضحا في خطة بحث رسالة الأخ عبد الله اليوسفي، حيث نجده أفرد مبحثا تحدث فيه عن نشأة الدرس النحوي واللغوي ثم أفرد الفصل الأول للحديث عن نشأة الدرس النحوي في اليمن حتى القرن السادس الهجري، ثم أفرد الفصل الثاني للحديث عن نشأة الدرس النحوي في زبيد: المبحث الأول جعله بعنوان (الحركة العلمية في المدينة)، والمبحث الثاني بعنوان (التعليم وأثره في نشأة الدرس النحوي في زبيد) ثم المبحث الثاني مرة أخرى بعنوان: نشأة الدرس النحوي في زبيد وتطوره، فنلاحظ أنه في المدخل تحدث عن نشأة الدرس النحوي واللغوي ويقصد الباحث النشأة في زبيد، فتحدث عن

(٥) المرجع نفسه٦٦

علماء زبيد[1] وهم " الهرمي وابن بصيبص، وعبد اللطيف الشرجي، والفيروزبادي والموزعي وابن دعسين ومحمد بن الخاص بن العنقاء المتوفى سنة (٩٩٦هـ)، وهؤلاء لا يمثلون طور النشأة، كما ملاحظ أن الباحث لم يلتزم المنهج التاريخي حيث ذكر ابن دعسين المتوفى سنة (١٠٠٦هـ) ثم محمد بن الخاص بن العنقاء المتوفى سنة (٩٩٦هـ)، ثم هل جميع من ذكرهم كالهرمي وابن بصيبص والشرجي والموزعي وابن العنقاء وابن دعسين يمثلون طور نشأة النحو في زبيد ؟! إن هؤلاء النحاة لا يمثلون طور النشأة ولكنهم يمثلون طور التطور والنضج، فلماذا يذكرهم ويفصل القول في هذا الموضع الذي ينبغي أن يكون حديثه فيه مقصور على طور النشأة فقط ؟ فعنوان المبحث هو (نشأة الدرس النحوي واللغوي)، وطور النشأة للدرس النحوي واللغوي في اليمن أو في زبيد بشكل خاص إنما كان في القرنين الرابع والخامس من الهجرة، ومن ذكرهم اليوسفي ليسوا من طور النشأة؛ لأنهم من نحاة القرون: السابع والثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر من الهجرة، لذلك فإني أرى أن اليوسفي لم يكن واضحا في طريقته ولا في منهجه ولا في خطته وكأن التصور الكامل لبحثه غير واضح في ذهنه فظهر متخبطا في بعض من دراسته شكلا ومضمونا، فلا الخطة واضحة ولم يكن ملتزماً التسلسل التاريخي في منهجه إلى حد ما، ولم يكن دقيقا في نقل المعلومات الصحيحة، واذكر مثالا هنا أبيّن فيه كيفية اختلاط المعلومات في رسالته، وذلك

(١) الدرس النحوي في زبيد ص٤١- ٤٣.

أثناء حديثة عن الجهود النحوية لنشوان بن سعيد الحميري، حيث قال اليوسفي: « وعدد معاني "إلى" وهي الانتهاء، وتأتي بمعنى "مع" وبمعنى "على"، وذكر أنها لا تزاد برأي المبرد؛ لأنه يرى أنه لا يزاد شيء لغير معنى فالزيادة عند المبرد لغرض التوكيد »[1]، فلما دققت النظر في هذا النص وعدت إلى شمس العلوم نفسه لاحظت أن نشوان الحميري لم يقل أبدا أن (إلى) لا تزاد برأي المبرد ولم يتحدث عن زيادة (إلى) ولكنه تحدث عن زيادة حرف الجر (الباء) حيث قال: « وكذلك فسر أبو عبيدة قوله تعالى: ﴿تَنْبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ الباء زائدة، أي تنبت الدهن.

وقال محمد بن يزيد: الباء متعلقة بالمصدر الذي دل عليه الفعل، أي إرادة بإلحاد[2]، (نباتها بالدهن) قال: « ولا يجوز أن تكون الباء زائدة، لأنه لا يزاد شيء بغير معنى.»[3]، فيلاحظ أن الأخ اليوسفي خلط كلام نشوان الحميري عن الحرف (إلى) بكلامه عن (حرف الباء) وأصبح كحاطب ليل؛ ليقفز من موضوع إلى آخر ويخلط هذا بذاك، فهاهو يقول عن نشوان الحميري مرة أخرى: « وذكر أنواع البدل وأكد إعراب الثاني في جميعها بإعراب الأول»[4] فما الثاني وما الأول ؟!، فلما رجعت إلى شمس العلوم لنشوان وجدت أن نشوان الحميري قد

(١) الدرس النحوي في زبيد ص ٧.

(٢) إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ بِظُلْمٍ ﴾

(٣) شمس العلوم لنشوان الحميري، إشراف وتصحيح: القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافى اليمني، ٢٠٤/١ د. ت، عالم الكتب، بيروت، د.ط. كتاب الباء والياء وما بعدهما.

(٤) الدرس النحوي في زبيد ص ٧.

ذكر أنواع البدل وعددها بمصطلحاتها النحوية وهي بدل الشيء من الشيء وبـدل الـبعض من كل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط ثم ذكر أن إعراب الثاني أي (بدل البعض من الكل) يكون مثل إعراب الأول أي مثل إعراب (الشيء من الشيء)[1].

(١) شمس العلوم ١/١٤٠ كتاب الباء والدال وما بعد هما.

اللغة ومدى سلامتها

لغة الباحث سلسة متدفقة مترابطة واضحة الفكرة، ومع ذلك لم تسلم من بعض مما توهمه الباحث في رسالته هذه – محل هذا المبحث– فوقع في بعض من الأوهام اللغوية، ومن ذلك ما يلي:

- جزم الباحث الفعل (يبدو) في العبارة التالية: « كما نجد الحروف قد ضمنها الهرمي مقالته السابقة في حين نجدها عند ابن بابشاذ في فصله الثالث، ويبد أن الهرمي قد بذل جهدا مضنيا في هذا المنهج »[1]، فما سبب الجزم للفعل (يبدو)؟!، والدليل على أنه مجزوم حذف حرف العلة (الواو) منه، حيث اسم الفعل هكذا (ويبد)؛ لأن الفعل المعتل يبقى فيه حرف العلة في حالتي الرفع والنصب، وتحذف في حالة الجزم، ولما كتب الفعل من غير واو العلة هكذا (ويبد) دل ذلك على أن الفعل مجزوم؛ لأن حذف الواو من الفعل المعتل بها علامة جزم له كما هو ثابت عند النحاة.

فإن علمنا أن الفعل (يبدو) مجزوم في نص الباحث السابق فأسأل: ما أداة جزمه ؟ فإن فرضنا أن العامل هو الواو التي هي استئنافية في عبارة الباحث فليس ذلك بصحيح؛ لأنه لم يثبت عند النحاة أن الواو الاستئنافية جازمة، وإن فرضنا أن الواو عاطفة ولعله عطف على

(١) انظر الدرس النحوي في زبيد ص ٢١٩.

فعل مجزوم قبله فليس ذلك بشيء؛ لأنه واضح من دلالة الواو أنها استئنافية كما أنه لا يوجد فعل مجزوم في الجملة السابقة لهذه الواو؛ فإن قيل لعله جزم بأداة جزم غير ظاهرة فلا يجزم الفعل بأداة غير ظاهرة إلا إذا سبقه قول على الأمر كقوله تعالى ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾[1] والتقدير: ليقيموا، يقول الدكتور فاضل السامرائي: « ذهب بعض النحاة إلى أن لام الأمر قد تضمر بعد قول هو أمر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (الإسراء: ٥٣) وقوله تعالى: ﴿ قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلاةَ﴾ (إبراهيم: ٣١) والمعنى: قل لهم ليقولوا وليقيموا»[2] وليس معنى ذلك أنه بعد كل قول يدل على أمر يكون المحذوف لام الأمر والأسلوب أسلوب أمر بل قد يكون الأسلوب أسلوباً شرطيا، فإن المعنى هو الحاكم، نحو قوله تعالى:﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللهَّ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيداً (٧) يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ ﴾"[3] فإن معناه الشرط وليس الأمر؛ لأنك لا تستطيع تقدير اللام (ليصلح) إذ كيف يأمر الله نفسه؛ لهذا فمعناه الشرط على تقدير (إن تتقوا الله وتقولوا قولا سديدا يصلح)؛ لأن الفعل (يصلح) وقع جوابا للطلب، وجواب الطلب يجزم على تقدير الشرط، فيجزم الفعل بأداة غير ظاهرة، فأين الطلب

(١) إبراهيم آية ٣١.
(٢) معاني النحو ١٨/٤.
(٣) الأحزاب آية ٧٠ – ٧١.

وجوابه في عبارة الباحث السابقة ؟ بل أين القول الذي هو أمر في عبارة الباحث السابقة فتقدر لام الأمر ؟

وقد ألتمس للباحث العذر وأقول لعل الواو حذفت سهوا من الطباع أو خطأ إلا أني أعود فأقول لا عذر لمتخصص في النحو إن كان الخطأ طباعياً مؤثراً على الدلالة النحوية؛ فأين مراجعة الباحث لبحثه كلمة كلمه، فقد يُعذر من ليس متخصصا في النحو؛ إذ قد لا يدرك الخطأ خاصة في الأمور الواضحة التي ليست بشائكة.

- تعديته الفعل (يتسم) من غير واسطة حرف الجر (الباء)، وذلك في قوله: «ومن جملة ما توصل إليه الباحث أنه كان يتسم الدرس النحوي في زبيد الطابع التعليمي التطبيقي البحث "[1] فالفعل (اتسم يتسم فعل لازم ولا يتعدى إلا بحرف الجر الباء فيقال: الدرس يتسم بالطابع التعليمي ولا يقال: الدرس يتسم الطابع التعليمي.

- استعمل الباحث الفعل (ابتدأ) مطاوعا للفعل (بدأ)، وذلك في قوله:« أما التدوين النحوي في زبيد فقد ابتدأ في القرن السادس الهجري على يد محمد بن يحيى ابن عمر القرشي الزبيدي »[2].

(١)الدرس النحوي في زبيد

(٢) الدرس النحوي في زبيد ص ٣١٦.

إن نص الباحث المذكور آنفا يبيّن لنا أن بداية التدوين النحوي في مدينة زبيد كانت في القرن السادس الهجري، ويلاحظ في عبارة الباحث استعماله الفعل (ابتدأ)، فالفاعل لهذا الفعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على التدوين النحوي وتقدير الكلام: ابتدأ التدوين النحوي في زبيد في القرن السادس الهجري، فقول الباحث: ابتدأ التدوين النحوي فيه نظر؛ لأن الباحث وصف التدوين بالابتداء على اعتبار أن (ابتدأ) مطاوع للفعل (بدأ)، وكأن (بدأ) بمعنى (فعل) ومطاوعه افتعل (ابتدأ) حيث توهم الباحث أنه يقال: بدأت الشيء فابتدأ، كقولك: (مددتُ الحبل فامتد، ورددتُ الطفل فارتد)؛ وكأن (بدأ) من باب (فعل) و (ابتدأ) من باب وصف الشيء بصفة الابتداء،وهذا يعني أنه يقال: بدأ النحاة التدوين ولا يقال: بدأ التدوين وإذا ماأريد ذلك فإنه يقال: ابتدأ التدوين، فعزف الباحث عن استعمال الفعل (بدأ)؛ لأنه من باب فعل أما إن أريد وصف التدوين بالابتداء فتستعمل صيغة (افتعل) فيقال: ابتدأ التدوين ولا يقال: بدأ التدوين، لأن بدأ ليست بمعنى ابتدأ، والذي ذهب إليه الباحث فظنه تصحيحا لغويا بيّن فيه الفرق بين معنى بدأ وابتدأ إنما هو وَهْم؛ لأن (ابتدأ) بمعنى (بدأ)، ذلك أن صيغة (افتعل) تكون بمعنى (فعل) في بعض الأفعال وتكون بمعنى حدوث صفة في الفعل في البعض الآخر؛ جاء في كتاب الصاجي في فقه اللغة:

« وأما (افتعل) فيكون بمعنى (فَعَل)، نحو: " شوى. واشتوى" ويكون بمعنى حدوث صفة فيه، نحو: " افتقر ".

وأما (انفعل) فهو فعل المطاوعة. نحو: " كسرته. فانكسر" و " شويت اللحم. فانشوى "، قال:

" قد انشوى شواؤنا المعسبلُ فاقتربوا من الغداء فكلوا

حيث رفع الشاعر كلمة "شواؤنا" على اعتبار أنها فاعل وصف بالانشواء ، فيقال: شوى زيد اللحم واشتوى زيد اللحم أي: شوى أيضا وانشوى اللحم ولا تقل اشتوى "[1]

.

إن ابن فارس يقصد بكلامه في النص السابق أن افتعل تكون بمعنى فعل، نحو اشتوى تكون بمعنى شوى وعندما يكون الأمر كذلك فإن الفعل المضارع يكون على صيغة (انفعل) فتقول (انشوى) كما وضحها أيضا الرازي، وهذا يعنى أن افتعل إذا كانت بمعنى فعل أي كان كلاهما متعديا لمفعول واحد فإن الفعل اللازم (المطاوع) منهما يكون على صيغة (انفعل) فيقال: انشوى اللحم ولا يقال اشتوى اللحم وإذا ما طبقنا هذا الكلام على الفعلين: ابتدأ (افتعل) وبدأ (فعل) سيتبين لنا أنه لا يقال ابتدأ التدوين وإذا ما أريد

(١) مختار الصحاح، باب الشيء، ص ٣٥٢.

ذلك فإنه يقال – قياسا: انبدأ التدوين؛ لأن ابتدأ بمعنى بدأ، وفاعل بدأ يدل على (من فعل الفعل) وليس على من اتصف به، ولّما كان (ابتدأ بمعنى بدأ) فإن (ابتدأ) فاعله يدل على من فعل الفعل ولا يدل على من اتصف بالفعل، فلا يقال: ابتدأ التدوين مثلما استعمله الباحث في نصه السابق. وقد يقال ما دليلي على أن ابتدأ بمعنى بدأ حتى يُبنى عليه ؟ وما الدليل على أن بدأ لم تستعمل بمعنى حدوث صفة البدء لفاعلها، كأن يقال: (بدأ التدوين) حيث وصف التدوين بالبدء ، فلا يقال ابتدأ التدوين؛ لأن ابتدأ بمعنى بدأ، فلو استُعمل في كلام العرب (بدأ الشيءُ) لجاز أن يقال: (ابتدأ الشيءُ) ؟

أما جواب السؤال الأول وهو: ما الدليل على أن ابتدأ بمعنى بدأ ؟ فالدليل ما جاء في المعاجم العربية، ومن ذلك ما جاء في كتاب شمس العلوم، قال نشوان:« ابتدأ الشيء مهموز أي بدأه »[1]، وفي مختار الصحاح:« (بدأ): به ابتدأ، و(وبدأه): فعله ابتداءً "[2] وجاء في تاج العروس: " بدأ به كمنع يبدأ بدءا: ابتدأ هما بمعنى واحد "[3] إذن ابتدأ بمعنى بدأ، وبدأ بمعنى فعل، وعليه فإن (ابتدأ) تكون بمعنى فعل فيقال: بدأ أو ابتدأ النحاة التدوين

(١) شمس العلوم ص ١٤٣.
(٢) مختار الصحاح ص ٤٣.
(٣) تاج العروس للزبيدي ٣٢٦/١٣.

أو بالتدوين ولا يقال بدأ أو ابتدأ التدوين، فإن أريد التعبير عن المعنى الأخير فإنه يقال على سبيل المثال: كانت بداءة[1] التدوين في كذا أو ابتداء التدوين.

وأما جواب السؤال الثاني وهو: ما الدليل أن (بدأ) لم تستعمل أبضا بمعنى حدوث صفة البدء في فاعله ؟ فالجواب هو أن المعاجم العربية لم تذكر أن (بدأ) يأتي بمعنى حدوث صفة البدء في فاعله، إضافة إلى ذلك ما نص عليه القرآن الكريم حيث استعمل الفعل (بدأ) بمعنى فعل الشيء سواء تعدى بنفسه أو بواسطة حرف الجر (الباء) قال تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ﴾[3] أي: "ففتشها"[4] بمعنى أن يوسف عليه السلام فعل التفتيش لأوعيتهم ابتداء قبل تفتيش وعاء أخيه.

إذن الفعل بدأ وابتدأ بمعنى واحد وهما يدلان على أن فاعلهما فعَل الشيء فيقال: بدأ الشيء نحو قوله تعالى: ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ﴾، ويقال بدأ بالشيء نحو قوله تعالى: ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ﴾.

(٤) « البداية عامية والصواب البداءة وهي فعالة من بدأ كالقراءة، أما البداية فهي قياسا على من قال بديت وهي لغة في بدأت» انظر المغرّب في ترتيب المعرّب ٦٠/١.

(٢) الأنبياء، آية: ١٠٤

(٣) يوسف، آية ٧٦

(٤) تفسير الجلالين، ٣١٤.

إذاً يقال بدأ بالشيء وبدأه أو ابتدأ بالشيء وابتدأه؛ لأن افتعل تكون بمعنى فعل كما بيّن ذلك ابن فارس، والفعلان المذكوران متعديان وفي الوقت نفسه لازمان.

قال محمد محي الدين عبد الحميد: « فإن قلت: فإني أجد في اللغة أفعالا تتعدى أحيانا بنفسها وتُعّدى أحيانا بحرف الجر، وهذا النوع لا يصدق عليه حد الفعل المتعدى، ولا حد الفعل اللازم، وذلك نحو "نصحت" و "شكرت" فإنهم يقولون: نصحته وشكرته، فينصبون به هاء تميز المصدر، فيكون الفعل في هذه الصورة متعديا، ويقولون: " نصحت له، وشكرت له " فيعدونه بحرف الجر، فهل أجعل هذه الأفعال من الفعل المتعدي نظرا إلى الصورة الأولى، أو أجعله من اللازم نظرا لوجود الصورتين فيه»[1] وخلاصة ما نستنتجه مما سبق هو أن استعمال (بدأ)، (وابتدأ) لحن إذا كان بمعنى حدوث صفه البدء في فاعلهما، أعني اتصاف فاعلهما بالبدء؛ لأن ذلك الاستعمال مخالف للقياس ولم يأت به السماع ولو سُمع عن العرب لأثبتته المعاجم العربية.

- استعمل الباحث ظرف الزمان (بينما) على غير ما جاء في السماع والقياس، فنجده يستعمل (بينما) – مرارا في دراسته هذه – متوسطة بين جملتين، ومن ذلك قوله: «

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ١٤٦/٢، الهامش، وهذه المسألة اختلف فيها النحاة على ثلاثة آراء: الفريق الأول يرى أن الاستعمالين استعملا عند العرب ونطقت به، فاستعملوها كما استعملها العرب، والفريق الثاني يرى اعتبار الفعل لازما في الأصل والمجرور منصوب على نزع الخافض، والفريق الثالث يرى اعتبار الفعل متعديا في الأصل وحرف الجر زائد.

ذهب نحاة الكوفة إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر للضرورة الشعرية، بينما ذهب نحاة البصرة إلى جواز ذلك بالظرف وحرف الجر فقط »[1].

نلاحظ أن الباحث استعمل (بينما) متوسطة بين جملتين فعليتين على غير ما أوجبه النحاة، يقول إميل يعقوب بعد تبيينه أحكام (بينما): " ولها أحكام بينا "[2]، ويقول: " و"بينا" واجبة الصدارة كما في "القاموس المحيط" وغيره "[3].

إن كلام إميل يعقوب يعني أن "بينما" واجبة الصدارة أيضا؛ لأن لها أحكام "بينا" إلا أن إميل يعقوب يرى أن في هذا الوجوب تضييقا للغة، ولكني اختلف معه فيما ذهب إليه؛ لأن اللغة طيّعة في مفرداتها ودلالاتها ومشتقاتها الجديدة أما في تراكيبها وسننها وأساليبها فإنها تعتمد في ذلك على ما نطقت به العرب، فلو جاء استعمال في لغة ما من لغات العرب لاسيما اللغات المشهورة غير الضعيفة فعلينا إتباع العرب في سنن كلامها من غير أن نجدد لغرض دعوى التجديد ولغرض عدم تضييق اللغة، فقد وصل العرب إلى ذروة مجدهم ومبلغ علمهم في اللغة والبيان مما جعل معجزة النبي محمد ﷺ من جنس ما تفوّقوا فيه وهي القرآن الكريم.

(١) الدرس النحوي في زبيد ٢٠٥، وانظر هذا الاستعمال كثيرا عند الباحث في الصفحات: ٢١٨، ٢٦٧، ٢٨٥.
(٢) موسوعة النحو والصرف والإعراب ص ١٧١.
(٣) المرجع نفسه ص ١٧٠.

إذاً لِنَرْجِعْ إلى كلام العرب وإلى القرآن الكريم وإلى حديث المصطفى ﷺ فننظر كيف استُعملت (بينما) ثم ننظر ما قاله النحاة في استعمالها، ثم نبحث عن سبب ذلك الاستعمال دون غيره، وهل تَغيُّر مكانها من صدارة الكلام إلى وسطه لتكون بين جملتين يؤثر على المعني ؟ وبعد ذلك نُصدر حكما.

فهل ما أوجبه النحاة من ضرورة وجوب صدارة (بينما) في الكلام كان لمعنىً يعتبر تكلفا وتضييقا للغة العربية ؟

إن (بينا) و (بينما) هما شيء واحد فأصلهما (بين) « فإذا لحقتها الألف أو (ما) أضيفت إلى الجمل، ولا تكون عند ذاك إلا للزمان »[1].

إذاً فإن (بينما) ظرف زمان ولا بد من إضافتها عند ذاك إلى الجمل؛ فهكذا سُمعت عن العرب، نحو قول الشاعر:

وبينما الناس في الأحياء مغتبطٌ إذا هو الرَّمْس تغفوه الأعاصير[2]

(١) معاني النحو ١٨٠/٢.

(٢) لم أقف له على قائل.

فما معناها ؟

جاء في كتاب الصاجي في فقه اللغة: " (بينا) و(بينما) هما لزمان غير محدود. واشتقاقهما من قولنا: " بيني وبينه قيد كذا " فإذا قلنا:" بينا نحن عند زيد أتانا فلان " فالمعنى بين أن حصلنا عند زيد وبين زمان آخر أتانا فلان " قال:

فبينا نحن نرقبه أتانا معلق شكوة وزناد راع[1]

ومن شواهد الحديث النبوي حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: « بَيْنَا نَحْنُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ جُلُوسٌ إِذَا أُتِيَ بِجُمَّارِ نَخْلَةٍ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِنَّ مِنْ الشَّجَرِ لَمَا بَرَ كَتُهُ كَبَرَ كَةِ الْمُسْلِمِ فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَعْنِي النَّخْلَةَ فَأَرَدْتُ أَنْ أَقُولَ هِيَ النَّخْلَةُ يَا رَسُولَ اللهِ ثُمَّ الْتَفَتُّ فَإِذَا أَنَا عَاشِرُ عَشَرَةٍ أَنَا أَحْدَثُهُمْ فَسَكَتُّ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هِيَ النَّخْلَ»[2] ومما سبق يتضح لنا أن (بين) و (بينما) شيء واحد بيد أن (بين) ظرف للزمان أو المكان أما (بينا) و (بينما) ظرفا زمان، و تختلف أيضا (بين) عن (بينا و بينما) في أن (بين) تربط بين اسمين أما (بينما وبينما) فيربطان بين

(١) هذا من شواهد الصاحبي في فقه اللغة لأحمد بن فارس ص ١٥٠.

(٢) الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، ٢٠٧٥/٥، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

جملتين، ولم تأتي (بين) في القرآن الكريم إلا قبل الاسمين الذين ربطتهما لا بينهما، قال تعالى: ﴿ قَالَ مَا مَ نَّنِّي فِيهِ رَبِّي خَيْرٌ فَأَعِينُونِي بِقُوَّةٍ أَجْعَلْ بَيْ نَكُمْ وَبَيْنَهُمْ رَدْمًا﴾[1] وعلى ذالك القياس في موقع (بينا و بينما) من الجملتين اللتين ربطتاهما عدم التوسط بين تلكما الجملتين؛ لأنهما لم تستعملا ذلك الاستعمال في كلام العرب حسب ما نقله عنهم الرواة في كتب النحويين واللغويين القديمة والحديثة، ولم يثبت ذلك الاستعمال في القرآن الكريم والحديث النبوي الصحيح.

أيضاً فإن المعنى الذي تدل عليه (بينا) و(بينما) هو لزوم مضمون الجملة الثانية للأولى، إضافة إلى ذلك فقد ذكر بعض النحاة ومنهم الرضي – ضرورة مجيء إذ أو إذا في جواب (بينا و(بينما) لتأكيد معنى اللزوم[2]، وجاء في كتاب درة الغواص في أوهام الخواص: « وكان الأصمعي لا يستنصح إلا تركهما[3] في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما، والكثرة لا تدل على أن المكثور غير فصيح بل تدل على أن الأكثر أفصح "[4].

تلك إذن طريقة العرب في استعمال (بينا و بينما) في لغتها، ولم يثبت أنهما استعملنا في لغة من لغات العرب على غير ما ذكر، وذلك ما جاء به السماع حسب ما ذكره النحاة واللغويون في

(١) الكهف آية ٩٥.
(٢) شرح الرضي على الكافية ١٢٨/٢ – ١٢٩.
(٣) الضمير يعود على إذ وإذا.
(٤) درة الغواص في أوهام الخواص، ٦٣ – ٦٤.

كيفية استعمالها في اللغة الفصيحة والأفصح، وحسب ما أثبتوه من شواهد السماع في مصنفاتهم، وقد بينتُ أنّ معناهما[1] لزوم مضمون الجملة الثانية للجملة الأولى، وقد يقال: هل توسطهما خلافا لما جاء في السماع يغير معنى اللزوم الذي أكد عليه النحاة ؟ والجواب على ذلك فيما يظهر لي أن المعنى يتغير إذا استعملت (بينا) و (بينما) متوسطة بين جملتين؛ لأن تركيب الكلام سيتغير فيتغير تبعا لذلك المعنى، يقول الدكتور فاضل السامرائي: «الحق أنه لا يكون للجملتين المختلفتين معنىً واحد بل لا بد أن يكون بين التعبيرين المختلفين اختلاف في المعنى مهما كان الاختلاف ضئيلا، إلا إذا كان ذلك من لغتين مختلفتين فقد يفيد الآخر»[2].

ويؤكد ما ذهبت إليه ما ذكره الشيخ عبد القاهر الجرجاني بقوله: « فأما إذا تغير النظم فلا بد حينئذ من أن يتغير المعنى على ما مضى من البيان في مسائل التقديم والتأخير »[3].

والآن ما الفرق بين التعبيرين التاليين:

- بينما ذهب نحاة الكوفة إلى جواز تقديم الفاعل على فعله ذهب نحاة البصرة إلى عدم جوازه.

- ذهب نحاة الكوفة إلى جواز تقديم الفاعل على فعله بينما ذهب نحاة البصرة إلى عدم جوازه.

(١) أعني (بينا) و (بينما).
(٢) الجملة العربية والمعنى للدكتور فاضل السامرائي، ١١٨، ابن حزم، ط: الأولى ٢٠٠٤م.
(٣) دلائل الإعجاز ، ٢٠١ – ٢٠٥.

والجواب على ذلك كما يلي:

إن معنى التعبير الأول هو: (بين الزمان الذي ذهب فيه نحاة الكوفة إلى جواز تقدم الفاعل على فعله و زمان آخر ذهب نحاة البصرة إلى عدم جواز ذلك، فهذا المعنى يستند إلى ما ذكره ابن فارس من معنى لـ(بينما) التي أصلها بين فحذف الميم كما ذكر الأزهري.

أما التعبير الثاني فمعناه: (ذهب نحاة الكوفة إلى جواز تقدم الفاعل على فعله في زمن واقع بين زمن ذهاب نحاة البصرة إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله وزمان آخر).

فالفرق بين التعبيرين واضح، وبيانه كما يلي:

إن التعبير الأول هو تحديد للزمن الذي ذهب فيه نحاة البصرة إلى عدم جواز تقدم الفاعل على فعله، حيث حدد التعبير أن زمن ذلك كان في زمن غير محدد بدقة ولكنه كان بين زمن ذهاب نحاة الكوفة إلى جواز تقدم الفاعل على فعله وزمان آخر، وهذا يعنى أن زمن ذهاب نحاة الكوفة إلى ما ذهبوا إليه معلوم؛ لأن به حُدِّد زمان ذهاب أهل البصرة إلى مذهبهم المخالف لمذهب أهل الكوفة، فلو قلت على سبيل المثال: كان زمن غزوة أحد في الزمن الواقع بين زمن غزوة بدر وزمان آخر فإن ذلك يعنى أنك على علم بزمن غزوة بدر، وقياسا عليه فهذا يعنى أن زمن ذهاب أهل الكوفة إلى رأيهم معلوم لدى قائل التعبير الأول، فلو افترضنا أن ذلك الزمن المعلوم هو شهر (شعبان) وأن الزمن الآخر (معلوم) أيضا، فهذا يعنى أن زمن ذهاب

أهل البصرة إلى مذهبهم كان في زمن واقع بين شهر شعبان وبالزمن الآخر (معلوم) وعلى ذلك فإن الزمن المراد تحديده في التعبير الأول سيكون واقعا بين الزمن الواقع بين شهر شعبان والزمن الآخر المعلوم؛ لأن من الأمور البديهة أنك عندما تحدد زمنا مجهول التحديد فإنك تجعله بين زمنين معلومي التحديد، فلو افترضنا أن الزمن الآخر هو شهر (شوال) فتكون المعادلة:

زمن ذهاب أهل الكوفة إلى مذهبهم - زمن ذهاب أهل البصرة إلى مذهبهم - الزمن الآخر

معلوم [شعبان] [مجهول التحديد لدى القائل] [شوال]

فإذا أردنا أن نحدد مثلا زمن ذهاب أهل البصرة إلى مذهبهم فسيكون زمن واقع بين شهر شعبان وشهر شوال، وبهذا يُعلم أنّ زمن ذهاب أهل البصرة إلى مذهبهم هو شهر رمضان؛ لأنه واقع بين شعبان وشوال.

إذن فالزمن المجهول في التعبير الأول هو رمضان، فإذا ما انتقلنا إلى التعبير الثاني فهل ستبقى دلالة الزمن هي نفسها أم ستتغير ؟

إن التعبير الثاني هو تحديد للزمن الذي ذهب فيه نحاة الكوفة إلى مذهبهم حيث حدد بزمن واقع بين ذهاب نحاة البصرة إلى مذهبهم وزمن آخر، وهذا يعنى أن زمن ذهاب نحاة البصرة معلوم لدى قائل التعبير الثاني وكذا فإن الزمن الآخر أيضا معلوم، والزمن المجهول هو

زمن ذهاب نحاة الكوفة إلى مذهبهم، فلو كتبنا المعادلة السابقة على اعتبار أن زمن ذهاب نحاة الكوفة هو المراد تحديده بين زمنين معلومين فستكون المعادلة على النحو التالي:

زمن ذهاب نحاة البصرة إلى مذهبهم - زمن ذهاب نحاة الكوفة إلى مذهبهم- الزمن الآخر

رمضان (معلوم) - (شعبان) معلوم من خلال المعادلة الأولى- رجب (استنتاجا)

إذن يتضح من المعادلتين السابقتين أن الزمن في التعبير الأول هو شهر رمضان، والزمن في التعبير الثاني هو شهر شعبان، وهذا يعنى أن بينما في التعبير الأول تدل على رمضان وبينما في التعبير الثاني تدل على شعبان، فهل بينما في كل من التعبيرين تدل على الزمن نفسه ؟

الجواب هو: لا. ومن هنا نخلص إلى أن مضمون الجملة يختلف إذا ربطت "بينما" بين جملتين وكانت في صدارة الكلام عمّا إذا كانت متوسطه بين جملتين.

وهذا يعنى أن دلالة التعبيرين السابقين مختلفة. ويبقى السؤال مُلحاً: هل يتغير معنى اللزوم إذا توسطت "بينما" جملتين ولم تأت في الصدارة ؟ والجواب على ذلك:

إن دلالة الكلام تتغير إذا ربطت "بينما" بين جملتين وكان لها الصدارة في الكلام عما إذا ربطت بين جملتين وكانت متوسطة بينهما كما بينتُه آنفا، ولكن معنى اللزوم الذي ذكره الرضي أعني لزوم مضمون الجملة الثانية للأولى إذا توسطت (بينما) جملتين ينتفي ويصبح مضمون الجملة الأولى ملازم للجملة الثانية كقولك: بينما هم جلوس طلع عليهم رجل، فطلوع الرجل

كان ملازما لجلوسهم، أما قولك: هم جلوس بينما طلع عليهم رجل فالمعنى: جلوسهم كان ملازما لطلوع الرجل، فتلاحظ كيف ينعكس المعنى:

وبمعنى أوضح فإن (بينما) شبيهة بأداة الشرط فانظر إلى هذه الجملة الشرطية قال تعالى:﴿ كُلَّمَا دَخَلَ عَلَيْهَا زَكَرِيَّا الْمِحْرَابَ وَجَدَ عِنْدَهَا رِزْقاً﴾[1].

إن المعنى في الجملة السابقة من الآية الكريمة هو أن زكريا يجد عندها رزقا كلما دخل عليها، فوجود الرزق ملازم دائما لدخول زكريا، فلو قيل: دخل عليها زكريا المحراب كلما وجد عندها رزقا، فالمعنى: عندما يجد زكريا عندها رزقا يدخل، فدخول سيدنا زكريا على مريم هو الملازم لوجود الرزق، وهو عكس مضمون الجملة الأولى.

وما قيل عن (كلما) ينطبق على (بينما)، لهذا فإن هناك ترتيب في جملة بينما بحيث تأتي في صدارة الكلام لتكون رابطة بين الجملتين التاليتين لها بحيث تكون الجملة الثانية ملازمة في مضمونها للجملة الأولى، بمعنى أن مضمون الجملة الثانية لايتحقق إلا بوجود الجملة الأولى ، قال الرضي: « وإنما رتب بينا، وبينما، وكلما، مع جملتيهما ترتيب كلمات الشرط، مع الشرط والجزاء، لِما ذكرنا من بيان لزوم مضمون الثانية للأولى لزوم الجزاء للشرط، ولهذا أدخل "إذا" و"إذ" للمفاجأة في جواب بينا وبينما، ليدلا على اقتران مضمون الأولى بالثانية مفاجأة بلا تراخ

(١) آل عمران آية ٣٧.

فيكون أكد في معنى اللزوم»[1]، لهذا فقد توهم الباحث عبد الله اليوسفي واستعمل بينما في تعبيره خلافا لما جاء في السماع كما في الحديث النبوي وشعر العرب، وأما في القرآن الكريم فلم تأت بينما قط، كما أن استعمال الباحث كان أيضا مخالفا للقياس.

أما نوع الجملة التي تضاف إليها – أعني (إلى بينما) – فتكون "جملة من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر"[2].

(١) شرح الرضي على الكافية ٣ / ١٩٨، تعليق: يوسف حسن عمر.

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ١/ ٤٥٤، تحقيق: طاهر أحمد ألزادي – محمود محمد الطناجي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩م، ويبدو أن المقصود هو أن الجملة المضافة إلى بينما تكون فعليه من فعل وفاعل أو اسمية مكونة من مبتدأ وخبر ولا يعنى أن تكون جملتان الأولى فعليه والثانية اسمية إلا أن الغالب بعد بينما جملة اسمية.

الباب الثاني

الدراسات النحوية المكانية

الفصل الأول: دراسة الشخصيات النحوية

الفصل الثاني: دراسة المصنفات النحوية

لفصل الأول

دراسة الشخصيات

المبحث الأول: نشوان بن سعيد الحميري وجهود اللغوية والنحوية

المبحث الثاني: ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية

المبحث الثالث: ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية

المبحث الرابع: الإمام أحمد بن يحيى المرتضى نحوياً

المبحث الخامس: الإمام يحيى بن حمزة العلوي وجهوده النحوية واللغوية

المبحث الأول

نشوان بن سعيد الحميري وجهوده اللغوية والنحوية

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة قام بها الباحث اليمني هادي عبد الله ناجي وهي عبارة عن بحث تكميلي تقدم به الباحث إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية بالعراق كجزء من متطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، بإشراف الأستاذ الدكتور/ غالب فاضل المطلبي، وقد حصل على الدرجة عام ١٩٩٥م.

وهذا البحث مخطوط وغير مطبوع، وتوجد نسخة منه محفوظة في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء في قسم الرسائل العلمية.

تكونت هذه الدراسة من تمهيد وثلاثة فصول، فأما التمهيد فقد تناول الباحث فيه الحالة السياسية والاجتماعية والثقافية إبان عصر نشوان بن سعيد وهو القرن السادس الهجري، وأما الفصل الأول فقد تناول الباحث فيه حياة نشوان بن سعيد ومصنفاته، فتحدث عن حياته من حيث اسمه ولقبه وكنيته وولادته وتنقلاته ومنزلته العلمية وعقيدته، وقحطانيته، وشعره

ونثره، وأخيراً وفاته، ثم مصنفاته التي حصرها الباحث فبلغت اثنين وعشرين مصنفاً وهي حسب الترتيب الهجائي كما يلي:

١- أحكام صنعاء وزبيد - الاعتقاد في علم التوحيد - بيان مشكل الروي وصراطه السوي - البصرة في الدين للبصرين في الرد على الظلمة والمنكرين - التبيان في تفسير القرآن - التذكرة في أحكام الجواهر والأعراض-جواب على قصيدة لإمام الزيدية المتوكل على الله - خلاصة السيرة الجامعة لعجائب أخبار ملوك التبابعة - ديوان نشوان بن سعيد - رسالة إلى شيخه أبي الغمر مسلم بن محمد اللحجي - رسالة الحور العين وتنبيه السامعين - رسالة في التصريف - شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم - صحيح الاعتقاد وصريح الانتقاد - الفرائد والقلائد - القصيدة النشوانية - مسك العدل والميزان في موافقة القرآن - المقالات - المقامات - ميزان الشعر وتثبيت النظام - كتاب النقائض بينه وبين القاسمتين أهل عيان والمدقة- وصية نشوان بن سعيد لولده جعفر.

ثم ذكر مصنفات نسبت لنشوان فبين الباحث عدم صحة نسبتها لنشوان ورد على من نسبوها لنشوان[1]، وأما الفصل الثاني[2] فقد تحدث الباحث فيه عن الجهود النحوية لنشوان

(١) انظر نشوان بن سعيد وجهوده اللغوية والنحوية، ص: ٥٤ - ٥٥، مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء تحت رقم التصنيف (٥٤٥).
(٢) انظر المرجع نفسه ١٧١ - ١٩٨.

بن سعيد الحميري، فبدأ هذا الفصل بتمهيد بيّن فيه ميدان دراسته للجهود النحوية وهما كتابي نشوان: رسالة في الحور العين وشمس العلوم، ثم بين الباحث أن نشوان كان يختصر المسائل النحوية ولم يلتزم مصطلحا بصريا أو كوفيا بعينه بل خلط في استخدام المصطلحات، كما بيّن الباحث أن شواهده لم تخرج في الغالب عن شواهد كتابي سيبويه والمبرد، ثم بيّن الباحث أن المادة النحوية تابع فيها نشوان من تقدموه ولم يأت بجديد تفرد به، وانحصر جهده في اختيار الآراء المشهورة وغالبا ما تكون بصرية[1]، وذكر الباحث أن معجم شمس العلوم قد اشتمل على مسائل نحوية كثيرة، والمادة النحوية فيه كبيرة إلا أن الباحث اكتفى بطائفة منها وليس كلها لبيان ما يرمي إليه في دراسته، وأنه نهج في ترتيبها نهج كتاب المفصل للزمخشري فبدأ بالأسماء ثم الأفعال ثم الحروف.

وأما الفصل الثالث[2] فقد خصصه الباحث للجهود الصرفية لنشوان بن سعيد الحميري حيث ذكر طائفة لا بأس بها من المسائل الصرفية التي اشتمل عليها معجم شمس العلوم ورسالة الحور العين لبيان ما يرمي إليه الباحث وهو بيان جهود نشوان الحميري الصرفية.

(١) انظر المرجع نفسه ١٧١.

(٢)انظر نشوان بن سعيد وجهوده اللغوية والنحوية ١٩٩ – ٢٣٠.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

إن موضوع هذه الدراسة التي هذا المبحث بصددها قد تناول بالدراسة كما ذكرت آنفا حياة نشوان بن سعيد الحميري ومُصنفاته في مختلف العلوم بصورة مجملة، كما تناول فيه الباحث جانباً من جهوده اللغوية والنحوية في شمس العلوم ورسالة الحور العين، والمتأمل لعنوان هذه الدراسة يجده قد وُسم بـ (نشوان بن سعيد الحميري وجهوده اللغوية والنحوية)، أي أن العنوان دال على المضمون بدقة ومتلائم جداً مع موضوع الدراسة.

أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

تعتبر هذه الدراسة ذات أهمية بالغة حيث إنها رفعت الستار المسدول عن لغوي ونحوي كبير له إسهاماته التي لا يمكن تجاهلها، بل لفتت الأنظار إلى أهم مصنفَين لغويين ونحويين لنشوان الحميري إضافة إلى إظهار مصنفاته المختلفة في مختلف صنوف المعرفة كما أسلفت بذكرها سابقا، وقد أبرزتْ هذه الدراسة الجهود النحوية لنشوان الحميري، وجمعت المادة النحوية المتبعثرة وأظهرت نشوان نحويا إلى جانب كونه لغويا، حيث اشتهر وعرف لغويا ولم يعرف من قبل نحويا، وهذه إضافة علمية إلى الزخم العلمي المتراكم الذي هو بحاجة إلى إظهار وإبراز النوع والكيف قبل الكم.

مدى أصالة الدراسة أو تأثرها

مما لاشك فيه أن معجم شمس العلوم لنشوان الحميري ظل بدون تحقيق إلى فترة قريبة، والنسخة المطبوعة التي طبعت ونشرت كانت تفتقد إلى التحقيق وهي نسخة مهذبه ومنظمة أمر بطبعها الإمام احمد بن يحيى حميد الدين، وحُقق هذا الكتاب وخرج إلى النور في عهد الرئيس/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وكان هو الآمر بتحقيقه، فحققته لجنة من أساتذة الجامعات الكبار وذلك عام ١٩٩٩م. وكان هذا التحقيق أول دراسة لكتاب لغوي صنفه العالم اللغوي والإخباري نشوان الحميري بعد دراسة هادي عبد الله ناجي، وحسب علمي الفقير إلى زيادة من المولى عزّ وجلّ فإني لم أقف على دراسة قبل دراسة هادي عبدالله بهذا العنوان، بل إن هذه الدراسة أثَرت في دراسات لاحقة، حيث إني وقفت على دراسة لاحقة بعنوان القضايا النحوية والصرفية في معجم شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان الحميري، وهي دراسة وتحليل ونقد – للسيد الشربيني، كما أنها عبارة عن رسالة ماجستير وقفت عليها في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة دار العلوم بجامعة القاهرة تحت رقم التصنيف (١٥٦٢) وقد حصل الباحث على درجة الماجستير فيها عام ٢٠٠٤م، أي بعد حوالي تسعة أعوام من دراسة هادي عبد الله ناجي التي كانت في عام ١٩٩٥م والتي هي موضوع هذا المبحث.

وأهم الفروق بين الدراستين السابقتين تتلخص في الآتي:

١- دراسة الباحث اليمني هادي عبد الله ناجي عبارة عن بحث تكميلي يصل عدد صفحاته إلى مائتي صفحة تقريباً في حين أن دراسة الباحث المصري السيد الشربيني عبارة عن رسالة ماجستير وصل عدد صفحاتها إلى أربعمائة وأربع وثلاثين صفحة.

٢- دراسة هادي عبد الله ناجي تناولت شخصية نحوية ولغوية حيث إنها بعنوان نشوان بن سعيد الحميري وجهوده النحوية واللغوية في حين أن دراسة الباحث السيد الشربيني تناولت كتاباً نحوياً واحداً وهو شمس العلوم لنشوان الحميري ودرست المسائل النحوية والصرفية فيه.

٣- دراسة هادي عبد الله ناجي لغوية نحوية أما دراسة الباحث الشربيني فهي دراسة نحوية صرفية، وإن كان هناك بعض التشابه في منهج وخطة الدراستين إلا أن هناك اختلافا في المضمون، ولهذا فإن دراسة الشربيني ليست تكراراً لموضوع تم تناوله ولكنها دراسة مختلفة إلى حد كبير ورؤية علمية جديدة إلا أن الباحث لم يشر إلى الدراسات السابقة التي تناولت نشوان ابن سعيد وكتابه شمس العلوم وإن كانت متأثرة إلى حد كبير في الفصل الأول منها وفي منهجها وخطتها بدراسة هادي عبد الله ناجي رغم اختلاف بلد الدراسة لكل منهما.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

أخذ الباحث يعرض الجهود النحوية لنشوان الحميري ذاكراً كل ما تعرض له نشوان بن سعيد في كتابه شمس العلوم للحدود والمسائل النحوية بحيث يذكر ما ذكره نشوان بن سعيد أنه ذكر ذلك الحد و لم ينسبه، بمعنى أنه لم يذكر لمن ذلك الحد، ومن ذلك قول الباحث: «الاسم: من الأمور التي اختلف فيها العلماء ونجد صدى هذا الاختلاف لدى المؤلف الذي ذكر له ثلاثة حدود، أولها قوله: (الاسم: كلمة تدل على المسمى دلالة إشارة)، ولم يبين لمن هذا الحد ولم يعلق عليه ...»[1] ثم نجد الباحث يقوم بالتعليق على ذلك الحد بقوله: «وقد نسبه المجاشعي لعلي بن عيسى[2]، ورده؛ لأن من الأسماء ما لا يدل دلالة إشارة نحو: أين وكيف»[3] .

نلاحظ أن الباحث اكتفى بما جاء في كتاب الصاحبي في فقه اللغة أن المجاشعي نسبه لعلي بن عيسى، وردّ – المجاشعي- هذا الحد، وعلل ذلك الرد لحد الاسم بأن من الأسماء ما لا يدل دلالة إشارة نحو: أين وكيف، فكان على الباحث أن يوضّح المقصود بدلالة الإشارة؛ لأن هذا

(١) نشوان بن سعيد الحميري وجهوده اللغوية والنحوية ص ١٧١، والمقصود بدلالة إشارة أي: أنك تستطيع أن تشير إليه بأحد أسماء الإشارة؛ فتقول مثلاً: محمدُ، وتقول مشيراً إليه: هذا محمد وهكذا.

(٢) يقصد علي بن عيسى الرماني صاحب كتاب حروف المعاني.

(٣) ذكره صاحب كتاب الصاحبي في فقه اللغة ص ٤٩-٥١.

هو عمله، ولكنه لم يفعل، ومضى منتقلاًإلى الحد الآخر الذي ذكره نشوان بن سعيد، ونشوان بن سعيد يذكر الحد -أحياناً- ولا يُعلق عليه، ولا يرده، ولا ينسبه، وأحياناً أخرى يذكر الحد ويعلق عليه وقد يرده، فهل عدم ردّ نشوان لحدٍ ما دليلٌ على موافقته عليه أم أن ذلك له تفسير آخر ؟ فما هو ؟[1]، وهذا مما كان يجب على الباحث أن يبيّنه ولكنه لم يفعل ذلك.

وللباحث قدرة عالية على التحليل؛ فهو يذكر المسألة النحوية التي ذكرها نشوان بن سعيد كجهد من جهوده النحوية، ونشوان ذكر تعريف المصطلح النحوي كمصطلح الجزم حيث قال: «الجزم في الإعراب هو: حذف حروف المد واللين والحركات في الفعل المضارع ... وحذف النون من فعل الاثنين والجمع والمؤنث ... وحروف الجزم يجمعها قوله:

اجزم بلا في النهي واجزم بلم واجزم بلام الأمر للغائب[2]

(١) كان لرضي الدين الاستراباذي أربعة طرق في التعامل مع الحدود ومنها: ذكر الحد دون التعليق عليه، وهذا يعني أنه غير معترضٍ عليه، ولكنه ذكره ليشرحه، انظر الحدود النحوية عند رضي الدين الاستراباذي في شرحه على كافية ابن الحاجب، إعداد: عبدالرحمن أحمد محمد غالب الزمر، ص ١٦-١٧، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير، جامعة الجزيرة – كلية التربية بحنتوب، ٢٠٠١م، غير مطبوع.

(٢) البيت من ألفية ابن مالك

٦٠٠ - ٦٧٢ هـ / ١٢٠٣ - ١٢٧٤ م

محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين.

أحد الأئمة في العلوم العربية.

ولد في جيان (بأندلس) وانتقل إلى دمشق فتوفي فيها.

له:(الألفية -ط) في النحو، و(الضرب في معرفة لسان العرب)، و(الكافية الشافية -ط) أرجوزة في نحو ثلاثة آلاف بيت، و(شرحها -ط)، و(سبك المنظوم وفك المختوم -ط) نحو، و(لامية الأفعال -ط)، و(إيجاز التعريف -خ) صرف، و(شواهد التوضيح -ط)، و(إكمال الإعمال بمثلث الكلام -ط)، و(مجموع -خ) فيه ١٠ رسائل، و(تحفة

... ولم يجزم بها وبما اشتق منها مثل: لمّا، وألما، وأولما، وأفلم، وأفلما، وأصلها لم ... وخرج قول عبد يغوث:

المودود في المقصور والمودود –ط) منظومة، و(العروض –خ)، و (الاعتضاد في الفرق بين الضاء والضاد – خ) وغير ذلك. انظر الموسوعة الشعرية، سيدي مضغوط.إصدار المجمع الثقافي ١٩٩٧–٢٠٠٣م

وتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عبْشَمِيَّةٌ كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً[1]

على لغة من يُجري المعتل مجرى الصحيح مستشهداً بقول قيس بن زهير[2]:

أ لَمْ يأتِيْكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقت لَبُونُ بني زِيادِ[3]

(١)عبد يغوث الحارثي

؟ - ٤٣ ق. هـ / ؟ - ٥٨٠ م

عبد يغوث بن صلاءة، وقيل عبد يغوث بن الحارث.

شاعر جاهلي يماني وفارس شجاع وسيد لقومه من بني الحارث بن كعب وكان قائدهم في يوم الكُلاب الثاني. وهو من أهل بيت عريق في الشعر في الجاهلية والإسلام منهم: اللجلاج الحارثي، ومسهر بن يزيد بن عبد يغوث، وجعفر بن علبه.

وهو صاحب القصيدة التي مطلعها: ألا لا تلوماني كفى اللوم ما بيا.

ويقال إنه أسر يوم الكلاب الثاني وخير كيف يرغب أن يموت فاختار أن يشرب الخمر صرفاً ويقطع عرقه الأكحل، فمات نزفاً.

(٢) قيس بن زهير

؟ - ١٠ هـ / ؟ - ٦٣١ م

قيس بن زهير بن جذيمة بن رواحة العبسي.

كان فارساً شاعراً داهية يضرب به المثل (فيقال: أدهى من قيس) وهو أمير عبس وأحد السادة القادة في عرب العراق كان يلقب بقيس الرأي لجودة رأيه وله شعر جيد فحل زهد في أواخر عمره فرحل إلى عُمان وما زال إلى أن مات فيها.

وهو صاحب الحروب بين عبس وذبيان وأصلها أن قيساً تراهن على السباق بفرسه داحس مع حذيفة بن بدر فجعل بنو فزارة كمينا، فلطموا داحساً وأخذوا رهان الإبل فقالت عبس أعطونا جزوراً فإنا نكره القالة في العرب فأبوا ذلك.

فما هي إلا أيام حتى أغار قيس عليهم فلقي عوف بن بدر فقتله وأخذ إبله... ثم اشتعلت الحرب سنين طويلة حتى ضرب بها المثل.

(٣)البيت لقيس بن زهير وليس لزهير بن أبي سلمى كما ذُكر في هامش كتاب شمس العلوم ٣١٥/٣، وهامش شرح المفصل لابن يعيش الحلبي ٢٤/٨، وهامش همع الهوامع ١٧٩/١.

حيث أبقى الياء مع الجازم، وأشار إلى أن من العرب من يقول: يأتيُك بضم الياء فحذف الضمة للجزم[1].

فمما سبق نجد أن الباحث قد اقتصر تحليله على مجرد ذكره ما قاله نشوان بن سعيد بإيجاز يحتاج إلى توضيح وتحليل؛ ليتبين الفكر النحوي عند نشوان بن سعيد، وإن كان في الأصل لغوياً تطغى عليه النزعة اللغوية التي تستدعي الإيجاز والاختصار لكن كان على الباحث أن يوضح مثل هذه القضية سابقة الذكر، وهي قضية مجيء بعض الأفعال في السماع (شعراً أو نثراً) مسبوقةً بأداة الجزم (لم) ولكنها لا تكون مجزومة؛ فأما مجيء بعض القراءات مخالفة للقاعدة النحوية كقراءة ابن كثير وحده (إنه من يتقي) بياءٍ في الوصل والوقف، وقراءة الباقي (من يتقِ) بغير ياء فقد ذكر أنها شاذة[2]، ومعنى شاذة أنها ليست علة وجهٍ من وجوه العربية؛ بمعنى أنها ليست على لغةٍ أو لهجةٍ من اللهجات العربية المشهورة والمعروفة قديماً، وقد ذكر بعضهم أنه يجوز ذلك في الشعر كضرورةٍ شعرية، وقال بعضهم ومنهم مكيّ بن أبي طالب[3] أن قراءة ابن كثير هي على وجهٍ من وجوه العربية حيث إن من العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح فيجزمه بالسكون وهو كثير في كلامهم، واستشهد بقول الشاعر:

(١) نشوان بن سعيد الحميري وجهوده اللغوية والنحوية ص ١٨١-١٨٢.

(٢) انظر القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة للدكتور/ مجدي محمد حسين ص ٩٢-٩٣، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

(٣) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ٤٣٤/١، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢، ١٤٠٥هـ.

أَ لَمْ يأتِيْـــكَ والأنبـــاءُ تَنْمـــى بـــما لاقـــت لَبُـــونُ بنـــي زِيـــادِ

والذي يبدو لي أن الضرورة الشعرية لا تعني مخالفة أحد أوجه العربية وإنما الضرورةُ هي لجوء الشاعر إلى اختيار لغة ضعيفة أو شاذة؛ لأن اختيار الشاعر لغير ذلك سيؤدي إلى تضحية بالصورة التعبيرية أو بالوقع الموسيقي وأثره على السمع، ولذلك يضطر الشاعر ولا يكون له مندوحة أو اختيار ولا يقدر على التغيير ولا التبديل[1]، فعندئذٍ يختار وجهاً ضعيفاً من وجوه العربية اضطراراً، وهذا يعني أن الضرورة الشعرية توافق وجهاً من وجوه العربية وإن كان ضعيفاً أو شاذاً.

إذاً ذلك هو أسلوب الباحث في تحليل المسائل النحوية الذي اتسم بالإيجاز وعدم توضيح المبهم أو شرح ما يحتاج إلى توضيح كالذي وضحته وشرحته ولكلٍ أسلوبه.

مستوى اللغة ومدى سلامتها

إن لغة الباحث لغةً عاليةً وراقية، ومحلقة، ومترابطة، ومتماسكة، وتعكس شخصية لغوية فذّة، ومن تعابير الباحث التي استوقفتني:«ولم يتمسك بمصطلحات معينة بل استخدم

(١) انظر الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية للدكتور/ عبدالوهاب محمد علي العدواني ص ١٣٢-١٣٣، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٩٠م.

المصطلحات البصرية والكوفية من غير تفريقٍ بينها أو جنوحٍ إلى مدرسةٍ بعينها»[1]، وكذا قوله: «هناك إشارات إلى ما ورد في (رسالة الحور العين) مما يستحق الإلماع إليه»[2]، وتعبيره عن حد الاسم: «حد الاسم من الأمور التي اختلف فيها العلماء، ونجد صدى هذا الاختلاف لدى المؤلف»[3].

فالملاحظ عليه أنه استعمل تعابير راقية وعالية المستوى ومصوّرة، ومن ذلك أيضاً قوله: «ولم يبين المؤلف موقفه من هذا بل ترك الأمر من غير تفصيل أو توضيح لغلبة الروح المعجمية عليه»[4]. ومع ذلك فقد كان الباحث يقع في بعض الهفوات أو الأوهام اللغوية، ومن ذلك قوله: « فقد ذكر سيبويه والمبرد العديد من المواضع التي تكسر فيه همزة (إن) بلغت لدى سيبويه تسعة مواضع»[5] ، والصواب أن يقول: (المواضع التي تكسر فيها)؛ لأن الضمير الهاء في (فيها) يعود على المواضع، والمواضع جمع تكسير وليست مفرداً، وجمع التكسير يعامل معاملة المؤنث في عودة الضمائر عليه.

كما تشيع بعض الأخطاء الإملائية في دراسة الباحث ككتابة الهاء تاءً

(١) نشوان بن سعيد الحميري وجهوده اللغوية والنحوية ص ١٧١.
(٢) المرجع نفسه ١٧١.
(٣) المرجع نفسه ١٧٢.
(٤) المرجع نفسه ١٨٠.
(٥) المرجع نفسه ١٩٤.

مربوطة[1]، وكتابة الياء ألفاً لينة[2]، وكتابة همزة القطع همزة وصل[3]، كما يلاحظ عدم الدقة في استعمال علامات الترقيم، وحدوث بعض الأخطاء في استعمال الهمزة المتوسطة ككتابة كلمة مسئول هكذا (مسؤل)[4] ، حيث إنها تكتب على وجهين: أحدهما هكذا (مسئول) والآخر (مسؤول).

فتلك الأخطاء كان من الأحرى أن تنعدم، وإن لم يهتم المختصون في اللغة بتلك الأمور اللغوية الدقيقة ويصلحوها فمن سيصلحها؟ وكأن لسان الحال يقول:

يا رجالَ العلمِ يا ملحَ البلدْ من يُصلحُ الملحَ إذا الملحُ فسدْ[5]

(١) نشوان بن سعيد الحميري وجهوده اللغوية والنحوية ١٩٣.
(٢) المرجع نفسه ١٩٥، ١٩٨، ١٧٤.
(٣) المرجع نفسه ١٩٦.
(٤) المرجع نفسه
(٥) البيت مجهولٌ قائله، وسمعته من الشيخ عبد الحميد كشك رحمه الله من محاضرة له في شريط مسجل.

المبحث الثاني

ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية

المطلب الأول

المضمون

الباحثة وطبيعة دراستها

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه تقدمت بها الباحثة اليمنية سعيدة عباس عبد القادر شهاب إلى مجلس كلية الآداب – قسم اللغة العربية – بجامعة صنعاء، فحصلت على درجة الدكتوراه عام ١٩٩٩م وأشرف عليها كل من: طارق نجم عبد الله والدكتور علي غالب المخلافي.

وهذه الدراسة عبارة عن مخطوط محفوظ بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء ، وتقع هذه الدراسة في أربعمائة وثلاث عشرة صفحة.

قسمت الباحثة رسالتها هذه إلى أربعة فصول فقط ولم تسبقها بتمهيد.

فأما الفصل الأول: فقد تناولت فيه بالدراسة: سيرة ابن يعيش الصنعاني، نشأته العلمية وأساتذته وتلامذته، إضافة إلى مؤلفاته النحوية ومنهجه النحوي.

وأما الفصل الثاني: فقد تناولت فيه بالدراسة: مصادر ابن يعيش ونقوله وتضمن مصادره الأولية التي بنى عليها مادته النحوية، منهجه في التعامل مع هذه المصادر، المصطلح النحوي والفقهي والمنطقي ومنهجه فيها.

وأما الفصل الثالث: فقد تحدثت الباحثة فيه عن موقف ابن يعيش من النحاة: البصريين والكوفيين، والمتقدمين، والمتأخرين، ثم ترجيحاته وآراؤه النحوية ومذهبه النحوي.

وأما الفصل الرابع: فقد تناولت فيه الباحثة أدلة الصناعة النحوية عند ابن يعيش، حيث تضمن هذا الفصل: احتجاجه وموقفه من الشواهد، شواهده النثرية والشعرية ومنهجه فيها، الأصول النحوية من قياس وعلة وعامل وإجماع، وموقفه من هذه الأصول.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

عنوان هذه الدراسة هو (ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية)، والمتأمل لمضمون هذه الدراسة يلاحظ أن الباحثة تناولت بالدراسة جهود ابن يعيش الصنعاني النحوية، فتطرقت إلى جهوده اللغوية ونسبت لابن يعيش مصنفاً نحوياً ولغوياً، وهو المستنهى بالبيان في إعراب القرآن، حيث أظهرت من خلاله مقدرة ابن يعيش اللغوية وبلاغته وتطرقه في هذا الكتاب إلى قضايا وموضوعات لغوية وبلاغية[1]، فمن الموضوعات اللغوية: الاشتقاق، ومعاني

(١) انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية والبلاغية ص ٦٧ – ٨٦.

اللغة، والصيغ اللغوية، ومن الموضوعات البلاغية: المجاز، والتشبيه، والإطناب، والإيجاز، والتقديم وأغراضه البلاغية، والذكر والحذف وبلاغتهما، ومراعاة المعنى للإعراب.

إذن فإن لابن يعيش جهودا نحوية وجهودا لغوية وأيضا جهودا بلاغية، والعنوان لا يشير إلا إلى الجهود النحوية واللغوية، فإن قصدت الباحثة أن الجهود اللغوية تدخل فيها الجهود البلاغية على اعتبار أن مصطلح اللغة تندرج تحته البلاغة فهذا تقسيم -على حد علمي- لم أقف عليه، ولم يسر عليه علماء اللغة، وقد ناقشت هذه القضية في حديثي عن مصطلحات هادي عطية مطر في دراسته الموسومة بنشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن(١)، وبينت أن النحو جزء من اللغة، فإن أرادت بالدراسات اللغوية كل ما تتضمنه فروع اللغة العربية فكان عليها ألا تذكر الدراسات النحوية على اعتبار أن النحو فرع من فروع اللغة، وبالمثل فإن على الباحثة أن تقول في عنوان دراستها هذه: ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية والبلاغية، وأن تكون دقيقة في استعمال المصطلحات التي يَشكُل فهمها عند القارئ، ولو أنها فصلت فقالت: ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية والبلاغية لكان أدق؛ لأن السياق يدل على أن الجهود اللغوية هي الخاصة بعلم اللغة وكل ما يتعلق به من المباحث اللغوية المعروفة غير البلاغية، أو كان بإمكانها أن تترك التفصيل وتقول: ابن يعيش الصنعاني وجهوده اللغوية؛

(١) انظر دراستي هذه

فيكون النحو جزءًا من جهوده اللغوية، فالعنوان لابد أن يكون دقيقا وواضحا ويدل على المضمون دلالة واضحة لا لبس فيها.

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

كما ذكرتُ آنفا عن عنوان دراسة الباحثة أن فيه عدم دقة مصطلح (الجهود اللغوية)، كذلك فإن للباحث أيضا بعض المصطلحات أو الرموز التي لم تضبط دلالتها، ومن تلك المصطلحات مصطلح (ﷺ) و(ﷺ)، حيث أقحمتها الباحثة دون سابق توضيح لدلالتها وللمقصود بها حيث قالت: « ويرى أن هذه القبيلة التي تتحدث بهذه اللغة كانت تذكر الفاعل بعد الفعل فإذا أرادت أن تؤكده فلا بد من تكراره لفظا أو على صورة ضمير فتكون الجملة التوليدية التي تتضمن المعنى القريب: أكل البراغيث إياي(ﷺ) تتحول إلى أكل البراغيث إياي(ﷺ)»[1]

مدى أصالة دراسة الباحثة أو تأثرها

إن موضوع (ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية) موضوع جديد لم يسبق لباحث أن تناوله بالدراسة لكن يظهر تأثر الباحثة بمنهج وطريقة طارق نجم عبد الله في دراسته الموسومة بالتهذيب في النحو دراسة في المنهج والمضمون.

(١) ابن يعيش الصنعاني وجهوده ٢١٧.

أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها أبرزت لنا شخصية نحوية يمنية كبيرة، وأظهرت القيمة العلمية لمصنفاته ووقفت عند مضامينها، كما بينت لنا آراء ابن يعيش النحوية التي تفرد بها وردوده وموقفه من النحاة المتقدمين والمتأخرين والكوفيين والبصريين، وكذا موقفه من المصطلح النحوي، كما أظهرت لنا أسلوبه في معالجة المسائل النحوية.

مستوى اللغة ومدى سلامتها

اللغة إلى حد ما سليمة، ولكنها لم تخل من بعض الأخطاء، ومنها يلي:

- وجود بعض الأخطاء النحوية، كقول الباحثة:« عدم جواز أن يُصاغ للتعجب الخلق الثابتة، نحو "يد"، و"رجل" و "رأس"؛ لأنه ليس أفعالاً متصرفة فلا يقال: "ما أيدي زيدا"»[1]، والصواب أن يُقال: لأنها ليست أفعالاً متصرفة؛ لأن الضمير (الهاء) في (لأنها) يعود على الخِلَق، وهي جمع خلقة، أي: إن الضمير يعود على جمع تكسير لمؤنث غير عاقل، وجمع التكسير لغير العاقل يعامل معاملة المفردة المؤنثة في عودة الضمير عليه[2]، وفي العبارة خطأ

(١) انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية ص ٣٣٤.

(٢) انظر شرح الرضى على الكافية ١٤٠/١، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٠م.

معنوي ، فالصواب أن يقال : (لأنها أسماء)، وليس: لأنها ليست أفعالا متصرفة، فاليد والرجل والرأس كلها أسماء.

ويتكرر الخطأ نفسه أيضاً عند الباحثة في موضع آخر حيث تقول:« وهي قولة ضعيفة جداً؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الفعل لِما لم يُسَمّ فاعله»[1]، والصواب أن يقال: لأنها تؤدي، ولا يمكن أن يقدر الضمير الهاء في (لأنه) بضمير الشأن ؛ لأن ضمير الشأن يعود على مابعده وليس على ماقبله، وسياق كلام الباحثة يدل على أن الضمير الهاء في (لأنه) يعود على ماقبله.

- استعمال الباحثة بعض التراكيب على غير الفصيح، وغير المستعمل، كقول الباحثة:« ومن ثم انتشر في بقية الأقطار الإسلامية، فإذا به مذاهب مختلفة»[2]، فهذا استعمال فيه نظر؛ لأن الفصيح المستعمل أن يقال: فإذا هو مذاهب مختلفة، قال تعالى: ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾[3]، فـ(إذا) في نص الباحثة فجائية، و إذا الفجائية تختص بالدخول على الجملة الاسمية ولا تحتاج إلى جواب كما هو الحال في إذا الشرطية، ولا تقع في ابتداء الكلام، وتلزمها الفاء الزائدة أو الاستئنافية، والاسم المرفوع بعدها يعرب مبتدأ[4] نحو الآية ﴿ فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى ﴾.

(١) انظر ابن يعيش وجهوده النحوية واللغوية ص ٢٧٨ – ٢٧٩.
(٢) المرجع نفسه ص ٢٧٩.
(٣) طه آية ٢٠.
(٤) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب، ص ٢٩.

- عدم اهتمامها بصحة وسلامة بعض الشواهد القرآنية والشعرية، كاستشهادها على أن الفعل لا يُجمع، حيث أخطأت في الدليل فقالت:« كقوله تعالى: (ثم عموا وصموا كثيراً منهم)»[1]، والآية جاءت على غير ما ذَكَرَتْه، قال تعالى: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[2]، فرسْم المصحف (كثيرٌ) بالرفع لا (كثيراً) بالنصب، ولم ترد لكلمة كثير قراءة أخرى، قال صاحب التبيان في إعراب القرآن عن هذه الآية:« فعموا وصموا هذا هو المشهور ويقرأ بضم العين وهو من باب زكم[3]» وأعرب "كثيرٌ" خبراً لمحذوفٍ، أي: العمى والصم كثير، وقيل هو بدل من ضمير الفاعل في صموا، وقيل هو مبتدأ والجملة قبله خبر عنه، أي: كثيرٌ منهم [4]، ومن ذلك أيضاً الخطأ في الشاهد الشعري الآتي:

ولو ولدت فَقيرةُ جرو كلبٍ لسبّ بذلك الجر والكلابا[5]

فالملاحظ على الباحثة في الشاهد أنها أخطأت في رسم بعض كلماته وهي:

(١) انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية
(٢) المائدة آية ٧١.
(٣) التبيان في إعراب القرآن للنحاس
(٤) المصدر نفسه
(٥) هذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، مطلعها:
أقلي اللوم عاذل والعتابا ... وقولي إن أصبت لقد أصابا

بذلك الجر والكلابا، والصواب: بذلك الجروِ الكلابا، فيظهر الواو كأنه حرف عطف بين الجر والكلاب، وليس ذلك بشيئ.

وكذلك أخطأت في كلمة (فَقِيرةُ) والصواب قُفيرةُ.

ويتضح أن في الشاهد خطأين: الأول يبدو أنه من أخطاء الطباعة وهو (بذلك الجر والكلابا) ولكنه غيَّر المعنى تماماً، والثاني فيه خطآن:

أولهما: لغوي، حيث ذكرته الباحثة (فَقيرة)، والصواب قُفيرة، فهكذا جاء الشاهد في ديوان الشاعر[1]، وهكذا نقله الرضي الاستراباذي[2]، وهكذا ذكره البغدادي[3] شارحاً له.

وثانيهما: صرفي، حيث فتحت الباحثة الحرف الأول من غير تصغير، والصواب ضم الحرف الأول لغرض التصغير، (قُفيرة) وهو اسم أم الفرزدق حسب ما كما شرحه الدكتور يوسف حسن عمر وضبطه[4]، ولعل جرير أراد بالتصغير التحقير؛ لأنه في مقام هجاء الفرزدق.

- كذلك نجد كلمة (المرء) جاءت مرسومة خطأ في الشاهد الآتي الذي ذكرته الباحثة، حيث رُسمت كلمة (المرء) فيه هكذا :

(١) انظر ديوان جرير.
(٢) انظر شرح الرضي على الكافية، ٢٥١/١، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ليبيا.
(٣) انظر خزانة الأدب للبغدادي.
(٤) شرح الرضي على الكافية ص ٢٢١/١.

المــرؤ يفنــى ويبقــى ســائر الكلــم وقد يلام الفتى يوما ولم يُلمِ[1]

- أيضاً من الأخطاء اللغوية عند الباحثة استعمال بعض المفردات على غير معناها ودلالتها، ومن ذلك قول الباحثة:« ولم تنص كتب التراجم على أولوية كتاب التهذيب على المحيط إلا أنها صدرته في مقدمة كتبه».

إن النص السابق يُراد به التأكيد على أن كتاب التهذيب قد يكون قبل كتاب المحيط، ولكن لا يوجد نص يؤكّد على أسبقيته في زمن تأليفه، ويؤكد النص الآتي ما ذهبتُ إليه، حيث قالت الباحثة:« قال صارم الدين: وله تصانيف كثيرة في النحو وغيره، كالتهذيب والياقوتة والمحيط...»[2] ثم عقّبتْ على هذا النص بقولها:« وفي نص صارم الدين ما يشير إلى أن المحيط تالٍ للتهذيب»[3].

إن الباحثة تريد الحديث عن الأسبقية الزمنية في تأليف كتاب التهذيب في النحو على كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع، والتعبير عن الأسبقية الزمنية بكلمة (أولوية) فيه نظر؛ لأن الأولوية لا تعني الأسبقية الزمنية، ولكنها تعني أسبقية أفضلية، أي: تَقَدَّمٌ من ناحية الأفضلية والأهمية، وإن قيل هي لم تنسب إلى (أَوّل) ولكنها نسبت إلى (أُولى) فأرادت (أُولَوية)

(١) انظر ابن يعيش الصنعاني ص ٤٢.
(٢)انظر ابن يعيش الصنعاني
(٣) انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية،

وليس (أَوْلوية) فذلك مردود؛ لأنه لا يستقيم الكلام؛ لأنها لو أرادت ذلك فهذا يعني أن حديثها هو عن مؤنث أو جمع تكسير، وليس ذلك مطابقاً للسياق، حيث إنها تحدثت عن كتاب، والكتاب مذكر، فلا يقال الكتاب الأُولى ولكن الكتاب الأَوّل، ويقال الصحيفة الأُولى والصحف الأُولى، قال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الأولَى﴾[1].

أعود فأقول: إنّ استعمال كلمة (أولوية) لا يتناسب مع السياق، فكان على الباحثة أن تقول: (ولم تنص كتب التراجم على أَوّليّة كتاب التهذيب) نسبة إلى (أوّل)، وليس (أُولوية) نسبة إلى (أُوْلى)، وليس (أَوْلويّة) نسبة إلى (أَوْ لى)؛ لأن كلامها عن كتاب التهذيب وليس عن كُتب.

ومما يؤكد قطعياً أن الباحثة أرادت الأسبقية الزمنية قولها:« وفي هذا المبحث أتناول الحديث عن هذه الكتب ومنهجية مؤلفها مرتبة هذه الكتب ترتيباً زمنياً بحسب أولويتها في التأليف»[2]، فاستعمال (أولويتها) في هذا النص يستقيم مع السياق إذا ضُمّت همزة (أُولويتها)؛ لأن الضمير (الهاء) في أُولوية يعود على الكتب، وهي جمع تكسير، فيجوز معاملة جمع التكسير معاملة المفردة المؤنثة في نعتها أو الإخبار عنها، يُ قال كتب كثيرة أو كُثُر، وقياساً يقال: كُتب أولى أو أُوَل جمع أولى[3] كما يقال: صحيفة أُولى، وصُحف أُولى، ومن هنا نخلص إلى أن قولها في

(١) الأعلى آية ١٨.
(٢) انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية، ص ٣٣.
(٣) كأخرى التي تجمع على أُخَر، قال تعالى: ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ ... ﴾ ، يوسف آية ٤٣.

النص الأول:« لم تنص كتب التراجم على أولوية كتاب التهذيب...» غير صحيح، وأما قولها في النص الآخر:« مرتبة هذه الكتب بحسب أولويتها في التأليف» فجائز على وجهٍ، وذلك إذا ضُمت همزة (أُولويتها)؛ لأن كلامها حينئذٍ سيكون عن الكتب وليس عن الكتاب.

إذن فالاستعمال السابق جاء على غير الفصيح، ولم يرِد به السماع ولا القياس على حد علمي.

ومن الأخطاء النحوية أيضاً قول الباحثة:« وآخر الأمر أن المنهج العلمي الدقيق يقتضيان»[1]، والصواب: إما أن تقول: (يقتضي) على اعتبار أن كلمة (العلمي) وكلمة (الدقيق) صفتان أولى وثانية للمنهج، وبالتالي فإن الفعل المناسب لهما هو (يقتضي)؛ لأن الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على المنهج، أو تفصل بين كلمة (العلمي) وكلمة (الدقيق) بحرف العطف (الواو) فتقول: (وآخر الأمر أن المنهج العلمي والدقيق يقتضيان)؛ لأن العطف يعني الاشتراك في حكم واحد، فالعلمي والدقيق مشتركان في المنهج، فكأنها قالت: المنهج العلمي والمنهج الدقيق، فيكونان منهجين لا منهجاً واحداً، وبالتالي فالفعل المناسب هو في هذه الحالة يقتضيان؛ لأن ألف الاثنين في الفعل يقتضيان يعود على المنهجين: العلمي والدقيق.

(١) انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية، ص ٢٩٦.

وكذلك من الأخطاء النحوية قول الباحثة:« فـ"جاريـة" ههنـا معرفـة بالعلميـة، ولـيس بنكرة؛ لأنها لو كانت نكرة لم ترخم»[1]، والصواب: (وليست بنكرة)؛ لأن الباحثـة قالـت بعـد ذلك: (لأنها)، والضمير (الهاء) يعود على مؤنث وليس على مذكر؛ حيـث إن الضـمير (الهـاء) يعود على (جارية) أو (كلمة جارية) أو (لفظة جاريـة)، وفي كـل الوجـوه المقـدرة لا بـد مـن التأنيث للفعل (ليس) فيكون (ليست)، ولا مسـوّغ لمجيئـه مـن غـير تأنيـث في نـص الباحثـة المذكور آنفاً؛ لأن اسم (ليست) ضمير مستتر تقديره (هي) يعود على (جارية) أو كلمة (جارية) أو لفظة (جارية).

وخلاصة القول: إن ما ذكرْته من أخطاء أو أوهام لدى الباحثـة في دراسـتها -محـل هـذا المبحث- جعل في لغة دراستها شيئاً من الركة وضعف المستوى، وما ذكرتُه من أخطاء لم أقصد به الانتقاص من قدر الدراسة بقدر ما أردت لها القرب من الدقة والسّمو بها إن أُصلحتْ تلك الأخطاء وما لفَّـلفها.

المنهج والطريقة:

المنهج المستخدم ومدى الالتزام به

لم تذكر الباحثة في عنوان دراستها نوع المنهج المستخدم في هذه الدراسة كأن تقول: دراسة وصفية تحليلية تاريخية، ولكنها أشارت إلى أنها ستتحدث عن كتب ابـن يعـيش متبعـة المـنهج

(١) المرجع السابق نفسه

التاريخي وذلك في بداية المبحث الذي تناولتْ فيه كتب ابن يعيش بالدراسة، حيث قالت:« وفي هذا المبحث أتناول الحديث عن هذه الكتب ومنهجية مؤلفها مرتبة هـذه الكتـب ترتيبـاً زمنيـاً بحسب أولويتها في التأليف »(١).

وقد التزمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي التاريخي في دراستها متتبعة القضايا النحوية من حيث آراء السابقين وصولاً إلى آراء ابن يعيش أو ردوده، وذلك في جميع نقاط بحثها.

طريقة التحليل ومدى الالتزام بها

اعتمدت الباحثة على الطريقة القياسية، حيث إنها تبدأ بذكر الحكم ثم تدلل عليه بالأمثلة، ومن أمثلة ذلك قولها في طريقة عرض ابن يعيش في كتابيه: التهذيب والمحيط:

« تأثر ابن يعيش الصنعاني بطريقة وأسلوب ابن حيدرة في العرض وإخراج الكتاب، ومن ذلك: التقديم للأبواب والفصـول بأسـئلة تحـيط بموضـوعاتها، وتعـد كفهـرس تفصـيلي لمـا سيتضمنه المبحث من مسائل وقضايا، ومنه، قال صاحب المشكل: "باب الكلام، ويسـأل فيـه عن ثلاثة أسئلة: ما الكلام؟ ولم سمي كلاماً؟ وعلى كم ينقسم؟..."»(٢).

وأحياناً تستخدم الباحثة طريقة الاستقراء، فتـذكر نصـاً أو نصوصـاً ثـم تبـدأ بتحليلهـا والمقارنة بينها، وتصل في النهاية إلى حكم مُعين.

(١)انظر ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية ص ٣٣.
(٢) ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية، ص ٤١، ٤٢.

وأحياناً تمزج بين الطريقتين، إلا أن الطريقة القياسية هي الغالبة في معظم دراستها.

مدى القدرة على التحليل

تمتلك الباحثة مقدرة عالية على التحليل والاستنتاج والوصول إلى الأحكام، ولكن الدراسة متكئة كثيراً على كتاب التهذيب في النحو دراسة في المنهج والمضمون للدكتور طارق نجم عبدالله ، وذلك في كثيرٍ من الأحكام الجاهزة التي نقلتها الباحثة عنه(١).

وعندما تقف الباحثة وحدها لتحليل قضية ما فإنها تقع أحياناً في بعض الأخطاء في التحليل، ومن ذلك قولها:« قال صارم الدين: وله تصانيف كثيرة في النحو وغيره، كالتهذيب والياقوتة والمحيط، وقال زبارة: "صاحب التصانيف المفيدة منها التهذيب، والياقوتة، والمحيط " وفي نص صارم الدين ما يشير إلى أن المحيط تالٍ للتهذيب، قال: " وله تصانيف كتبها في النحو وغيره كالتهذيب والياقوتة وبسطه كالمحيط " »(٢).

ثم عقّبت على نص صارم الدين بقولها:« والظاهر – والله أعلم – أن الضمير في بسطه عائد إلى التهذيب، مما يشير إلى أن المحيط ربما يكون شرحاً وتعقيباً على التهذيب ».

(١) الدليل على ذلك أنك لا تجد كتاب ابن يعيش الموسوم بالتهذيب في النحو في هوامش دراسة الباحثة ولا من بين قائمة مصادرها ولكنك تجد دراسة طارق نجم عبدالله الموسومة بـ(التهذيب في النحو دراسة في المنهج والمضمون)، وإذا رجعت إلى تلك الأحكام التي استنتجتها الباحثة فسوف تجد أنها للدكتور طارق نجم عبدالله، انظر التهذيب في النحو دراسة في المنهج والمضمون للدكتور طارق نجم عبداله، بحث منشور في كتاب دراسات في النحو العربي ...

(٢) انظر ابن يعيش الصنعاني، وجهوده النحوية واللغوية، ص: ٣٣.

إن الذي يُفهَم من نص صارم الدين الذي ذكرته الباحثة أن كتاب التهذيب في النحو بسطه ابن يعيش مثل بسْطه لكتاب المحيط، وليس في النص ما يدل على استنتاج الباحثة أن المحيط شرح وتعقيب للتهذيب، بل إن سياق النص إن كان يدل على ترتيب فإنه يشير إلى أن المحيط بُسِطَ أوّلاً ثم بُسِط بعده كتاب التهذيب على غراره، وهو عكس ما ذكرته الباحثة، ثم إن استنتاج الباحثة قائمٌ على (ربما) و(الله أعلم) و(الظاهر)، وهذه أمور تدل على الشك والاحتمال وعدم تأكدها من صحة رأيها أو قربه من الصحة يدل على أنه احتمال، ولو سلمنا أنه احتمال، فالاحتمال يقوم على قرينة حالية أو لفظية، وفي نص صارم الدين لا توجد قرينة حالية ولا لفظية تدل على ما ذهبتْ إليه الباحثة وهو أن المحيط شرح وتعقيب على التهذيب، حيث قال صارم الدين " وبسطه كالمحيط" فسياق الكلام في هذا النص يدل على أن كتاب المحيط بُسِط أولاً ثم بسط على غراره كتاب التهذيب، وهذا يعني أن التهذيب تالٍ للمحيط ، وهو عكس مااستنتجته الباحثة، حيث قالت:« وفي نص صارم الدين ما يشير إلى أن المحيط تالٍ للتهذيب».

وبما أنه لا يُوجد دليل قطعي على رأيٍ ما أو احتمال مبني على قرينة واضحة فلا داعي للخوض فيه والاستنتاج.

المبحث الثالث

ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة هي للباحث شريف عبد الكريم النجار، فلسطيني الجنسية، وهي عبارة عن رسالة تقدم بها الباحث إلى – قسم اللغة العربية – بكلية الآداب - جامعة صنعاء، فحصل بها على شهادة الماجستير في اللغة العربية وآدابها، تخصص: نحو وصرف عام ١٩٩٧م.

تقع هذه الدراسة في أربعمائة وتسع عشرة صفحة، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء برقم (٦١٨، دكتوراه).

أقسام الدراسة

قسم الباحث دراسته إلى خمسة فصول، سبقتها مقدمة، وتلتها خاتمة، إلا أن الخاتمة غير موجودة في دراسة الباحث، ولعلها سقطت أثناء الطباعة سهواً.

فأما الفصل الأول فقد تكون من مبحثين: الأول منهما أفرده لدراسة حياة ابن هطيل، والثاني لعصر ابن هطيل. تكون الفصل الأول من خمس وعشرين صفحة.

وأما الفصل الثاني فقد بدأه بمقدمة[1] ، والأحرى أن يسميها مدخلاًأو توطئة؛ لأن المقدمة في الدراسة فيما يبدو لي لا تكون إلا في بداية الدراسة، ووظيفتها تختلف عن وظيفة المدخل. تكون الفصل الثاني من خمسة مباحث، وبلغ عدد صفحاته تسع وتسعون صفحة، وبالموازنة بين عدد مباحث الفصل الأول وصفحاته، وعدد مباحث الفصل الثاني وصفحاته يُلاحظ أن الفصلين غير متوازنين.

وأما الفصل الثالث فقد تكون من أربعة مباحث، وبلغ عدد صفحاته إحدى وخمسين صفحة.

وأما الفصل الرابع فقد تكون من خمسة مباحث، وبلغ عدد صفحاته مائة وثمانيَ وثلاثين صفحة.

وأما الفصل الخامس والأخير فقد تكون من أربعة مباحث، وبلغ عدد صفحاته ثمانية وأربعين صفحة.

(١) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية لشريف النجار، ص ٣٢، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، كلية الآداب، ١٩٩٧م، مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بالجامعة، قسم الرسائل الجامعية برقم (٦١٨).

وبالموازنة بين الفصلين الثالث والخامس من جهة –من حيث عدد الصفحات– والفصل الرابع من جهة أخرى يُلاحظ أنها غير متوازنة نسبياً.

الجدير بالذكر أن الباحث لم يطلق مصطلح مبحث على مباحثه، حيث إنه يُعنْونها أحياناً بـ أولاً – ثانياً، وهكذا كما في الفصلين الأول والثاني، وأحياناً يضع شرطة هكذا (–)[1]، وأحياناً أخرى يضع علامة للمبحث نقطة كبيرة هكذا (•)[2].

موضوع الدراسة وميدانها

إن موضوع هذه الدراسة يتناول ابن هُطيل اليمني النحوي: حياته، مصنفاته النحوية وهي: عمدة ذوي الهمم على المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب، ومعونة الطالب على الكافية لابن الحاجب.

وقد تحدث الباحث في الفصل الأول عن حياة ابن هطيل في مبحثين: الأول منهما تحدث فيه عن عصر ابن هطيل متعرضاً للحياة السياسية في اليمن من خلال عرض لأهم الأحداث السياسية التي جرت في العصر الذي عاش فيه هذا العالم، كما تضمن هذا المبحث الحديث عن الحياة الاجتماعية والعلمية في ذلك العصر.

(١)انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ١٨٤، ٣٧٥.
(٢) انظر المرجع السابق نفسه ص ٢٣٥.

وتحدث الباحث في الفصل الثاني عن سيرة ابن هطيل، متناولاً: اسمه وكنيته نسبه، مولده، نشأته، تنقله، مذهبه، شيوخه وتلاميذه، شعره، وفاته.

وتناول الباحث بالدراسة في الفصل الثاني آثار ابن هطيل، وقدم لهذا الفصل بمقدمة عن اهتمام علماء اليمن بالمختصرات النحوية وهي:

المقدمة المحسبة لابن بابشاذ، والمفصل في علم العربية للزمخشري، والكافية في النحو لابن الحاجب، والجمل في النحو للزجاجي، وهي الكتب التي شرحها ابن هطيل، ثم فصل الباحث الحديث عن مصنفات ابن هطيل متناولاً كل مصنف على حده.

وأما الفصل الثالث فقد تناول فيه الباحث (مصادر ابن هطيل ونقوله والمصطلح النحوي)، حيث رصد فيه جميع المصادر التي اعتمد عليها ابن هطيل في شرحه، وحصرها في ثلاثة أنواع هي: المصادر النحوية، المصادر اللغوية، مصادر مختلفة، ثم تحدث بعد ذلك عن منهج ابن هطيل في النقل من تلك المصادر، ثم تحدث عن موقف ابن هطيل من المصطلح النحوي.

وأما الفصل الرابع فقد تحدث فيه الباحث عن موقف ابن هطيل من آراء النحاة: المتقدمين، المتأخرين، البصريين، الكوفيين.

أما الفصل الخامس فتحدث فيه الباحث عن أدلة الصناعة النحوية عند ابن هطيل وهي: الشواهد القرآنية، الحديث النبوي الشريف، كلام العرب: شعره ونثره، وكذلك القياس، العلة النحوية، العامل.

أما ميدان دراسته فهي مصنفات ابن هطيل النحوية التي سبق الإشارة إليها.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

وفَّق الباحث إلى حد ما في عنوان موضوع دراسته، حيث إن العنوان ملائم للموضوع نوعاً ما، فالعنوان هو: ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية، والموضوع قد فصلتُ فيه القول سابقاً، ومع ذلك فالظاهر لي أن هناك بعضاً من عدم التلاؤم بين بعض المباحث وعنوان الموضوع، إذ يُفْتَرَض أن مباحث الفصل الواحد تُفضي إلى الفصل نفسه، وجميع فصول الباب الواحد تُفضي إلى الباب نفسه، والأبواب مجتمعة تفضي إلى عنوان الدراسة، ولكن الحاصل في بعضها غير ذلك، ويتضح ذلك فيما يلي:

- إذا نظرنا إلى الفصل الذي عنوانه (مصادر ابن هطيل ونقولاته) الثالث فإننا نلمس شيئاً من التفكك في بعض مباحثه، فما علاقة بحث المصطلح النحوي مع المصادر ونقولاته لتشكل كلها عنواناً للفصل الثالث؟! كما أن الباحث أفرد في الفصل نفسه مبحثاً للحديث عن نقولات علماء اليمن عن ابن هطيل، وعنوان الفصل يقول: نقولاته، أي: نقولات ابن

هطيل، فعنوان الفصل لا يشير إلى تناول من نقلوا عن ابن هطيل، وبالتالي كان العنوان المناسب للفصل الثالث من وجهة نظري هو: (تأثر ابن هطيل وتأثيره) فيتحدث عن المصادر التي تأثر بها ونقل منها، وطريقة النقل منها، ثم يتحدث عمن تأثروا به ونقلوا عنه، وأما المصطلح النحوي فقد أقحمه الباحث في الفصل الثالث إقحاماً، وحقه أن يكون في مكان آخر.

- إذا نظرتَ إلى الفصل الثاني، الذي عنوانه: (آثار ابن هطيل) فستلاحظ شيئاً من التهلهل، حيث جعل الباحث لهذا الفصل مقدمة، ثم عنوانا جديدا للفصل وهو: مصنفات ابن هطيل، فتحدث في كل مبحث عن مصنف واحد من مصنفات ابن هطيل، فهل المقدمة والمصنفات تفضي إلى آثار ابن هطيل؟ وما الفرق بين مصنفات ابن هطيل وآثار ابن هطيل ليكون كل منهما عنواناً مستقلاً؟! وكم هي المقدمات في هذه الدراسة؟.

وكان على الباحث أن يستبدل مصطلح (مدخل) أو (توطئة) بمصطلح (مقدمة)؛ وذلك لتمييز مقدمة الدراسة عن غيرها من المداخل الخاصة بالأبواب أو الفصول، ولكي لا يكون في الدراسة عدة مقدمات؛ لأن المقدمة لها وظيفة معلومة عند الدارسين. ثم بعد ذلك يبدأ بالمباحث مبحثاً مبحثاً من غير حاجة لعنوان آخر وهو مصنفات ابن هطيل، إذ قد جعل ذلك عنواناً للفصل كله بما فيه المدخل الذي سّماه (مقدمة).

وبشكل عام فإن عنوان الدراسة هو (ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية)، فإذا نظرنا إلى المضمون نجد الباحث قد تحدث فيه عن حياة ابن هطيل وسيرته وعصره، وهذا يدخل في الشق الأول من عنوان الدراسة وهو (ابن هطيل اليمني)، أما الشق الثاني فهو جهوده النحوية أي: مصنفاته، ولو كان العنوان: ابن هطيل اليمني: حياته، آثاره، موقفه من القضايا النحوية، لكان أشمل؛ لأنه في أغلب الفصول والمباحث أخذ يبين موقفه من المصطلح النحوي، والعلة النحوية، والشواهد، والعامل، وموقفه من آراء النحاة (الخلافات النحوية)، فهذه العناصر كلها تندرج تحت موقف ابن هطيل من القضايا النحوية.

مدى أهمية الدراسة وقيمتها العلمية

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها أول دراسة تناولت شخصية نحوية يمنية بالدراسة في سِفْر واحد، حيث جمعت ما تشتت في بطون مختلف المصادر.

كذلك تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها تتناول بالدراسة شخصية نحوية كبيرة لها جهود جبارة في ترسيخ أركان النحو والدراسة النحوية في اليمن، وهذه الشخصية مشهورة أشهر من شمس النهار[1] حيث عُرفت بسيبويه اليمن[2]. كما أن هذه الدراسة فتحت الباب لدراسات

(١) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص: ٢٩.
(٢) انظر المرجع نفسه ص: ٢٩.

لاحقة في هذا الاتجاه من الدراسات، إضافة إلى كونها أعطتنا فكرة عن آراء ابن هطيل النحوية الخاصة به التي خالف بها مذهب النحاة.

مدى أصالة هذه الدراسة أو تأثرها

إن هذه الدراسة تتسم بالأصالة، حيث إنها لم تُسبق بدراسة سابقة، فلم أقف على حد علمي على دراسة سابقة لهذه الدراسة عن ابن هطيل وجهوده النحوية، إلا أنها ليست أول دراسة تتحدث عن نحوي يمني، وجهوده النحوية، إذ أن هذا الاتجاه من الدراسات الخاصة بنحاة اليمن قد سُبق بدراسة كتمهيد لتحقيق كتاب الحاصر في فوائد المقدمة للإمام يحيى بن حمزة، وهي عبارة عن دراسة تقدم بها الباحث زكريا محمد علي إلى جامعة القاهرة، بكلية دار العلوم لنيل درجة الدكتوراه في النحو، وهذه الدراسة تمت في عام ١٩٩٣م، أما دراسة شريف النجار عن ابن هطيل فقد كانت لاحقة، وذلك في عام ١٩٩٧م إلا أن دراسة شريف النجار دراسة موسعة وشاملة.

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

إن مما يميز هذه الدراسة هو ضبط الباحث لمضمون المصطلحات التي ذُكرتْ في دراسته، وإن كان لي على الباحث مآخذ هنا فهي قليلة، وأهمها ما يلي:

- الخلط بين دلالة مصطلح مقدمة، وتوطئة أو مدخل كما بينتُ سابقاً[1].

- الخلط بين دلالة مصطلح مرجع، ومصدر، كما بينتُ سابقاً[2].

- الخلط بين دلالة مصطلح المصدر أو المرجع السابق، والمصدر أو المرجع نفسه، كما بينتُ سابقاً[3].

أهداف ونتائج دراسة البحث

بالنسبة للأهداف فلي عليها مأخذ واحد وهو:

قال الباحث بأنه يهدف في دراسته من ضمن ما يهدف إلى التعرف على طبيعة الدرس النحوي في اليمن في القرنين الثامن والتاسع الهجري[4] من خلال ما تركه ابن هطيل من آثار، وهذا الهدف لا أظنه يتحقق بهذه الدراسة، حيث إنه لا يمكن معرفة ذلك إلا بدراسة متخصصة شاملة لكل نحاة اليمن في العصرين، وفعلاًفقد جاءت دراسة لاحقة لهذه الدراسة بعنوان: الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الهجري لفطوم الأهدل[5]، كما أن الباحث نفسه قد سَبَق دراسة فطوم الأهدل المذكورة بدراسة له بعنوان: موقف نحاة اليمن من الخلافات النحوية من القرن السادس إلى القرن التاسع الهجري، فشملت ثلاثة قرون هي:

(١) انظر دراستي هذه
(٢) انظر المصدر نفسه
(٣) انظر المصدر نفسه
(٤)انظر ابن هطيل وجهوده النحوية
(٥) سيأتي الحديث عن هذا المصنف في مبحث مستقل، انظر دراستي هذه

السادس، السابع، الثامن من الهجرة، وكانت هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه[1]، وجاءت لاحقة لدراسته عن ابن هطيل، فمن خلال هاتين الدراستين يمكن الوصول إلى تحقيق هدف الباحث المذكور.

المطلب الثاني

الأسلوب

مستوى اللغة ومدى سلامتها

إن مستوى اللغة في دراسة الباحث متوسط، فلا هو بالعالي ولا هو بالمتدني، حيث يشوب لغة الباحث بعض التفكك في الروابط، وعدم انسجام الضمائر مع ما تعود عليه، ومن ذلك مثلاًقول الباحث: (وتحدثتُ في الفصل الرابع عن موقفه من آراء النحاة من خلال عرض لمسائل نحوية، فاشتمل على موقفه من آراء البصريين والكوفيين مبيناً أن النزعة البصرية هي الغالبة عليه).

(١) سيأتي الحديث عن هذا المصنف لاحقا، انظر دراستي هذه

فالمتأمل لهذه العبارة يجد صعوبة في فهم المقصود، إلا بعد إعمال الفكر والتأمل، وذلك لكثرة الضمائر المستترة والمتصلة في عبارة الباحث المذكورة، ولبُعد الأسماء العائدة عليها تلك الضمائر.

إن القاعدة الأصولية النحوية تقول: (الضمير يعود على أقرب مذكور) فالضمير المستتر (هو) بعد الفعل (اشتمل) يعود على الفصل الرابع، والفصل الرابع ليس أقرب مذكور إلى هذا الضمير، ولكن أقرب مذكور إليه هو المصدر (عرض)، ولا يجوز عودة الضمير على أبعد مذكور إلا إذا دل عليه السياق، كقوله تعالى: ﴿ فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾(١).

قال ابن كثير في تفسير الآية السابقة: « فالضمير في قوله: ﴿ إِلاَّ ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾ عائد على فرعون؛ لأن السياق يدل عليه، وقيل على موسى لقربه، والأول أظهر كما هو مقرر في التفسير»، لذلك فمن الأفضل أن يقول الباحث: فاشتمل الفصل الرابع على موقفه...الخ.

ومن حيث سلامة لغة الباحث في دراسته فإنها سليمة إلى حد ما، ولكنها لم تخل من بعض الأخطاء، ومن ذلك:

- التوهم الإملائي المؤثر على فهم المعنى، وذلك في قول الباحث:« مررتُ بزيدوك»، والصواب: مررتُ بزيدٍ وَ ك، فلم يفصل ويضع علامة تدل على أن الواو هنا حرف معنى لا

(١) يونس آية ٨٣.

مبنى؛ لأن هذا التوهم يجعل الواو من أصل كلمة (زيدوك) ولا يتعين المقصود، إذا أن الباحث يريد التمثيل لعطف الضمير على الاسم المجرور[1].

- التوهم الإملائي في كتابة الباحث لـ (محمد بن عبدالله)[2]، حيث جاءت كلمة ابن في بداية السطر التالي للسطر الذي في نهايته كتبت كلمة محمد، فلم يكتب الباحث ألفاً لابن ولكنه تركها بدون ألف، وهذا غير صحيح في هذه الحالة.

- التوهم الإملائي في وضع علامة ليست ذات أصل في علامات الترقيم العربية، وهي الشرطة بعد النقطتين اللتين فوق بعض هكذا (:-)، ومن ذلك قول الباحث: « وانقسمت ستة أقسام، هي:-»[3].

- استعمال الباحث بعض الألفاظ النادرة الاستعمال، وتركه كثيرة الاستعمال، ومن ذلك قوله واصفا كتاب الرضي الاستراباذي:« وقد أكبّ الناس على هذا الشرح، وتداولوه في حلقاتهم» ، ومعنى أكبّ هنا انكب، وأكبّ فلان على كذا أي: أخذ يفعله، قال الجوهري: « ويقال كبّ ، ومنه قولك مثلاً: (كبه الله لوجهه) من باب رد أي: صرعه (فأكبّ هو على وجهه) وهو من النوادر أن يكون فَعَل متعدياً وأفْعَلَ لازماً»[4] فيلاحظ أن أكبّ في قول

(١) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٢٤٦.
(٢) انظر المرجع نفسه ص ١.
(٣) المرجع نفسه ص ١٦.
(٤) تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، ج١٢١/٢، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط٢، بيروت، ١٩٧٩م.

الباحث: « أكب الناس على هذا الشرح» جاء لازماً، وهو على وزن أفْعَلَ، وهذا نادر الاستعمال كما قرره الجوهري، ولو استعمل الباحث لفظة (انكب) لكان أفضل وأفصح؛ لأنها شائعة وكثيرة الاستعمال.

- هناك ركة في تركيب بعض الجمل، ومن ذلك مثلاًقوله: « فقد بسط فيه[1] ابن هطيل آراء النحاة، وظهر فيه ميول للمتأخرين من النحاة كالزمخشري والأندلسي والخوارزمي»[2].

إن جملة (وظهر فيه ميول للمتأخرين من النحاة) فيها نظر؛ لأن الهاء يعود على كتاب التاج، فإن كان فاعل الفعل ظهر هو كلمة (ميول) فسيكون المعنى أن كتاب التاج ظهر فيه ميول للنحاة، والكتاب لا يميل إلى النحاة ولكنه يميل إلى كتب النحاة، وإن كان الفاعل ضمير مستتر تقديره (هو) يعود على ابن هطيل، فسيكون المعنى أن ابن هطيل ظهر في كتاب التاج مائلاًللمتأخرين من النحاة كالزمخشري وغيره، وعلى هذا فإن استعمال كلمة (ميول) لا يستقيم تركيبها مع المعنى، ويبدو أن لدى الباحث إشكالية في عودة الضمائر إذ تأتي كثيراً عنده فيها لبس كما بينتُ سابقاً[3].

(١) الهاء يعود على كتاب التاج لابن هطيل.
(٢) انظر ابن هطيل وجوده النحوية ص ٣٣٢.
(٣) انظر دراستي هذه.

ولتأكيد ما ذهبتُ إليه سأتناول العبارة التالية للباحث التي نص عليها في دراسته حيث قال:« وعند التحقيق تجد أن هذا النص مع الترجيح الموجود فيه لابن الحاجب»[1]، فلو قال الباحث: « وعند التحقيق تجد أن هذا النص مع الترجيح الموجود فيه هو لابن الحاجب» لكان أبعد من اللبس؛ لأنه يُظن أن العبارة ناقصة وأن خبر أن لم يأت بعد، ولهذا فإن عليه أن يفصل بين اسم أنّ وخبرها بضمير الفصل (هو).

- وانظر إلى هذه العبارة، حيث يقول الباحث فيها:« ولذلك اخترتُ أن أتحدث عن موقف ابن هطيل من شخصيتين تأثر بهما تأثراً فاق تأثره بأي شخصية من الشخصيات النحوية، وهما ابن الحاجب والرضي الاستراباذي»[2]، ولو قال الباحث:«... موقف ابن هطيل من شخصيتين نحويتين تأثر بهما تأثراً فاق تأثره بأي شخصية من الشخصيات النحوية الأخرى" لكان أوضح لدى القارئ؛ لأن نص الباحث يدل على أن ابن هطيل تأثر بشخصيتين غير نحويتين أكثر من تأثره بأي شخصية نحوية، وهذا خلاف الواقع.

- عدم دقة الباحث في استعماله للفصل والوصل، ومن ذلك قول الباحث:«وقد ورد في التاج تحقيقه لعدد من أحاديث المفصل، من ذلك ما ورد على شاهد المفصل وهو قوله:« ومنه: ليس من امبر أمصيام في امسفر»[3]، فيُلاحظ انتقال الباحث من الجملة

(١) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٣٣٣.
(٢) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٣٨٧.
(٣) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٣٣٣.

الأولى إلى الجملة الثانية من غير استعمال الواو، حيث قال: من ذلك، ولم يقل: ومن ذلك، رغم أن ابن هطيل في الشاهد الذي جاء به الباحث يستعمل الواو في مثل هذا الأسلوب، حيث قال ابن هطيل:« ومنه: ليس من امبر في أمصيام في امسفر».

- وفي الصفحة نفسها تجد الباحث يستعمل الأسلوب نفسه فيأتي بالواو، وذلك في قوله:«ويشير في تحقيقه إلى اختلاف الرواية، ومن ذلك ما جاء في شرحه لقول الزمخشري...»[1]، وبالتالي فإن المتأمل لعبارات الباحث يجد التوهم في ربط الكلام وصلا وفصلاً

- هناك مواضع تكون الهمزة فيها همزة قطع، فتكتب عند الباحث همزة وصل، ومن ذلك مثلاًالنص ا لآتي حيث يقول فيه الباحث:« قال: وذلك كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ لأنه قد طال الكلام»، ويمكن ضم تطويل الصوت إلى هذه العلة، وقد أشار إليها كعلة لزيادة الألف في آخر المندوب، قال:« وذلك لان غرضهم تطويل الصوت فجوزوا الزيادة لذلك، وكانت الالف والى، لأنها أخف وزيادتها أكثر»[2].

إن النص السابق مليء بالأخطاء في رسم الهمزات، فإن كان النص هكذا ورد عند ابن هطيل فنقله الباحث كما هو ففيه نظر؛ لأن الأمانة العلمية لا تعني ترك الشكل والنقط كما

(١) انظر المرجع نفسه ص ٣٨٧.
(٢) انظر المرجع نفسه ص ٣٨٧.

هو في النص المنقول عنه، بل يجب إصلاح تلك الأمور؛ لأنها أخطاء تعرفُ بالبديهة وتظهر للعيان من أول وهلة.

- عدم دقة الباحث في التفرقة بين (أم) و(أو) في الاستعمال، كقول الباحث:« وهذا منهج ابن الحاجب، وهو الاهتمام بالعلة سواءً أكانت نحوية أو جدلية»[1]، والصواب استعمال همزة التسوية وحرف العطف (أم)، فيقول: وهذا منهج ابن الحاجب، وهو الاهتمام بالعلة سواء أكانت نحوية أم جدلية، قال تعالى: ﴿ وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[2]، وقال تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجَزِعْنَا أَمْ صَبَرْنَا﴾[3].

المنهج والطريقة:

- المنهج المستخدم ومدى الالتزام به

لم يصرح الباحث بمنهجه المستخدم في مقدمة دراسته، وإنما يتضح ذلك من خلال النظر إلى الدراسة حيث يلاحظ أن المنهج المستخدم هو المنهج الوصفي التحليلي التاريخي، فهو يصف ويحلل متبعاً التسلسل التاريخي في دراسة حياة ابن هطيل ومصنفاته، إلا أنه لم يُشِرْ إلى سبب تقديمه هذا المصنّف على ذاك، ولم يشر إلى تاريخ تأليف ابن هطيل لمصنّفاته، وهذا أمر يؤخذ عليه منهجياً.

(١)انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٣٣٦.
(٢) يس آية ١٠.
(٣) إبراهيم آية ٢١.

طريقة التحليل ومدى الالتزام بها

يستخدم الباحث الطريقة القياسية في تناول المسائل النحوية بالدراسة، فيبدأ بالحكم ثم يدلل عليه من أقوال العلماء، ثم يبين رأي ابن هطيل في تلك المسألة، ومن ذلك قوله في تناول مسألة المفعول معه:« ذهب الأخفش الأوسط إلى أنه يشترط في المفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى، قال ابن هطيل:"وقد زعم الأخفش وغيره أنه لا يجوز النصب إلا حيث يجوز العطف في المعنى، فلا يقال: جلس زيد والسارية ولا ضحك وطلوع الشمس" واستند الأخفش في هذا إلى أصل الواو، فهي منقولة من باب العطف، قال الرضي: "وإنما ذلك عنده مراعاة لأصل الواو في العطف" وأكثر النحاة على جواز ما منعه الأخفش، ومنهم ابن هطيل، قال في التاج: "والأكثر على خلافه"»[1].

تلك هي طريقة الباحث ولكنه لم يلتزم بها إلى حد ما، حيث نجده أحياناً مزاجيا، فيتحدث عن قضية أو مسألة معينة، ويركز عليها، فيحشد لها المعلومات من أكثر من مصدر للحديث عنها تاركاً ما هو أهم منها، وهو موقف ابن هطيل من تلك القضية أو المسألة النحوية، فلا يتحدث عن ذلك إلا في سطور معدودة إجمالاً، دون أن يستقصي موقف ابن هطيل، ودون أن يدلل على رأي ابن هطيل بنصوص من أقواله إلا أحياناً، ومن ذلك مثلا وقوف الباحث عند قضية المصطلح النحوي عند ابن هطيل، حيث يلاحظ أن الباحث أخذ يقف مع تاريخ

(١) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٣٠١.

المصطلح عند العرب قبل نشوء النحو إلى أن استقر، ثم أخذ يبين أهمية المصطلح بالنسبة للنحو، ثم بعد ذلك وضح موقف علماء اليمن من المصطلح، وأخيراً أشار إلى أن ابن هطيل له منهجه في استعمال المصطلح، حيث استعمل للدلالة على المصطلح عدة ألفاظ:

«١- الاصطلاح ٢- الترجمة ٣- التسمية ٤- اللقب ٥- العبارة ٦- التعبير»[1]. فالأَولى أن يبدأ الباحث بإيراد النصوص المؤيدة لهذا الحكم الذي ذهب إليه، وذلك من خلال الاستشهاد بنصوص من آثار ابن هطيل، ويشير إلى مواضعها، ولكنه لم يفعل، فأصبح حكمه بدون دليل، وبدلاً من أن يتحدث الباحث عن اتفاق أو اختلاف ابن هطيل في المصطلح مع غيره من النحاة، ذهب يتحدث عن اتفاق واختلاف النحاة في المصطلح مع بعضهم البعض بعيداً عن ابن هطيل وموقفه من المصطلح، فلم يركز الباحث على ابن هطيل أثناء حديثه عن المصطلح، فكانت المزاجية منهج الباحث في تحليله للقضايا والمسائل النحوية، حيث لا نجده يلتزم طريقة معينة ثابتة يسير عليها.

- مدى القدرة على التحليل

يمتلك الباحث قدرة لا بأس بها على التحليل، فهو يذكر قضية ما، أو مسألة ما، ويذكر وجهة نظر أو رأي النحاة فيها، وأقوالهم، ثم يذكر رأي ابن هطيل فيها.

(١) انظرالمرجع السابق، ص ٢٠٧.

وقد وجدته ناقلا إلى حد كبير، وذلك من خلال وقوفي على مناقشة الباحث للمسائل والقضايا النحوية التي ذكرها في دراسته ؛ فهو ينقل رأي ابن هطيل في مسألة ما، ويبين رأي النحاة فيها، فيحيط المسألة من جميع جوانبها[1] ولكنك لا تجد للباحث رأيا خاصا به إلا نزراً، فلا يناقش ابن هطيل ولا يبدي وجهة نظره هو كباحث، ولا يناقش آراء النحاة، فكان أسلوب الباحث أسلوب الناقل الأمين، ولا يتعدى جهده مجرد التلخيص، فكأنما يحكي ما قرأه أو ما سمعه دون أن يكون له أي وجهة نظر[2]، وكأن الباحث متأثر بأسلوب ابن هشام المصري عند مناقشته للمسائل النحوية[3] إلا أن ابن هشام يذكر – بعد ذكر آراء النحاة – رأيه ويرُد عليهم بالدليل والحجة.

وقد يأتي الباحث برأيه أحيانا معترضاً على رأي ابن هطيل أو رأي نحوي غيره ولكنه لا يدعم رأيهُ بالدليل والبرهان، ومن ذلك مثلاًما ذكره الباحث عن موقف ابن هطيل من السماع، قال الباحث:« وذكر أن السماع لم يرد بذلك، والصحيح ورود عدد كبير من الشواهد على تقديم الحال في هذه المسألة»[4]، فنجد أن الباحث يناقش مسألة جواز تقديم الحال على صاحب الحال، ويبين أن ابن هطيل ذكر أن السماع لم يرد بذلك، ثم بيّن الباحث أن السماع ورد

(١)انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص: ٣٩٩.
(٢) انظر المرجع نفسه، ص ٣١٨ (مسألة القياس)، موقف ابن هطيل من آراء النحاة، ص ٢٣٦ – ٣٧٤.
(٣) انظر في ذلك مناقشة المسائل النحوية عند ابن هشام في شذور الذهب وقطر الندى لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد.
(٤) انظر ابن هطيل وجهوده النحوية ص ٣٧٣.

بذلك، ولكنه لم يذكر أين ذكرت تلك الشواهد؟، وما هي؟ ليؤكد مخالفته لابن هطيل بالـدليل والبرهان، بل اكتفى بذكر رأيه، بدون دليل، ومضى منتقلاًإلى مسألة أخرى.

المبحث الرابع

الإمام أحمد بن يحيى المرتضى نحوياً

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه في النحو ، مقدمة من الباحث علي قائد عبده سنان ، وقد تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق، وقد حصل على درجة الدكتوراه عام ٢٠٠٦م الموافق ١٤٢٧هـ.

قام بالإشراف على هذه الرسالة الأستاذ شوقي المعريّ ، وقد حصلت على نسخة من هذه الدراسة من الباحث ـ شكر الله له ـ بعد أن علمت أنه قد أنجزها في الجمهورية العربية السورية.

أقسام الدراسة ومضمونها

قسم الباحث دراسته هذه إلى ستة فصول، فأما الفصل الأول فقد تحدث فيه عن عصر ابن المرتضى وحياته ومصنفاته غير النحوية، ومعاصريه في اليمن، وكان ذلك على أربعة

مباحث : المبحث الأول منها كان عن عصر ابن المرتضى، والمبحث الثاني كان عن حياة ابن المرتضى، والثالث كان عن مصنفات ابن المرتضى غير النحوية، والرابع عن معاصريه، وأما الفصل الثاني فقد كان عن مصنفات ابن المرتضى النحوية وثقافته ووقع في مبحثين: الأول تناول مصنفات ابن المرتضى النحوية، والثاني تناول ثقافة ابن المرتضى وأثرها في نحوه.

وأما الفصل الثالث فكان عن مصادر ابن المرتضى ونقوله والمصطلح النحوي عنده، وقد أدار الباحث هذا الفصل في ثلاثة مباحث :

الأول منها تناول مصادر ابن المرتضى التي اعتمد عليها وقسمها إلى مصادر نحوية (مباشرة وغير مباشرة) ومصادر أخرى (لغوية وصرفية).

وتناول المبحث الثاني نقول ابن المرتضى عن سابقيه ، وأبان الباحث فيه صور منهجه في النقل ، وأردفه بنقول الآخرين من علماء اليمن عنه.

وتناول المبحث الثالث المصطلح النحوي عند ابن المرتضى ، وعرّج فيه الباحث إلى بيان موقفه من المصطلحات الخلافية .

وأما الفصل الرابع فقد تحدث فيه الباحث عن موقف ابن المرتضى من المذهبين البصري والكوفي ونحاتهما، وقد جعله الباحث في ثلاثة مباحث :

تناول المبحث الأول موقف ابن المرتضى من المذهبين البصري والكوفي ، وتناول المبحث الثاني موقف ابن المرتضى من نحاة المذهب البصري (سيبويه ، الأخفش ، المبرد ، الفارسي) .

وتناول في المبحث الثالث موقف ابن المرتضى من نحاة المذهب الكوفي(الكسائي والفراء) .

وأما الفصل الخامس فقد جعله الباحث للحديث عن موقف ابن المرتضى- من المتأخرين واختياراته واجتهاداته، وقد أداره الباحث في خمسة مباحث:

تناول المبحث الأول موقف ابن المرتضى من المتأخرين (الزمخشري ، ابن الحاجب ، ابن مالك).

وتناول المبحث الثاني اختيارات ابن المرتضى وتصحيحاته.

وتناول المبحث الثالث المسائل التي تفرد فيها بآرائه وخالف الجمهور وأما المبحث الرابع فقد تناول التطور الذي حصل في فكر ابن المرتضى النحوي .

وأما المبحث الخامس فقد خصصه الباحث للحديث عن سهو ابن المرتضى ووهمه في عديد من المسائل وأسباب ذلك .

وأما الفصل السادس فكان عن موقف ابن المرتضى من الأصول النحوية وأدلة السماع ، ووزعه الباحث على ثلاثة مباحث :

تناول المبحث الأول موقف ابن المرتضى من الأصول النحوية (القياس ، السماع ، الإجماع) وأما المبحث الثاني فقد تناول موقف ابن المرتضى من العلة النحوية والعامل النحوي .

وأما المبحث الثالث فكان عن أدلة السماع والنقل وهي :

القرآن الكريم ، الحديث الشريف ، كلام العرب شعره ونثره ، حيث بيّن الباحث مدى اعتماد ابن المرتضى على كل دليل منها ومنهجه في الاستشهاد به .

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع :

عنوان هذه الدراسة هو (الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ، وإذا ما نظرنا إلى مضمون هذه الدراسة فإنا سنجد الباحث قد تناول الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ، وإن تطرق الباحث إلى ثقافته ومصنفاته غير النحوية فمن باب بيان مدى تأثير ذلك على نحو الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ، ولهذا فإن العنوان متلائم جدا مع موضوع هذه الدراسة ، ويحسب هذا للباحث) .

مدى أصالة هذه الدراسة أو تأثرها

تعتبر هذه الدراسة أصيلة بموضوعها ، حيث إنها لم تسبق بدراسة مستقلة عن الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ، وقد أشار الباحث إلى الدراسات السابقة التي درست الإمام ابن المرتضى وبين أن ذلك التناول كان من الناحية الفكرية، كما أن الباحث أشار إلى الدراسة التي قدمها الدكتور عبده مريش وكانت سابقة لتحقيقه الجزء الأول من (المكلل بجواهر المفصل) لابن المرتضى ، ولم يزد الباحث شيئا على ذلك[1] وقد تناول الباحث بالدراسة كتاب تاج علوم الأدب ، وقد وجدت أن الباحث متأثر في ذلك بالباحث نوري حسين الهيتي الذي درس كتاب تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للمرتضى وذلك في القسم الأول من تحقيقه للكتاب[2] ، ودراسة المحقق نوري الهيتي سبقت دراسة الباحث علي قائد – محل هذا المبحث – ويلاحظ تأثر الباحث بدراسة نوري الهيتي في طريقة وصف نسخ الكتاب وفي طريقة دراسة منهج المرتضى في التاج وذكر سماته وذلك التأثر شكلا ومضمونا، ومع ذلك فقد أشار الباحث إشارة خاطفة في هامش دراسته إلى تحقيق نوري الهيتي لكتاب التاج للمرتضى[3] ، وهذا يحسب للباحث من باب الأمانة العلمية .

(١) انظر الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا لعلي قائد عبده سنان ، رسالة دكتوراه – كلية الآداب _ جامعة دمشق ٢٠٠٦م، مخطوط محفوظ بالمكتبة المركزية بجامعة دمشق.

(٢) انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب لأحمد بن يحيى المرتضى ، ٨١– ٩٢ ، تحقيق :الدكتور نوري حسين الهيتي

(٣) الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ٥٠

ويبدو لي أن الباحث علي قائد في دراسته لكتاب تاج علوم الأدب لم يقدم جديدا عما قاله الباحث نوري الهيتي، ولو أشار الباحث إلى أن نوري الهيتي قد درس كتاب التاج وخلص إلى كذا وكذا ثم عقب الباحث وأضاف خلاصة دراسته هو من وجهة نظره الخاصة به ذاكرا ما استوقفه في الكتاب لكان أفضل ولكان بدأ من حيث انتهى الآخرون ولكنه درس مخطوط التاج دون تقديم أي جديد بل قال ماقاله السابقون ، وهذا في نظري يقلل من أصالة الدراسة إلى حد ما ، والاعتماد على الدراسات السابقة لايقلل من أصالة أي دراسة بشرط أن يشار إليها وتذكر خلاصة تلك الدراسات ثم يضاف عليها، ومع ذلك فقد كانت الدراسة أصيلة فيما قدمته من جديد ، وسيتضح ذلك في حديثي عن أهمية الدراسة وقيمتها العلمية.

مدى أهمية الدراسة وقيمتها العلمية

تكمن الأهمية والقيمة العلمية لهذه الدراسة في أنها كشفت الستار المسدول عن شخصية نحوية يمنية كبيرة هي شخصية الإمام أحمد بن يحيى المرتضى، وعرّفت به وبنحوه فأوضحت عن شخصية نحوية فذة أثّرت في نحاة كبار جاءوا من بعده في اليمن ، ومن أولئك النحاة : أحمد بن محمد الخالدي ومحمد بن عز الدين بن صلاح.

كما أن الدراسة غاصت في أعماق ثقافة المرتضى- وأبانت مدى تأثير ثقافته المعتزلية والشيعية والمنطقية في فكره النحوي وأمثلته النحوية وطريقته في دراسة الموضوعات النحوية ، وهذا يفتح مجالا لدراسات لاحقة تعنى في نظري بتأثير الفكر والمعتقد والثقافة على نحاة اليمن وفكرهم النحوي.

كما أن هذه الدراسة موضوع – هذا المبحث- جاءت بكثير من درر النحو ومعانيه التي وقف عندها الإمام أحمد ابن المرتضى ، وردت على الدارسين محاولاتهم التي لاجدوى منها في تصنيف النحاة بعد القرن الرابع الهجري إلى بصريين أو كوفيين ، إذ أن النزعة البصرية كانت هي الغالبة لكثرة المصنفات النحوية البصرية ، ولأن النحاة بعد القرن الرابع الهجري تعلموا النحو الكوفي من مصنفات نحاة البصرة .

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

كان الباحث دقيقا في مصطلحا ته التي استخدمها في دراسته إلا نزرا ، حيث استخدم الباحث مصطلح (النقد) بدلالة أقل شمولا، بل اجتزأ دلالته اجتزاء حيث نجد أن دلالة مصطلح (نقد) تعني عنده معارضة الشيء وإبانة مساوئه فقط، ويتضح هذا من قوله : « وسار كثير من النحويين على الأخذ من المذهبين معتمدين على قناعاتهم الخاصة القائمة على

النظرة الموضوعية تأييدا أو نقدا لهذا المذهب أو ذاك »[1] ونجد الباحث يؤكد على مضمون النقد عنده – كما بيّنته- بقوله في موضع آخر متحدثا عن المرتضى:« كان يبدي رأيه نحو ما ينقله في كثير من الأحيان تأييدا أو نقدا »[2] فيتضح من النصين السابقين أن النقد عند الباحث يعني المعارضة وليس ذلك بشيء ؛ لأن نقَد لغةً أخرج منها الزيف وناقده ناقشه في الأمر[3] والنقد اصطلاحا إظهار الجيد من الرديء .

(١) الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ٢٤٥

(٢) الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ١٤١

(٣) مختار الصحاح ٦٧٤

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

لقد قرأت هذه الرسالة وأرجعت البصر فيها كرتين ووجدت أنها تعد في مصاف الدراسات الممتازة أسلوبا ولغة و طريقة ويمتلك الباحث فيها قدرة عالية على التحليل والمناقشة للقضايا والمسائل النحوية بطريقة منطقية تعتمد عرض المسائل ثم تحليلها والتدليل عليها واستنتاج أحكام منها ولم أقف على مأخذ للباحث في هذا الجانب على شيء يذكر سوى أنه كان يذكر الآراء في قضية ما ويسرد عددا منها ولكنه لايدلي برأيه كباحث أهو مع من أيد تلك القضية أم مع من عارضها ، وما حجته في ذلك ؟ ومن ذلك ذكره قضية استعمال المنطق في النحو العربي حيث ذكر أن هناك من عاب هذا الأمر على النحاة وهناك من استحسنه ، ولم يبد الباحث رأيه في ذلك ومع من هو؟ وما ضرر ذلك على النحو العربي أو نفعه ؟

فالباحث حين يسرد الأراء ولا يرجح أيّاً منها ولا يبدي مسوغات مارجحه فإن ذلك يقلل من مدى قدرته على التحليل إلى حد ما ، ومع ذلك فإن الباحث لم يكن كذلك في القضايا الأخرى فقد كان يرجح فيها رأيا ويدلي برأيه .

اللغة ومدى سلامتها

لقد كانت لغة الباحث في دراسته هذه لغة عالية محلقة رفيعة المستوى بألفاظها المنمقة المنتقاة وعباراتها البليغة الفصيحة التي أوضحتْ عن لغة راقية فخمة الأسلوب سلسة العبارة عذبة الألفاظ ، ولم أقف على أخطاء لغوية للباحث إلا بعض أوهام ألخصها في لآتي :

- وقع الباحث في وهم لغوي في البيتين الشعريين الذين ذكرهما في دراسته وهما من شعر الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى الذَين مدح بهما كتابه الموسوم بـ (تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب) حيث أثبتهما الباحث كما يأتي:

تعلّم التاجَ تضحَ في الورى تاجا أَكرِم به لسماءِ العلمِ معراجا

مَن يطلب النحوَ يستقصِ فوائدهُ فلْيجعل التاجَ للمطلوبِ منهاجا[1]

إن الناظر إلى الفعل تضح يلاحظ أن الباحث قد وهم فيه وهمين :

الأول: صرفي ، حيث جعل المضارع من الفعل (أضحى) يَضْحَى وتَضْحَى ، وهذا غير صحيح ؛ لأن تضحى بالألف اللينة مضارع الفعل ضَحِي ، قال الرازي :«وفي الحديث أن ابن عمر رضي الله عنه رأى رجلا محرما قد استظل فقال: " أضْحِ لمن أحرمت له" كذا يرويه

(١) الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ٥٢

المحدثون بفتح الهمزة وكسر الحاء من أضحى . وقال الأصمعي: إنما هو (اضْحَ)، بكسر الهمزة و فتح الحاء من (ضَحِيَ) لأنه إنما أمره بالبروز للشمس . ومنه قوله تعالى "وأنك لاتظمأ فيها ولا تضحى"[1] . وأضحى فلان يفعل كذا كما تقول ظل يفعل كذا»[2] وجاء في تفسير الجلالين لقوله تعالى: " وأنك لاتظمأ فيها ولا تضحى " :« ولا تضحى: لايحصل لك حر شمس الضحى لانتفاء الشمس في الجنة»[3] والقياس في تصريف الفعل المضارع من الماضي« أن يُزاد في أوله أحد أحرف المضارعة مضموما في الرباعي كيدحرج ، مفتوحا في غيره كيكتُب وينطلق ويستغفر»[4]

فمما سبق يتضح أن هناك فعلان ، الأول: ضَحِيَ يَضْحَى[5] اضح[6] ويرى صاحب الفاموس المحيط أن البروز للشمس هو معنى الفعل (ضحا) بالألف العصا حيث قال : « وضحا ضَحْوا وضُحُوًّا وضُحِيًّا برز للشمس وكسعى ورضي»[7] وقوله : كسعى ورضي أي : قياسه في المضارع كسعى يسعَى ورضي يرضَى ، وهذا يعني: ضحا يضْحَى.

(١) طه آية ١١٩
(٢) مختار الصحاح للرازي ٣٧٨
(٣) تفسير الجلالين ٤١٩
(٤) شذا العرف في فن الصرف ٤٦
(٥) فتحت ياء مضارعه على القياس لأن أصله ثلاثي
(٦) هذا هو فعل الأمر من (ضَحِيَ) كما ذكر الأصمعي ونقله الرازي
(٧) القاموس المحيط للفيروزآبادي ٣٥٤/٤

وعلى هذا فإن الفعل المضارع تضحَى ويضحَى من ضحا أو ضَحِيَ - على خلاف – وعلى اتفاق بأن المعنى : البروز للشمس ، وعليه فإن تضحى هو تصريف المضارع من الثلاثي ضحِي أو ضَحا بمعنى : برز للشمس .

وأما الفعل الثاني فهو(أضحى) وهو رباعي والمضارع منه يُضْحي ؛ لأن القياس – كما وضحت سابقا – في تصريف المضارع من الرباعي أن يضم حرف مضارعه ويفتح في غير الرباعي كالثلاثي والخماسي والسداسي وبناء على ماد للت به آنفا على تصريف الفعل (تضحى) بأنه مضارع من الثلاثي ضَحِيَ أو ضحا فإن الباحث قد وهم صرفيا حين ضبط الفعل (تَضْحَ) بفتح تاء المضارعة وفتح الحاء التي تدل على أن لامه ألف لينة ، والصواب – فيما يظهر لي – أن يُضْبَط الفعل هكذا:(تُضْحِي) بضم تاء المضارعة وكسر الحاء ؛ لأنه من أضحى(فعل ناقص) كأصبح وأمسى الذين مضارعهما يصبح ويمسي، وما يؤكد مجيء الفعل تُضْحي مضارعا للفعل الرباعي الناقص (أضحى) قول إمرئ القيس:[1]

(١)امرؤ القَيس

١٣٠ - ٨٠ ق. هـ / ٤٩٦ - ٥٤٤ م

امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي =

شاعر جاهلي، أشهر شعراء العرب على الإطلاق، يماني الأصل، مولده بنجد، كان أبوه ملك أسد وغطفان وأمه أخت المهلهل الشاعر.

قال الشعر وهو غلام، وجعل يشبب ويلهو ويعاشر صعاليك العرب، فبلغ ذلك أباه، فنهاه عن سيرته فلم ينته، فأبعده إلى حضرموت، موطن أبيه وعشيرته، وهو في نحو العشرين من عمره.

أقام زهاء خمس سنين، ثم جعل ينتقل مع أصحابه في أحياء العرب، يشرب ويطرب ويغزو ويلهو، إلى أن ثار بنو أسد على أبيه فقتلوه، فبلغه ذلك وهو جالس للشراب فقال:

وَتُضحي فَتيتُ المِسكِ فَوقَ فِراشِها نَؤومُ الضُحى لَم تَنَطِق عَن تَفَضُّلِ

- أما الوهم الثاني الذي وقع فيه الباحث فهو نحوي وذلك في الفعل " تَضْحَ" نفسه حيث ضبطه الباحث مجزوما وحذف حرف العلة (الألف) كعلامة على جزمه ، فإذا ما تأملنا الفعل (تضح) وتساءلنا عن سبب جزمه سيتبادر إلى الذهن أن السبب هو مجيء الفعل جوابا للطلب (فعل الأمر تعلّم) حيث قال المرتضى :

تعلّمِ التاجَ " تَضْحَ "[1] في الورى تاجا أكرمْ به لسماءِ العلمِ معراجا

ولكن الشعر له قواعده الخاصة به، الأمر الذي جعل كثيرا من النقاد ينتقدون سيبويه ومن بعده من النحويين في بناء قواعدهم النحوية اعتمادا على شعر العرب الذي يحتج به ؛ لأنه إذا جعلت القاعدة النحوية حجة على الشعر وأخضع الشعر لها فهذا يعني -أحيانا- فقدان الشعر لبعض جمالياته ورونقه ووقعه الموسيقي، ويلاحظ في البيت الشعري السابق الذي أثبته

رحم الله أبي! ضيعني صغيراً وحملني دمه كبيراً، لا صحو اليوم ولا سكر غداً، اليوم خمر وغداً أمر. ونهض من غده فلم يزل حتى ثأر لأبيه من بني أسد، وقال في ذلك شعراً كثيراً

كانت حكومة فارس ساخطة على بني آكل المرار (آباء امرؤ القيس) فأوعزت إلى المنذر ملك العراق بطلب امرئ القيس، فطلبه فابتعد وتفرق عنه أنصاره، فطاف قبائل العرب حتى انتهى إلى السموأل، فأجاره ومكث عنده مدة.

ثم قصد الحارث بن أبي شمر الغساني والي بادية الشام لكي يستعين بالروم على الفرس فسيره الحارث إلى قيصر الروم يوستينيانس في القسطنطينية فوعده وماطله ثم ولاه إمارة فلسطين، فرحل إليها، ولما كان بأنقرة ظهرت في جسمه قروح، فأقام فيها إلى أن مات.

(١) كما أثبته الباحث.

الباحث في دراسته أنه لو جُزم الفعل (تضـح) وحـذف منـه حـرف العلـة تطبيقـا للقاعـدة النحوية فإن البيت يستقيم وزنه العروضي، وإن لم يحذف حرف العلة فإن البيت أيضا يستقيم وزنه العروضي ؛ لأن البيت من بحر البسيط الذي تفعيلته :

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

ومن زحافات هذا البحر : الخبن ، وهو سقوط الساكن الثاني في السبب وذلك في مستفعلن فتصبح متفعلن ، فإن كتب الفعل (تضح) تحولت مستفعلن إلى متفعلن ولهذا إذا جزم الفعل (تضح) فإن وزن البيت سيكون هكذا:

متفعلن فاعلن متفعلن فَعْـلُن مستفعلن فَعِلُن مستفعلن فَعْـلُن

والذي أثبته الباحث هو الجزم وحذف حـرف العـة مـن الفعـل ، وهـو صـحيح نحويـا وعروضيا ، ولكن المرتضى أثبت الفعل من غير حذف حرف العلة حسب مـا ثبـت في النسـخ المخطوطة التي اعتمد عليها محقق الكتاب وأثبت الفعل هكذا (تضحي) من غير حذف حرف العلة"[1] ، وهو جائز نحويا والأفضل- في نظري- موسيقيا؛ لأن الإشباع يجعل الموسيقى أكثر رونقا وجمالا وليس في الإشباع إخلال بوزن البيت حيث ستأتي متفعلن الثانية المخبونة في صدر البيت مستفعلن غير مخبونة ، وذلك وارد في البسيط التام (المثمن) .

(١) تاج علوم الأدب ١/ ١٦٥

ومجيء الفعل (تُضحي) من غير حذف حرف علته علامة على الجزم موافق لوجه من وجوه العربية ، وقد جاء مثله في القرآن الكريم من غير جزم في موضع حقه أن يجزم ، وذلك في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لاّ تَخَافُ دَرَكاً وَلاَ تَخْشَىٰ ﴾(١)

قال الزمخشري في هذه الآية :« لاتخاف حال من الضمير في فاضرب وقرئ لاتخف ، وقرأ أبو حيوة دركا ، وفي (لاتخشى) إذا قرئ (لاتخف) ثلاثة أوجه:

١- أن يستأنف كأنه قيل : وأنت لاتخشى ، أي : ومن شأنك أنك آمن وأنت لاتخشى .

٢- أن تكون الألف منقلبة عن ياءالكلمة التي هي لام الفعل ، ولكن الألف هذه زائدة للإطلاق، ومن أجل الفاصلة ، كقوله تعالى "فأضلونا السبيلا " و"وتظنون بالله الظنونا" .

٣- أ- أن يكون مثل قول الشاعر:

وتضحك مني شيخة عبشمية كأن لم ترى قبلي أسيرا يمانيا

ب- وقيل إنها عين الفعل وأصله ترأى حذفت لامه للجزم وإنما الموجود عين الكلمة وهي الهمزة ثم حدث نقل فصارت ترا بعد أن كانت ترأ

(١) طه آية ٧٧

ج- وقد حُكي إهمال (لم) عند بعض العرب كقول الشاعر:

يوم الصليفاء لم يوفون بالجار»[1] .

يلاحظ من كلام الزمخشري السابق أن مجيء المجزوم أحيانا من غير جزم يوافق وجها من وجوه العربية وما ذكره الزمخشري هي التخريجات .

ونخلص مما سبق أن مجيء الفعل (تضحَ) جوابا للطلب غير محذوف منه حرف العلة جائز، وتخريج ذلك أن الألف تكون منقلبة عن الياء ضحي التي هي لام الفعل فحذفت للجزم وأما الألف هذه فزائدة للإطلاق كقوله تعالى " فأضلونا السبيلا" لغرض الإشباع حفاظا على الرونق الموسيقي للبيت .

إن الفعل (تضحى) جاء في النسخ المخطوطة من غير حذف ، فإن كان الخطأ في ضبطه ناتج عن الناسخ فسيتضح في نسخة أخرى وإن كان التوهم من المصنف لوجوده خطأ في كل النسخ المعتمدة في التحقيق فيترك الخطأ كما هو في المتن بين معكوفتين ويشار إلى الصواب في الهامش ، ولهذا فإن الدراسة لشخصية نحوية ما ينبغي أن تكون معتمدة على المخطوط المحقق إذا كان الكتاب قد حقق تلافيا للوقوع في مثل هذه الأخطاء اللغوية نحوية كانت أو صرفية وغير ذلك.

(١) الكشاف للزمخشري ٣٤٩/١

ومما سبق يتبين أن الباحث لم يثبت البيت كما أراده المصنف على وجه آخر جائز عند النحاة ولكنه أثبته على الوجه الذي يريده هو، وهذا يعتبر عدوانا على المؤلف يؤخذ على الباحث.

وآخذ على الباحث أيضا عدم تعليقه على كلمة (تاجا)[1] في صدر البيت المذكور حيث إن هذه الكلمة على وزن (فاعل) وتتحول إلى فعْلن محذوفة الحرف الأخير من الوتد المجموع وسكِّن الحرف الذي قبله ، وهذا يسمى في العروض قطعا ، والبسيط المثمّن لاتأتي عروضه مقطوعة أبدا وليس له إلا «عروض واحدة مخبونة[2] ولها ضربان: الأول مخبون والثاني مقطوع»[3]

- ومما توهمه الباحث أيضا في بحثه – محل هذا المبحث- كتابة الفعل (تدعو) بألف بعد الواو (تدعوا) وذلك في قوله :« وهذا تكلف من الزمخشري، وادعاء إضمار لا ضرورة تدعوا إليه»[4] والصواب (تدعو) من غير ألف بعد الواو ؛ لأن الواو ليست واو جماعة (ضميرا) لحقت فعلا من لأفعال الخمسة مجزوما أو منصوبا ولكنها حرف علة من أصل الفعل تدل على أن الفعل معتل.

(١) ولم يعلق محقق كتاب التاج أيضا على مجيء عروض البيت مقطوعة ، انظر تاج علوم الأدب للمرتضى ١٦٥ ، ت:نوري الهيتي . وبعض الفضلاء كما قال السكاكي يلحقون الشعر المخالف للوزن باالنثر، انظر مفتاح العلوم للسكاكي ٥٣٣

(٢) الخبن : إسقاط الثاني الساكن فتتحول فاعلن إلى فعِلن

(٣) مفتاح العلوم للسكاكي ٥٣٣ ، الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا .

(٤) لإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا.

– ومما توهم فيه الباحث أيضا إثبات كلمة (ابن) من غير ألف ، وذلك في قوله « ولد الإمام المهدي أحمد بن المرتضى في ألهان آنس»[1] والصواب أن يقال: (ولد الإمام المهدي أحمد ابن المرتضى) ؛ لأن المرتضى لـيس أبا مباشرا لأحمد ولكنه أب أعلى ، وقد بين القسطنطيني مواضع حذف ألف (ابن) فقال:«إنهم يحذفون الألف من(ابن) في كل موضع يقع بعد اسم أو لقب أو كنية وليس ذلك بمطرد بل يجب إثباتها في خمسة مواطن:

أحدها إذا أضيفت ابن إلى مضمر كقولك: هذا زيد ابنك، والثاني أضيف إلى غير أبيه كقولك المعتضد بالله ابن أخي المعتمد والثالث إذا أضيف إلى الأب الأعلى كقولك : الحسن ابن المهتدي بالله والرابع إذا عدل به عن الصفة إلى الاستفهام كقولك: هل تميم ابن مر؟ والخامس إذا عدل به عن الصفة إلى الخبر كقولك إن كعبا ابنُ لؤي .

وألحق الصفدي موضعين آخرين : أحدهما أن يقع (ابن) أول السطر والثاني أن يقع بين وصفين دون علمين كقولك : الفاضل ابن الفاضل»[2]

إذن يتبين من النص السابق أن (ابن) إذا أضيف إلى الأب الأعلى، أي: الجد وما فوقه فإن ألفه يثبت ولا يسقط، وإذا طبقت هذه القاعدة على عبارة الباحث فإننا سنجد الباحث قد وهم فحذف ألف (ابن) رغم إضافتها إلى المرتضى، والمرتضى أب أعلى لأحمد.

(١) الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ١٩.

(٢) خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام للقسطنطيني ١٦ ، ت: د. حاتم صالح الضامن ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، ط :٢ ، ١٩٨٣م

المبحث الخامس

الإمام يحيى بن حمزة العلوي وجهوده النحوية واللغوية

المطلب الأول

المضمون

الباحثة وطبيعة دراستها

هذا البحث عبارة عن رسالة ماجستير تقدمت به الباحثة أزهار محمد لطف فايع إلى مجلس كلية الآداب بجامعة صنعاء – قسم اللغة العربية – وحصلت على الدرجة عام ٢٠٠٣م ، حيث أشرف عليها الدكتور نوري ياسين الهيتي، وهذه الدراسة عبارة عن دراسة وصفية تحليلية كما أنها عبارة عن مخطوط محفوظ بمكتبة كلية الآداب بجامعة صنعاء تحت الرقم التسلسلي (٧٨) .

مضمون الدراسة وأقسامها

قسمت الباحثة دراستها هذه إلى تمهيد وبابين رئيسين، فأما التمهيد فقد تكون من ثلاثة فصول:

الفصل الأول: لمحة عن الدرس النحوي في اليمن.

الفصل الثاني:حياة يحيى بن حمزة العلوي: اسمه، لقبه، أسرته، مولده، نشأته، دعوته للإمامة، منزلته العلمية، أقوال العلماء فيه، وفاته.

الفصل الثالث: آثار الإمام يحيى ين حمزة.

وأما الباب الأول فقد جعلته الباحثة في خمسة فصول:

الفصل الأول: موقفه من السماع.

الفصل الثاني: موقفه من القياس.

الفصل الثالث: موقفه من الإجماع والاستصحاب.

الفصل الرابع: موقفه من العامل النحوي.

الفصل الخامس: موقفه من العلة النحوية.

وأما الباب الثاني فقد جعلته الباحثة في سبعة فصول:

الفصل الأول: اختياراته من آراء النحاة.

الفصل الثاني: اعتراضاته على النحاة.

الفصل الثالث: آراؤه النحوية.

الفصل الرابع: ظاهرة تغير آرائه النحوية واختلاف اختياراته ومدى قدرته على الإقناع في كلٍّ.

الفصل الخامس: نقولات العلماء عنه.

الفصل السادس: أثر ثقافاته الأخرى: المنطقية والبلاغية واللغوية والكلامية في دراسته النحوية.

الفصل السابع: اتجاهه النحوي (بصريته) ، حيث تحدثت الباحثة في هذا الفصل عن مكونات ثقافته النحوية ، والمصطلح الذي استعمله ، ومن خلال ذلك الحكم ببصريته بحيادية لاعن تعصب.

وأخيرا كانت الخاتمة.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

عنوان الدراسة هو " الجهود النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلوي " وموضوع الدراسة لم يخرج عن هذا العنوان ولم يقصر عنه، لهذا فإن العنوان ملائم جدا للموضوع وليس عليه شيء.

مدى أصالة الدراسة وتأثرها

إن الحديث عن الأصالة يعني الابتكار في التأليف معنى أو مبنى، ولاشك أن أي عمل قد يكون كله مبتكرا وقد يكون بعضه مبتكرا وبعضه مقلِّدا، وهذه الدراسة – محل هذا المبحث– جاءت مبتكرة في بعضها ومقلدة في البعض الآخر.

أما الابتكار فيكمن في تقديم دراسة مستقلة في سِفْر واحد لم يسبق من قبل عن العالم اليمني الكبير الإمام يحيى بن حمزة العلوي الذي بلغت مصنفاته اللغوية والنحوية وغيرها من صنوف المعرفة مائتي مصنف ، ومع ذلك فمعضمها مغمور، وربما يرجع ذلك لأسباب مذهبية ؛ كون الإمام يحيى بن حمزة العلوي حسني، وليس حسينيا ، وكان للحسينيين في اليمن حضور كبير

ونفوذ غير عادي مما أدى إلى رواج وشهرة مصنفاتهم وقلّ ذلك بالنسبة للحسنيين، ولهذا فإن إظهار الجهود النحوية لعالم جهبذ كالإمام يحيى بن حمزة يعتبر إكمالا لحلقة تكاد تكون مفقودة، حيث إن هذه الدراسة لم تسبق من قبل، وإن كانت قد ذُكرت عنه بعض الجهود العلمية بصفة عامة واللغوية أو النحوية بصفة خاصة فذلك شيء يسير وفي ثنايا تحقيق بعض مصنفاته كتحقيق كتاب الطراز[1] وتحقيق كتاب المنهاج الجلي[2] ، وتحقيق كتاب الحاصر لفوائد المقدمة[3] ، وتحقيق كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية[4] ، وتحقيق كتاب المحصل في كشف أسرار المفصل[5] .

ويأتي التقليد في دراسة الباحثة – محل هذا المبحث – في الأخذ والاستفادة من تلك التحقيقات التي أشرت إليها آنفا في بعض من منهج ومضمون دراستها وإن لم تشر إلى ذلك.

مدى أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

لم تقف الباحثة عند بيان أهمية دراستها والحاجة إليها وقيمتها العلمية تلك الوقفة المطلوبة ولكنها بينت أن دراستها مهمة لكونها تكشف عن جهد نحوي مجهول لأحد علماء العربية في

(١) حقق كتاب الطراز كدراسة لغوية وصرفية ونحوية الباحث/ حسن جعفر صادق، في كلية التربية بجامعة بغداد ١٩٨٧م.

(٢) حققه الباحث / هادي عبد الله ناجي في كلية لآداب بجامعة بغداد عام ١٩٩٩م .

(٣) حققه الباحث زكريا محمد علي في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

(٤) حقق الجزء الأول منه الباحث/ محمد علي العطاونة والجزء الثاني حققه الباحث / عبد الحميد مصطفى السيد ، والجزءان في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

(٥)حقق الجزء الأول منه الباحث/ خالد عبد الحميد أبو جندية والجزء الثاني حققه الباحث / يوسف محمد محمود عبد الغني، والجزءان أيضا في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر

اليمن ، فقامت بتناوله وعرض مؤلفاته، ومنهجه وأسلوبه، مبرزة آراءه واختياراته وترجيحاته بحيث إنها كشفت عن اتجاهه النحوي ، معرِّفة بالتفكير النحوي لدى علماء اليمن ، قاصدة من كل ذلك إضاءة الدرس النحوي الحديث بما أنجزه الأولون مواصلة للفكر والتراث الإنساني[1].

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

لاتوجد مصطلحات أو رموز استخدمتها الباحثة في دراسة تحتاج إلى ضبط دلالاتها وبيان مضمونها ، ولذلك لم تقف الباحثة عندها ولم أقف على مأخذ عليها في ذلك.

(١) الجهود النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلوي ٣

المطلب الثاني

الأسلوب

اللغة ومدى سلامتها

لقد اعتنت الباحثة بلغتها عناية كبيرة ، ولم أقف لها على أوهام لغوية وقعت فيها عدا مايأتي:

١- قالت الباحثة متحدثة عن الإمام يحيى بن حمزة:« وكذلك استشهد في باب أسماء الأفعال بقول ربيعة الرقي وهو من المحدثين الذي لايحتج بشعرهم»[١]

والصواب : وهو من المحدثين الذين لايحتج بشعرهم؛ لأن (الذي) يأتي موصولا حرفيا[٢] وهو وجه حكاه أبو علي الفارسي ويونس بن حبيب كما ذكره محمد محيي الدين عبد الحميد[٣] وموصولا اسميا ويستعمل للمفرد المذكر[٤] للعاقل وغيره ، فإن رُد عليّ بأن (الذي) يجوز استعماله للجمع على لغة بعض العرب ، وهو ماحكاه الفارسي ويونس بن حبيب ، وعلى تلك اللغة تم تخريج

(١) الجهود النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلوي ٥٥

(٢) كقوله تعالى:﴿ وخضتم كالذي خاضوا ﴾

(٣) انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ١٢٦

(٤) انظرأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ١/ ١٢٦

قوله تعالى: ﴿ وخضتم كالذي خاضوا﴾[1] فأقول : تلك لغة بعض العرب الذين يحذفون النون من (الذين) كما حذفت في قول الشاعر :

وإنَّ الذي خانَت بفِلْجِ دِماؤهمْ هُمُ القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ[2]

أقول : تلك لغة ، كما أنه يجوز في الشعر مالايجوز في النثر ، وأما تخريج الآية " وخضتم كالذي خاضوا" فلها تخريج ثانٍ وهو اعتبار (الذي) صفة لموصوف محذوف وتقدير الكلام : خضتم خوضا كالخوض الذي خاضوا، والعائد ضمير محذوف منصوب في خاضوا، أي: خاضوه.

٢- إعادة ذكر الظرف (بين) في حالة إضافته إلى شيء ما ثم عطف عليه كقول الباحثة:« حكي عن الفارسي والخوارزمي أنهما لايفرقان بين كون الظرف متسعا فيه وبين كونه غير متسع فيه»[3] فالصواب: ألا يعاد الظرف(بين)؛ لأن معنى (بين) وسط[4] ، والشيء لايكون له وسطين بل وسط واحد، فعندما يعاد ذكر الظرف (بين) يكون للشيء وسطان، فإذا قلت : مشيت بين الصفا والمروة فهذا يعني وسط كليهما وليس وسط كلٍّ منهما ، ويرى الرضي أن معنى (بين)

(١) التوبة آية ٦٩

(٢) البيت للأشهب بن رميلة

(٣) الجهود النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلوي ١٦٨

(٤) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب ١٧٠

فِراق[1] ، فمعنى جلست بين محمد وعلي أي: مكان فراقهما، وبين العيدين شهران وكذا أي: زمان فراقهما شهران وكذا.

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ١٢٧/١

الفصل الثاني

دراسة المصنفات النحوية

المبحث الأول: منهج الزبيدي في تاج العروس، المسائل النحوية والصرفية.

المبحث الثاني: منحة الواهب العلية، شرح شواهد الكواكب الدرية.

المبحث الثالث: تحفة الطلاب بإعراب ملحة الإعراب.

المبحث الأول

(منهج الزبيدي في تاج العروس« المسائل النحوية والصرفية)

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة قام بها الباحث شوقي المعّري من الجمهورية العربية السورية، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق، فحصل بها على درجة الدكتوراه عام١٩٩٢م.

توجد نسخة من هذه الدراسة في المكتبة المركزية بجامعة عين شمس بالقاهرة، وقد طبعت هذه الدراسة على شكل كتاب بعنوان معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس[1].

لقد وقفت على هذه الدراسة في المكتبة المركزية بجامعة عبن شمس عندما زرتها عام٢٠٠٦م ، اقتنيت نسخة من هذا المعجم.

موضوع الدراسة وأقسامها وميدانها

(١) راجع معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس للدكتور شوقي المعري، مكتبة لبنان- بيروت- لبنان، ط: الأولى ١٩٩٦م.

لقد قسم الباحث دراسته هذه إلى مقدمة تحدث فيها عن تاج العروس وبيّن أهميته من بين المعاجم العربية الأخرى حيث ذكر أن تاج العروس يُعتبر من أشهر المعاجم العربية وأكبرها، ويتميز بأن الزبيدي قد اعتمد فيه على أمهات المعاجم العربية كالصَّحاح والتهذيب والمحكم ولسان العرب وغيرها وعلى مختلف المراجع العلمية والفنية لاسيما كتب علوم القرآن، وكتب التراجم والطبقات والتاريخ والبلدان والجغرافيا والأمثال والطب، ولهذا فإنه يُعتبر موسوعة فكرية وعلمية أكثر من كونه معجماً لغويا.

كما اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة أبواب، فأما الباب الأول فقد تكون من فصلين الأول: (حياة الزبيدي ومؤلفاته، والثاني: دراسة منهج الزبيدي في شرح القاموس المحيط).

وأما الباب الثاني فكان بعنوان: (المسائل النحوية، وتكون من فصلين: الفصل الأول: حروف المعاني، والفصل الثاني: الممنوع من الصرف، والمفعول به، وأسماء الأفعال، والأفعال الناقصة، والمفعول المطلق).

وأما الباب الثالث فكان بعنوان: (المسائل الصرفية، وتكون من ثلاثة فصول: فأما الفصل الأول فقد تحدث فيه عن الفعل، وأما الفصل الثاني فقد تحدث فيه عن الأسماء، وأما الفصل الثالث فقد تحدث فيه عن التصريف المشترك ثم الخاتمة والفهارس).

أما ميدان هذه الدراسة فهو كتاب تاج العروس للزبيدي ت(١٣٠٥هـ).

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

إذا نظرنا إلى عنوان هذه الدراسة وجدناه(منهج الزبيدي في تاج العروس «المسائل النحوية والصرفية»)، وبالنظر إلى المضمون أو موضوع الدراسة فإننا نجد الباحث قد تحدث فيه عن الزبيدي وحياته ومنهجه في شرح القاموس وذلك في الباب الأول من دراسته، وفي الباب الثاني والثالث درس المسائل النحوية والصرفية التي جاءت في تاج العروس، والظاهر لي أن العنوان غير مترابط ولا متماسك، فالشق الثاني من العنوان نجده موضوع بين قوسي تنصيص، ويعني بدراسة المسائل النحوية والصرفية في تاج العروس، فما علاقة هذا الشق بالشق الأول من العنوان وهو منهج الزبيدي؟!، ثم قد نتساءل هل المراد بيان منهج الزبيدي في تناول المسائل النحوية والصرفية أم المراد دراسة منهج الزبيدي في تاج العروس بشكل عام لِما تناوله الباحث من مسائل لغوية وغيرها أم أن الباحث يريد بيان منهج الزبيدي في شرح القاموس المحيط وكذا تقديم دراسة للمسائل النحوية والصرفية التي ذكرها الزبيدي في التاج؟!.

إن العنوان لا يدل دلالة واضحة على شيء مما ذكرتُ بل فيه غموض يجعلنا نحتار في دلالته، فإذا نظرنا إلى الموضوع وجدنا الباحث قد تناول في الباب الأول حياة الزبيدي ومنهجه في شرح القاموس المحيط بشكل عام ومختصر، ثم قدم الباحث في البابين الثاني والثالث دراسة للمسائل النحوية والصرفية دون أن يتوسع في دراسة منهج الزبيدي في كتابه تاج العروس إلا

في فصل واحد، وهو الفصل الثاني الذي هو واحد من سبعة فصول هي فصول هذه الدراسة، ثم إنه لمَّا تحدث عن منهج الزبيدي في شرح القاموس المحيط إنما تحدث عن طريقة الزبيدي في شرحه للقاموس المحيط، والطريقة ليست المنهج، ولهذا فإن العنوان ليس نصاً دقيقاً دالاً على موضوع الدراسة بشكل عام ومتكامل، فالحديث عن منهج الزبيدي في تاج العروس يحتاج إلى دراسة المصادر التي اعتمد عليها الزبيدي ومنهجه في الأخذ منها ثم دراسة منهجه اللغوي والمستوى اللغوي داخل التاج من حيث اعتماده على الفصحى والعامية ودراسة المصطلحات، ثم دراسة القضايا النحوية والصرفية والصوتية والدلالية والمعجمية داخل التاج بمعنى مثلاً لماذا قدم الاسم على الفعل(ترتيبا)؟ ولماذا فسر الكلمة بأكثر من كلمة أو بالسياق (تفسيرا)؟ ثم تقديم عرض تقويمي للتاج في ضوء المتطلبات المعجمية الحديثة، وهذا الأمر هو المقصود بدراسة المنهج في تاج العروس وهذا هو ما فعله الباحث علاء الدين محمد الحنيفي محمود حيث قدم رسالة دكتوراه عام١٩٩٩م وهي دراسة لاحقة لموضوع هذا المبحث الذي نحن بصدده، وتقدم الباحث بهذه الدراسة إلى قسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية بكلية الآداب بجامعة عين شمس بالقاهرة وكان عنوان هذه الدراسة:(منهج الزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي تـ(١٣٠٥هـ)[1]، ورغم أن هذه الدراسة قد أثارت كثيراً من الدراسات السابقة إلا أنها لم تشر إلى رسالة شوقي المعري موضوع هذا المبحث، ولا

(١) انظر منهج الزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس لعلاء الدين محمد الحنيفي محمود، رسالة دكتوراه في علم اللغة، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٩٩م محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة عين شمس.

إلى دراسة أخرى في الأزهر الشريف تناولت هذا الموضوع وهي دراسة الباحث ياسين إبراهيم عفيفي أبو زيد بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر التي هي بعنوان(القضايا النحوية والصرفية في تاج العروس للزبيدي).

مدى أهمية الدراسة وقيمتها العلمية

إن كل دراسة تكمن أهميتها وقيمتها العلمية فيما تقدمه من خدمة لطالب العلم وللباحثين وللبحث العلمي عامة، وكذا في تقديم معلومات موثقة يطمئن إليها العلم، مع تقديم المعلومة بطريقة جديدة منظمة ومرتبة يَسهُل الرجوع إليها والاستفادة منها، وكذا تقديم المعلومة متكاملة ومجموعة بعد أن كانت مُجَزّاة ومتفرقة في ثنايا الكتب المختلفة وغير ذلك من الأمور التي تعطي للدراسة أهمية بالغة لدى الدارسين والباحثين والمختصين.

إن هذه الدراسة موضوع هذا المبحث لها أهمية كبيرة، فقد جمعت لنا جميع المسائل النحوية والصرفية التي اشتمل عليها تاج العروس للزبيدي، وهي واسعة، حيث رتَّب الباحث هذه المسائل معتمداً على الترتيب الهجائي مما سهل الرجوع إليها وخاصة في المعجم الذي صنفه استناداً إلى هذه الدراسة. كما أن الباحث وزّع فروع المسألة الواحدة على أبوابها بحسب ترتيبها، ولكنه أشار إلى ذلك في العنوان الرئيس من زاوية لمّ وجمع ما تبعثر. كما أن الباحث استطاع أن

يحافظ على الأبواب والدروس والمسائل بطريقة تحترم التصنيف المتبع في توزيع قضايا النحو العربي، وقد يقال ليس ما فعله الباحث شوقي المعري بجديد، فهناك معاجم سابقة قدمت دراسات نحوية وصرفية ولّمت جميع الموضوعات والمسائل النحوية والصرفية بطريقة معجمية حسب ترتيب الحروف، ومن تلك المعاجم موسوعة النحو والصرف والإعراب الذي قام به إميل بديع يعقوب(١)، ولكن ما يميز هذا المعجم عن غيره ويجعله ذا قيمة علمية كبيرة وأهمية بالغة أن تلك المسائل النحوية والصرفية التي درسها الباحث كانت على شكل أبحاث قصيرة في كل جزئية من جزئيات المسألة النحوية التي اعتمد فيها الزبيدي على نحاة ولغويين كبار رجع إلى مصنفاتهم وذكر ما قالوه عن كل جزئية ثم أدلى برأيه فيها ووضحها وشرحها بأسلوب سهل ومبسط، وزاد الباحث شوقي المعري على ذلك أن قام بتوثيق الشواهد القرآنية والشعرية وشواهد الحديث النبوي وتخريجها جميعاً، وكذا تحقيق ما أحال إليه الزبيدي من أقوال وآراء للنحاة، حيث ذكر الباحث في الهامش اسم المصنف النحوي أو الصرفي ورقم الجزء ورقم الصفحة، وهذا يفتح آفاقاً كبيرة للرجوع إلى تلك المصادر النحوية والصرفية لمن أراد التوسع والاستزادة منها بسهولة ويسر، كما أن الباحث وضح ما يحتاج إلى إيضاح وشرح ما يحتاج إلى شرح، وهذا جَهد كبير يُشكر عليه الباحث، ورؤية علمية جديدة في ضوء البحوث النحوية والصرفية القديمة المبعثرة هنا وهناك.

(١) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب، دار الملايين لبنان- بيروت، ط:١.

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

كان أول ما ينبغي على الباحث أن يفعله هو ضبط مصطلح(منهج) في قوله: (منهج الزبيدي) حتى يتسنى له بعد ذلك السير وفق دلالة هذا المصطلح فيكون بحثه واضحاً محدداً، ولكن الباحث لم يقف عند دلالة المنهج، وما المقصود به؟ فهل يريد بذلك الطريقة التي سار عليها الزبيدي في تناوله المسائل النحوية والصرفية أم يريد غير ذلك؟ ولهذا فإني آخذ عليه عدم وقوفه عند دلالة مصطلح منهج، وقد بينت المقصود بالمنهج عندما تحدثت في هذا المبحث عن العنوان ومدى ملاءمته للموضوع(١).

مدى أصالة هذه الدراسة أو تأثرها

لقد سبق أن بينت أن موضوع معجم المسائل النحوية والصرفية موضوع قد طُرق من قبل عند أكثر من باحث ومنهم إميل بديع يعقوب في موسوعته(٢) ولكن الجديد في هذا المعجم- محل هذا المبحث- هو عدم اجتزائه لبعض الآراء النحوية في مسألة ما، بل سرد كل ما جاء فيها من أقوال وآراء كما أن جِدّته تكمن في تخصصه بالمسائل النحوية والصرفية لا بالقضايا والمصطلحات النحوية، وهو هنا يختلف عما فعله إميل يعقوب حيث إن جهد إميل في موسوعته أشمل ولكنه مختصر ويجتزئ بحث المسائل النحوية والصرفية، فهو موسوعة حيث لم

(١) انظر دراستي هذه

(٢) سبقت الإشارة إليها في هذا المبحث في الصفحة السابقة.

يترك شاردة ولا ورادة تختص بالنحو والصرف إلا ذكرها مسألة كانت أو مصطلحاً أو قضية أو غير ذلك، ولعل دراسة الزبيدي للمسائل الصرفية والنحوية جديد في طريقة تناوله، وفي طرقه لأمور قد لا يتطرق لها كثير من المصنفين في هذا الفن فهو على سبيل المثال لا يذكر كلمة تحتاج إلى بيان دلالتها إلا ويذكر نوعها من حيث كونها مذكراً أو مؤنثا أو تحتمل الأمرين معا، ويذكر ما في ذلك من خلاف بين النحاة، ونأخذ مثالا على ذلك كلمة(القفا). جاء في معجم المسائل النحوية والصرفية في تاج العروس: « القفا: نقل قول أبي حاتم من أن الأصمعي زعم أن القفا مؤنثة لا تذكر، وقال يعقوب أنشدنا الفراء:

وما المولى وإنْ عَرضَت قفاهُ بأجملَ للملاومِ من حمارِ

أما عند غيره كاللحياني فيذكر ويؤنث، كما يجوز عند ابن جني أن يمد قفاء وأنشد:

حتى إذا قُلْنا تَيَفّعَ مالكٌ سَلفَتْ رقيةُ مابكا لقَفائه

أ.هـ»[1]

(١) انظر المعجم ص١٧٦.

كما أن هذا المعجم مضبوطة كل كلمة فيه ضبطا كاملاًودقيقا، وهذا ما لا نجده في المعاجم الأخرى، لهذا فهو أصيل بما جاء فيه موثقا مضبوطا محققا جامعاً، وإن كان متأثرا بفكرة المعجم بموسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل بديع يعقوب التي كانت سابقة لهذه الدراسة ومشهورة، إضافة إلى تأثره بالمعاجم اللغوية القديمة والحديثة من حيث فكرة المعجم القائم على الترتيب، ولا استطيع الجزم بأن دراسة الباحث شوقي المعري الموسومة بمنهج الزبيدي في تاج العروس متأثرة في عنوانها أو في فكرة العنوان بدراسة سابقة لها بعنوان(القضايا النحوية والصرفية في تاج العروس للزبيدي)[1]التي حصل بها الباحث يسين إبراهيم عفيفي أبو زيد على درجة الدكتوراه عام١٩٩١م؛ وذلك لأن الباحث لم يشر إليها ولكونها متقاربة في تاريخها مع تاريخ دراسة الباحث شوقي المعري التي تمت عام١٩٩٢م، ويبدو أن الدراستين كليهما كانتا تسيران في وقت واحد رغم اختلاف مكان وبلد الدراسة، حيث إن دراسة الباحث شوقي المعري كانت في جامعة دمشق في حين أن دراسة ياسين إبراهيم عفيفي كانت في جامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة، وتختلف الدراستين المذكورتين من ناحية العنوان وذلك أن دراسة شوقي المعري كانت بعنوان المسائل النحوية والصرفية في تاج العروس أما دراسة ياسين عفيفي فهي بعنوان القضايا النحوية والصرفية في تاج العروس ولكن المضمون هو نفسه، بمعنى أن القضايا النحوية والصرفية هي نفسها المسائل النحوية والصرفية، وإن كنتُ لأختلف مع

(١) انظر القضايا النحوية والصرفية في تاج العروس للزبيدي ليسين إبراهيم عفيفي أبو زيد رسالة دكتوراه مخطوط محفوظ بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة الأزهر تحت الرقم العام(٣٠٦٥) ورقم تصنيف(٥٥٧٩) .

الباحث في أن القضايا النحوية والصرفية لها دلالة غير دلالة المسائل النحوية والصرفية، فقضايا النحو والصرف تعني مشكلاتهما التي ثار فيها جدل وخلاف كبير بين علماء النحو والصرف كقضية المصطلح النحوي وقضية نشأة النحو وقضية العامل والعلة النحوية وقضية المعنى في النحو وقضية تأثر النحو بالمنطق وغيرها من القضايا النحوية، وهذا ما لم يُرِدْه الباحث عفيفي حيث إنه درس المسائل النحوية والصرفية في تاج العروس ورتّب المسائل النحوية ترتيب ابن مالك في ألفيته، وكذا رتب المسائل الصرفية في دراسته وفق ترتيب نجم الأئمة رضي الذين الاستراباذي في شرح الشافية.

وقد وازنت بين الدراستين المذكورتين فوجدت دراسة الباحث ياسين عفيفي مختلفة في منهجها وأقسامها، حيث تكونت من قسمين: أما القسم الأول منها فقد عني بالدراسة وكان في أربعة فصول:

الفصل الأول: تناولت التعريف بالفيروزابادي وحياته وكذا التعريف بالزبيدي وحياته، وأما الفصل الثاني فقد تناول القاموس المحيط وشرحه ثم التعريف بالتاج(تاج العروس)، وأما الفصل الثالث فقد تناول اتجاه الزبيدي النحوي واللغوي، وأما الفصل الرابع فكان عبارة عن موازنة بين شرح الزبيدي وشرح ابن الطيب الفاسي على القاموس ثم نقد للتاج.

وأما القسم الثاني فكان لدراسة القضايا النحوية والصرفية(المسائل) التي تناولها الزبيـدي في تاج العروس.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

للباحث طريقة في مناقشة مسألة ما: نحوية أو صرفيه تعتمد على وضع المصطلح النحوي أو الصرفي، ثم يبحث الباحث في التاج بجميع أجزائه ومواده، بحيث يذكر كل ما جاء في التاج عن هذا المصطلح مشيراً في الهامش إلى رقم كل صفحة في التاج ورقم كل جزء، ويضيف معلومات لم تُذكر في التاج وذكرت في غيره كاللسان أو الصحاح أو التهذيب أو الكتاب أو غيرها مما يجعل المعلومة تامة وواضحة لا لبس فيها، كما يفسر ويوضح في الهامش ما يحتاج إلى توضيح أو تفسير أو تخريج أو غير ذلك.

أما طريقة الباحث في تنظيم معجمه فقد روعي فيها ما يلي:

١- رُتبت الأبواب على حروف الهجاء، فكان هناك باب الهمزة (الألف) فالباء، فالتاء، حتى الياء ولم تعتبر (ال) التعريف في أول الكلمة.

٢- عومل الحرف المشدد معاملة الحرف الواحد، ضمن الكلمة الواحدة.

٣- اعتبر المد همزتين، وعُوملت الهمزة معاملة الألف.

٤- إذا كان الباب يبدأ بالحرف المفرد كان يوضع الحرف مفرداً أولاً ثم بقية الأبواب المتصلة به، حسب حروف الهجاء، فمثلاًتوضع الهمزة ثم الهمزة الزائدة ثم الهمزة المبدلة، وهكذا.

٥- إذا كان في المسألة الواحدة عدد من الفقرات الفرعية كانت توزع ضمن ترتيبها، ويشار إليها في العنوان الرئيس، مثل الممنوع من الصرف، إذ تجده في الميم، وتجد مثلاًالتأنيث، والتركيب، والعدل... في أماكنها الخاصة بها.

٦- ولكن هناك أبواب قسمها الصرفيون خاصة ضمن أبواب معروفة فتركها الباحث ضمن عنوان رئيس، مثل المذكر والمؤنث؛ لأن ما تضمنه هذا الباب كان في كلمات لا مسائل وكذلك جموع التكسير، فلم تفرد الأوزان في (الواو) وكذلك المجرد والمزيد والمصادر.

٧- روعي في ترتيب بعض الأدوات حركات الإعراب فكانت السكون أولاً ثم الفتح، فالضم، فالكسر و(أنْ) قبل (أنّ) و(لكنْ) قبل (لكنّ) وهكذا.

أما عن مدى قدرة الباحث على التحليل فإن الحكم على ذلك بحاجة إلى دليل حتى يتسم بالعلمية والحيادية، ولهذا سوف أعرض هنا مسألة نحوية من تلك المسائل النحوية التي اشتمل عليها هذا المعجم - موضوع هذا المبحث- وهذه المسألة سيتضح من خلالها مدى قدرة

الباحث على التحليل، وسأعرض متن هذه المسألة النحوية في المتن وهامشها في الهامش، وهذه المسألة في باب الفاء عن الحرف(في)[1].

قال الباحث: « في[2]: حرف من حروف الإضافة، للوعاء كما نقل سيبويه[3]، وللوعاء والظرف كما عند الجوهري[4]، أما الظرف فنوعان الزمني والمكاني.

ومن ثم يعدد معانيها، فمنها:

المصاحبة، وقال إن المصنف تبع الجمهور فيها في قوله: اهبطوا بسلام[5]أي معه، والتعليل، والاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿ لأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ﴾[6]. ومرادفة لـ(الباء) كقوله تعالى: (يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ)[7]. أي يكثركم به، نقله الفراء[8].

وأنشد:

وأرْغَبُ فيها عن عَبيد ورهطه ولكن بها عن سَنبَسٍ لست أرغبُ

(١) انظر معجم المسائل النحوية والصرفية، ص ١٢٠-١٢٢.
(٢) التاج ٣٨٥/١/ذ.
(٣) الكتاب ٢٢٦/٤.
(٤) الصحاح ٢٤٥٨/٦.
(٥) التاج ٣٨٦/١/ذ.
(٦) طه آية ٧١.
(٧) الشورى آية ١١.
(٨) معاني القرآن ٢٢/٣ وقوله "الآية" معنى فيه، أي به، والله أعلم ولم يستشهد بالشعر.

واستشهد الزبيدي بأبيات شعرية كثيرة.... إلى قوله: ومن معانيها أيضاً أنها تـأتي مرادفـة لـ(إلى) و(مِن) و(مع) واستشهد بثلاثة أبيات[1]. وتأتي كذلك للمقايسة[2].

وهي التي تدخل بين مفصول سابق وفاصل لاحق كقوله تعالى: ﴿فَمَا مَتَاعُ الحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ ﴾[3]. وللتوكيد، والتعويض وهي الزائدة عوضاً عن أخرى محذوفـة كقولـه: « ضَرَبْتُ فيمن رغَبْتَ ، أي: ضربتُ من رغبت فيه»[4] أ.هـ

هذه هي طريقة الباحث في تحليله المسائل النحوية والصرفية، فإذا ذهبنا لنحكم عليه فإننـا نجده ناقلاًأكثر منه محللاً ومحققاً أكثر منه شارحاً وإذا ما أراد تحليل جزئية ما توهم ووقـع في الخطأ، ونجده كذلك يحلل ويوضح ما لا يحتاج إلى توضيح أحياناً ولا يحلل ما يحتاج إلى تحليل وإبداء رأي فيه، وسأوضح ذلك فيما يلي:

أولاً: كان على الباحث قبل البدء بعرض ما جاء عن معاني الحرف(في) واسـتعمالاته أن يحصر معانيها بعدد معين تسهيلاًلاستيعاب معانيها؛ فيذكر أنها تـأتي لكـذا معنـى حسـب مـا يطمئن إليه الباحث؛ لأن الباحث إنما أراد بـالمعجم التسـهيل وجمـع المتفـرق وحصرـه، ولذلك فإن ذلك يقلل فيما يبدو لي من قدرة الباحث على تحليل المسائل.

(١) ذكر صاحب المعجم بعض شواهد الزبيدي الشعرية ولكثرتها لم أذكرها هنا.
(٢) مغني اللبيب ٢٢٥/١.
(٣) التوبة آية ٣٨.
(٤) مغني اللبيب ٢٢٥/١.

ثانيا: ذكر الباحث أن الزبيدي ذكر أن من معاني (في) المصاحَبة، ثم ذكر أن الزبيدي قال إن المصنف (الفيروزبادي) صاحب القاموس المحيط تبع الجمهور فيها في قوله تعالى: ﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ﴾[1] أي معه، ومضى دون أن يحلل هذه الجزئية ويوضحها رغم أن الزبيدي وضحها على غير ما فهمه الباحث حيث ذكر الزبيدي أنها تفيد معنى (مع) وذكر لذلك مثالا وهو قوله تعالى: ﴿ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ﴾[2] وقوله تعالى: ﴿فِي أَصْحَابِ الْجَنَّةِ﴾[3] أي معهم[4] ثم ذكر الزبيدي أن (في) من معانيها أيضا (المصاحبة) على اعتبار أن معنى (مع) يختلف عن معنى (المصاحبة) في رأيه ، فأما الجمهور فيرون أن معنى المصاحبة يعنى (مع) وأما الزبيدي فرأيه أن معنى (مع) غير معنى (المصاحبة)؛ فالمصاحبة معناها (باء المصاحبة) حيث إن باء المصاحبة تعنى استدامة المصاحبة كقوله تعالى: ﴿اهْبِطْ بِسَلامٍ﴾، وأما (مع) فتعني ابتداء المصاحبة فقط من غير استدامة، ولهذا فإن الزبيدي قال إن المصنف (الفيرزابادي) تبع الجمهور في هذا، وهذا يعني أن الفيروزابادي يرى رأي الجمهور وهو أن (في) بمعنى المصاحبة أي: بمعنى (مع) فـ(مع) والمصاحبة شيء واحد في رأي الجمهور وتبعهم الفيروزابادي، ومع ذلك لم يستشهد الزبيدي بشاهد على معنى المصاحبة في رأيه بل ذكر أنها تأتي بمعنى المصاحبة ولم يستشهد، وهذا ما فعله أيضا

(١) هود آية ٤٨.
(٢) الأعراف آية ٣٨.
(٣) الأحقاف آية ١٦.
(٤) انظر تاج العروس للزبيدي: ٣٨٦/١٠/ذ.

الفيروزابادي[1]، فكان على الباحث أن يرصد آراء الزبيدي أو فكره النحوي، أما أن يذكر الكلام على غير ما أراده الزبيدي ويكتفي بأنّ (في) تأتي بمعنى المصاحبة، ولا يكلف نفسه البحث عن شاهد على ذلك أو يبين أنه يخالف الزبيدي فيذكر حججه على ذلك فهذا فيه نظر، ويقلل من مدى قدرة الباحث على التحليل.

ثالثا: ذكر الباحث أن الفراء نقل معنى (فيه) في قوله تعالى: ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ أي (به) وانشد:

وأرْغَبُ فيها عن عَبيد ورهطه ولكن بها عن سَنبَسٍ لست أرغبُ

وفي الهامش ذكر الباحث أنه لم يستشهد بالشعر، ولا أدري على من يعود الضمير، فإن كان على الفراء فإن ما ذكره الزبيدي عن الفراء هو أن الفراء أنشد، وذكر البيت، ثم قال الباحث واستشهد الزبيدي بأبيات كثيرة، فنلاحظ عدم وضوح الفكرة لدى الباحث مما يدل على قلة قدرته علي التحليل إلى حد ما، كما أن استشهاد الفراء بالآية ﴿ يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾ ليس كما

(١) انظر القاموس المحيط للفيروزابادي: ٣٧٥/٤، د.ت، دار الكتاب العربي. د.ط.

ذُكر أن (في) في الآية مرادفة للباء على حد قول ابن هشام أنه زعْمٌ وأنها في الآيـة للسـببية وليست مرادفة للباء[1]، واستشهد على مرادفة (في) للباء بقول الشاعر:

ويركـبُ يـومَ الـروعِ منـا فـوارسٌ بصـــــيرون في طعـــــن الأبـــــاهرِ والكُـــــلى [2]

ويرى الرضي الاستراباذي أن الأَولى أن تكون (في) في الشاهد السابق بمعناها[3]، أي: بمعنى (في)، أما الدكتور فاضل السامرائي فيرى أن معنى قولهم مرادفة للباء إنـما هـو توسع في معنى الظرفية[4]. فهذه الآراء لم يشر إليها الباحث ولم يذكرها، فعلى الأقل كان عليه أن يذكر أن في ذلك القول خلاف، ثم يشير إلى المصادر للرجوع إليها.

رابعا: يذكر الباحث أحياناً كلام صفحةٍ لا حقه للزبيدي وينسبه لصاحب مغني اللبيب كذكره أن (في) تأتي للمقايسة، ثم يُعرّف المقايسة، وهذا الكلام ذكـره الزبيـدي[5][6] نصـاً ونقلـه

(١) انظر تاج العروس ٣٨٦/١٠/ خ.
(٢) البيت مجهول قائله
(٣) شرح الرضي على الكافية ٣٦٢/٢.
(٤) معاني النحو ٥٠/٣.
(٥) النظر تاج العروس ١٠ / ٣٨٦ / خ.
(٦) انظر القاموس المحيط ٤ / ٣٧٥.

عن الفيروزابادي من قاموسه[1]، [2] فنسبه الباحث في هامشه لابن هشام، وكأن الباحث اجتهد وأضاف هذا المعنى على ما ذكره الزبيدي والفيروزابادي ولا ضرورة لذلك.

خامسا: كان منهج الزبيدي يقوم على مناقشة بعض آراء الفيروزابادي ورفض بعضها، محللاً المسألةَ كرفضه رأي الفيروزابادي القائل بأن (في) تأتي بمعنى التعجب[3]، وبعض الآراء يذكرها الباحث دون نقد وينسبها لابن هشام كقول الزبيدي أن (في) تفيد التعويض كقولك: ضَربْتُ فيمن رغبتَ، أي: ضربتُ من رغبتَ فيه، فَـ(في) عوض عن (في) الأخرى، وهي زائدة للتعويض، والحق أقول إنه كان على الباحث أن يناقش هذا القول حيث إنه ضعيف، ولا يستند إلى شاهد منقول يحتج به، حيث إن المثال هو كلام عادي وليس بشاهد، فلا هو نصٌ من عصر الاحتجاج ولا مَثَلٌ ولا حديث ولا آية قرآنية ولا بيتَ شعرٍ يُحتج به، ثم إن ابن هشام نفسه لّما ذكر أن بعضهم يرى أن (في) تفيد التعويض رفض هذا القول وناقشه وقال: « فيه نظر»[4]، وذكر أنه ذكره ابن مالك وحده وقاس شاهده المذكور قياساً على الباء في قول الشاعر:

(٣) انظر التاج ٣٨٧/١٠ /خ.
(٤) انظر مغني اللبيب ٢٢٥/١.

ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ | إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق[1]

سادسا: بعض المعاني بحاجة إلى البحث عن شاهد لها كذكر الباحث نقلا عن الزبيدي أنها أيضا تفيد التوكيد[2] فذكرها الباحث[3] ولم يذكر لها مثالا يستشهد به، وقد ذكر ابن هشام أن هذا الرأي ذكره الفارسي ولكن في الضرورة واستشهد بقول الشاعر:

أنا أبو سعد إذا الليل دجا يُخال في سواده يرندجا[4]

فالتقدير: يخال سواده.

(١) البيت للعَرْجي [ت: ١٢٠ هـ – ٧٣٧م] وهو عبد الله بن عمر بن عمرو بن عثمان بن عفان الأموي القرشي، أبو عمر، شاعر، غزل مطبوع، ينحو نحو عمر بن أبي ربيعة، كان مشغوفاً باللهو والصيد، وكان من الأدباء الظرفاء الأسخياء، ومن الفرسان المعدودين، صحب مسلمة بن عبد الملك في وقائعه بأرض الروم، وأبلى معه البلاء الحسن، وهو من أهل مكة، ولقب بالعرجي لسكناه قرية (العرج) في الطائف. وسجنه والي مكة محمد بن هشام في تهمة دم مولى لعبد الله بن عمر، فلم يزل في السجن إلى أن مات، وهو صاحب البيت المشهور، من قصيدة:

أضاعوني وأي فتى أضاعوا ليوم كريهة وسداد ثغر=

انظر ديوان العرجي

وقال ابن هشام معلقاً على الشاهد: إن ابن جني قال إن الأصل: فانظر بمن تثق به، ويرى ابن هشام أن المعنى فانظر بنفسك ثم استأنف الاستفهام بمن تثق ؟ انظر مغني اللبيب:١/١٤٤.

(٢) انظر تاج العروس ١/٣٨٦/خ

(٣) انظر معجم المسائل النحوية والصرفية ص ١٢٢.

(٤) البيت لسويد بن أبي كاهل، واسمه غطيف بن حارثة بن حسل بن مالك بن عبد سعد بن عدي بن جشم بن ذبيان بن كنانة بن يشكر بن بكر بن وائل. ويكنى أبا سعد، وفي ذلك يقول:

أنا أبو سعدٍ إذا الليل دجا ... دخلت في سربالة ثم النجا

ويقال اسم والده شبيب. وهو شاعرٌ مقدم مخضرم، أدرك الجاهلية والإسلام. عده ابن سلامٍ الجمحي في الطبقة السادسة، وقرنه بعنترة العبسي ، انظر خزانة الأدب للبغدادي، ٢/٣٠٨.

وقال إن (في) في قول الشاعر السابق زائدة للتوكيد، أما الزبيدي فقد مثل للتوكيد بما استشهد به الفيروزابادي وهو قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ارْكَبُوا فِيهَا﴾ والتقدير والله أعلم: اركبوها و(في) للتوكيد على حد قول الفيروزابادي والزبيدي.

كما أن الباحث ترك دلالة (في) على الظرفية المكانية والزمانية بدون شاهد، وكذا التعليل، والأصل أن يركز على الدلالة ويأتي لها بشاهد فهذا جُلّ عمله ولكنه كان يهتم أحيانا بما ليس مهما ويترك ما هو مهم، وماهو من صميم عمله، وهذا لا يدل على مقدرته العالية في التحليل والجمع والاستنتاج ليكون جهده جامعاً مانعاً ولا يتعارض ذلك مع الاختصار ولو بدون شرح وإسهاب، وإن كان غير مقتنع بجزئية ما فليقل: والأمر محل للنظر.

ومن خلال المسألة السابقة يتبين لنا أن الباحث لا يمتلك مقدرة عالية على التحليل ولكنه يعمد إلى النقل والمزاجية بعيداً عن المنهجية إلى حد ما.

اللغة ومدى سلامتها

لقد بذل الباحث جهداً كبيراً في ضبط اللغة، أعني لغة معجمه فما مِن كلمة في معجمه إلا وضبطها ولاسيما الشواهد، ومع ذلك فقد كان يقع في أخطاء في الضبط وعلى وجه الخصوص في ضبط بعض الشواهد القرآنية ولكنها قليلة، ومن ذلك للتمثيل لا للحصر الخطأ الإملائي في

كتابة قوله تعالى: ﴿ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ﴾[1] حيث كتبت كلمة (الآخرة) خطأ بالهمزة لا بالمد هكذا (الأخرة)[2]، وكذا الخطأ الإملائي في كتابة قوله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ﴾[3] حيث كتبت هكذا (وآتى المال على وحبه)[4] بإدخال حرف الواو قبل "حبه" وربما كان ذلك من قبل الطباع ولكن المسئولية تقع في آخر الأمر على صاحب الدراسة، وكلمة حق تقال: إن الباحث كان دقيقا في لغته ولم أقف له على خطأ آخر على حد علمي، وهذا يحتسب له ويُعتبر من إيجابيات هذه الدراسة.

(١) التوبة آية ٣٨.
(٢) معجم مسائل النحو والصرف ص ١٢٢.
(٣) البقرة آية ١٧٧.
(٤) معجم مسائل النحو والصرف ص ١١٤.

المبحث الثاني

(منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية)

المطلب الأول

المضمون

الشارح وطبيعة شرحه

هذا الشرح قام به العلامة عبد الله بن عبد الله بن يحيى الشُّعبِي اليمني، ولادة ومنشأ بتكليف من العلامة أحمد محمد عامر وبإشراف من العلامة محمد بن عوض منقش الزبيدي وطناً المكي مهاجراً وإقامة.

وهذا الشرح هو شرح لشواهد الكواكب الدرية الذي هو شرح لمتممة الأجرومية شرحه الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني من أعيان القرن الثالث عشر الهجري.

إن هذا الشرح لشواهد الكواكب الدرية جاء على هيئة تحقيق وشرح لهذه الشواهد وتخريج لها ثم إعرابها، وهو عمل ليس أكاديمياً أي: إنه ليس بحثاً علمياً ، ومع ذلك فإنه يعتبر عملاً وجهدا نحوياً يدخل في إطار الدراسات الحديثة لمصنف نحوي قديم قام به نحوي يمني وهو الشيخ محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل اليمني من أعيان القرن الثالث عشر الهجري كما ذكرت آنفاً.

وهذه الدراسة قام بها العلامة الشعبي اليمني، وهي دراسة حديثة، ويبدو أنه تم الانتهاء منها عام ١٤٠٢هـ حسب ما جاء مدوناً في آخر مقدمة الشعبي[١] لشرحه لشواهد الكواكب الدرية.

موضوع الدراسة وأقسامها وميدانها

إن هذه الدراسة التي هذا المبحث بصددها تشكل جهداً متميزاً؛ وذلك لما قام به صاحبها من تنظيم لكتاب الكواكب الدرية حيث إن الشارح نظّم هذا الكتاب على ثلاثة كتب هي:

١. متممة الأجرومية التي قام بها الشيخ محمد بن محمد العيني الشهير بالخطاب حيث جعله المصنف(الشعبي) متناً ووضع تحته خطين هكذا (=)، ثم تحت الخطين ذكر المصنف شرح الأهدل لمتممة الأجرومية ووضع تحت هذا الشرح خطاً واحداً هكذا-، ثم تحت هذا الخط كتب شرحه لشواهد الكواكب الدرية للأهدل، كما أن المصنف جعل كلام الرعيني الشهير بالخطاب مميزاً عن كلام الأهدل في شرحه وذلك بأن جعل كلام الرعيني باللون الأحمر و (شرْح) الأهدل باللون الأسود وذلك في المتن نفسه الذي هو للمتممة، كما أنه جعل كلام الرعيني باللون الأحمر بين قوسين معكوفتين هكذا[ ].

(١) انظر الكواكب الدرية على متممة الأجرومية للأهدل ويليه منحة الواهب العلية شرح الكواكب الدرية، ١٥/١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ط: ١، د.ت.

كما قام المصنف الشعبي بترك هامش سفلي يحيل به القارئ أحياناً إلى الرجوع إلى بعض المراجع والمصادر، ويعلق أو يوضح بعض الأمور التي تحتاج إلى توضيح كما يفعل المحققون، وإن كان العمل ليس تحقيقاً بما يعنيه التحقيق كمصطلح علمي حديث يقوم على أسس علمية معروفة؛ لأن هذا الهامش السفلي تعليق وتوضيح لكلام المصنف نفسه أعني(الشعبي) صاحب هذه الدراسة وليس توضيحاً وشرحاً لكلام غيره.

أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

تأتي أهمية هذه الدراسة في كونها أخرجت كتاب الكواكب الدرية في لباس أنيق وخط واضح يَمكِّن القارئ من الاستفادة منه بسهولة ويسر على عكس الاستفادة القليلة من الخطوط أو من تلك الطبعة الصادرة عن دار القلم ببيروت التي أشرف وعلق عليها الشيخ خليل المَيْس مدير أزهر لبنان والتي صدرت عام ١٤٠٦هـ.

لقد تميزت هذه الطبعة بمقدمة ترجمت للأهدل مصنف الكواكب الدرية، وكذا ترجمت للصنهاجي المشهور بابن آجروم صاحب متن الآجرومية إلا أنها لم تقدم ترجمة للرعيني المشهور بالخطاب صاحب متممة الأجرومية.

والذي يبدو أن هذه الدراسة التي هذا المبحث بصددها جاءت بعد عام ١٤٠٦هـ، بمعنى أنها طبعت وخرجت إلى حيّز الوجود بعد التاريخ المذكور آنفاً؛ وذلك لأن طبعة دار القلم

ذكرت أن هناك طبعة سابقة لهذه الطبعة هي طبعة مصر سنة ١٩٣٨م[١]، ولم تُشِر إلى هذه الطبعة التي نحن بصددها، ويؤكد ذلك أن آخر تقديم لهذا الكتاب كان في عام ١٤٠٥هـ كما هو مدون في الدراسة[٢].

وكذلك لم يرد في هذه الطبعة ما يشير إلى تاريخها إلا أنها طبعة جديدة وملونه ومنظمة وهذا يدل على أنها تالية لطبعة ١٤٠٦هـ سابقة الذكر، كما تأتي قيمة الدراسة في كونها صنفت وفهرست للشواهد الشعرية التي ذكرت في الكواكب الدرية على متممة الآجرومية، وكان هذا الترتيب وفق الترتيب الألفبائي باعتبار حرف الروي لكل شاهد، ومع ذلك يبقى كتاب الكواكب الدرية على متممة الآجرومية بحاجة إلى تحقيق علمي؛ لكونه إلى الآن لم يحقَّق بعد.

العنوان ومدى ملاءمته للموضوع

عنوان هذه الدراسة هو منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية، فيلاحظ على العنوان أنه يدل على أن هذا الكتاب شرح لجميع شواهد الكواكب الدرية بما فيها الشواهد الشعرية والشواهد القرآنية وشواهد الحديث النبوي والأمثال وغيرها، فإذا ما نظرنا إلى مضمون الكتاب وجدناه شرحاً لشواهد الكواكب الدرية الشعرية فقط، وبهذا فإن العنوان لا يدل دلالة قاطعة جلية على مضمون الكتاب حيث إن صاحب الكواكب الدرية قد استشهد

(١) انظر الكواكب الدرية على متممة الأجرومية، المقدمة، إشراف وتقديم الشيخ خليل الميس، دار القلم- بيروت- لبنان.

(٢) انظر الكواكب الدرية على متممة الأجرومية وعليه شرح شواهدها للشُّعبي، ص١٢.

بالآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال العربية ولم يقف عندها مصنف هذه الدراسة التي هي موضوع هذا المبحث، فلم يشرحها ولم يبين الشاهد فيها ولكن اقتصر على الشواهد الشعرية فقط.

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

لا توجد مصطلحات في هذه الدراسة تحتاج إلى ضبط لمضمونها غير تلك المصطلحات النحوية المعروفة كاللغة، والمعنى، والشاهد، والإعراب، فعليها تقوم هذه الدراسة التي هذا المبحث بصددها.

مدى أصالة هذه الدراسة أو تأثرها:

إن دراسة الشواهد لغة ومعنى وبياناً لموضوع الشاهد فيها وإعرابها ليست بالموضوع الجديد، وما من كتاب نحوي قديم إلا وله دراسة من هذا النوع- عدا بعض المصنفات النحوية التي لم تُحقق أو يقُدم دراسة لشواهدها- ابتداء بكتاب سيبويه وما جاء بعده من كتب نحوية عربية لعلماء من اليمن أو من غيره، ولكن الجديد في هذه الدراسة هو تناولها لكتاب الكواكب الدرية بالدراسة لشواهده، وهذا الكتاب كتاب مهم حيث إن متممة الأجرومية لم تُشرح شرحاً كهذا الشرح عدا ما قام به الفاكهي من شرح مختصر لهذا الكتاب سماه الفواكه الجنية شرح الكواكب الدرية وذلك في القرن العاشر الهجري[1]. ومما تجدر الإشارة إليه أن الشرح الذي قام به صاحب هذه الدراسة هو شرح علمي لم يقم به صاحب الدراسة معتمداً على اجتهاده ولكن جمعه من مصادر مختلفة وقام بتوثيق تلك المصادر التي رجع إليها، وذلك يزيد هذا العمل قيمة وتوثيقا، إلا أن هذا لم يكن سمة في كل الشواهد. أما الطريقة التي نهجها صاحب هذه الدراسة فهي الطريقة نفسها التي سار عليها محمد محي

(١) انظر الفواكه الجنية شرح الكواكب الدرية للفاكهي ، دار الفكر اللبناني -لبنان -بيبروت، د.ط.

ا لدين عبد الحميد في شرحه لشواهد مصنفات ابن هشام المصري وغيره من المحققين وشُرّاح الشواهد، وهذا يعني أنه لا جديد في الطريقة بل سارت هذه الدراسة متأثرة بالدراسات السابقة للشواهد النحوية، وإن كان هناك بعض الفروق فسأوضحها فيما سيأتي في المطلب الثاني من هذه الدراسة. ومما تجدر الإشارة إليه أن الباحث قد جهد في هذه الشواهد من حيث جمعه لها وتقسيمها إلى شواهد المرفوعات وشواهد المنصوبات وشواهد المجرورات، وهكذا إضافة إلى شرحه وإعرابه لما لم يُشرح ولم يعرب منها.

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

تقوم طريقة الباحث على كتابة الشاهد الشعري النحوي أولاً مع وضع رقم له أمامه من ناحية اليمين باللون الأحمر، ويلاحظ على الباحث أمر سلبي سار عليه في كتابته للشواهد حيث نجده يكتبها كما جاءت في متن الشارح دون أن يضبطها نحوياً ولا صرفياً إلا نزرا، وهذا مأخذ يؤخذ عليه.

وبعد كتابة الباحث للشواهد يقوم بذكر البحر الشعري الذي ينتمي إليه الشاهد، ثم يذكر قائله، وإن لم يقف على قائله يقول: لم أقف على قائل له، ثم يبين غرض القصيدة الشعرية التي ينتمي لها الشاهد ومناسبتها ذاكرا مطلعها.

وبعد ذلك يضع عنواناً جانبياً باللون الأحمر وهو(اللغة)؛ حيث يبين المعنى اللغوي لمفردات الشاهد التي بحاجة إلى تفسير وبيان لدلالتها اللغوية والمقصود في الشاهد.

ثم ينتقل إلى عنوان جانبي آخر وهو(المعنى)، فيكتبه باللون الأحمر؛ حيث يبين فيه المعنى المقصود للشاهد كله.

ثم ينتقل إلى عنوان آخر يكتب باللون الأحمر وهو(الإعراب)؛ حيث يقوم بإعراب الشاهد ويوثق في الهامش مصدر هذا الإعراب وأحياناً لا يشير إلى مصدر ذلك الإعراب ولعله يجتهد فيه.

ثم بعد ذلك يضع عنواناً وهو(الشاهد فيه قوله) باللون الأحمر، فيبين موضع الشاهد ويوضحه بالشرح الوافي[1]، ثم يختم بالعلامة(أ.هـ) التي تعني انتهى وينتقل إلى الشاهد الآخر.

إذاً للباحث طريقة واضحة في شرح وإعراب الشواهد تعتمد على النقل لِمَا جاء من شواهد في متن الكواكب الدرية شرح متممة الآجرومية معتمداً على الاختصار لما ذكره الشارح الأهدل بطريقة منظمة كما بينتُ سابقاً، ويذكر في هذا النوع من الشواهد أي: التي قد شرحها الأهدل، يذكر أن هذا الشاهد هو من شواهد المتن، وأما النوع الثاني من الشواهد فهي التي ذُكرت في متن الكواكب الدرية ولكنها لم تشرح، فيقوم الباحث بشرحها على نحو ما بينت سابقاً معتمداً على المصادر المختلفة التي تعرضتْ بالدراسة لتلك الشواهد، وما لم تشرحه المصادر ولم تعربه فإن الباحث يقوم بشرحها وإعرابها معتمداً على اجتهاده ومستعينا بمشايخه وأساتذته كما ذكر ذلك في مقدمته[2]، وإذا ما أردنا أن نتبين مدى قدرة الباحث على التحليل فإننا

(١) لم يلتزم الباحث بهذا المنهج في كل الشواهد، فأحيانا لا يتطرق إلى اللغة كما في الشاهد رقم (٧٧) ص٢٤٠، وأحيانًا لا يتطرق إلى المعنى كما في الشاهد رقم (٧٤) ص٢٣٨، والشاهد رقم (٨٩) ص٢٦ وهذا ما نجده أيضاً عند محمد محي الدين عبد الحميد ولعل الباحث ينقل نقلاً دون أن يلتزم منهجاً يختطه لنفسه، انظر عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، دار الطلائع، القاهرة، د.ت. د.ط.

(٢) انظر الكواكب الدرية ويليه منحة الواهب العلية للشعبي،١٥/١.

سنقف عند ذلك النوع من الشواهد غير المشروحة في الكواكب الدرية ولا في غيره من المصادر، والتي اجتهد فيها الباحث، وليس القصد تقديم إحصائية بها ولكنني سأقف عند عَيِّنةٍ منها بما يُحقق لي الإدلاء بحكم على مقدرة الباحث على التحليل وذلك فيما يلي:

يعمَد الباحث إلى نقل ما يذكر في المصنفات التي شرحت الشواهد النحوية نقلاًبتصرف، ولكنه لا يخرج عما ذُكر من شرح للشاهد النحوي، فإن ذُكرت اللغة والإعراب والشاهد فيه ذكره الباحث كما هو دون أن يجهد نفسه في السير وفق منهج معين بدءا بالبحر الشعري الذي ينتهي إليه الشاهد والقائل ومطلع القصيدة التي جاء فيها ذكر الشاهد ومناسبتها، ثم اللغة فالمعنى فالإعراب فالشاهد فيه، وهذا ما نجده قد سار عليه الباحث في بعض الشواهد حسب ما درسَتها تلك المصنفات النحوية التي عنيت بتلك الشواهد.

وعندما يقف الباحث عند شاهد نحوي لم تقف عنده المصادر التي عنيت بشرح الشواهد يكتفي بالإعراب للشاهد النحوي وذكر موضع الشاهد، وقد يذكر أحياناً قائله فقط وأحياناً يذكر البحر الشعري للشاهد، وذلك كما في الشاهد النحوي الشعري رقم(٣٩) من شواهد الفاعل[١].

(١) انظر منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ١/١٥٥.

والشاهد رقم(١١٧) من شواهد ظن وأخواتها[1] ، حيث لا نجده محللاًالشاهد بالتفصيل، ولا جاهداً نفسه في معرفة مطلع القصيدة التي ينتمي إليها الشاهد النحوي، ولا باحثاً عن مناسبة القصيدة وقائل الشاهد أو عصره، ولا نجده دارساً مدى صحة الاستشهاد بهذا الشاهد، فلربما كان قائله من العصور التي لا يحتج بشعرائها حسب ما اتفق عليه الدارسون الذين عنوا بشواهد النحو الشعرية، فكل هذه الأمور بحاجة إلى تحقق لتكتمل الدراسة، كما أن الباحث لا يقف عند لغة الشاهد ولا معناه ولست أدري ما المانع إذا ما رجع إلى المعاجم والقواميس العربية فيبحث عن المعنى المقصود بالرجوع إلى شروح القصائد إذا كان معنى الشاهد غامضاً؟ أو بيان معناه من خلال الاجتهاد معتمداً على اللغة؟ لأن بيان معنى الشاهد مرتبط بالإعراب فالإعراب لغة: الإبانة عن المعنى، ولهذا فإن بيان معنى الشاهد يسّهل على القارئ أو المستمع فهم الإعراب واستيعابه، وكما قيل: فهم المعنى مفتاح الإعراب، فيكون بذلك قد سار على المنهج العلمي التحليلي الذي سار عليه شُراح الشواهد؛ ويكون بذلك قد قدم إضافة علمية تستحق الذكر ولكنه لم يفعل ذلك، وبذلك نخلص إلى أن أسلوب الباحث هو أسلوب النقل والتجميع لا النقد والتحليل للشواهد لاسيما تلك التي استشهد بها صاحب الكواكب الدرية والتي ليست من عصر الاحتجاج الشعري وتعدّت الشاعر إبراهيم ابن هرمة

(١)انظر منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية ٣١١/١.

المتوفى عام ١٤٠هـ آخر من يُحتج بشعره من شعراء المدن أو تعدت القرن الرابع الهجري وهو آخر عصر يحتج بشعرائه من أهل البوادي.

إذاً فإن قضية شواهد الكواكب الدرية للأهدل بحاجة إلى تقديم دراسة لها ومناقشتها في مقدمة أو مدخل أو مبحث مستقل يسبق هذه الدراسة، وهذا مالم نجده في هذه الدراسة محل هذا المبحث.

اللغة ومدى سلامتها

لقد اهتم الباحث اهتماما بالغاً باللغة، فندرت الأخطاء اللغوية نحوية كانت أو إملائية أو صرفية أو غير ذلك عدا خطأ إملائي تكرر لأكثر من مرة ويتمثل في كتابة كلمة(تسأل) خطأ،حيث كُتبتْ(تسئل)، وذلك حينما ذكر الباحث شاهداً من شواهد الكواكب الدرية وهو الشاهد رقم(١٢٧) فكتب هكذا:

جواباً به تنجو اعتمد فوربما لعَنْ عمل أسلفت لا غير تسئل[١]

ثم قال في الإعراب: « (تسئل) فعل مضارع مبني للمجهول.... »[٢] فلا مسوّغ لمجيء(تسئل) كذلك؛ لكون الهمزة مفتوحة وما قبلها ساكن فتكتب على ألف هكذا: تسأل.

(١) انظر منحة الواهب العلية، ٣٣٧/١.
(٢) انظر المصدر نفسه، ٣٣٨/١.

المبحث الثالث

تحفة الطلاب بإعراب ملحة الإعراب

المطلب الأول

المضمون

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة هي دراسة حديثة ، وليست بأكاديمية ولكنها تعتبر دراسة لكتاب نحوي قديم ، وإن كان مصنفه ليس يمنيا إلا أن الدارس – صاحب هذه الدراسة محل هذا المبحث – سار على منوال دراسة لنحوي يمني قديم وهو محمد بن عنقاء الحسني اليمني النحوي (من علماء مدينة إب في اليمن توفي في أوائل القرن الحادي عشر الهجري في مدينة إب)[1] .

قام العلامة النحوي محمد بن عنقاء الحسني اليمني بإعراب منظومة الحريري في النحو الموسومة بـ(ملحة الإعراب) ولم يسبق – على حد علمي – لأحد أن أعرب الملحة من قبله في مصنف ، ولكن عمله هذا لم يكتمل ، حيث أعرب الملحة إلى نهاية البيت رقم عشرين الذي نصه :

وآلةُ التعريفِ " أَلْ" فمن يُرِدْ تعريفَ جَدٍّ مُبهمٍ قالَ: (الْجَدْ)

(١) انظر تحفة الطلاب بإعراب ملحة الإعراب للحريري ٨ ، إعداد : عبد الرحمن عبد القادر المعلمي ، تقديم فضيلة الشيخ محمد الصادق مفلس ، دار الإيمان ، الإسكندرية – مصر ، ٢٠٠٥م .

لقد شرح ملحة الحريري شراح كُثُر، ولم يقم بإعرابها من القدماء سوى محمد بن عنقاء ، فأكمل إعرابها فضيلة الشيخ عبد الرحمن عبد القادر المعلمي، حيث بلغت أبياتها ثلاثمائة وثمانية وسبعين بيتا.

وهذا الإعراب لملحة الحريري عبارة عن كتاب مطبوع .

مضمون الدراسة وأقسامها

لقد نظّم الدارس جهده حيث رقم دراسته من جهة اليمين فوضع أمام كل بيت رقمه بدءا بالرقم [١] وانتهاء بالرقم [٣٧٨] ، وجعل لون الخط المكتوب به كل بيت اللونَ الأحمر ، وأما الإعراب فباللون الأسود، وقسم الأبيات تقسيما يعتمد على وضع عنوان باللون الأحمر لكل الأبيات التي تندرج تحت عنوان ما، فهناك خطبة الناظم وتحت هذا العنوان ثلاثة أبيات ثم أقسام الكلام ، وتحته بيتان ، وباب حد الكلام وتضمن بيتين ، وباب الاسم تضمن أيضا بيتين وهكذا...

العنوان ومدى ملاءمته لموضوع الدراسة

أما العنوان " فهو تحفة الطلاب بإعراب ملحة الإعراب" وموضوع الدراسة إعراب الملحة، ولهذا فالعنوان ملائم للموضوع وليس عليه شيء.

مدى أصالة الدراسة أو تأثرها

سبق أن بينتُ أن هذه الدراسة لم تسبق – على حد علمي- بدراسة سابقة عدا ماقام به العلامة محمد بن عنقاء من إعراب لعشرين بيتا من ملحة الإعراب للحريري ولعله توفي قبل أن يتم إعرابها أو شيئا من ذلك، وهذا العمل الذي أتم به الشيخ عبد الرحمن المعلمي إعراب ملحة الإعراب يعد في الدراسات الفريدة التي أكملت حلقة مفقودة وهي إعراب منظومة ملحة الإعراب التي شُرحت من قِبَل شراح كثر من اليمنيين وغيرهم ولكنها لم تعرب -على حد علمي- إلى الآن ولم يُعتنَ بأبياتها رغم أنها أقدم المنظومات االنحوية التي وصلتنا مع علمنا بأن منظومة أحمد بن منظور اليشكري ت٣٧٠هـ هي أقدم المنظومات وتزيد على ألفي بيت ولكنها مفقودة ولم تصل إلينا[1] ، وقد تم إعراب ألفية ابن معطٍ ت٦٢٨هـ وكذا ألفية ابن مالك ت ٦٧٢هـ ، لذلك فمنظومة الحريري أقدم المنظومات النحوية؛ لأن الحريري توفي قبل ابن معط وابن مالك وذلك في عام ٥١٦هـ، ومن هنا فإن إعراب ملحة الحريري يعتبر عملا أصيلا، وتكمن أصالته في أنه عمل جديد لم يسبق من قبل عدا تلك العشرين بيتا التي أعربها العلامة محمد بن عنقاء الحسني اليمني كما بينت سابقا.

(١) انظر القسم الأول من تحقيق الدكتور فائز فارس على كتاب شرح ملحة الإعراب للحريري ٢٣، دار الأمل للنشر إربد – الأردن ، ط :١، ١٩٩١م

أهمية الدراسة والقيمة العلمية لها

إن الإعراب هو الدراسة التطبيقية للنحو العربي، وإعراب المنظومات الشعرية يبين معناها والوجوه الإعرابية الممكنة – إن وجدت – لكل أبياتها.

إذن فإعراب الملحة هذا يشرح معنى أبياتها من ناحية بأسلوب إعرابي مختصر، كما أنه يقدم الملحة في لباس جميل محبب إلى النفس بتمييزها بلون مميز يسهل الفصل بينها وبين إعرابها ، وهذا الإعراب عمل عظيم من صاحبه ؛ ذلك أن النحو العربي بحر متلاطم الأمواج وليس من السهل اقتحامه إلا من عالم متمكن أو باحث متمرس بنى إعرابه على علم يقيني، واستوثق بمراجع متخصصة وعلماء ذوي اختصاص وخبرة ، ومن هنا كانت أهمية هذه الدراسة وقيمتها العلمية لأبناء العربية الطامحين إلى الوصول إلى الفهم السليم للغتهم التي شرفها الله تعالى من بين سائر اللغات لتكون وعاء لكتابه الكريم، وجعلها لغة أهل الجنة في الجنة رفعا لشأنها وتعظيما لأهلها والمنتمين لها .

مدى ضبط مضمون مصطلحات الدراسة

لاتوجد مصطلحات استخدمها الباحث بحاجة إلى ضبط لمضمونها حيث إنه استخدم تلك المصطلحات أو ألقاب الإعراب المعروفة في كتب النحو الحديثة التي بعضها كوفي والآخر

بصري مع جنوحه إلى مصطلحات البصريين وطريقتهم في الإعراب ومما استوقفني استخدامه مصطلح (فاء الفصيحة) ولم أقف على هذا المصطلح في المصنفات النحوية التي وقفت عليها سواء القديمة أو الحديثة سوى عند الباحث في دراسته – محل هذ المبحث – ، ولم يضبط مضمون هذا المصطلح النحوي ، وقد وجدت الباحث يطلق مصطلح (فاء الفصيحة) على الفاء الواقعة في جواب شرط محذوف كقول الناظم :

فكلُّ مايصلحُ فيه "أمسِ" فإنه (ماضٍ) بغير لبْسِ[1]

حيث أعرب الباحث الفاء التي سبقت (كل) فقال:« الفاء فاء الفصيحة في جواب شرط محذوف تقديره (إذا أردت معرفة ذلك) »[2]

ويبدو أن الباحث غلط في قوله في موضع آخر عن فاء الفصيحة أنها واقعة في جواب سؤال محذوف ، حيث قال:« فاحفظ كلامي : الفاء فاء الفصيحة واقعة في جواب سؤال محذوف تقديره: إذا أردت أن تعرف النحو فاحفظ كلامي »[3] فقد أراد أن يقول : جواب شرط محذوف فغلط وقال : جواب سؤال محذوف ؛ لأن ماقدّره شرط وليس سؤالا ، ولأن قوله: " جواب سؤال محذوف" لم يتكرر في دراسته كلها وتكرر كثيرا قوله:" جواب شرط محذوف".

(١) تحفة الطلاب ٢٤
(٢) تحفة الطلاب ٢٤
(٣) المرجع نفسه ١٢

المطلب الثاني

الأسلوب

طريقة الباحث ومدى قدرته على التحليل

لقد سلك الباحث مسلك الاختصار في الإعراب وعدم التفصيل وبيان التغير الحاصل للكلمات من حذف أو تسكين أو تحريك، ومن ذلك مثلا إعراب الفعل (تُبَلْ) في البيت الآتي كما يلي:

ومَـــا سِـــوَاهُ فهـــي منـــه تُفْتَـــحْ ولا تُبَـــلُ أَخَـــفَّوَزْنـــاً أم رَجَـــحْ

حيث نجد الباحث ضبط الفعل (تُبَلُ) بضم اللام والصواب: (تُبَلْ) بسكون اللام، ويبدو أن ذلك من أخطاء الطباعة، ولكن المهم هو معرفتنا لطريقة إعراب الفعل، حيث قال الباحث:«

ولا تبل : الواو عاطفة (لا) ناهية وتبل فرع مضارع من الفعل (تبالي) مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهو الياء وفاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره (أنت) »[1] .

فنلاحظ أن إعراب (الفعل) كان مختصرا ولم يوضح الباحث مالذي حدث من تغيير في نقل الحركات ولم يقدم تفسيرا لحذف الألف والياء منه ،فإذا ماعدنا إلى شرح بحرق الحضرمي لملحة الإعراب فإننا سنجد أن بحرق وضح ذلك بقوله :

« وأصل (لاتُبَلْ) : لاتبالي، فهو معتل الآخر بالياء فحذف آخره للجزم بلا الناهية فصار لاتبالِ بلام في آخره مكسورة، ثم لّما كانت هذه الكلمة يكثر استعمالها عوملت بعد حذف الياء معاملة الصحيح آخره ، فسُكّمت لامها- أيضا- ثم حذفت الألف التي قبلها لالتقاء الساكنين ؛ لأن أحدهما حرف العلة ، كما في (لاتَخَفْ) وإنما فعلوا ذلك طلبا للتخفيف كما قالوا في " لم يكن " : لم يكُ »[2] كما أن الباحث لايشير إلى مرجع ما أو مصدر اعتمد عليه في الإعراب إلا نزرا ، والغالب أن إعراباته كانت من غير إحالات، وإن أحال نزرا فيحيل أحيانا إلى بعض

(١) هذا هو البيت رقم (٣٩) في الملحة ، انظر تحفة الطلاب ٣٣.

(٢) تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب لجمال الدين بن القاسم بن علي الحريري ، تصنيف : أبي المحاسن محمد بن عمر بحرق الحضرمي ، تحقيق : بشير عبد الله المساري ٩٨ ، دار ابن حزم ، ط :١ ، ٢٠٠٢م

المشايخ المعاصرين له[1] وإحالاته أحيانا تكون في الهامش وأحيانا بين قوسين بُعيد الإعراب ، حيث يقول مثلا (قاله بحرق)[2] .

اللغة ومدى سلامتها

لقد جاءت هذه الدراسة – محل هذا المبحث- بهية الطلعة زاهية الألوان منمقة الشكل جذابة المنظر محكمة التنظيم كحُلية أُخرجت بأبهى صورها، ومع ذلك فإنها لم تخل من كثير من الأخطاء الطباعية وبعض من الأخطاء النحوية والإملائية ، فمن الأخطاء النحوية رفع خبر (تكون) في قول الباحث:« إما أن تكون بدلا من قوله (ما) في (وكل ما رب عليه) في بيت سابق فتكون (ما) هنا بدل من مجرور»[3] ، والصواب: فتكون (ما) هنا بدلاً ؛ لأنها خبر تكون منصوبة وعلامة نصبها الفتحة الظاهرة على آخرها.

ومن الأخطاء الطباعية :

- « ألفا فاء الفصيحة»[4] والصواب : الفاء فاء الفصيحة .

-« مثاله : مبتدأ أو هو مضاف والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه»[1] ، والصواب : وهو مضاف.

(١) انظر تحفة الطلاب ٢٣
(٢) المرجع نفسه ٣٤
(٣) المرجع نفسه ٢١
(٤) المرجع نفسه ٢٢

- « وسُ لمكّن للضرورة»[٢] والصواب : وسُكِّن للضرورة.

- « الهاء ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب إن »[٣] والصواب : في محل نصب اسم إن.

- « وإن أردعت قسمة الأفعال »[٤] والصواب: وإن أردتَ.

- « وعلامة رفعه ضمرة مقدرة»[٥] والصواب: ضمة.

- « وأجرو بـِ" كم" ماكنت عنه مخبرا »[٦] والصواب : واجرُرْ .

- « ومنها شرح الملحة للفلكي»[٧] والصواب للفاكهي.

- « والأمر والعرض والنفى»[٨] والصواب : والنفي.

- « ثبوتها[٩]ساكنة نحو " ياعبادِ لاخوف عليكم"[١٠] »[١١] والصواب : ياعباديْ ...الآية.

- « انظر تحفة الأحباب بحرق»[١] والصواب: لبحرق.

---

(١) تحفة الطلاب ٢٢
(٢) تحفة الطلاب ٢٢
(٣) تحفة الطلاب ٢٢
(٤) المرجع نفسه ٢٣، صدر بيت وعجزه : لينجلي عنك صدى الإشكال.
(٥) المرجع نفسه ٥٠، الهامش
(٦) المرجع نفسه ٦٨
(٧) المرجع نفسه ٦٨، وتكرر هذا الخطأ في الصفحة ٧، وكذا في الصفحة رقم ١٣٦
(٨) المرجع نفسه ٠٠
(٩) الهاء تعود على الياء المضافة إلى المنادى ، حيث ذكر أن فيها ست لغات ، والذي ذكرتُه إحدى تلك اللغات
(١٠) الزخرف آية ٦٠
(١١) تحفة الأحباب ١٣٦

ومن الأخطاء الإملائية:

- « للتقاء الساكنين»[٢] والصواب : لالتقاء الساكنين.

- « فأسُقط»[٣] والصواب: فأُسْـقط.

- « منع من ظهورها السكون العارض للروى»[٤] والصواب : للروي.

- وهناك بعض الملاحظات الأسلوبية ، ومن ذلك:

- قال الباحث:« وتنتابهم الوحشة خصوصا حـين يشـاهدون الآلاف مـن شـباب هـذه الأمة العربية المسلمة يسارعون بلهفة شديدة على تعلم اللغات الأعجمية الأخرى»[٥]، فأين اللغات الأعجمية الأولى ؟! حيث إنه ذكر اللغة العربيـة فقـط ولم يـذكر أي لغـة أعجمية، فالصواب أن يقول:... على تعلـم اللغـات الأخـرى، أو يقـول: عـلى تعلـم اللغات الأعجمية، دون أن يقول : الأخرى.

(١) المرجع نفسه ٣٥، الهامش
(٢) المرجع نفسه ٢٤
(٣) تحفة الأحباب ٢٦
(٤) تحفة الطلاب ٣٥
(٥) المرجع نفسه ٨

القسم الثاني

التحقيقـــات النحوية

الفصل الأول

تحقيق المصنفات النحوية

المبحث الأول: كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة (ت٥٩٠هـ).

المبحث الثاني: تعليقة في النحو لابن جمهور (ت بعد ٦٣٠هـ).

المبحث الثالث: الجزء الأول من المحيط لابن يعيش (ت٦٨٠هـ).

المبحث الرابع: الجزء الثاني من المحيط لابن يعيش (ت٦٨٠هـ).

المبحث الخامس: الجزء الأول من المغني لابن فلاح (ت٦٨٠هـ).

المبحث السادس: المحرر في النحو للهرمي (ت٧٠٢هـ).

المبحث السابع: إئتلاف النصرة في اختلاف النحاة للشرجي (ت٧٤٠هـ).

المبحث الثامن: تاج علوم الأدب للمرتضى (ت٨٤٠هـ).

المبحث الأول

كشف المشكل في النحو، لعلي بن سليمان الحيدرة ت (٥٩٩هـ)

الباحث وطبيعة دراسته

محقق هذا الكتاب هو هادي عطية مطر، من العراق الجريح، حيث عمل أستاذا في جامعة عدن باليمن حتى عام ٢٠٠٥م، ولم يأت في الكتاب ما يدل على طبيعة هذه الدراسة، ويبدو أنها رسالة ماجستير؛ لأن المحقق شكر عضوي لجنة المناقشة على قراءة هذه الرسالة[١].

أشرف على هذه الدراسة الأستاذ الدكتور طه عبد الحميد طه، كما أن للمحقق نفسه رسالة علمية أخرى بعنوان (نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها)، وهذه الدراسة جاء ت متأخرة عن دراسته لكشف المشكل في النحو، وهذا يقوي ما ذهبتُ إليه وهو أن كشف المشكل هو رسالة ماجستير وأما نشأة الدراسات النحوية فهي رسالة دكتوراه، وقد

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ص (٥)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، ط:١، ١٩٨٤م، مطبعة الإرشاد بغداد.

تقدم المحقق بدراسته وتحقيقه لكشف المشكل في النحو إلى قسم اللغة العربية بكلية الآداب بجامعة البصرة كما هو مثبت في الصفحة الأولى من الدراسة.

طُبع هذا الكتاب عام ١٩٨٤م في مطبعة الإرشاد ببغداد، وشمل هذا التحقيق كتاب كشف المشكل كاملا، وتكون من مجلد واحد بلغ عدد صفحاته ستمائة وثمانية وسبعين صفحة، وقد علمت بوجود نسخة من هذا الكتاب لدى الدكتور أحمد قاسم الزمر، فلم يضُن بها علي، فله مني الشكر والتقدير.

التقديم للنص المحقق وبيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه

قدم المُحقِق للنص المُحقَق دراسة تكونت من خمسة فصول، أضاء بها جانبا من حياة الحيدرة اليمني النحوي ذاكرا بعضا من آرائه، كما تحدث بإيجاز عن سبب تأليف الحيدرة لكشف المشكل، وأستدركُ عليه عدم ذكره أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه عن غيره، بما يجعل جهد المحقق مثمنا إلى حد كبير ولكنه أغفل ذلك، ولم يُعمِل فكره في أعماق الكتاب ليستخرج لآلئ العلم ومرجانه، وأخذ يسهب في بعض أمور لا تخدم التحقيق كحديثه عن الآيات التي استشهد الحيدرة بها مع التفصيل في ذلك، وعندما يقتضي الأمر الوقوف عند

مسألة نحوية ما يذكرها عابرا كذكره أنّ الحيدرة خلط مع النحو في كشف المشكل علوما أخرى كالصرف والشعر والقراءات ولكنه يفسرها نحويا[1]، ولم يزد على ذلك، فيبين للقارئ كيف يفسر الحيدرة ذلك نحويا، فربما هذه الجزئية تعطي الكتاب ميِّزة عظيمة، ولهذا فإن المحقق لم ينجح – من وجهة نظري- إلى حد ما في بيان أهمية الكتاب وقيمته وتميزه.

مدى تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب لمؤلفه

هذه القضية لم تكن ذات بال عند المحقق، فلم يعرّج عليها عدا ما ذكره أثناء حديثه عن اسم المؤلف ولقبه وكنيته، حيث وقف على اختلافات في الاسم بين من ترجموا للحيدرة وما ثبت في النسخ الخطية وما جاء في بعض الفهارس، ولم يرجح من ذلك شيئا.

أما عنوان الكتاب فلم يقف المحقق عنده، ولم يتحقق منه، ويبدو أن المحقق قد اعتمد على أربعِ نسخ في تحقيق الكتاب، ثلاث منها جاء فيها عنوان الكتاب (كشف المشكل في النحو)، ونسخة واحدة جاء فيها العنوان (كشف المشكل في النحو والتصريف وما في الشعر عليه المعول)، فاختارا لمحقق ما جاء في النسخ الثلاث دون أن يُعمل فكره ونظره في العنوان ومدى ملاءمته لمضمون الكتاب، والذي يظهر لي أن العنوان الذي في النسخة المختلفة عن النسخ الأخرى هو الأقرب إلى مضمون الكتاب؛ لأن الكتاب عبارة عن أربعة كتب: الأول منها في الأصول (النحو)، والثاني في العامل والمعمول، والثالث في الفروع، والرابع جمهرة من

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ٩.

التصريف والخط وأبواب القراءة وما يحتاج إلى معرفته الشاعر، وهذا ما ذكره المحقق[1]، فلا يجوز للمحقق أن يجتزئ العنوان ليكون عنوانا للكتاب؛ لأن المؤلف لم يُرد ذلك، فأحرى بالمحقق أن يتحقق من صحة العنوان من أكثر من طريق حتى يطمئن لذلك، ولكنه لم يفعل شيئا من ذلك، وهذا من أهم شروط طبع ونشر الكتب كما يرى ذلك الأستاذ عبد السلام هارون[2]، وهذا مأخذ كبير يؤخذ على المحقق.

أما نسبة الكتاب لمؤلفه فلم يقف عندها المحقق البتة لا من قريب ولا من بعيد، وهذا مأخذ آخر يؤخذ عليه؛ حيث إنه اعتمد على ما جاء في صفحات عناوين النسخ الخطية وسلّم بصحة ذلك، فأين دور المحقق في ذلك ؟! يقول الدكتور عبد الهادي الفضلي:« يجب على المحقق أن يتأكد من صحة نسبة الكتاب إلى مؤلفه، وسبب ذلك أن من الكتب ما نُسب إلى غير مؤلفه تعمدا لغاية تجارية أو نفسية، أو اشتباها أو غفلة أو جهلا أو غيرها»[3].

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ١٣٦.
(٢) انظر تحقيق النصوص ٤٣.
(٣) تحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي، ص ١٢٢، د.ط، مكتبة العلم، جدة.

مدى تحقيق المتن

أولاً: اعتمد المحقق في تحقيقه لكتاب كشف المشكل على أربع نسخ خطية هي:(١)

- النسخة (هـ)، وهي مكتوبة في القرن السابع الهجري، واعتبرها المحقق النسخة الأم؛ لأنها بخط تلميذ المؤلف وبها توثيقات ومقابلات، ومراجعة من المؤلف شخصيا، وسقط منها صفحتان وعشرة أسطر.
- النسخة (م)، ونسخت عام ٦٥٣هـ، وهي مصورة من نسخة محفوظة بالمكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بصنعاء، وهي نسخة مكتملة.
- النسخة (ت)، ونسخت في القرن الثامن الهجري كما هو واضح من نوع خطها، وهي كثيرة الأخطاء الإملائية واللغوية، ومفقود منها بعض الأبواب والفصول.
- النسخة (ك)، وهي مصورة عن نسخة خطية، ونسخت في أواخر القرن التاسع الهجري، وفيها خروم في بعض صفحاتها.

يتضح مما سبق أن المحقق قد أحسن اعتماد النسخة الأم، وقد جمع من النسخ ما يجعله يطمئن إليها؛ لاختلاف تواريخ نسخها وقرب بعضها من عصر المؤلف، وبعضها بخط تلميذ المؤلف وعليها توثيقات بخط المؤلف، ومع ذلك كان على المحقق أن يرجع إلى نصوص ذكرها من ترجموا للمؤلف أو أخذوا عنه ويقارن ذلك بما جاء في المخطوطات ولكنه لم يفعل، وهذا

(١) كشف المشكل في النحو ١٤٤ – ١٤٧.

يقلل من مدى تحققه من المتن إلى حد ما، كما أن المحقق لم يصف جميع النسخ بشكل دقيق، فالنسخة (م) لم يحدد المحقق أهي أقدم من (هـ) أم أحدث منها؟؛ لأنه لم يذكر تاريخ نسخْ (هـ) بالتحديد، كما أنه لم يذكر مدى صحتها ووضوحها نسبة إلى النسخ الأخرى، فبعض الدارسين يرى أن النسخة المكتملة والواضحة مقدمة على الناقصة وغير الواضحة وإن كانت حديثة [1].

ثانيا: التصويبات

صوّب المحقق بعض الأخطاء، ويؤخذ عليه عدم استعماله القوسين المعقوفتين[ ] حول ما جاء خطأ في المتن، ولكنه كان يصوّب الخطأ في المتن نفسه دون استعمال القوسين المعقوفتين، ويعلق في الهامش على ذلك ذاكرا الخطأ، والعكس – فيما يظهر لي- هو الصحيح؛ تحقيقا للأمانة العلمية، والتزاما بالمنهج العلمي في التحقيق، والأمثلة على ذلك كثيرة[2]، ولا يجوز ذلك إلا عند تصحيح خطأ جاء في نص قرآني كما فعل في بعض المواضع[3].

وحدث في بعض المواضع تصحيف لكن المحقق لم يفطن إلى ذلك ويقوم بتصحيحه في الهامش نحو: (فاجرى)، و(لا بَلْ الاشتغال)، فكتب في الهامش: فاجرى في الأصل، ولم يزد

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب لبرجستراسر، ص١٤، إعداد الدكتور محمد حمدي البكري، د. ط، القاهرة ١٩٦٩م.
(٢) كشف المشكل في النحو ١٩٨.
(٣) المصدر نفسه ٢٥٨.

على ذلك، أما عبارة (لا بَلْ الاشتغال) فلم يتطرق لها وزادها خطأ حين ضبطها، وكان عليه أن يصحح العبارتين فيقول: خطأ والصواب كذا، وهاتان العبارتان جاءتا في سياق النص الآتي:« وامتنع أن يعمل عملا وهو محذوف لأنه من صريح الأسماء، وليس له قوة الفعل ولم يفصل بينه وبين معموله لأنه من صلته والصلة بعض الموصول ولم يتقدم معموله عليه لأنه غير متصرف في نفسه فاجرى أن لا يتصرف في معموله ولم يتضمن الضمير لأنه جامد، وإنما تضمن الضميرَ اسم الفاعل لاَبَل الاشتغال، وتضمنه الحروف، والظرف في الأخبار لأجل النيابة عن الفعل»[1].

والذي يظهر لي أن المؤلف أراد بـ(فاجرى) فَأَحرى؛ لأنه يريد أنّ المصدر مادامت تلك صفاته فمن الأحرى ألا يتصرف في معموله ولا يعمل فيه، أما عبارة (لاَبَل الاشتغال) فيراد بها (لأجل الاشتقاق)؛ لأن المؤلف يريد القول بأن المصدر لا يجوز أن ينصب مفعولا به على اعتبار أنه تضمن ضميرا، وهذا الضمير يعرب فاعلا؛ لأن المصدر أصلا لا يتضمن ضميرا؛ لأنه جامد، أما اسم الفاعل فيتضمن ضميرا؛ لأنه مشتق، ولهذا قال: لأجل الاشتقاق، فهكذا علل تضمّن الحروف والظرف في الأخبار فقال: لأجل النيابة[2]، ولم يعلق المحقق أو يوضح المقصود من النص، وتوضيحي لذلك أنك لو قلت: (جاء الناظمُ القَصِيدَةَ)، فإنك تلاحظ أن

(١) كشف المشكل في النحو ٤٤٠ – ٤٤١.
(٢) راجع نص الحيدرة السابق .

فاعل اسم الفاعل (الناظم) ضمير مستتر تقديره (هو) فجاز أن ينصب اسم الفاعل القصيدة على اعتبار أنها مفعول به لاسم الفاعل الناظم، أما لو أردت نصب القصيدة في قولك: (أعجبني نظْم القصيدة) لم يجز ذلك؛ لأن المصدر (نظْم) لا يتضمن ضميرا يكون فاعلا له، لهذا تقول: أعجبني نظْمُ القصيدةِ بإضافة القصيدة إلى المصدر نظم(١).

ومن تلك الأوهام التي وقع فيها المحقق أيضا كتابته كلمة الموسوم بالراء هكذا (المرسوم)، وذلك في قول الحيدرة:« في كتابنا المرسوم بكتاب المباني والمعاني في القرآن الكريم »(٢)، فتَرَكَها المحقق دون تصويب.

وكذا يضيف المحقق-أحيانا- على النص كلمة من عنده في المتن، ويقول في الهامش: يقتضيها السياق(٣)، والأصل أن يترك المتن كما هو ويصوب في الهامش، وقد ألحق المحقق قائمة بالتصويبات في آخر الكتاب، وهي تصويبات مطبعية فحسب، وليس فيها مما ذكرت شيئا.

(١) انظر في ذلك موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل بديع يعقوب، ص ٥٤، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ط١، ١٩٨٦م.
(٢) كشف المشكل في النحو٢٧.
(٣) كشف المشكل في النحو ٦١٤.

ثالثا: الضبط

أما الضبط فقد ضبط المحقق النص في المتن كاملا بما في ذلك الآيات القرآنية، وأخطأ في ضبط بعضها[1]، كما ضبط الأحاديث النبوية والشواهد الشعرية والأمثال، وضبط الأعلام في الهامش عند تخريجها، ومع ذلك وقع في أخطاء كثيرة[2] مخلة بقواعد النحو والإملاء.

رابعا: التعليقات والإحالات

علّق المحقق وشرح ما يحتاج إلى شرح أو تعليق، فنجده يحيل القارئ إلى المصادر أو المراجع إذا اقتضى الأمر ذلك، وقد يحيل إلى صفحة من صفحات الكتاب نفسه إذا كان قد ترجم لعَلم تكرّر ذكره، ومع ذلك فهناك كثير من القضايا النحوية بحاجة إلى توضيح فلم يوضحها، وألفاظ بحاجة إلى تفسير فلم يفسرها، وأماكن بحاجة إلى تعريف فلم يعرّفها.

خامسا: الفهارس وجِدّتُها

لم يذكر المحقق في الكتاب شيئا من الفهارس عدا فهرس موضوعات الكتاب[3]، وهذا مأخذ يؤخذ عليه.

(١) المصدر نفسه ٥٥٧

(٢) المصدر السابق نفسه٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٤٤٠، ٤٤١ وغيرها.

(٣)كشف المشكل في النحو٦٧٠

سادسا: مدى العناية بالطباعة

إن أكثر ما يقلل من مدى العناية بالطباعة كثرة الأخطاء المطبعية التي لا تحصر في تحقيق الباحث – محل هذا المبحث- ومع أن المحقق ألحق ملحقا صوب فيه بعض الأخطاء المطبعية إلا أن ما بقي من أخطاء يقلل من قيمة الكتاب المحقَّق، وأهم الأخطاء المطبعية التي لم يعتن بها المحقق: عدم الدقة في استعمال علامات الترقيم، كالفاصلة المنقوطة التي لا وجود لها في الكتاب كله رغم كثرة الجمل التعليلية، وكذا عدم التفرقة بين همزة القطع والوصل، وكذا نسيان كلمات[1] أو جمل أو حروف[2]، وتكرار عبارات[3]، وكذا عدم التفرقة بين قوسي التنصيص وقوسي الإيضاح، وعدم استعمال القوسين المزهّرتين الخاصتين بالآيات القرآنية؛ تمييزاً لها عن بقية النصوص، وكذا عدم التفرقة بين الألف اللينة والياء[4].

سابعا: مآخذ أخرى

رغم ما بذله المحقق من جهد يشكر عليه إلا أنه وقع في أخطاء ما كان ليقع فيها لو أرجع البصر كرتين، ولكن لكل عالم هفوة كما قيل، والخطأ طبيعة إنسانية، وما سوف أذكره من أخطاء لغوية ومنهجية وقع فيها المحقق لا تُنقص من قدره بقدر ما تقرب الكتاب من عين الصواب، وتلك الأخطاء أجملها في الآتي:

(١) كشف المشكل في النحو ٩.
(٢) المصدر السابق نفسه ٩.
(٣) المصدر السابق نفسه ١٧.
(٤)المصدر السابق نفسه ٢٦.

- أخطاء إملائية: ومن ذلك كتابة كلمة رضى بالألف اللينة في قول الحيدرة: « وملتمسا رِضى الله تعالى برضاهم »[1] والصواب: رِضا.

أخطاء نحوية: كقول المحقق:« قلنا قسمه أربعة كتب جعل لكل منها أبوابا، ففي الكتاب الأول ثلاثة وعشرون بابا.... والرابع اثنتان وعشرون بابا» والصواب: اثنان وعشرون وليس اثنتان وعشرون، ويبدو أن المحقق وهِم فظن أن الأعداد من ١ – ٩ في حالة العطف على ألفاظ العقود أو التركيب مع العشرة تخالف المعدود تذكيرا وتأنيثا، وإنما يكون ذلك مع الأعداد من ٣ –٩، أما العددان١، ٢ فإنهما يطابقان المعدود في التذكير والتأنيث، وأما مجي اثنتي عشرة أسباطا في قوله تعالى: ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا وَأَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى إِذِ اسْتَسْقَاهُ قَوْمُهُ أَنِ اضْرِب بِّعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ وَظَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْهِمُ الْمَنَّ وَالسَّلْوَى كُلُواْ مِن طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُواْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[2]، فإن تفسير ذلك كما جاء عند القرطبي:« وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما" عدّد نعمه على بني إسرائيل، وجعلهم أسباطاً ليكون أمر كل سبط معروفاً من جهة رئيسهم، فيخف الأمر على موسى. وفي التنزيل: "وبعثنا منهم اثني عشر نقيبا" [المائدة: ١٢] وقد تقدم. وقوله:

(١) المصدر السابق نفسه١٦.
(٢) الأعراف آية١٦٠.

"اثنتي عشرة" والسبط مذكر؛ لأن بعده أمماً فذهب التأنيث إلى الأمم. ولو قال: اثني عشر لتذكير السبط جاز، عن الفراء. وقيل: أراد بالأسباط القبائل والفِرَق، فلذلك أنث العدد. قال الشاعر:

وإن قريشاً كلها عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر

فذهب بالبطن إلى القبيلة والفصيلة، فلذلك أنثها، والبطن مذكر، كما أن الأسباط جمع مذكر.

الزجاج: المعنى قطعناهم اثنتي عشرة فرقة. " أسباطا" بدل من اثنتي عشرة " أمما" نعت للأسباط. وروى المفضل عن عاصم. وقطعناهم مخففاً. أسباطاً الأسباط في ولد إسحاق بمنزلة القبائل في ولد إسماعيل عليهما السلام. والأسباط مأخوذ من السبط وهو شجر تعلفه الإبل. وقد مضى في البقرة مستوفى. [1]

وبناء على ما سبق فهل(باب) في قول المحقق:(اثنتان وعشرون بابا) تحتمل تأويلا بمؤنث ؟ الجواب . لا . وقد كرر المحقق هذا الخطأ في موضع آخر حيث قال:« واستشهد بالحديث النبوي حوالي اثنتي عشر حديثا» [2] والصواب: اثني عشر حديثا.

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي٣٠٣/٧

(٢) انظر كشف المشكل في النحو ١٤٠

ومن الأخطاء النحوية والأسلوبية ما جاء في قول المحقق:«أما استشهاده بالشعر فكثير أيضا لم يذكر إلا ست وثمانين شاعرا "[1] حيث جاء في هذا النص خطآن: الأول: نحوي، وذلك في قوله: لم يذكر إلا ست وثمانين، والصواب: ستة وثمانين؛ لأنه مفعول به للفعل (يذكر) ؛ لأن الكلام منفي ناقص، والثاني: أسلوبي، حيث قال: أما استشهاده بالشعر فكثير أيضا، ثم قال: لم يذكر إلا ست ...، فأسلوب الاستثناء هنا معناه نفيٌ ثم إثبات، حيث نفى ذكر الحيدرة شعراء ثم استثنى منه ستة وثمانين شاعرا مذكورا، فإذا كان الحيدرة قد استشهد كثيرا بالشعر كما ذكر المحقق فكيف يستقيم المعنى عندما يستعمل بعد ذلك أسلوب الاستثناء الذي يدل على نفي الاستشهاد بالشعر ثم إثبات الاستشهاد بستة وثمانين شاعرا ؟!، والذي يظهر لي أن يقول: أما استشهاده بالشعر فكثير حيث استشهد بستة وثمانين شاعرا؛ لأن هذا العدد من الشعراء ليس بالقليل.

ومن أخطاء المحقق النحوية أيضا قوله:« وإنني أرجح ترجمة السيوطي في بغيته الذي سماه " أبو السعود بن جيران" بينما ذكره صاحب كتاب فقهاء اليمن باسم أبو السعود بن خيران» [2]، والصواب أن يقول: باسم أبي السعود بإضافة اسم إلى أبي؛ لأنه لم يُرد الحكاية، ولو أراد ذلك لوضع الاسم بين علامة الحكاية هكذا: باسم " أبو السعود" كما فعل حين

(١) انظر كشف المشكل في النحو ١٤٠.
(٢) كشف المشكل في النحو١٣.

قال في النص السابق أيضا: الذي سماه " أبـو السـعود بـن جـيران"، فلـو لم يضـع علامـة الحكاية للزمه أن يقول: الذي سماه أبا السعود، بنصب (أبا)؛ لأنها مفعول به ثانٍ.

ومن أوهامه أيضا في النص السابق استعماله (بينما) وسط جملتين، والصواب أن تكون رابطة بين جملتين ومتصدرة لهما ، وقد سبق أن ناقشت هذه المسألة في دراستي هـذه[1] مـن ذلك أيضا قوله:« اعتمد الحيدرة بالاستشهاد بالآيات القرآنية وهي كثيرة »[2]، والصواب: اعتمد الحيدرة على الاستشهاد بالآيات القرآنية، وليس بالاستشهاد؛ لأن الاعـتماد يقتضي حرف الجر على وليس الباء.

ومن ذلك قوله:« وكان يجيب على أسئلتهم »[3]، والأفضل: عن أسئلتهم؛ لأن المعنـى الأصلي لحرف الجر(على) الاستعلاء ولا استعلاء هنا أما المعنى الأصلي لحـرف الجـر(عن) فالمجاوزة، وقد تجاوز الحيدرة الأسئلة إلى أجوبة، وقد يُرد على قولي بأن(عن) قد تخرج من المعنى الأصلي لها إلى معان أخرى وكذلك (على) كما هو مقرر في كتب النحـاة، فتـأتي عـن بمعنى الاستعلاء، كقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَنْ نَفْسِهِ﴾[4]، أي: عـلى نفسـه، وتأتي (على) بمعنى المجاوزة، كقول الشاعر:

(١) انظر القسم الأول من دراستي هذه
(٢) انظر كشف المشكل في النحو ١٤٠.
(٣) المصدر نفسه ١٥.
(٤) سورة محمد آية ٣٨.

إذا رَضِـــيَتْ عَـــلَيَّ بَنـــو قُشَـــيْرٍ لَعَمْـــرُ اللهِ أعْجَبَنِـــي رِضَـــاها[1]

أي: إذا رضيت عنِّي، أعود فأقول إذا رُد بما ذُكر فإن ذلك صحيح، ولكن بعض النحاة قال: "يحتمل أن " رضي" ضُمِّن معنى عطف، وقال الكسائي: « حُمِل على نقيضه وهو سخط »[2].

ثم إن معنى المجاوزة لـ(عن) هو مذهب البصريين ولم يذكروا لها معنى سواه[3]، فلماذا الأخذ بما يحتمل التأويل وترك ما كثر استعماله وليس فيه تأويل؟

أما ما يؤخذ على المحقق منهجيا هو عدم التزامه بالمنهج التاريخي عندما ذكر أسماء مشاهير العلماء الذين ذكر الحيدرة لهم آراء نحوية، فلم يرتبهم تاريخيا حسب تاريخ الوفاة لكل منهم بل قدم وأخر[4].

(١) هذا من شواهد الأنباري في الإنصاف، والرضي في شرحه على الكافية، وابن هشام في مغني اللبيب، والبيت من قصيدة للقحيف العقيلي يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري، وبعده:
ولا تنبو سيوف بني قشير ... ولا تمضي الأسنة في صفاها.
انظر خزانة الأدب ٤٨٩/٣.
(٢) انظر مغني اللبيب لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ١٤٣/١، د.ن، د.ط.
(٣) المصدر السابق نفسه١٤٧/١.
(٤) كشف المشكل في النحو ٤٩-٩٧.

المبحث الثاني

شرح وتحقيق تعليقة في أصول النحو

لجمهور بن علي بن جمهور المتوفى سنة ٦٣٠هـ

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن بحث منشور في مجلة كلية الآداب بجامعة صنعاء العدد (٢٠) للعام ١٩٩٠م، حيث قام به الأستاذ طارق نجم عبد الله (من العراق الشقيق) رئيس قسم اللغة العربية بكلية الآداب – جامعة صنعاء سابقا.

تناول الباحث تعليقة جمهور بن علي بن جمهور في أصول النحو بالشرح والتحقيق، وقد بلغ عدد صفحات هذا التحقيق سبعاً وأربعين صفحة.

التقديم للنص المحقق بالدراسة وبيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه

قدم الباحث بمقدمة قصيرة تكونت من ست صفحات، وتحدث فيها عن المدلول اللغوي لكلمة (تعليقة)، وكلمة (أصول)، وبعد ذلك حاول الباحث الوقوف على ترجمة لمؤلف التعليقة في أصول النحو وكذا عصره ولكنه لم يأت بشيء يستحق الذكر؛ حيث ما زال اللثام مماط على جمهور بن علي بن جمهور ولا يعرف عنه إلا اسمه وشيخه وعصره، ونسبة التعليقة له

وإن كان الباحث لم يسلِّم بقضية نسبة التعليقة لجمهور وكذا اسمها (عنوانها) حيث قال الباحث:« وقد ذكر له صاحب تاريخ ثغر عدن - كما مر بنا- كتابا اسمه: "المذكرة العربية في النحو" ولا ندري هل هو المخطوط محل البحث، أم كتاب آخر، حيث لا دليل يفيدنا بهذا الشأن »[1]، ثم قدم الباحث دراسة موجزة عن رسالة ابن جمهور فتناول فيها: المدلول اللغوي لمصطلحات عنوان المخطوط (التعليقة) - منهج ابن جمهور في ترتيب موضوعات الرسالة- شواهد جمهور بن علي في رسالته- المسائل الخلافية عن جمهور بن علي في رسالته- الأعلام المذكورة في رسالة جمهور- لغات العرب المذكورة من رسالة جمهور- القيمة العلمية لرسالة جمهور بن علي- وصف المخطوط ومنهج التحقيق، وكان كل ذلك بصورة موجزة ومجملة بحيث إنها لم تتعد بضع صفحات[2]، فأما مدى بيان أهمية التعليقة وقيمتها فقد سبق أن ذكرت آنفا أن الباحث قد وقف على القيمة العلمية لرسالة جمهور[3]،وقد بين الباحث أنها ذات أهمية كبيرة حيث إنها لخصت أهم أسس النحو العربي بشكل موجز وميسر- وبأسلوب التساؤل المترابط الذي يثبت المعلومة من أساسها ويعللها ويقنع ويشفي نفس السائل عن مسألة ما، كما بين الباحث أن التعليقة فيها حسن ترتيب ودقة اختصار[4]، ولذلك فإنها تستحق التحقيق، فيعد عمل طارق نجم مجهودا طيبا حيث إنه أخرجها إلى حيز الوجود بعد أن كانت مدفونة بين

(١) يُنظر مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء، العدد ٢٠، ص ٣٥٥، منشورة كلية الآداب ١٩٩٠م.
(٢) يُنظر مجلة كلية الآداب جامعة صنعاء، العدد ص ٣٥٤-٣٥٩.
(٣) انظر المرجع السابق نفسه ص ٣٥٨ - ٣٥٦.
(٤) انظر المرجع السابق نفسه ص ٥٤.

أدراج المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء، كما أنه بذلك الجهد أظهر وأبرز لنا جهد نحويّ يمني تميز عن غيره بحسن الترتيب ودقة التلخيص وأسلوب السؤال المترابط الذي يؤصل للمعلومة النحوية من أساسها.

تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه

١- مدى تحقيق اسم المؤلف

وقف الباحث على اسم المؤلف معتمدا على ما ذكره صاحب كتاب (تاريخ ثغر عدن) وصاحب كتاب (مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن)، وذكر المحقق أن ما ذكره الحبشي صاحب كتاب (مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن) هو نقل عن كتاب (تاريخ ثغر عدن)، ويبدو أن الترجمة عبارة عن إشارات طفيفة ومن ضمنها اسم المؤلف وهو (جمهور بن علي بن جمهور) تلميذ سليمان ابن بطال الركبي اليمني (ت:٦٣٠هـ) ولم يزد على ذلك، ولم يضبط الباحث اسم جمهور، وهذا مما يؤخذ عليه، فلا ندري أهو جمهور بفتح الجيم وسكون الميم أم (جمهور) بضم الجيم أم (جمهور) بكسرها أم غير ذلك ؟!.

٢- مدى تحقيق العنوان ونسبة الكتاب إلى مؤلفه

اعتمد الباحث في تحقيق عنوان هذه المخطوطة على ما ذكر في متنها بخط الناسخ احمد بن مطهر الوصابي المتوفى سنة(٨١٢هـ) حيث قال:« هذه تعليقة في أصول النحو لجمهور النحوي رحمه الله »[١].

وقد تشكك الباحث في عنوان هذه المخطوطة فقال:« وقد ذكر له صاحب تاريخ ثغر عدن – كما مر بنا– كتابا اسمه:المذكرة العربية في النحو ولا ندري هل هو المخطوط محل البحث أم كتاب آخر حيث لا دليل يفيدنا بهذا الشأن»[٢]، ولم يدلل الباحث على ما يقوي نسبة المخطوط لمؤلفه بنصوص ممن أخذوا عنه، أو من ترجموا له، وهذا أيضا يقلل من مدى نسبة المخطوط (التعليقة) لمؤلفها، ويبقى هذا الأمر بحاجة إلى تحقيق وتوثيق لتأكيد عنوان المخطوط وتأكيد نسبته لجمهور بن علي بن جمهور؛ لأنه لا يوجد ما يؤيد ويؤكد تسمية هذا المخطوط بـ(تعليقة في أصول النحو)، ولم يذكره صاحب المخطوط بهذه التسمية ولكن الناسخ هو من ذكر تلك التسمية قبل أن يبدأ بنص المخطوط، والنسخة فريدة لا أتراب لها.

(١) تعليقة في أصول النحو لجمهور بن علي بن جمهور، مخطوط محفوظ بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموعة برقم ٢٣، ٣٤، الورقة الأولى.

(٢) انظر مجلة كلية الآداب، بحث تعليقة في أصول النحو لجمهور للدكتور طارق نجم عبد الله، العدد ٢٠ منشورات جامعة صنعاء ١٩٩٠م.

مدى تحقيق المتن

اعتمد الباحث على نسخة فريدة لهذا المخطوط وهي نسخة مكتبة الجامع الكبير بصنعاء ضمن مجموعة برقم (٢٣٣٤)، وهي نسخة يرجع تاريخها - كما هو مثبت فيها- إلى عام (٨١٢هـ)، وأما تاريخ وفاة المؤلف فمجهول ولم يتمكن الباحث من تحديدها إلا أنه استنتج أنه من نحاة القرن السابع الهجري؛ وذلك لأنه تلميذ ابن بطال وابن بطال توفى عام (٦٣٠هـ)، وعلى هذا فإن بين النسخة المخطوطة ومؤلفها زهاء القرنين من الزمن، وهي فريدة أيضا وليست بمسودة المؤلف ولا بخط أحد تلاميذ المؤلف، ولا يوجد فيها ما يدل على أنها رُوجِعت أو قُوبِلت على نسخة قريبة من عصر المؤلف، ولأجل ذلك كله فإن هذه الأمور تجعل التحقيق لا يرقى إلى المستوى الوثيق وتقلل من مدى التحقيق إلى حد ما.

التصويبات

صوب المحقق ما رآه أنه خطأ من الناسخ، وعلق على تلك الأخطاء في الهامش، ولكنه لم يلتزم منهجا معينا في التصويب فنجده يكتب الكلمة في المتن خطأ كما جاءت في النسخة ويضع فوقها رقماً هامشيا دون أن يضعها بين قوسين معقوفتين ويصوبها في الهامش، ومن ذلك تصويبه لقول صاحب المتن الذي قال فيه: « ولا أتيت بشيء من عندي، فأكون عرضا »[1]، ثم علق المحقق بقوله:

(١) تعليقة في أصول النحو لابن جمهور، متن الصفحة ٣٦٠.

« لعل في الكلمة تصحيف والأصل (الغرض) بالغين، والغرض: هو الهدف الذي ينصب فيرمى فيه »[1].

ثم إنه لم يبين منهجه في التعامل مع الكلمات التي بحاجة إلى تصويب، وذلك في مقدمة التحقيق ومع ذلك لم يصوب كثيرا، وإنما كانت تصويباته نزرا.

التخريجات

خرّج المحقق الشواهد النحوية :قرآنية وشعرية وعلق على بعضها وكان يحيل إلى المصادر لتوثيقها، ولم تتعد التخريجات ما ذكرت من شواهد؛ لأنها غير الشواهد التي ذكرت في المتن ولم تذكر شواهد أخرى في تعليقاته على بعض الشواهد كالأمثال والأقوال المأثورة وغيرها.

التعليقات والإحالات

لم يذكر المحقق شيئا بحاجة إلى تعليق إلا وعلق عليه وأحال إلى المصادر للتوثيق إلا أنه أسهب إسهابا في تعليقاته فتحولت تعليقاته من دورها الأساس وهو التوضيح والإفهام للمتن إلى الشرح والتفصيل والتفريعات التي تُثقل على القارئ وتشتته.

(١) المرجع نفسه هامش الصفحة ٣٦٠.

الفهارس وجِدَّتِها

لم يذكر المحقق في نهاية التحقيق أي فهرس يذكر مما يقلل من الاستفادة من هذه التعليقة ولا يفتح آفاقا أخرى فيها تتعدى المادة النحوية .

مدى العناية بالطباعة والضبط

الطباعة دقيقة جدا وهي أهم ما يميز هذا التحقيق ولم أجد في ذلك من مأخذ يذكر، فقد التزم المحقق بقواعد الإملاء الحديثة بدقة وعلامات الترقيم مما يدل على أنه بذل في ذلك جهدا كبيرا.

أما الضبط فلم يرق إلى المستوى العالي حيث كان الضبط للكلمات التي يشعر المحقق أنها بحاجة إلى ضبط فقط ، ولذلك تُركت كثير من الكلمات من غير ضبط وهي بحاجة إلى ضبط؛ لأنها قد تقرأ على وجوه مختلفة، أما ضبط الشواهد فكان يقع في ضبطها بعض من الأخطاء، كما في ضبط الشاهد الشعري التالي:

فَإنّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّيْ وَبِئْرِيْ ذُوْ حَفَرْتَ وَذُوْ طَوَيْتَ[1].

والصواب: حَفَرْتُ وذو طويتُ؛ لأن (ذو) بمعنى التي ، أي:وبئري التي حفرتُ والتي طويتُ.

(١) تعليقة في أصول النحو ٣٧٧.

أما الأعلام والأماكن فقد ضبطها المحقق بدقة ولا مأخذ على ذلك.

مآخذ إضافية

لاحظت على طارق نجم توهما نحويا في مقدمة التحقيق، وليس للطباعة تدخل فيه فيقال: ربما كان الخطأ من قبل الطباع؛ لأن هذا التوهم كان في أحد الأساليب النحوية وليس ضبطا خطأ لكلمة ما، وهذا التوهم النحوي الذي وقع فيه طارق نجم هو قوله:« وقد ذكر له صاحب تاريخ ثغر عدن – كما مر بنا– كتابا اسمه: " المذكرة العربية في النحو "، ولا ندري هل هو المخطوط محل البحث أم كتاب آخر »[1] فيلاحظ أن المحقق استعمل في تساؤله حرف الاستفهام (هل)، ويلاحظ أنه قال:« ولا ندري هل هو المخطوط محل البحث أم كتاب آخر» حيث استعمل معه الحرف (أم) وهذا لا يجوز في لغة العرب باتفاق النحاة ولا خلاف في ذلك؛ حيث لا يجوز مجيء الحرف (أم) مع هل، يقول الدكتور فاضل السامرائي:«تفترق (هل) عن الهمزة من وجوه، أهما:

١ – اختصاصها بالتصديق في حين أن الهمزة تكون للتصور والتصديق، وعلى هذا لا تأتي (أم) المعادلة مع (هل) بخلاف الهمزة، فلا تقول (هل محمد مسافر أم خالد ؟) بل (أمحمد مسافر أم خالد ؟) »[2].

(١) تعليقة في أصول النحو ص ٣٥٥.

(٢) معاني النحو ٢٠٧/٤.

« والتصديق هو طلب النسبة، ويكون الجواب بـ(نعم) أو (لا) »[1].

أما التصور فـ« هو تعيين المفرد، ويكون الجواب بالتعيين»[2] ويقول ابن هشام: « (هل): حرف موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي[3] فيمتنع نحو " هل زيدا ضربت " لأن تقديم الاسم يشعر بحصول التصديق بنفس النسبة، ونحو " هل زيدا قائم أم عمرو " إذا أريد بأم المتصلة، و"هل لم يقم زيد" » [4].

إذن يتضح من النصوص السابقة أنه إذا أريد تحديد أحد أمرين مذكورين فإنه لا يستعمل لذلك حرف الاستفهام (هل) فإذا رجعنا إلى نص طارق نجم السابق الذكر فإننا نجده يتساءل عن تحديد أحد الأمرين قائلاً: آلكتاب الذي ذكره صاحب ثغر عدن ونسبه لجمهور بن علي بن جمهور هو نفسه (تعليقة في أصول النحو) التي يقوم طارق نجم بتحقيقها أم كتاب آخر غير التعليقة.

(١) موسوعة النحو والصرف والإعراب ٥٦٤ الهامش.

(٢) المرجع السابق نفسه ص ٧.

(٣) التصديق السلبي هو أن المتكلم (السائل) يكون ابتداء قائلا الأمر من نفسه أي كأنه يقرر المخاطب المسئول، أما في التصديق الإيجابي فإن السائل يدع الإجابة للمخاطب ولا يلزمه بإجابة معينة كنعم مثلا ولكن يترك للمخاطب (المسئول) حرية الإجابة بنعم أو لا. انظر معاني النحو ٢٠٩/٤.

(٤) مغني اللبيب ٣٤٩/٢.

فطارق نجم يعرف أن لجمهور بن علي كتاباً في النحو ولكنه لا يعرف أهو التعليقة أم كتاب آخر، فهو لا يعرف بالتحديد أيهما، ويريد تحديد أحدهما، لهذا تساءل عن ذلك، فنلاحظ أنه استعمل حرف الاستفهام (هل)، و (هل) لا تختص بالتصور هو كما ذكر ابن هشام، وحرف الاستفهام المختص بالتصور هو (الهمزة) كما بيّن الدكتور فاضل السامرائي، وكما بـيّن أن (أم) المعادلة لا تأتي مع (هل)، ولكنها تأتي مع الهمزة، وهنا نتساءل: لماذا لا تأتي (أم) المعادلة (المتصلة) مع (هل) ؟ والجواب نجده عند ابن هشام أثناء حديثه عن (أم) المتصلة، حيث قال:« وتسمى أيضا معادلة ؟ لمعادلتها للهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول والاستفهام في النوع الثاني »[1].

ويقصد بالنوع الأول أن تتقدم على (أم) المتصلة همزة التسوية كقوله تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾[2] ويقصد بالنوع الثاني أن تتقدم على (أم) المتصلة همزة استفهام يطلب بها وبأم التعيين نحو « أ زيد في الدار أم عمرو » بمعنى أن (أم) المتصلة تعادل همزة التسوية في إفادتها التسوية وتعادل همزة الاستفهام في إفادتها الاستفهام.

فإذا نظرنا إلى نص طارق نجم السابق سنجده قد استعمل (أم) المتصلة (المعادلة للهمزة) مع (هل) وهذا لا يجوز.

(١) مغني اللبيب ٤١/١.
(٢) المنافقون آية ٦.

إذن لقد توهم طارق نجم في نصه السابق فوقع في خطأين نحويين مرتبطين بالمعنى:

الأول: استعماله حرف الاستفهام (هل) للتصور (التعيين لأحد الأمرين) و(هل) غير مختص بالتصور ولكن المختص بالتصور هو حرف الاستفهام (الهمزة).

الثاني: استعماله حرف العطف (أم) المتصلة معادلة لـ(هل) وهي ليست كذلك ولكنها معادلة (للهمزة)، وقد يقال: ربما أراد طارق (أم) المنقطعة لا المتصلة واستعمالها مع (هل) جائز عند النحاة، فأردُّ على ذلك بالآتي:

أولا: يُميّز النحاة بين (أم) المتصلة (المعادلة) و (أم) المنقطعة من حيث تركيب الكلام بأن (أم) المنقطعة تأتي بعدها (هل) مرة أخرى نحو: هل هذا كتاب نحوٍ أم هل هو كتاب لغة ؟ [1]، وكقوله تعالى: ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالنُّورُ ﴾[2]، وعبارة طارق نجم لم تكن كذلك حتى يقال: المقصود بأم هي المنقطعة.

ثانيا: يُميّز بين (أم) المنقطعة و(أم) المتصلة من حيث المعنى بأن الجملة التي بعد (أم) المنقطعة لا علاقة لها بالجملة التي قبلها وتقدر (أم) المنقطعة حينها بـ(بل) فيكون معنى الآية السابقة هو: قل هل يستوي الأعمى والبصير بل هل تستوي الظلمات والنور، فيتضح بذلك أنه

(١) ينظر في ذلك معاني النحو للسامرائي ٤/٢١٤.
(٢) سورة الرعد آية ١٦.

لا علاقة لاستواء الظلمات والنور باستواء الأعمى والبصير ففيه انتقال وإضراب من شيء إلى شيء آخر غير الذي سبق ذكره.

فإذا طبقنا هذا المعنى على نص طارق نجم الذي قال فيه: « ولا ندري هل هو المخطوط محل البحث أم كتاب آخر » فإن المعنى سيكون: ولا ندري هل الكتاب الذي ذكره صاحب ثغر عدن هو المخطوط – محل البحث – بل كتاب آخر، وبهذا لا يستقيم الكلام ولا المعنى؛ لأنه بذلك ينتفي تساؤله وتشككه من تحديد أي الكتابين هو، حيث يكون قد اضرب من التساؤل والتشكك وحسم الأمر بأنه كتاب آخر وهذا ما لم يرده طارق نجم.

ولذلك لو قال طارق نجم:« ولا ندري هل هو المخطوط – محل البحث أو كتاب آخر، لجاز هذا الاستعمال من حيث تركيب الكلام؛ لأن النحاة أجازوا ذلك[1] ولكن سيشكل حينئذ المعنى حيث إنه لن يكون طلب التصور (التعيين والتحديد لأحد الكتابين وهو ما يريده طارق ولكن المعنى سيكون حينئذ هو طلب التصديق بـ(نعم) أو (لا) بمعنى: هل الكتاب هو أحدهما ؟ فيكون الجواب (نعم) أو (لا)، وهذا ما لا يراد التساؤل عنه من قبل طارق ولكنه يريد بتساؤله التصور وتحديد أحد الكتابين؛ لأن طلب التصور يقتضى أنه لا يُعرف أي الكتابين ذلك الكتاب الذي ذكره صاحب ثغر عدن: آلمخطوط أم كتاب غيره، فطارق يعلم أن لجمهور

(١) جاء في معاني النحو ٤/٢١٦:« ومن هنا شيء أنه لايجوز استعمال (أم) المعادلة بعد (هل)؛ لأنها لا تستعمل للتصور بخلاف (أو) فإنه يجوز استعمالها بعدها وبعد الهمزة».

كتاباً نحوياً ولكنه لم يستطع تحديده، أما لو أراد التصديق فهذا يعنى أنه يسأل: هل الكتاب المذكور هو أحدهما والجواب: نعم أو لا، فهو لا يعلم ما إذا كان الكتاب المذكور أحدهما أو ليس أحدهما، أما المعنى الأول وهو التصور، فهو يعلم أن الكتاب المذكور هو أحدهما لكن أيهما؟

والسياق يدل على أنه يعلم أن الكتاب المذكور هو أحدهما لكن أيهما ؟ بدليل قوله « ولا ندري» بعد أن ذكر أن لابن جمهور كتاب نحو وهو أحدهما، ولكنه أيهما ؟ والجواب: لا يدري.

المبحث الثالث

تحقيق الجزء الأول من كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن تحقيق لكتاب نحوي صنفه النحوي اليمني المعروف بابن يعيش الصنعاني (ت: ٦٨٠هـ)، وقد قام بهذا التحقيق الباحث علي بن حسن محمد الظاهري، وهذا التحقيق عبارة عن رسالة ماجستير، تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية، فحصل بها على درجة الماجستير عام ألف وأربعمائة وأربعة عشر هجرية[1]، وأشرف عليها الدكتور عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وميدان هذا التحقيق هو الجزء الأول فقط من كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني، وهذا التحقيق عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى تحت رقم التصنيف (٢٣٢٨).

التقديم للنص المحقق بالدراسة وبيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه

(١) انظر ابن يعيش الصنعاني، حياته وآثاره مع تحقيق الجزء الأول كتابه المحيط المجموع في الأصول والفروع، تحقيق: علي الظاهري صفحة العنوان رسالة ماجستير جامعة أم القرى كلية اللغة العربية ١٤١٤هـ.

قدم المحقق للنص المحقق حيث جعل هذا التقديم قسما مستقلا بذاته تناول فيه بالدراسة الحياة الثقافية والعلمية والسياسية في عصر المؤلف بصورة مختصرة كذا التعريف بالمؤلف، ومن ثم دراسة منهج المصنف في الجزء الأول من هذا الكتاب، ولم يقف المحقق عند النسبة؛ لأنه أشار أنه تم تحقيق النسبة واسم المصنف واسم الكتاب من قبل زميله الذي قام بتحقيق الجزء الثاني[1] ولم يبين أهمية الكتاب وقيمته، سوى ما ذكره أن من الضرورة تحقيق الجزء الأول ليكون مكملا للجزء الثاني الذي تم تحقيقه. كما أفرد عنوانا لآرائه النحوية [2]ومن المآخذ عليه هنا أنه لم يذكر أي رأي نحوي للمصنف ولكنه ذهب يتحدث عن علله بشكل مجمل.

ولذلك لن أقف هنا عند مدى توثيق اسم المؤلف واسم الكتاب ونسبته للمصنف، وسأركز على تحقيق المتن ومدى الفهرسة والطباعة والضبط.

مدى تحقيق المتن

فحص النسخ:

اعتمد المحقق على نسخة و حيدة بل نسخة مصورة في الجامع الكبير بصنعاء، وهذه النسخة تحت رقم (١٨٤٢) فرع اللغة، وذكر المحقق أن هذه النسخة ناقصة من أولها حيث

(١) انظر المبحث السابع من هذا الفصل.

(٢) انظر المحيط المجموع ٢٦/١ من الدراسة.

سقطت من أولها وريقات ولم يعددها[1] ولهذا فإن المصورة التي بين يدي المحقق تبدأ بـ" نعم و بئس" وقد ذكر المحقق أيضا أن الجزء الثاني الذي يبدأ بـ" باب النداء" متصل بالجزء الأول، وظاهر كلام المحقق يوحي بأن جزأي المحيط الأول والثاني في مجلد واحد، وهذا يخالف الواقع؛ إذ أن الجزء الأول عبارة عن مجلد مستقل وأما الجزء الثاني ففي مجلد آخر منفصل عن المجلد الأول، والمجلد الأول مخطوط مصنف في مكتبة الجامع الكبير تحت رقم (١٨٤٢) في حين أن المجلد الثاني (الجزء الثاني) مصنف أيضا في مكتبة الجامع الكبير تحت رقم (١٨٣١) نحو ووصف المحقق النسخة الوحيدة من الجزء الأول التي اعتمد عليها بأن خطها لا يختلف عن خط الجزء الثاني من الجزء الأول واكتفى بذلك متكئا على ما قام به زميله السابق الذي حقق الجزء الثاني، وهذا الاتكاء – فيما يبدو لي- يقلل من مدى توثيق وفحص النسخة؛ لأن هناك ملاحظات كثيرة على فحص نسخة الجزء الثاني؛ ولأن النسخة الخاصة بالجزء الأول تحت رقم تصنيف خاص بها غير رقم تصنيف نسخة الجزء الثاني، فهي بحاجة إلى توثيق وتحقق وتأكد من صحتها، ولذلك فإن فحص النسخة بالنسبة للجزء الأول فيه نظر.

(١) انظر المصدر نفسه ٢٦/١.

التصويبات

قام الباحث بعديد من التصويبات للشواهد ولاسيما الآيات القرآنية، والأمثلة والشواهد الأخرى، ومن ذلك:

- تصويب للشاهد القرآني الذي ذكره ابن يعيش هكذا « فلما رأي كوكبا» فصوبه الباحث في المتن وأشار إلى الخطأ في الهامش[1] فذكر أن الشاهد هو قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ اللَّيْلُ رَأَى كَوْكَبًا﴾ [الأنعام: ٧٦].

وقد يصوب شاهدا جاء خطأ كتصويبه للشاهد (علمت أن زيدا قائم) الذي ذكره ابن يعيش مثالا على (أن) المخففة من الثقيلة عاملة في الأسماء حيث صوبه بقوله:« أما مثاله (علمت أن زيدا قائم) كان صوابه: علمت أن زيد قام » والحق أقول إن المحقق كان يتوهم أن المصنف أخطأ فيصوب أخطاءه، ولو تعمق المحقق وأعمل النظر لوجد أن المصنف لم يخطئ، ولكنه يقصد شيئا وظنه المحقق شيئا آخر، والمثال على ذلك ما يأتي:

قال المصنف:« و"أن" المفتوحة تعمل النصب في الأفعال المستقبلة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف، ولا تعمل النصب في الأسماء والرفع في الأخبار إذا كانت مخففة من الثقيلة، وهي لا تعمل مرة إذا دخلت على الفعل الماضي، أو كانت زائدة للصلة أو بمعنى: أي، مثال كونها عاملة في الأفعال: أن تقوم خير من أن تقعد، ومثالها مخففة من الثقيلة عاملة في

(١) انظر المحيط المجموع، الجزء الأول ص ٣٩.

الأسماء: علمت أن زيدا قائم، وعلى مثل هذا قياسها ومثال كونها غير عاملة: أعجبني أن قمت، و﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ [المزمل:٢٠]، ﴿وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس:١٠]، ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلأ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ [ص:٦].

فقد علق المحقق مصوبا قول ابن يعيش:« ومثال كونها غير عامله: أعجبني أن قمت ... الخ » حيث قال:« المؤلف في هذا الفصل خلط خلطا عجيبا فإن (أن) إذا خففت عملت، ويكون اسمها ضمير الشأن، وهي في الآيات التي ذكرها عاملة وخبرها جملة، أما مثاله علمت: أن زيدا قائم كان صوابه: علمت أن زيد قام»[1].

فالمتأمل في نص ابن يعيش السابق يلاحظ أن ابن يعيش يريد القول بأن (أن) تأتي مصدرية ناصبة للأفعال المستقبلة إذا لم يفصل بينها وبين الفعل بالسين وسوف؛ لأنه حينئذ تكون (أن) مخففة من الثقيلة فلا تنصب الفعل بعدها بمعنى أنها لا تعمل فيه النصب، وكذلك فإن (أن) لا تعمل النصب في الأسماء والرفع في الأخبار إذا كانت مخففة من الثقيلة، لأن اسمها يكون في هذه الحالة ضمير الشأن وذلك إذا جاءت بعدها جملة اسمية مكونه من مبتدأ وخبر فلا يظهر النصب على المبتدأ ولا الرفع على الخبر ولكن تكون الجملة اسمية مرفوع مبتدؤها وكذا خبرها، والجملة كلها في محل رفع خبر أن المخففة، وكذلك بيّن المصنف أنّ (أن) لا تعمل نهائياً إذا دخلت على الفعل الماضي سواءً أكانت مصدرية أم مخففة من الثقيلة، ثم مثل المصنف مثالا على

(١) انظر المحيط المجموع ص ٤٠

مجيء (أن) عاملة في الأفعال بـ(أن تقوم خير من أن تقعد) وبين أن مثال إتيان (أن) مخففة من الثقيلة عاملة في الأسماء هو (علمت أن زيدا قائم) ولكنه لم يقل ومثال كونها عاملة وإنما قال:«ومثالها مخففة من الثقيلة عاملة في الأسماء» فالمصنف ذكر مثالاً وليس شاهدا يدل على جواز عملها في الأسماء وقد بين أن ذلك لا يكون وإن ما ذكره إنما هو مثال لـ(أن) المخففة لو عملت وإن كان ذلك غير ممكن، ثم ذكر المصنف أمثلة لكون (أن) غير عاملة سواءً في الأفعال الماضية أو في الأفعال المستقبلة المسبوقة بالسين أو سوف أو في الأسماء وذكر مثالاً لكل نوع من ذلك وهي:

- أعجبني أن قمت (مثال على عدم عملها في الفعل الماضي).

- ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى﴾ مثال على دخولها على الفعل المضارع المسبوق بالسين غير عاملة فيه.

- ﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنْ الْحَمْدُ للهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ مثال على دخول (أن) على الاسم الواقع بعد أن المخففة

- كما ذكر مثالا لا تعمل فيه (أن) وذلك إذا جاء بعدها فعل للاستقبال ولكنه طلب وهو قوله تعالى: ﴿ وَانطَلَقَ الْمَلأ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا﴾ فالمصنف على حق بأن (أن) لم تعمل مباشرة في الشواهد السابقة فلم يظهر النصب على الأفعال ولا على الأسماء، وهذا ما يقصده المصنف

ولا يعنى ذلك أنها لم تعمل في الجمل التي بعدها ولكنه يقصد أن (أن) المخففة لم تعمل في المفردات (أسماء أو أفعالا)، فإذا رجعنا إلى تصويب المحقق سابق الذكر وجدناه لم يفهم المقصود من كلام المصنف فخطأه وهما وهو لم يخطئ، وحسِب أن المصنف خلط وقلب الأمور على غير ما هو ثابت عند النحاة وهذا ما لم يرده المصنف.

التخريجات

خرج المحقق الآيات القرآنية والقراءات القرآنية والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والأعلام، والأماكن والأمثال ولغات العرب، ولم أقف له على مأخذ في ذلك يذكر.

التعليقات والإحالات

أكثر المحقق من التعليقات والتفصيلات غير اللازمة، وإنما التعليقات في التحقيق تكون على ما يخفى على الخاصة كما ذكر الأستاذ عبد السلام هارون[1] وأحيانا نجد المحقق يعلق على مسألة ما بكلام لا تتضح به الفكرة، فالغرض من التعليق هو التوضيح ليفهم الكلام، ومن تلك التعليقات مثلا تعليق المحقق على قول المؤلف:« والنداء والدعاء والتصويت نظائر، وقد تكررت لتحسين الكلام، قال الله تعالى: ﴿ كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لا يَسْمَعُ إِلاَّ دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾»[2]

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٨٢.

(٢) المحيط المجموع، ج٢ قسم الدراسة ص ١.

فعلق المحقق على ذلك بقوله: « وقال أبو حيان في البحر المحيط: ١/ ٤٨٤: وقال علي بن عيسى: إنما ثنّى فقال " إلا دعاء ونداء " لأن الدعاء طلب الفعل، والنداء إجابة الصوت[١].

لقد أراد المحقق بيان خلاف ما ذكره المؤلف بأن الدعاء والنداء بمعنىً، وإنما يكررا أحيانا لتحسين الكلام، فبيّن المحقق أن علي بن عيسى الرماني له رأي آخر وهو أن الدعاء طلب الفعل والنداء إجابة الصوت!، فكان أحرى بالمحقق أن يجتهد فيوضح المعنى لتتضح الفكرة وتتم الفائدة، ولكنه لم يزد على ما ذكر شيئا، ولو وضح المحقق الفكرة فقال: يقصد الرماني بقوله:« الدعاء طلب الفعل » أي: ما يطلب من الكفار أن يفعلوه هداية لهم، وقوله:« والنداء إجابة الصوت » أي إجابة الكفار للصوت الموجه لهم الذي لم يفهموه حيث شبه سبحانه وتعالى الكفار بالبهيمة التي تسمع صوت راعيها ولكنها لا تفقهه[٢]والظاهر لي من كلام الرماني غير ما ارتآه بناء على تفسير الآية الكريمة، فلو كان الدعاء طلب الفعل من الداعي، والنداء إجابة الصوت من المدعو لما ذكر الله النداء في القرآن الكريم بمعنى الدعاء وطلب الفعل في أكثر من موضع؛ قال تعالى: ﴿ وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ ... ﴾[٣] وقوله تعالى: ﴿ إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيّاً ﴾[٤] والكلام في هذا كثير، ولكن الذي أذهب إليه – والله أعلم – أن النداء طلب الإقبال فحسب، أما الدعاء فطلب فعل شيء، ولعل الرماني يقصد هذا المعنى فتكون قد سقطت كلمة (طلب)

(١) المصدر السابق نفسه الهامش ص١.
(٢) انظر تفسير الجلالين ص ٣٤، و في ظلال القرآن لسيد قطب ج١، ص ١٥٥.
(٣) هود أية ٤٥.
(٤) مريم أية ٣.

من قوله: « والنداء إجابة الصوت» ولو قيل (والنداء طلب إجابة الصوت) لظهر المعنى ولا شك أن هذا ما يريده الرماني فسقطت كلمة (طلب) إما من المحقق لكتاب البحر المحيط أو من محقق هذا الكتاب-موضوع هذا البحث- أثناء نقله للنص من البحر المحيط.

وأضرب مثالاً آخر على تلك التعليقات المبهمة والغامضة، وهو تعليق المحقق على كلام ابن يعيش الذي ذكر فيه سببا آخر لاستعمال كلمة (دعاء) أحيانا و(نداء) أحيانا أخرى، حيث قال: « وقلنا في الغالب؛ احترازا من أشياء جاءت بلفظ النداء وليست بمناداة في الحقيقة، وهي مثل قول النبي صلى الله عليه وسلم: « إنا معاشر الأنبياء لا نورث » ومثل قول الشاعر:

إنـــا بنـــي منقـــر لا نعـــز حتـــى نـــرى جمـــا جمـــا تحـــز

ومثل قولهم: « اللهم أغفر لنا أيتها العصابة » فاكتفى المحقق بتخريج البيت الشعري وكذا الحديثين النبويين ولم يوضح ويعلق على النص ليوضح الفكرة، فكيف تكون أشياء جاءت بلفظ النداء وليست بمناداة في الحقيقة لـ « إنا معاشر الأنبياء... » و« إنا بني منقر »، و« اللهم اغفر لنا أيتها العصابة »؟: لذلك فإن هذه الشواهد بحاجة إلى توضيح، فكان أحرى بالمحقق أن يبين أين لفظ النداء ؟ وإن لم يكن ما جاء في تلك الشواهد نداء فما هو؟ وما تقدير الكلام ؟ وبيانه على النحو الآتي: قول المصنف:« جاءت بلفظ النداء وليست بمناداة في الحقيقة » يريد

بكلامه السابق أسلوب الاختصاص الذي يشبه النداء المحذوف منه الأداة، فالظاهر في قوله صلى الله عليه وسلم :« إنا معاشر الأنبياء» أي: إنا يا معاشر الأنبياء، ومثله إنا بني منقر واللهم اغفر لنا أيتها العصابة، فالظاهر فيه إنا يا بني منقر واللهم اغفر لنا يا أيتها العصابة وهذا الأسلوب ليس نداءً ولا يقدر فيه ياء النداء ولكن يقدر الفعل أعني أو أخص، وعلى هذا التقدير يكون الفعل المقدر والفاعل والمفعول به جملة اعتراضية لا محل لها من الإعراب وهي معترضة بين المبتدأ والخبر بني منقر، ومعاشر الأنبياء، وفي هذه الحالة يشكل على هذا التقدير إعراب « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة»، لذلك قال محمد محي الدين عبد الحميد في تحقيقه لأوضح المسالك لابن هشام: « فإن قلت: فإن ابن الناظم قدر عبارة الاختصاص بقوله: على معنى اللهم اغفر لنا مختصين من بين العصائب فما وجه التقدير ؟. قلت: هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنصوب وحده، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدر وفاعله ومفعوله الذي هو المنصوب على الاختصاص تكون في محل نصب على الحال، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائما، بل قد تكون حالا، وقد تكون لا محل لها معترضة»[1].

تلك نبذة عن التعليقات في هذا الكتاب موضوع هذا البحث.

(١) انظر أوضح المسالك إلى إلفية ابن مالك لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ج١، ص٦٥.

وأما الإحالات فلم أقف على مأخذ يؤخذ على الباحث، فما من تعليق إلا ويحيل فيه القارئ إلى المصدر الذي يؤكد به كلامه مشيرا إلى رقم الجزء ورقم الصفحة.

الفهارس وجِدَّتِها

فهرس المحقق للجزء الأول من كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني، وذلك ليعين القارئ على الوصول إلى ما يصبو إليه بيسر وسهولة، وقد شملت فهارسه الآتي: (١)

الآيات القرآنية – الأحاديث النبوية والآثار – الشعر وأنصاف الأبيات والرجز – الأمثال والأقوال المأثورة – الأعلام – الأبواب والفصول – المصادر والمراجع – الفهرس العام.

وبالنظر إلى الجزء الأول من كتاب المحيط لابن يعيش الصنعاني فإننا نجد أسماء قبائل وكذا جماعات(٢) ونجد كثيرا من لغات العرب(٣) والكتاب تنتشر فيه العلل النحوية بشكل كبير(٤) وتنتشر في ثنايا النحو بعض المسائل الصرفية (٥) كما تنتشر في الكتاب أمثلة نحوية ليست شواهد نثرية ولا شعرية، وقد استوقفني في متن الكتاب رد ابن يعيش لبعض الشواهد التي يستشهد بها أغلب النحاة، ومن ذلك مثلا رده للاستشهاد بلغة « أكلوني البراغيث» فقال: إن هذا المثل

(١) انظر المحيط المجموع، ج١، ٢٩٠ – ٣٣٤.
(٢) انظر المحيط المجموع، ج١، ص ١٢٦ – ١١٨.
(٣) انظر المحيط المجموع، ج١، مثالا على ذلك ص ١٢١، ١١٤.
(٤) انظر المحيط المجموع، ج١ مثالا على ذلك ص: ١٠٩، ١٠٨ ومعظم صفحات الكتاب.
(٥) انظر المحيط المجموع، ج١ مثالا على ذلك ص: ١٠٤، ١٠٣، ١٠١، وغيرها من الصفحات.

منقـول بالخطـأ؛ لأن العـرب لـو أرادت الجمـع في الفعـل المؤنـث لغـير العاقـل فإنهـا تقـول « أكلتني »؛ لأن البراغيث غير عاقل، أما واو الجماعة فإنه يستخدم للجمع العاقل[1]، فمثل تلك اللمسات والنظرات سابقة الذكر كلها بحاجة إلى فهرسة، لتتم الاستفادة منها بيسر وسهولة ولكن المحقق لم يفهرس تلك الأمور، وهذا مأخذ آخذه عليه.

مدى العناية بالطباعة

في التحقيقات بالذات تأخذ العناية بالطباعة وضبط المتن أهمية قصوى وكذا الأعلام والأماكن، وقد عني الباحث بالطباعة عناية كبيرة وقلما نجد أخطاء مطبعية مؤثرة على اللغة، ومن تلك الأخطاء القليلة الأخطاءُ الإملائية، ومن ذلك:

- الخطأ الإملائي في كتابة كلمة (العطاء)[2]، ولا أدري أهو ناجم عن الطباع أم أن المحقق نقله فأخطأ في كتابة الكلمة لبسا فظنها تقرأ بالتسهيل؟ حيث جاءت كلمة (العطاء) في شاهد شعري، وهو قول الشاعر:

تعطي وتزهق ما أعطيته مننا بئس العطا إذا أتبعته المننا

(١) انظر المحيط المجموع، ج١ ص٢٤٧

(٢) انظر المحيط ج١، ص ٢٤٥، ٢٥٠.

فيلاحظ أن الوزن لا يستقيم إذا ما كتبت كلمة(العطاء) بغير همزة، والصواب أن تكتب بالهمزة وتقرأ بالقطع ليستقيم الوزن الشعري في البيت؛ فالبيت من بحر البسيط الذي تفعيلته:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

والبيت المذكور حدث فيه زحاف (خبن) فتحولت كل فاعلن فيه إلى (فعلن فيكون وزنه:

مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن مستفعلن فعلن

فإذا ما كتبت كلمة العطا بدون همزة فسوف تتحول فعلن الأولى في الشطر الثاني من البيت إلى فعل، فيختل وزن البيت وعموما فإن الأخطاء المطبعية في المتن نادرة جدا، وهذه من إيجابيات هذا التحقيق وقد نجد عدم دقة أحيانا في استعمال علامات الترقيم كالفاصلة المنقوطة التي لا نجدها في مواضع وحقها أن توجد[1].

أما ضبط المتن فقد عني به الباحث عناية كبيرة حيث ضبط ما يحتمل أن يحدث لبسا في قراءته أو يقرأ على وجه آخر غير ما أراده المحقق، ولكن ضبطه كان غالباً بالقلم العادي بعد إتمام الطباعة، وأما ضبط الأعلام والأماكن فنادر[2] حتى التي يقوم الباحث بتخريجها في الهامش لا نجد لها ضبطا وهذا مأخذ يؤخذ على المحقق.

(١) انظر مثالا على ذلك في المحيط ج، ص ٢٤٥، ٢٥٠.

(٢) كما في ص ٢٨٢ في المحيط ج١- الهامش، حيث ضبط (ثُعْلا) وقال: هو بطن من طي.

المبحث الرابع

تحقيق الجزء الثاني من كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني المتوفى سنة ٦٨٠هـ

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن تحقيق للجزء الثاني من كتاب المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني، توفى سنة (٦٨٠هـ)، وهذا التحقيق تقدم به الباحث مؤمن بن صبري غنّام إلى مجلس كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، وذلك لنيل درجة الدكتوراه ونالها عام ألف وأربعمائة وثلاثة عشر هجرية الموافق عام ألف وتسعمائة وثلاثة وتسعين ميلادية، وأشرف على هذه الدراسة الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى تحت رقم التصنيف (٢٤٠٩).

إن تحقيق الجزء الثاني من هذا الكتاب سبق تحقيق الجزء الأول حيث إن الجزء الأول حقق في وقت لاحق[1] وبلغت صفحات القسم المحقق للجزء الثاني[2] ثلاثمائة وثماني وعشرين صفحة.

التقديم للنص المحقق بالدراسة وبيان أهمية الكتاب وقيمته وتميزه

قدم المحقق للنص المحقق بدراسة بيّن فيها في التمهيد نبذة عن الدراسات اللغوية والنحوية في اليمن حتى عصر المؤلف، ثم كان القسم الثاني وهو قسم الدراسة، حيث تكون من فصلين: الفصل الأول تحدث فيه عن مؤلف الكتاب، والفصل الثاني درس فيه الكتاب، وقد قدم الباحث للكتاب دراسة مستفيضة في حوالي أربعين صفحة تحدث فيها عن اسم الكتاب ومنهج مصنفه فيه، وموقف المصنف فيه من العلة النحوية والشواهد والقياس والسماع، ومن المدرستين البصرية والكوفية، كما ذكر الباحث مآخذ على الكتاب، وكذلك بيّن ما انفرد به المصنف من آراء في هذا الكتاب، كما وضح اختيارات ابن يعيش في كتابه هذا، وأما مدى بيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه، فقد ذكر الباحث ما انفرد به من آراء وهذه ميّزة تميزه عن غيره من المصنفات النحوية، أما أهمية الكتاب فقد أشار إليها إشارة سريعة في المقدمة حيث قال: « ووجدت أنه بالاهتمام جدير، إذ هو من الكتب النحوية المطولة التي حوت كثيرا

(١) انظر المبحث الثامن من هذا الفصل

(٢) ينتهي الجزء الثاني عند نهاية باب معرفة مذ ومنذ ويعقبه الجزء الثالث وهو مفقود.

من المسائل الخلافية، والآراء النحوية، وهو يكشف عن شخصية عالم كبير من علماء العربية عاش في بلاد اليمن لا يقل فضلا وعلما عن كثير من أنداده من العلماء في الأمصار الإسلامية الأخرى؛ ولهذا حرصت على تحقيق الكتاب وإخراجه »[1].

إن المتأمل لما ذكره المحقق عن أهمية الكتاب وقيمته سيجد أنه لم يعط هذه الجزئية حقها.

تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه

توثيق العنوان:

وثق المحقق عنوان الكتاب معتمدا على:[2]

١- مجيء اسم الكتاب (المحيط المجموع في الأصول والفروع في النحو) مثبتا على الورقة الأولى من المخطوط وكذا الورقة الثانية.

٢- مجيء اسم الكتاب (المحيط) منصوصا عليه من قبل المصنف نفسه في كتابه(التهذيب) وفي بعض أبوابه في الصفحات ١٧، ٣١٥، ٣١٧.

(١) انظر المحيط المجموع في الأصول والفروع، الجزء الثاني لمؤمن غنام، ص ٣، رسالة دكتوراه، مخطوط محفوظ في مكتبة اللغة العربية بجامعة أم القرى تحت رقم التصنيف (٢٤٠٩).

(٢) المصدرالسابق نفسه ص ٣.

٣- نصُّ صارم الدين على الكتاب باسم (المحيط) في كتابه طبقات الزيدية، وكذا نصَّ عليه زبارة في كتابه أئمة اليمن وغير ذلك مما ذكره المحقق من أدلة لا يدع مجالا للشك في عنوان الكتاب.

توثيق اسم المؤلف

وثق المحقق اسم المؤلف بأنه محمد بن علي بن احمد بن أسعد بن أبي السعود المعروف بابن يعيش الصنعاني الملقب (سابق الدين) وهذا حسب ما جاء في ترجمته عند صارم الدين في طبقات الزيدية، وذكره زبارة في (أئمة اليمن) بـ(الزبيدي اليمني)، ولعله يريد الزيدي؛ لأنه ليس بزبيدي، وذكره عبد الله محمد الحبشي بالاسم المعروف وذلك في كتابه (حكام اليمن المؤلفون المجتهدون) وغيرهم من المترجمين.

توثيق نسبة الكتاب لمصنفه

حقق ووثق المحقق نسبة الكتاب إلى مؤلفه: محمد بن على بن يعيش الصنعاني المتوفى سنة (٦٨٠هـ) نسبة صحيحة؛ فقد ذكر أدلة قاطعة، منها: نسبة المؤلف نفسه الكتاب لنفسه في مقدمة كتاب (التهذيب الوسيط)، وكذا أحال إليه في التهذيب أكثر من مرة، وكذا نسبته إلى مؤلفه من قبل مترجمه صارم الدين، وكذا نسبَ الكتاب لابن يعيش الصنعاني ابنه الحسين حيث كتب بخط يده في آخر الجزء الأول من المحيط على الورقة قبل الأخيرة، وأثبت المحقق

نص الحسين بن على بن يعيش الصنعاني[1] وقد أوفى المحقق هذه الجزئية حقها بما لا يدع مجالا للشك.

مدى تحقيق المتن

أولا: فحص النسخ ووصفها:

اعتمد المحقق على نسخة وحيدة بل نسخة مصورة عن الأصل، ولي عليه في ذلك بعض الملاحظات تتلخص في الآتي:

١- اعتمد المحقق على نسخة مصورة ولم يقابلها على الأصل، وهذا يقلل -من وجهة نظري- من مدى توثيقها والتحقق من صحتها، ولكي يتجنب المحقق ذلك كان عليه أن يقف بنفسه على الأصل ويقابل النسخة المصورة على الأصل صفحة صفحة.

٢- اعتمد المحقق على نسخة وحيدة، وليس هناك ما يدل على أنها مسودة المؤلف بحيث يطمئن إلى اعتمادها بدون مقابلتها على نسخ أخرى.

٣- لم يذكر المحقق كلاما مؤكدا يدل على وجود خط المؤلف نفسه عليها ليطمئن إلى صحتها وأنها ليست مزورة حديثا لأغراض تجارية أو غيره، ولكنه اعتمد على الظن فقال: « وعلى صفحة العنوان تملك باسم المؤلف نفسه، ولعله بخطه، إذ في العبارة ما

(١) انظر المحيط المجموع في الأصول والفروع، الجزء الثاني ص ٣١.

يدل على ذلك »[1]ولم يذكر العبارة الدالة على ذلك، فعلام اعتمد حين قال: « ولعله بخطه»، والكلام يدل على الشك والاحتمال وليس القطع والجزم، والتوثيق لا يقوم على الاحتمال والشك.

٤- ذكر المحقق أن المخطوط محفوظ بمكتبة الجامع الكبير في صنعاء برقم (١٢٠ نحو)[2] وهذا ليس بصحيح؛ لأنها برقم (١٨٣١) وهو رقم خاص بالجزء الثاني، وللجزء الأول رقم آخر غيره[3] .

٥- لو أعمل المحقق نظره بدقة أو وقف على أصل المخطوط لتبين له أن على المخطوط إجازة سماع للكتاب بخط العلامة (محمد بن نشوان بن سعيد الحميري توفي سنة (٦٥١هـ)[4]، وهذا يجعل النفس تطمئن إلى أن المخطوط قديم ويرجع تاريخه إلى ما قبل تاريخ (٦٥١هـ) وينبغي احتمال وجود التزوير إلا أنه لابد من التحقق من خط محمد بن نشوان الحميري.

٦- ذكر المحقق بأن في الصفحة التي قبل صفحة العنوان قراءة لعدة كتب بعضها بخط ابن المصنف (حسين) وبعضها بخط تلميذ المصنف وأستاذ ابنه وهو (الحسن بن البقاء)

(١) انظر المحيط المجموع في الأصول والفروع، الجزء الثاني ص ٧١.
(٢) انظر المصدر نفسه ص ٧١.
(٣) انظر المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني، ج٢، مخطوط محفوظ بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (١٨٣١).
(٤) انظر المحيط المجموع في الأصول والفروع، الجزء الثاني، ص٣.

فاستدل المحقق بذلك على أن المخطوط قد كتب قبل تاريخ (٦٥١هـ)؛ لأنه تاريخ لتلك القراءات المثبتة فيه، والذي أذهب إليه أن ذلك ليس بالدليل القاطع، فما يُدري المحقق أن تاريخ القراءة المثبت ليس مزورا ؟ وكيف تأكد بأن الخط هو حقا خط ابن المؤلف وكذا تلميذه ؟! خاصة وأن النسخة وحيدة، ولا أقف هنا موقف المشكك ولكن ما يصل إلينا يجب أن يكون محل نظر إلى أن يُتحقق من صحته تحققا يُطمئن إليه قطعيا.

التصويبات

صوب المحقق كثيرا من الأخطاء التي جاءت في المخطوط ولكنه خالف قواعد التصويب، فنجده يتدخل مباشرة في تصويب خطأ وذلك في المتن نفسه، ثم يشير في الهامش إلى الخطأ كما جاء في الأصل، وهذا مخالف لقواعد التحقيق العلمي فيما يبدو لي وأذهب مذهب الأستاذ عبد السلام هارون الذي يرى أن عمل المحقق من تصويبات ينبغي أن يكون في الهامش ويترك الخطأ كما هو في المتن ويوضع بين قوسين معقوفتين[1]؛ تحقيقا للأمانة العلمية، ولا يصوب في المتن إلا النص القرآني فقط ومن تلك التصويبات التي قام بها المحقق ما يلي:

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ص.

- قال المصنف:« يا من لا تخيّب سائله، يسر، وأعن والطف، [و] صل على محمد »[1].

هكذا ذكر المحقق النص في المتن، وصوب كلمة (صل) في الهامش قائلا: « في الأصل "صلي"، والتحقيق العلمي إنما يكون بوضع الخطأ كما هو في المتن وتصويبه في الهامش هكذا: (يا من لا يحيب سائله، يسر، وأعن، وألطف، [صلي]على محمد.) ثم يصوب في الهامش قائلاً: هكذا في الأصل والصواب "وصل" فنلاحظ أنه أضاف واو العطف وحذف حرف العلة من الفعل (صلّ)؛ لأنه مبني على حذف حرف العلة[2].

ومن تلك التصويبات أيضا تصويب عبارة (لكونها) حيث صوبها المحقق في المتن (لكونها)، وهذه العبارة ذكرت في سياق نص المصنف الذي قال فيه: « لأن أدوات التأكيد كلها تستعمل بغير ألف ولام ؟ لكونها تجري مجرى المعارف »[3].

إن تصويب الخطأ مسألة خطيرة، فقد يكون المؤلف أراد شيئا آخر أو وجها غير الوجه المعلوم أو لغة تخفى على البعض، ولذلك عندما يتصرف المحقق ويصوب في المتن فإن ذلك عدوان وخروج عن الأمانة لاسيما النسخة الأم المعتمدة فهي تعتبر نسخة عالية وليست ثانوية

(١) انظر المحيط المجموع، ج٢، المتن، ص ١.

(٢) إضافة حرف أو كلمة ناقصة معلومة بالبديهة سقطت من المتن لا يضر بالأمانة وليس فيه عدوان على النص كما يراه عبد السلام هارون بشرط وضعها بين معقوفتين، انظر تحقيق النصوص ونشرها ص٧٨.

(٣)انظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٨.

حتى لو كانت وحيدة، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: « أما النسخ العالية فإن المحقق حري أن يثبت ما ورد فيها على علاته، خطأ كان أو صوابا، على أن ينبه في الحواشي على صواب ما رآه خطأ، حرصا على أمانة الأداء »[1] فعندما تصوب كلمة (صلي) هكذا (صل) فلعل المؤلف أراد بذلك صلى على محمد أي صلى الله على محمد ويريد انتهاء الكلام أو انتهاء جزء ليدخل جزءا آخر حيث إنه جاء بعد ذلك مباشرة (باب النداء)، وعبارة الدعاء التي ساقها المحقق في المتن بعد (بسم الله الرحمن الرحيم) لا أظنها تابعة للجزء الثاني بدءا ولكنها عبارة أنهى بها الجزء الأول، والدليل على ذلك أنه لم يفعل ذلك في بداية الجزء الأول، وليس بين أيدينا ما يدل على أنه فعل ذلك أوْ لا؛ لأن بداية الجزء الأول ساقطة كما ذكر محقق الجزء الأول وقد تكون العبارة ديباجة بدأ بها هذا الجزء وأنهى الكلام بقوله (وصلى الله على محمد) ليبدأ بعد ذلك الموضوع النحوي.

ومن هنا فالظاهر لي أن التصويب داخل المتن للنسخة الأم المعتمدة أمر غير مقبول؛ لأنه يؤدي إلى وقوع بعض المحققين في أوهام فيخطئون المؤلفين وهماً[2]

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٤٦

(٢) انظر مثالا على ذلك مبحث(المغني في النحو لابن فلاح) الذي سيأتي

التخريجات

خرّج الباحث الشواهد القرآنية والقراءات القرآنية ولغات العرب والأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية والأمثال، ولم أقف له على مأخذ في ذلك.

التعليقات والإحالات

كانت تعليقات المحقق ذات فائدة فهي إما موضحة مبهماً أو ملخصة مطولاً، أو مكملة ناقصاً، أو مبينة وجوها أخرى غير التي ذكرت، أو شارحة موجزاً، فهي ضرورية وقلما تكون التعليقات بعيدة عن الفكرة المراد التعليق عليها، ومن ذلك – مثلا– قول المحقق تعليقا على قول المصنف:« ويلحق بذلك قولهم: " أصابت بني فلان حيص بيص" »[1] فعلق المحقق على هذا القول بقوله:« وهو لقب شاعر مشهور اسمه: سعد بن محمد التميمي توفي سنة (٥٧٤هـ)[2].

فتلاحظ أنه لا علاقة بين النص المعلق عليه والتعليق، فالغرض من التعليق الإيضاح والبيان لا الغموض والإرباك، فنجد المحقق عَّلق على المثل السابق بأنه لقب شاعر، في الوقت الذي كان عليه أن يبين معنى حيص بيص.

(١) انظر المحيط المجموع، المتن ص ١٣٣ – ١٣٤.

(٢) انظر المصدر السابق نفسه الهامش ص ١٣٣.

فالبيص الشدة والضيق[1] والحيص أصلها الحوْص، " وهو ضِيْق مؤخرة العين وعورها ويقال إن الأحوص ضيِّقإحدى العينيين "[2]، وإن أراد المحقق أن يُفصِّل أكثر فكان عليه أن يبين أنه مَثَلُ يطلق على من وقع في ضيق وشدة وفيه عدة لغات الخ[3].

أما إحالات المحقق فدقيقة ولا يذكر قولا أو رأيا إلا ويحيل إلى مصدره ورقم الجزء والصفحة ولم أقف له على مأخذ في ذلك في هذا التحقيق.

الفهارس وجِدَّتِها

الفهارس جزء لا يتجزأ من أي بحث أو دراسة فهي باب كبير للاستفادة من كل ما جاء في الدراسة، وحين ينطلق الباحث من هذا المنطلق فإنه يعمد إلى تقديم فهارس ينتفع من خلالها كل قارئ من البحث بآفاق واسعة، وإذا ما نظرنا إلى هذه الدراسة التي هذا المبحث بصددها فإننا سنلحظ أن الباحث قد عني بالفهرس عناية كبيرة وقدم فهارس جديدة وفتح في بحثه آفاقا واسعة، ومن الفهارس الجديدة التي لم أجدها في كثير من الدراسات والتحقيقات السابقة ما يلي:

(١) القاموس المحيط ٢/٢٩٦.
(٢) شمس العلوم ١/٤٨٢.
(٣) القاموس المحيط ٢/٢٩٦-٢٩٧، شمس العلوم ١/٤٨٥.

- فهرس الأمثلة والأساليب النحوية [1]، حيث عرض الباحث كل الأمثلة التي جاءت في دراسته وهي غير الشواهد الشعرية أو شواهد الحديث أو الشواهد القرآنية، وكذا الأساليب النحوية التي تنوعت وأحال إلى مواضعها في الدراسة.

- فهرس الفرق والجماعات[2]، وقلما وجدت فهارس هذه الدراسة النحوية، فوجدته قد ذكر نهشل وهمدان وكذا المتأخرين من النحاة والمتقدمين منهم، ومجاشع وكليب وطئ وطفادة والجمهور من العلماء والجمهور من النحاة والجمهور من المحققين وبنو إياض وأهل الشرع وأهل العربية وأهل الفقه والحجازيين والتميميين وغير ذلك.

- فهرس الكتب الواردة في المتن[3] وهذا فتح لآفاق داخل متن المحيط، وقلما نجد من يشير إلى مثل تلك الكتب التي تأتي في المتن.

- إلى جانب ما ذكرته من فهارس فقد فهرس للشواهد القرآنية وشواهد الحديث النبوي، والأمثال والأقوال المأثورة، والأعلام وشواهد الشعر والرجز وأنصاف الأبيات، والمواضع والبلدان وموضوعات الدراسة وموضوعات الكتاب، فكل تلك الفهارس تعين على الاستفادة من هذا الجهد بشكل أكبر وبصورة ميسرة، ومع ذلك فقد أغفل المحقق فهرسة

(١)انظر المحيط المجموع ج٢ ٣٥٦ – ٣٦٠.
(٢) انظر المحيط المجموع، ج٢، فهرس ٩، ص ٣٦٦-٣٦٩.
(٣)انظر المحيط المجموع، ج٢ص ٣٧١.

القراءات القرآنية، وفهرسة لغات العرب التي ذكرت في الجزء الثاني من المحيط، حيث امتلأت هوامش دراسته بها ولكنه لم يفرد لها فهرسة.

مدى العناية بالطباعة

لقد وقفت كثيرا على الطباعة لهذا الجزء من كتاب المحيط فوجدتها دقيقة، وعلامات الترقيم فيها أيضا دقيقة ولم أقف للمحقق في ذلك على خطأ يذكر وهذا يعتبر من إيجابيات هذا التحقيق، أما الضبط فقد ضبط المحقق النص بدقة ولم يقتصر على ضبط بعض الكلمات ولكنه ضبط كل حروف الكلمة، وكان ضبطه دقيقا ويبدو أنه بذل فيه جهدا كبيرا ولم يضبط بالقلم العادي كما فعل محقق الجزء الأول ولكن الضبط كان بالكمبيوتر، وهذه ميزة تميز هذا الجزء عن الجزء الأول.

ومع ما بذله المحقق من جهد فإنه لم يضبط عنوان الكتاب ولم يضبط الأعلام ولا الأماكن المذكورة في الهوامش، وهذا مما أخذته عليه في الضبط، أما ضبط الشواهد فكان دقيقا.

المبحث الخامس

(الجزء الأول) من كتاب

المغني في النحو لابن فلاح اليمني المتوفى سنة ٦٨٠هـ

الباحث وطبيعة دراسته

محقق هذا الكتاب هو الدكتور عبد الرزاق عبد الرحمن أسعد السعدي من العراق الشقيق، حيث قام بتقديم دراسة عن ابن فلاح اليمني النحوي ت ٦٨٠هـ لنيل درجة الدكتوراه في علوم اللغة (النحو والصرف) من جامعة أم القرى بمكة المكرمة في كلية اللغة العربية – قسم الدراسات العليا – فرع اللغة، وكان عنوان الرسالة المقدمة:

(ابن فلاح النحوي: حياته وآراؤه ومذهبه، مع تحقيق الجزء الأول من كتابه الموسوم بالمغني). لقد انتهى المحقق من تحقيق هذا الكتاب عام ١٩٨٤م، وقد طبعت الطبعة الأولى منه عام ١٩٩٩م في دار الشؤون الثقافية العامة " آفاق عربية" ببغداد، وقد ظفرت بنسخة من الكتاب المطبوع من معرض الكتاب الدولي بصنعاء من دار الشؤون الثقافية ببغداد عام ١٩٩٩م، واحتفظت بها في مكتبتي الخاصة.

يمثل هذا الكتاب الجزء الأول من كتاب المغني لابن فلاح اليمني ويتكون من مجلد واحد تصل عدد صفحاته إلى ثلاثمائة وأربع وأربعين صفحة، وقد ذكر محقق هذا الجزء أنه جاء بعد

هذا الجزء تحقيق بقية الأجزاء، دون أن يضيف أي شيء على ذلك، وأخبرني أحد أساتذة الأزهر الشريف الذي يعمل أستاذا في كلية اللغة العربية في القاهرة – ولا يحضرني اسمه- أنه حضر مناقشة الجزء الثاني من كتاب المغني لابن فلاح اليمني في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض، وقد رجعت إلى مجموعة من أدلة الرسائل العملية في جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض ولكني لم أجد تحقيق هذا الجزء مدوناً فيما وقع بين يدي من تلك الأدلة[1].

التقديم للنص المحقق بالدراسة وبيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه

قدم المحقق للنص المحقق دراسة أزاحت الستار المضروب على حياة ابن فلاح اليمني و آرائه وآثاره ومذهبه، كما أن المحقق نجح إلى مدى كبير في إعطاء الكتاب أهمية بالغة تكمن في كونه مصدرا أساسا لكبار النحاة الأقدمين منهم والمتأخرين، حيث اعتمدوا كثيرا على المغني في مؤلفاتهم النحوية وفي مقدمتهم رضي الدين الاستراباذي [ت: ٦٨٦هـ] في شرحه على الكافية، والسيوطي [ت:٩١١ هـ] في جمع الجوامع والطبقات الكبرى والهمع والأشباه والنظائر في النحو[2]، وكذا يس الحمصي [ت:١٠٦١هـ] في حاشيته على التصريح لخالد الأزهري[3]، كما بيّن

(١) راجع دليل الرسائل الجامعية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وكذا دليل الرسائل العلمية في المملكة العربية السعودية.

(٢) المغني في النحو لابن فلاح اليمني، ٢٤/١، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٩م.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٥.

المحقق أن أهمية الكتاب وقيمته العلمية تكمن في كونه ليس شرحا لمتن ولا حاشيةً على شرح ولا اختصارا، إنما هو كتاب مستقل بمنهجه ومتميز بأسلوبه[1]، كما تأتي أهمية الكتاب بتميزه في تناوله للمسألة الواحدة والإحاطة بها من جميع جوانبها بما يسمى بوحدة الموضوع على عكس ما نجده لدى غيره من كتب النحو التي تفرّق الكلام عن المسألة الواحدة في أكثر من موضع[2]، وأهم ما يميز الكتاب عن غيره أنه يتناول المسألة النحوية بأسلوب علمي محكم ذاكرا أهميتها وواضعا حدا لها ومعللا تسميتها ومدللا عليها بأدلة مرتبة بدءا بالقرآن الكريم فالحديث النبوي الشريف فكلام العرب نظمه ونثره[3]، إلى غير ذلك مما يعطي للكتاب أهميةً قصوى يستحق لأجلها الدراسة والتحقيق؛ لأن قيمة الشيء تأتي من أهميته، والظاهر لي أن المحقق قد وُفّق في ذلك أيّما توفيق، حيث جعل القارئ يشعر بأنه أمام كنز ثمين وعالم جليل، فيثمّن جهد المحقق ودوره الكبير في إخراج هذا الكتاب إلى النور.

تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه

أما عن تحقيق العنوان واسم المؤلف فقد وثّق المحقق ذلك في مَعْرِض حديثه عن توثيق نسبة الكتاب لابن فلاح معتمدا على ما سرد من أدلة وهي:[4]

(١) المصدر نفسه ١/ ١٨.
(٢) المصدر نفسه ١/ ٢٠.
(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٠.
(٤) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/ ١٦، ١٧.

- مجيء العنوان (المغني) منسوبا إلى ابن فلاح في الورقات الأولى لجميع النسخ الخطية السبع التي اعتمد عليها في تحقيق المغني إضافة إلى ما كُتِب على هذه الورقات من أبيات شعرية وأقوال في مدح ابن فلاح ومغنيه.

- كتب النحو: حيث نقل جمع من علماء النحو في كتبهم النحوية كثيرا من الأحكام النحوية والصرفية والنوادر اللغوية والإعرابية مصرحين بنسبتها إلى ابن فلاح في مغنيه، وبالرجوع إلى نصوص كتاب المغني تبيّن صحة هذه النقول ودقتها، وصرّح المحقق بأسماء العلماء الذين نقلوا عن المغني وكتبهم(١).

- كتب التراجم التي ترجمت للمؤلفات ومن ضمنها المغني، حيث ذكر مؤلفوها أن المغني في النحو هو لابن فلاح مصرحين بزمن تأليفه وعدد مجلداته مثبتين نصوصا وعبارات من أوله، وقد أشار المحقق إلى تلك التراجم(٢).

أعتقد أن ما ذكره المحقق من أدلة لَتقطع الشك باليقين بأن الجزء الأول من كتاب المغني في النحو هو فِعلًالابن فلاح وهو فعلا ما تم تحقيقه، وهذه الأدلة مطمئنة ولا تدع مجالا للشك بأن المغني هو لابن فلاح، إلا أن المحقق لم يقف عند تحقيق اسم المؤلف واعتمد على من نقلوا عن المغني كالرضي وغيره، فإن سلّمنا بأن الرضي معاصر لابن فلاح

(١) انظر الصفحة السابقة من هذا المبحث.
(٢) المغني في النحو ١٧/١.

ويعرِف اسمه حق المعرفة فإن الرضي لم يصرح باسم منصور ابن فلاح و كان يلقبه بالشيخ[1]، ولهذا فإن اعتماد المحقق على من نقلوا -بعد الرضي- عن ابن فلاح أو ترجموا له في إثبات صحة اسمه غير كافٍ؛ لأنهم لم يعاصروه، فربما حدث تصحيف في اسمه دون أن يدركوا ذلك، لهذا كان على المحقق أن يتأكد بنفسه من هذه القضية ويتحقق منها، فهذه القضية مما يؤكد عليها شيخ المحققين الأستاذ عبد السلام محمد هارون[2].

مدى تحقيق المتن

اعتمد المحقق على ست نسخ مختلفة أزمنة نسخها ومختلف نُسّاخها، ولعله بذلك قد اطمأن إلى التحقيق من خلالهن؛ لأن القصد من تعدد النسخ أن يصل الباحث إلى الاطمئنان بكفايتهن، وقد تنوع تاريخ نسْخ نُسَخ المغني، فمنها ما نسخ في حياة المؤلف ومنها ما نسخ في زمن قريب منه ومنها ما هو حديث النسخ، ويظهر لي أن المحقق قد وثق متن المغني من ناحية النُسخ المتعددة بما فيه الكفاية.

التصويبات

لا يحق للمحقق أن يصوّب خطأ ما في المتن إلا أن يكون نصاً قرآنياً معلوماً وجلياً، وقد وجدت المحقق يصوّب بعضاً من الكلمات في المتن كتصويبه كلمة (قط) حيث استبدل (فقط)

(١) انظر شرح الرضي على الكافية ٩٢/١، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، الهامش، مطابع الشروق، بيروت، د. ط.

(٢) انظر تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون، ص ٤٣ ، مكتبة الخ انجي بالقاهرة، ط ٧، ١٩٩٨م.

بـ(قط) وذلك في قول ابن فلاح:« وخرج بقيد فقط الأسماء التي تدل على معنى في نفسها»[1]، وعلّق المحقق في الهامش بأن جميع النسخ جاءت فيها الكلمة (قط)، وعلل ذلك بأن (فقط) هي التي جاء ذكرها في حد ابن فلاح للاسم، فكان على المحقق أن يترك (قط) كما هي في المتن بين قوسين ويصوبها في الهامش؛ لأن عمل المحقق كله إنما يكون في الهامش تحقيقا للأمانة العلمية، ومع ذلك فإن هذه التصويبات في المغني المخالفة لقواعد التحقيق جاءت قليلة ولا تشكّل ظاهرة.

كما صوب المحقق كثيرا من الأخطاء التي جاءت في بعض النسخ أو كلها ولكن ذلك كان في الهامش كإصلاحه ألفاظاً خاطئة ذكرت في بيت شعري[2] أوفي غيره، وهذا يحسب للمحقق.

التخريجات

خرّج المحقق الأحاديث النبوية والآيات القرآنية والقراءات والأمثال ولغات العرب والأبيات الشعرية والأماكن والأعلام والشواهد، ولم أقف على تقصير من المحقق في ذلك إلا تركه بعض الشواهد من غير أن يذكر مَن الذي استشهد بها أوِ من شواهد مَن هذا الشاهد أو ذاك إذا كان لم يقف له على قائل[3].

(١) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١ /١٧٢.
(٢)المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/٢٨٨.
(٣) انظر المصدر السابق نفسه ١/٣١٣.

الضبط

ضبط المحقق الكلمات التي تحتمل القراءة على وجه آخر بما يحقق قراءتها على الوجه الذي أراده المؤلف، كما أنه ضبط الآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال والشعر والأعلام والأماكن، إلا أن المحقق كان يختار -أحيانا أثناء الضبط- وجهاً من الوجوه العربية التي توافق القواعد النحوية أو الصرفية ولكنه لا يعلق في الهامش بأن الكلمة التي ضبطها تحتمل ضبطاً آخر على وجه آخر يوافق أيضاً القواعد النحوية أو الصرفية، وقد يختار أحياناً وجهاً غير مشهور ولا مستعمل بكثرة، ومن ذلك ضبطه كلمة (تَربُط)، حيث ضبطها المحقق بضم الباء، فما أدرى المحقق أن المؤلف أراد ذلك الوجه بالتحديد دون غيره ؟!

إن الفعل (تَربُط) بضم الباء استعمل على وجه آخر وهو (تربِط) بكسر الباء، وهذا الوجه الآخر هو المشهور والمستعمل بكثرة، وبه نطق القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ إِذْ يُغَ ّشِيكُمُ النُّعَاسَ أَمَنَةً مِّنْهُ وَيُنَزِّلُ عَلَيْكُم مِّن السَّمَاء مَاء لِّيُطَهِّرَ كُم بِهِ وَيُذْهِبَ عَ نكُمْ رِجْزَ الشَّيْطَانِ وَلِيَرْبِطَ عَلَى قُلُوبِكُمْ وَيُثَبِّتَ بِهِ الأَقْدَامَ ﴾[1]، ومما يؤكد أن المحقق قصد هذا الضبط وأراده أنه كرره في أكثر من موضع ومن ذلك قوله على لسان ابن فلاح:« ويمكن دخول حروف الجواب تحت الرابط؛ لأنها تربُط الجملة ... ويمكن دخول حرفي التفسير تحت الرابط؛ لأنهما يربُطان المفسَّر بالمفسِّر،

(١) الأنفال آية ١١.

وكذلك المصدرين؛ لأنهما يربُطان ما بعدهما حتى يدخلانه في حيز ما قبلهما»[1]، وجاء في لسان العرب:« رَبَطَ الشيءَ يَرْبِطُه ويَرْبُطُه رَبْطاً »[2]، وقال صاحب تاج العروس:« رَبَطَهُ أَي الشَّيْءَ يَرْبِطُهُ بالكَسْرِ : ويرْبُطُه بالضَّمِّ وهذه عن الأَخْفَشِ »[3].

يتضح من كلام الزبيدي صاحب تاج العروس في النص السابق أن ربط يربُط بالضم هو القليل غير المشهور وغير المستعمل بكثرة، حيث إنه مذهب الأخفش فقط.

- (ضبْط همزة أنّ مفتوحة في موضع حقه أن تكسر)، ومن ذلك قول ابن فلاح: «وأما لو فأنها تدل على امتناع»[4]،والصواب: فإنها؛ قال تعالى ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَى فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾[5].

- (توضيح ضمير المتكلم بضمير المخاطب) كما في قول ابن فلاح:« والثاني من رفعتُ الشيء إذا ذهبتَ به إلى الجهة العليا»[6] فلا يستقيم الكلام بهذا الضبط، ولم أجد من بين مصنفي كتب النحو والمعاجم العربية من يستخدم الضمائر على ذلك النحو عند وضعه حدا لمصطلح ما، والصواب الالتزام بضمير المتكلم أو ضمير المخاطب في كلٍّ.

(١) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/١٧٩.
(٢) لسان العرب ٧/٣٠٢.
(٣) تاج العروس ١/٤٨٤١.
(٤) المغني في النحو ١ /٢١٦، ويلاحظ أنه يتكرر استعمال الضمائر هكذا مرارا في بقية النص في الصفحة نفسها.
(٥) النازعات آية ٤٠، ٤١.
(٦) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/١٨٩.

التعليقات والإحالات

علّق المحقق على ما يحتاج إلى تعليق وشرح ما يحتاج إلى شرح، فنجده يحيل القارئ إلى بعض كتب النحو واللغة للاستزادة من فهم واستيعاب قضية أو مسألة نحوية ما، وقد يحيل القارئ إلى صفحة ما أو مبحث ما في كتاب المغني نفسه لما سيأتي أو لما سبق شرحه[1] ويؤخذ على المحقق في بعض تعليقاته أنه يصدر حكما - أحيانا - ولا يدلل عليه، كحكمه بأن البيت الشعري الآتي هو في الأصح لكعب بن زهير، وذلك في قول الشاعر:

صَبَحْنا الخَزْرَجِيَّةَ مُرْهَفاتٍ أَبادَ ذوي أُرُومَتِها ذووها

فعلام اعتمد المحقق في حكمه بأن البيت لكعب ولم يشر إلى مرجع رجع إليه؛ ليبرهن على صحة حكمه ؟!

الفهارس وجِدّتُها

لم أقف على أي فهرسة جاءت في كتاب المغني عدا فهرس الموضوعات[2]، وذلك مأخذ يؤخذ على الباحث؛ لأن ذلك يجعل الاستفادة من آفاق الكتاب معدومة؛ لكون الفهارس تفتح آفاقا جديدة للاستفادة من المخطوط المحقق[1].

(١) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١٩١/١، ١٨٧، ٢٠٦.
(٢) المصدر السابق نفسه٣١٦/١.

مدى العناية بالطباعة

إن مما لاشك فيه أن الاهتمام بالطباعة أمر مهم جدا لاسيما في تحقيق المخطوطات، فقد يبذل المحقق جهدا كبيرا فيضيّع الطباع كثيرا من ذلك الجهد بما يقع فيه من أخطاء إملائية ونحوية ولغوية ومطبعية، أو قفز على فقرات أو حذف فقرات أو جمل أو كلمات لتشابه بينها، أو أخطاء في النَّقْط أو الضبط أوفي علامات الترقيم، لهذا كانت العناية بالطباعة أمرا في غاية الأهمية، فيستحسن أن يباشر المحقق الطباعة بنفسه؛ لأنه ينظر بعينه وعقله بعكس الطباع الذي ينظر بعينه فقط، ومع ذلك فإن كتاب المغني في النحو قد جاء على درجة بالغة الدقة في الطباعة خلا أخطاء طفيفة لا تؤثر في هذا الجهد الكبير، وتلك الأخطاء أكثرها إملائية ككتابة الفعل (خطّأ) هكذا (خطّاء)، وذلك في قول المحقق:« وقد خطّاء قسم من العلماء الفرزدق »[٢].

ومن أخطاء الطباعة أيضا وضع الفاصلة موضع الفاصلة المنقوطة التي تأتي قبل جملة معللة[٣]، وكذا الخلط بكثرة بين همزة القطع وهمزة الوصل[٤]، كما تشيع أخطاء مطبعية عجيبة ككتابة الكلمات المنونة بفتحتين بطريقة لم أعهدها في الضبط مثل: (حسّاً وحكمَاً)[٥].

(١) انظر تحقيق النصوص ونشرها لعبد السلام هارون ٩٢.
(٢) المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/ ٢٨٩.
(٣)المغني في النحو لابن فلاح اليمني ١/ ٩٢، ١١٥.
(٤) انظر المصدر نفسه ١/ ١٠٩، ١٢٤، ١٣٧.
(٥) المصدر نفسه ١/ ١٩٩.

المبحث السادس

تحقيق كتاب المحرر في النحو

لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي اليمني

(المكنى بأبي الخطاب) المتوفى سنة ٧٠٢هـ

الباحث وطبيعة دراسته

هذا البحث عبارة عن رسالة دكتوراه، تقدم بها الباحث أمين عبد الله سالم إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة في جامعة الأزهر ونال بها درجة العالمية (الدكتوراه) عام (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م) وهي عبارة عن مخطوط محفوظ بمكتبة كلية اللغة العربية - قسم الرسائل العلمية - تحت الرقم العام (١٨٤٣) ورقم تصنيف آخر (٢٨٥١) ورقم ثالث تصنيف (٤٣٥٩) دكتوراه قسم اللغويات.

وقد تناول الباحث كتاب المحرر في النحو كاملا بالدراسة والتحقيق، وكان ذلك في ثلاثة مجلدات كبيرة الحجم، حيث بلغ عدد صفحات البحث ألفاً وثمانمائة وعشرين صفحة.

أقسام البحث

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: قسم للدراسة، وقسم للتحقيق، فأما القسم الأول فيضم خمسة فصول: الفصل الأول: عصر المؤلف ومدى اهتمام اليمنيين باللغة والنشاط النحوي في

هذا العصر، ودراسة شخصية المؤلف وحياته دراسة تاريخية، ثم الوقوف عند مذهبه الفقهي وخلقه، وأسلوبه الأدبي، والفصل الثاني: دراسة (كتاب المحرر في النحو) دراسة عامة من حيث: دراسة الكتاب دراسة توثيقية تاريخية – مادته ومنهجه – مناقشة بعض الأدوات والمفردات والتراكيب الواردة، الفصل الثالث: موقف الهرمي من أدلة الصناعة النحوية، السماع والقياس والشواهد بصورها المختلفة، والفصل الرابع: درس فيه الباحث أدوات النحو ومفاهيمه من العلل والعوامل، والمصطلحات، والحدود، والتطبيق الإعرابي عند الهرمي، والفصل الخامس: قصره الباحث على بيان موقفه من المعترك النحوي الصادر عن فكره النحوي، وموقفه من الخلاف النحوي وموقفه من مدارس النحو المختلفة، ثم خاتمة تحدث فيها الباحث عن نتائج البحث وملامح التجديد عند الهرمي من مصنفه هذا، ومآخذ البحث عليه، ثم بيان منهج الباحث من التحقيق ثم وصف نسخ التحقيق التي اعتمد عليها الباحث في التحقيق وإخراج الكتاب، وقد وقعت تلك الدراسة في ثلاثمائة وتسعين صفحة.

وأما القسم الثاني: فقد خُصص لتحقيق نص كتاب (المحرر في النحو) الذي بلغ عدد صفحاته ألفا وأربعمائة وستة عشر صفحة، وقد سلك الباحث في مقدمته مسلكا طيبا من الإيضاح والإبانة وفهرسها معتمدا على الحروف الأبجدية .

لم يشر الباحث من قريب أو من بعيد إلى أن هناك تحقيقا آخر لهذا الكتاب وقد وقفت على تحقيق لكتاب المحرر في النحو في جامعة الإسكندرية بجمهورية مصر العربية.

مدى تحقيق العنوان

وثق الباحث العنوان مستدلا على ذلك بما يلي:[1]

١ – ما ورد في مقدمة المصنف له في قوله: (ووسمه ـ خلد الله ـ بكتاب "المحرر")[2].

٢ – ورد هذا العنوان: (كتاب المحرر في النحو) على وجه ورقة مقدمة المصنف، دون فصل، وبخط الناسخ، ومقرر أن النسخة نسخت في حياة صاحبها، وعليها إجازة بخطه شخصيا.

٣– إضافة إلى ما سبق فيستدل على عنوان الكتاب بهذا الاسم من خارجه وذلك كما يلي:

– قال الزركلي: (له كتب. منها: المحرر في النحو)[3].

– قال رضا كحالة: (له عدة مصنفات في النحو، منها: المحرر في النحو)[4].

– قال الحبشي اليمني: (له: " المحرر في النحو" بدار الكتب المصرية ٢٨٩ – نحو)[5].

(١) ينظر المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبد الله سالم، ص ٤٢، جامعة الأزهر– كلية اللغة العربية ١٩٨٣م.

(٢) المحرر، مخطوط، ص٣ ، لعل المصنف أراد القول: ووسمه – خلده الله – بكتاب " المحرر ولم يعلق المحقق على ذلك.

ويلاحظ أن الكلام فيها غير مستقيم، ولعل العبارة في المخطوط وردت هكذا "ووسمه –خلد الله ملكه– بكتاب المحرر؛ لأن المصنف يدعو للملك الأشرف".

(٣) الأعلام ٢٢٠/٥.

(٤) معجم المؤلفين ٣٠٣/٧.

(٥) مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن ص ٣٧٤.

- قال الحبشي نقلا عن عبد اللطيف بن أبي بكر بن احمد الشرجي (ت: ٨٠٢هـ): له مختصر كتاب " المحرر في النحو "[١].

- ذكره بروكلمان بهذا الاسم: (المحرر في النحو)[٢].

- جميع الفهارس في دار الكتب المصرية على هذا الاسم.

- حملت بطاقة مرفقة بالكتاب وبالإنجليزية هذا الاسم .

- على الصفحة الأخيرة التي تحمل إجازة المصنف ورد هذا التملك بخط ثلثي متداخل: (أحسب تلا صاحب ومالك هذا الكتاب: المحرر في النحو)، ومع ذلك لو كان أمكن التدليل على اسم الكتاب بنصوص اقتبست منه وسمته بهذا "الاسم" وهذه النصوص لعلماء عاصروه أو جاءوا بعده " لكان أوثق.

- ثم أثبت الباحث يمنية هذا الكتاب وهي لفتة جميلة ونقطة هامة تميز بها هذا التحقيق عن غيرة، واستدل بأسماء المدن والبيئات اليمنية الواردة فيه أسماء الكتب اليمنية التي جاء ذكرها فيه كشرح مختصر الحسن بن أبى عباد لأبي السعود بن فتح اليمني.

- أسماء الملوك اليمنية من بني رسول وألقابهم التي اشتهروا بها في اليمن كما جاء في التاريخ اليمني.

-٢

(١) المصدر نفسه، ص ٣٧٧.

(٢) تاريخ الأدب العربي ٢/٢٣٣ - غير المترجم.

مدى توثيق نسبة الكتاب لعمر الهرمي

وثق الباحث ذلك بما يلي:

١ – ما ورد في نهاية الكتاب من قوله – وبخط الناسخ:« قال المصنف: يقول العبد الفقير إلى الله تعالى: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي: قرأ على مولانا الملك الأشرف ممهد الدنيا والدين: عمر... جميع كتاب... الذي جمعته وصنفته...» [١] ولا يكون ذلك إلا من المؤلف على ما ترى.

٢- ما ورد في إجازة المصنف وبخطه لعمر الأشرف برواية هذا الكتاب في قوله: « صحيح ذلك، وليت عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي.... –وأذنت له أيضا– خلد الله ملكه أن يتصفحه »[٢] وهذه الإجازة على ظهر الورقة حاملة الخاتمة السابقة ونهايتها، ولا تكون إلا من مالك الكتاب وصاحبه.

٣- ما حمله عنوان الكتاب من (كتاب المحرر في النحو، تأليف الشيخ الإمام العلامة سيبويه عصره، وقدوة دهره، بهاء الدين عمر بن عيسى ابن إسماعيل الهرمي) وهو من خط ناسخ الكتاب، وعلى وجه ورقة مقدمة المصنف للكتاب.

(١) المحرر في النحو ص ١٣١٥.
(٢) المصدر نفسه، ص ١٣١٦.

٤- ما رد في مقدمته من قوله: (... اقترح عليّ تأليف كتاب جامع لجواهر الإعراب، فحينئذ لبيت دعوته بالسمع والطاعة، وبذلت في مطلوبه جهد الاستطاعة... وجمعت هذا الكتاب بمقامه الشريف ووسمه -خلد الله ملكه- بكتاب: المحرر)[١] مع قوله في خاتمته على ما سبق:« قال المصنف: (يقول العبد الفقير إلى الله تعالى: عمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي...)[٢].

٥- لم يذكر المؤرخون نسبته إلى مؤلف غيره، فجميعهم مجمع على أن (المحرر في النحو) لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي.

٦- ذكر الحبشي اليمني أنبغ اثنين في النحو على امتداد العصر الرسولي فقال:« في العصر الرسولي ازدهرت العلوم اللغوية، والنحوية، فنبغ في علم النحو العلامة: عمر بن عيسى الهرمي، والعلامة عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي.)[٣] أ. هـ. ثم ذكر أن صاجي له (المحرر في النحو[٤] وأن الشرجي له: (مختصر كتاب المحرر في النحو)[٥].

(١) المصدر السابق نفسه، ص ١٣١٦.
(٢) المصدر السابق نفسه، ص ٣.
(٣) مصادر الفكر العربي في اليمن ص٣٦٧.
(٤) المرجع نفسه ص ٣٧٤.
(٥) المرجع نفسه ص ٣٧٤.

٧- حمل كتاب (الأعلام للزركلي) من خطوط المصنفين صورة إجازة المصنف: عمر الهرمي من كتاب (المحرر في النحو)[١].

٨- أن جميع الأعلام الواردة في الكتاب متقدمون تاريخيا على الهرمي.

٩- بالكتاب بطاقة مرفقة بالإنجليزية ورد فيها: (المحرر تأليف الهرمي بتوقيعه في خاتمته تأليفه في سنة ٦٨٧ هـ / ١٢٨٨م وهو من علم الإعراب العربي)[٢].

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث على نسخة أصلية وحيدة نسخت في حياة المصنف وراجعها وأجازها بخط يده، وأشار في بعض حواشيها بقلمه، كما اعتمد على نسخة أخرى استنسختها دار الكتب المصرية من النسخة السابقة وهي حديثة وغير مضبوطة بالشكل، أما الأولى فمضبوطة وملونة كما ذكر الباحث حيث إن عناوين الأبواب والفصول باللون الأحمر[٣].

ذكر الباحث أنه بذل قصارى جهده للعثور على نسخة أخرى لمقابلة النسخة الأصلية توثيقا للنص ولكن جهده لم يأت بجدوى من ذلك.

---

(١) الأعلام ٢١٨/٥، والصورة رقم (٨١٤).

(٢) وهذا نصها:١ 16 AL – MOHAREAR. LY – HARMI WITH OF THE AUTHER ON ITS END IN (687 H – 1288 A D.

(٣) المحرر في النحو ص ٣٧٥.

والذي يظهر لي أن الباحث قد قدم بحثه هذا بكل جديه وبذل فيه من الجهد وخدمة النص ما استطاع إلى ذلك سبيلا، وبما أن النسخة الأصلية الوحيدة هي من عصر المصنف ونسخت في عهده وأجازها بيده وأشار في بعض حواشيها بقلمه، فإن هذا يقوي صحة ودقة النص المكتوب فيها، كما أن جميع المصادر وكتب التراجم وفهارس المكتبات العربية مجمعة على هذه النسخة، وقد وثقها الباحث ما أمكن ولم يعد هناك ما يثير الشك نحوها، وقوّى تلك النسخة بالنسخة المستنسخة من دار الكتب المصرية التي نقلها خبراء متخصصون من النسخة الأصلية مما لا يدع مجالا للشك في النص وكلماته، ويمكن مقابلتهما للتأكد من دقة النص، كل ذلك يقوي دقة النص ويجعله أقرب إلى ما أراده المصنف، ولا شك أن هناك كتب عظيمة الأثر والنفع ومعتمد عليها في النحو وتعد من أمهات الكتب النحوية قد اعتمد في تحقيقها على نسخة وحيدة لكنها كانت في عهد مصنفيها وليست متأخرة عنهم، ومن ذلك كتاب المقتضب، والحجة لابن خالويه، وتوجيه اللمع لابن جني[1].

ولا يوجد من بين الدارسين من ذكر أو أشار إلى وجود نسخة أخرى غير النسخة المذكورة وهذه النسخة في دار الكتب المصرية برقم (٢٨٩ – نحو)، والنسخة المستنسخة منها أيضا بدار الكتب المصرية برقم (١٩٤٠ – نحو).

(١) راجع مقدمة تحقيق تلك المصنفات النحوية تجد أنها كما ذكرتُ وبينت.

ولا شك أن إجازة المصنف تعطي الحق للسلطان عمر الرسولي في الإضافة بالزيادة والحذف، ولهذا قد تتداخل الزيادات الهامشية في صلب النص بما تلزمه حرمة حق المصنف، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: « وأما الزيادات الخارجية التي يقصد بها التوضيح فلا يصح أن تكون في منهج أداء النص»[1]، ولهذا فإن الباحث المحقق يعتمد على المنهج العلمي الذي يسعى إلى إبراز كلام المصنف وغربلته من الزيادات والحواشي التي اختلطت به من قبل المعلقين، يقول الأستاذ علي ناصف: « وقد يعلق معلق على حواشي نسخته بما يوضح غموضا أو يتدارك فوتاً، أو يسد نقصا، فيختلط التعليق بالنص ويسايره حتى يمتزج به، ويعز فصله منه، وربما لا يستبين الناسخ من ذلك أليق مواطن النص بالإضافة إلى التي بدا له أنها منه، فإذا العبارة غير مستوية، ولا متلائمة عند مقطع الكلام التي أقحمت الزيادات فيه)[2]، لهذا فإن الباحث قد وقف مليا عند النص وسبّر أغواره، وما لا تستقيم به العبارة قام بتقويمها بما يتلاءم مع السياق ومقصود المؤلف، وهذا كان أكبر دور تقع مسئوليته على كاهل المحقق، كما أن الباحث عمد إلى ترتيب النص من الحاشية؛ وذلك لكثرة الحواشي المتداخلة مع النص في هذا المخطوط سواء من قبل السلطان عمر الرسولي أو من قبل الناسخ نفسه أو من قبل المصنف.

مدى تغطية الفهارس للموضوع

(١) تحقيق النصوص ص ٧٣.

(٢) سيبويه إمام النحاة ص١٥٧، وانظر تحقيق النصوص ونشرها ص ٧٣.

تكونت فهارس الموضوع من:[1]

موضوعات الدراسة – موضوعات المحرر في النحو – الشواهد القرآنية – الأحاديث النبوية – الأمثال – الأعلام – الشعراء – القبائل والبطون – الأشعار – الأماكن والبلدان – الكلمات اللغوية وقصد بها الفرعية التي بحاجة إلى تفسير – ما ورد في تفسيراته اللغوية[2]– الكتب الواردة في المحرر – موارد البحث والتحقيق.

وهذه الفهارس شملت معظم الموضوع بما يجعل الاستفادة منه سهلة وميسرة.

نتائج الدراسة

١ – إن سبب احتجاب كثير من الذخائر اليمنية يرجع إلى حرمان اليمن من الاستقرار السياسي وكثرة القلاقل والتناحر المذهبي الذي كان يعمد إلى إخفاء وإعدام مصنفات كل من يحمل فكرا مضادا لهذا المذهب أو ذاك، ولعل تراث عمر بن عيسى الهرمي كان واحدا من ذلك التراث.

٢ – يعد الهرمي من المعالم النحوية التي هُيئت في العصر الرسولي كما كان واجهة لثقافة عصره.

٣– صحة نسبة كتاب المحرر إلى مصنفه الهرمي وصحة عنوانه ويمنية صاحبه.

٤ – كان الهرمي إضافة إلى كونه نحويا كان أديبا فقيها فيلسوفا وعلى علم بالقراءات والرواية.

(١) انظر المحرر في النحو، المجلد الثالث، ص ١٣١٨ – ١٤٠٤.
(٢) يعنى الكلمات التي فسرها المصنف.

٥- تميز الهرمي بأسلوبه الأدبي في تصنيفه.

٦- حسن تبويبه وتقسيمه وتنظيمه لمصنفه يدل على عقلية فلسفيةٍ مؤسسةٍ على ملاحظة الوشائج والصلات بين الأشياء.

٧- تميز الهرمي في كل باب بوحدة الفكرة وتخصصها بعيدا عن الارتجال.

٨- بروز أدلة الصناعة النحوية عند الهرمي وحسن توظيفها بما يتلاءم مع طريقته.

٩- اهتمام الهرمي بالشواهد والمصطلح النحوي والعامل النحوي والحدود النحوية.

١٠- عدم انجرار الهرمي وراء المذاهب النحوية تعصبا إنما كان يأخذ ما اقتنع ووافق فكره النحوي.

١١- جدّد الهرمي في مصنفه، وسأذكر لاحقا ملامح التجديد.

ملامح التجديد في تصنيف الهرمي :[1]

تميز البحث بتجديد في المصنف النحوي وذلك بما يلي:

١- استنان التطبيق بمفاهيم الدين، فالكتاب مثلٌ لما ينبغي أن يكون عليه المعلم المسلم مع الله عز وجل وطلابه فيما يطرق عليهم...

(١) يُنظر المحرر في النحو قسم الدراسة ص ٣٦٣، تحقيق: د. أمين عبدالله سالم، رسالة دكتوراه (١٩٨٣م) مخطوط محفوظ بمكتبة كلية اللغة العربية قسم الرسائل العالمية تحت الرقم العام (١٨٤٣) ورقم تصنيف آخر (٢٨٥١) ورقم ثالث تصنيف (٤٣٥٩) دكتوراه – قسم اللغويات.

٢- مراعاة المقام في التمثيل، والاحتفال بالتمثيل البيئي والمعتاد المألوف المتناول، والتأكيد بالتمثيل العملي وضرب الأمثلة للتقريب، وشاعرية التمثيل.

٣- التوجيه إلى كيفية التعامل مع المصادر العلمية.

٤- التوظيف التطبيقي للألفاظ في الأساليب.

٥- إهماله التمارين التجريدية التي لا يقصد منها سوى الإدراك النحوي دون أن يكون لها في الاستعمال نصيب.

٦- مراعاته مقتضى الأحكام اللغوية كنظريةٍ في الفصل بين قضايا النحو والصرف تصنيفا، والربط بينهما تطبيقا، وهذه سمة من سمات التجديد عالها المحدثون.

٧- موضوعية التبويب بتعدد الأبواب للشيء الواحد.

٨- بنى الباب الواحد على أسس تربوية في عرض الأفكار من التمهيد بعموم الفكرة ثم الإيضاح والتفصيل، ثم خاتمة محصلة النتائج.

٩- تخصيصه بعض مصطلحات في النحو، كالتفريق بين التضعيف والتكرير وقصره علم البيان على العلم بفروعه.

١٠- التطرق إلى شيء في قضية الدلالة، والبيان اللغوي، ومسائل الخط، وهي دعوة دعا إليها الدارسون في الدراسة النحوية.

١١- القياس على المسموع أداة صالحة للتطويع بمقتضى حاجة الأداء.

إيجابيات تحسب للمحقق

-اللغة العالية المحلقة.

-إشباع الدراسة بما تستحق.

-تناول الكتاب كله بالدراسة والتحقيق، وعدم اجتزائه كما يفعله أكثر الدارسين.

من المآخذ على المحقق

- ازدواجية الترقيم.

- تداخلت بعض أمور في القسم الثاني والقسم الأول كوصف النُسَخ ومنهجه في التحقيق، فكان على المحقق أن يجعل هذه الأمور في القسم الأول وهو قسم الدراسة أو يجعلها توطئة في بداية القسم الثاني وهو قسم التحقيق، وهذا ما لم نجده عند المحقق حيث إنه جعل ذلك في الخاتمة وهو ما لم يسر عليه منهج البحث العملي الحديث في تحقيق المصنفات القديمة، حيث إن الباحث ادخل في الخاتمة أموراً ليست منها، ولكن يحسب له هنا أنه جعل الخاتمة في نهاية القسم الأول وهذا ما لم أجده عند أغلب المحققين للمصنفات النحوية اليمنية، حيث إنهم يجعلون الخاتمة بعد نهاية النص المحقق.

ملاحظات

تجدر الإشارة إلى أني قد وقفتُ على تحقيق ودراسةٍ أخرى لكتاب المحرر في النحو للهرمي نفسه، وهذه الدراسة تقدم بها الباحث منصور علي محمد عبد السميع إلى جامعة الإسكندرية – كلية الآداب – قسم اللغة العربية واللغات الشرقية، وذلك لنيل درجة الدكتوراه، وقد نالها الباحث عام ١٤١٦هـ الموافق ١٩٩٥م، أي بعد دراسة الباحث أمين عبد الله سالم آنفة الذكر باثني عشر عاماً، وقد وجدتُ هذه الدراسة –أعني دراسة الباحث منصور علي محمد عبد السميع– في جامعة الإسكندرية ، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ بمكتبة اللغة العربية قسم الرسائل العلمية – بجامعة الإسكندرية تحت رقم التصنيف (٤١٥.٢)

١٥.ع

وقد تناول الباحث أيضاً كتاب المحرر في النحو للهرمي بالدراسة والتحقيق في ثلاثة مجلدات كبيرة الحجم، وكل مجلد عبارة عن جزء، حيث استغرق الجزء الأول منها قسم الدراسة، وكنت أتمنى أن أعقد موازنة بين التحقيقين حيث اقتنيتُ نسخة من الجز الأول لكل من الدراستين ظناً مني أن التحقيق كان مقتصراً على الجزء الأول من كتاب المحرر في النحو للهرمي، ولّما عدتُ من جمهورية مصر العربية وعكفت على قراءة الدراستين تبين لي أنهما يمثلان قسم الدراسة فقط، وأما قسم التحقيق ففي جزأين آخرين، ولم يكن ذلك واضحاً في فهرس مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة ولا في فهرس مكتبة اللغة العربية بجامعة

الإسكندرية، ولمّا حاولتُ بعد ذلك الحصول على نسختين من كلٍ من التحقيقين المذكورين عبر المراسلة لم أتمكن من ذلك بسبب تعقيدات النظام الموجود في الجامعتين الذي يحتم على الطالب الحضور بنفسه للاطلاع ولا يسمح بالتصوير.

والذي عجبتُ له أثناء قراءتي للدراستين هو ما ذكره الباحث منصور علي محمد عبد السميع في مقدمته حيث قال متطرقاً لأسباب اختياره تحقيق (المحرر في النحو للهرمي):« فأردت أن أقدم تحقيقاً لكتابٍ نحويٍ ذي فائدةٍ بحيث تمثل دراستي هذه إضافة علمية جديدة غير مسبوقة ولا تكون تكراراً لموضوع قد تم تناوله من قبل»[1]، ولو أجهد الباحث نفسه ورجع إلى مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر لوجد أن هذا العمل الذي أراده أن يكون إضافة علمية جديدة وليس تكراراً قد سُبِق بتحقيق سابق قبل اثنتي عشرة سنة كما بيّنْتُ سابقاً.

(١) انظر المحرر في النحو للهرمي، دراسة وتحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، المقدمة الصفحة (ج)، مخطوط محفوظ بكلية اللغة العربية – قسم الرسائل العلمية – جامعة الإسكندرية تحت رقم التصنيف المذكور أعلاه في المتن.

المبحث السابع

ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة

لعبد اللطيف الشَّرجي المتوفى سنة ٧٤٠هـ

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن تحقيق لكتاب مؤلف في باب الخلاف النحوي صنفه العلامة النحوي اليمني عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي المتوفى سنة (٨٠٢هـ).

وقام بهذه الدراسة (التحقيق) الدكتور العراقي طارق الجنابي[١]، وليس بين يدي ما يدل على طبيعة هذه الدراسة من حيث كونها في الأصل رسالة ماجستير أو رسالة دكتوراه، ويبدو أنها في الأصل رسالة علمية حيث ذكر في صفحة غلافها اسم الكلية واسم الجامعة وعلى ذلك فإني أظنها رسالة علمية ماجستير أو دكتوراه تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية التربية بجامعة الموصل قسم اللغة العربية، وقد حصل الباحث بهذه الدراسة على درجته العلمية عام ١٩٨٧م، ويظهر لي ذلك من خلال تاريخ حصول الباحث على نسخة مخطوطة من الكتاب عام ١٩٨٣م حسب ما ذكره الباحث في مقدمته[٢]، وكذا من خلال تاريخ طبعة الكتاب عام ١٩٨٧م.

---

(١) المحقق عراقي الجنسية وعرفت ذلك من خلال سؤالي عن جنسية المحقق طارق الجنابي بعض الأساتذة العراقيين العاملين في الجامعات اليمنية.

(٢) انظر اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي، ص ٥، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

إن هذه الدراسة التي وقفت عليها هي عبارة عن كتاب مطبوع، قامت بطباعته دار عالم الكتب ببيروت في الجمهورية اللبنانية، وقد طبعت الطبعة الأولى منه عام ١٩٨٧م. حصلت على نسخة مصورة من هذا الكتاب من أخي الدكتور عبد الحميد الحسام أثناء عودته من جامعة الموصل بالجمهورية العراقية وذلك قبيل حرب الخليج الثانية.

التقديم للنص المحقق بالدراسة وبيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه

قدم المحقق للكتاب مقدمة قصيرة جدا فلم يذكر سوى صفحة عن ترجمة المؤلف عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ذكر فيها بإيجاز مولده وحياته العلمية وشيوخه وأهم مصنفاته النحوية[١]، كما ذكر المحقق نبذة مختصرة عن الكتاب في حوالي صفحة واحدة فقط، ولم يذكر عن أهمية الكتاب وتميزه شيئا رغم أنه ذكر أن هذا الكتاب هو رابع ثلاثة كتب في الخلاف النحوي، والأخرى هي: الإنصاف للأنباري ومسائل خلافية للعكبري، والتبيين في الخلاف بين البصريين والكوفيين للعكبري أيضا. لقد اعتبر المحقق أن هذا الكتاب تابع فيه مصنفه الأنبارى في جل موافقاته أو مخالفاته للكوفيين والبصريين[٢] كما أنه مختصر جدا لا يميل فيه مؤلفه إلى الإطالة، وزاد على الإنصاف بمسألة ومائة مسألة.

(١) انظر اختلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي ص ١٠ – ١١.
(٢) المصدر السابق نفسه ١٢.

والظاهر لي أن المحقق لم يعط الكتاب حقه من الدراسة وبيان أهميته وقيمته العلمية وتميزه عن المصنفات الأخرى في مجال الخلاف النحوي، وما ذكره المحقق ليس فيه دقة وموازنة عميقة، وكأن هذا الكتاب ليس ذا أهمية بالغة، وما هو إلا كتاب مختصر ـ للمسائل الخلافية النحوية، ولو دقق المحقق النظر في الكتاب لوجد أن المصنف ذكر مسائل خلافية لم يذكرها الأنبارى ولم يذكرها العكبري في كتابيه وهذه مَيّزة ليست عادية تعطي الكتاب أهمية بالغة وإقبالا غير عادي إضافة إلى تميزه في منهج التقسيم حيث قسم الشرجي كتابه هذا على ثلاثة أصناف: الأول مسائل الخلاف في الاسم، والثاني مسائل الخلاف في الفعل، والثالث مسائل الخلاف في الحرف، وهذا منهج يسهّل الاستفادة من الكتاب بعكس كتابي العكبري وكتاب الأنباري فإنك تجد المسائل الخلافية مبثوثة فيه لا تقوم على رابط معين.

كما أن كتاب الشرجي كتاب يعرض المسائل الخلافية بأسلوب سهل واضح بعيداً عن التشعبات وبعيداً عن كثرة الشواهد والعلل النحوية، ويعرض بصورة موجزة المسألة الخلافية بإيجاز غير مخل ولا إطناب ممل، وكأن الشرجي استوعب القديم استيعابا جيدا وعرضه بأسلوب واضح سهل نافع جامع مانع، ولعل ما ذكرته من سمات لكتاب إئتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الشرجي يعطي الكتاب ميّزة عن غيره وقيمة علمية كبيرة، فيكون الكتاب بهذا ذا فائدة جمة وليس مجرد تكرار وترهل علمي كما يظن البعض.

لقد ذكر المحقق أن الشرجي في كتابه ائتلاف النصرة تابع للأنباري في معظم موافقاته ومخالفاته، وهذا ليس عيبا، فالشرجي أعمل فكره النحوي وقناعاته، فإن جاءت أحكامه وآراؤه موافقة لأحكام الأنباري فليس من باب المتابعة ولكن من باب النصرة والتأييد لمن اقتنع بصحة آرائه بصريا كان أو كوفيا، فالمعيار ليس التعصب أو مبدأ المخالفة ولكن المعيار في الحكم الاقتناع بالحكم الأقوى لهذا أو ذاك.

والحق أقول إن تصنيف مسائل الخلاف إلى ثلاثة أصناف: الاسم، والفعل، والحرف يعتبر منهجا جديدا لم يسبق إليه من تناولوا بالدراسة – قديما– مسائل الخلاف، فيكون الشرجي بذلك قد حصر مسائل الخلاف في أصناف ثلاثة يسهل استيعابها بل وحفظها منهجيا على الأقل، كما أن الشرجي ركز عل الخلاف في النحو والصرف والخط (الإملاء) وأما مَن سبقوه فكانت مسائلهم الخلافية منحصرة في النحو والصرف فقط، ولعل اليمنيين بهذا قد فتحوا بابا جديدا في ربط النحو بالصرف والخط وهو منهج نجده أيضا عند الإمام المرتضى- احمد بن يحيى[1]، ولعلهم بذلك قد نظروا إلى النطق السليم والخط السليم لما يفيد الدارسين والمتعلمين، وكأن النطق والكتابة يخرجان من مشكاة واحدة رغم حدوث اختلاف أحيانا بينهما، إلا أن هذا الخلاف له أسبابه ومسبباته التي ترجع إلى عدم وجود نقط الإعجام حينذاك فجاء المتأخرون وكتبوا على المنهج نفسه الذي اختطه الأقدمون رغم زوال الأسباب وحدوث النقط وكذا

(١) انظر هذه القضية في دراستي هذه

الشكل، واستمر الحال إلى عصرنا هذا على ذلك المنوال، فمثلا زيادة الواو في كلمة (عمرو) قالوا للتفرقة بينها وبين عُمَر، وزيادة الألف بعد واو الجماعة مثل (كلوا) قالوا للفصل بين واو الجماعة وواو العطف عند قولهم كلوا واشربوا، وزيادة الألف في كلمة (مائة) التي أصلها (مئة) قالوا للتفرقة بينها وبين منه[1] حيث لم تكن تستعمل النقط والهمزات.

تحقيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب إلى مؤلفه

لقد وقف المحقق عند هذه القضية إلا أنه لم يعطها حقها ويرجع ذلك إلى كون الكتاب نسخة وحيدة، كما أن هذه النسخة مجهولة المؤلف والناسخ وهذا ما أخر تحقيق الكتاب من قبل أكثر من باحث ممن وقعت هذه النسخة في يده.

وقد اعتمد الباحث في تحقيق اسم المؤلف ونسبة الكتاب لمصنفة على بحث قام به الدكتور أحمد صبحي فرات نشر في مجلة ألمانية تصدر بألمانيا الاتحادية كما ذكر المحقق[2] وذلك كما يلي:

أولا: ذكر في خطبة كتاب ائتلاف النصرة بأن مؤلفه عاش في زمن حكم الملك اليمني الأشرف إسماعيل بن العباس (٧٧٨-٨٠٣هـ) الذي يذكر عنه أنه كان يراعي العلماء ويعتني عناية كبيرة بالعلم والشعر.

(١) انظر تاج علوم الأدب للمرتضى باب الخط ٣٥٦/٢

(٢) انظر ائتلاف النصرة ص ٦.

ثانيا: رجع الباحث إلى المصادر التي ترجمت للملك الأشرف، فاهتدى إلى عدد من المقربين منه، منهم: علي النيسابوري، وعبد اللطيف الشرجي (ت: ٨٠٢هـ) وابنه احمد بن عبد اللطيف (ت: ٨١٢هـ).

ثالثا: جاء في القاموس المحيط ما مفاده أن مؤلف كتاب ائتلاف النصرة هو تلميذ الفيروزبادي.

رابعا: قام الباحث بالتحري عن تلامذة الفيروزبادي عن طريق تحري رجال أسانيد الزبيدي المتصلة إلى الفيروزبادي الذين رووا القاموس عنه، وقد ذكرهم الزبيدي في خطبة كتابه[1] فانتهى إلى أن احمد بن عبد اللطيف الشرجي واحد من تلاميذ الفيروزبادي الذي كان قاضي اليمن، وقد صنف القاموس وتركه لتلامذته يقرؤونه عام (٧٩٧هـ)، وقد ذكر احمد بن عبد اللطيف أنه قرأه على المؤلف، وترجح عندئذ لدى الباحث أمران:

الأول: أن تأليف الكتاب كان بين سنة (٧٩٧هـ) وهي سنة قراءة تلاميذ الفيروزبادي للقاموس، وسنة (٨٠٣هـ) وهي سنة وفاة الملك الأشراف.

الثاني: أنه رجح لدى الباحث أن المؤلف هو احمد بن عبد اللطيف الشرجي الزبيدي ولم يستبعد أن يعتبر أبوه عبد اللطيف " من مؤلفي الكتاب؛ لأنهما كانا معروفين في الدرس النحوي".

(١) انظر تاج العروس ١/٤٦-٤٩.

وقد ذكر المحقق أنه عاد إلى المخطوط نفسه فتبين أن الناسخ ذكر أنه فرغ من نسخته سنة ثمانمائة للهجرة، وذكر أن هذا التاريخ هو تاريخ الفراغ من تأليف الكتاب، ثم ذكر المحقق قوله:« أما لماذا لم يذكر الناسخ اسمه فلأن النسخة مسودة المؤلف لم ينسخها أحد عن نسخة الأصل وأنها النسخة الوحيدة التي تركها مؤلفها، ولم يكن أحد من الناس قد عرفها أو أطلع عليها، ولهذا لم تذكر في كتب المصنفات مثل كشف الظنون أو غيره، وهذا ما يوضح السر في عدم ذكرهامن قبَل المترجمين ضمن كتب المؤلف »[1] كما استدل المحقق أنه يختلف مع الدكتور فرات الذي رجح لديه أن المؤلف للكتاب هو احمد بن عبد اللطيف الشرجي، ورجح لدى المحقق أن الكتاب هو لعبد اللطيف الشرجي وليس لابنه احمد؛ لأن الابن أدني شهرة من أبيه، ودليله على ذلك أن المترجمين المتقدمين والمتأخرين كان حديثهم عن عبد اللطيف الشرجي واسعا، على حين كان حديثهم عن ابنه احمد ابن عبد اللطيف مقتضبا يسيرا، ونسبت شروح لعبد اللطيف الشرجي في العربية ذكرها المترجمون، كما استدل بقول ابن حجر العسقلاني عن عبد اللطيف الشرجي نقلا عن السخاوي تلميذ ابن حجر أن عبد اللطيف الشرجي كان أحد أئمة العربية وذكر أن له تصنيفا في النحو فضلا عن كتبه التي أوردها من ترجم له.

إن المتأمل لتلك الاستنتاجات من قبل الدكتور فرات ومن قبل المحقق يلاحظ أنها غير أكيدة وإنما يُستأنس بها وتبقى قضية نسبة الكتاب لمؤلفه ملفوفة بشيء من الغموض وبحاجة

(١) ائتلاف النصرة، ص ٧.

إلى أدلة قاطعة لا تترك مجالا للشك، وهذا متروك للباحثين مستقبلا إن شاء الله تعالى، وهذا الكتاب هو مصنف صُنِّف في اليمن بدليل ما جاء من أصل النسخة الوحيدة أن مؤلف الكتاب عاش إبان حكم الملك اليمني الأشراف إسماعيل بن العباس، ولي مأخذ هنا على قول المحقق أن المؤلف هو تلميذ الفيروزبادي، ولم يذكر دليلا على ذلك تطمئن له النفس غير أنه قال:« مؤلف الكتاب من غير ريب تلميذ الفيروزبادي»[1] إذ ورد ذكره على هذا النحو وهو يتحدث عن جمع(إبراهيم) جمع تكسير، ويبدو أن في النص السابق نقصاً، حيث ذكرت كلمة غير من دون أن تُسبق بمن.

كما أن جزم المحقق بأن المخطوطة هي مسودة المؤلف كلام يفتقد إلى الدليل حيث لا دليل واضحا على ذلك.

وأما قضية توثيق العنوان وتحقيقه فلم يذكر المحقق عن ذلك شيئا، وهذا مأخذ يؤخذ عليه في هذا الكتاب إذ لم يذكر على الأقل أنه جاء هكذا عنوان الكتاب في صفحة عنوان المخطوط الوحيد، ولا أدري لماذا لم يذكر ذلك ؟!، ولذلك تبقى قضية تحقيق العنوان مجهولة وبحاجة إلى توثيق[2].

(١) ائتلاف النصرة ص ٦.

(٢) انظر المصدر السلبق نفسه ص ١-١٣.

مدى تحقيق المتن

اعتمد المحقق على نسخة وحيدة، وهي نسخة مصورة على الفلم المصغر (الميكروفيلم) من أصل نسخه مخطوطة تركيا، وهذه النسخة أهديت للمحقق من الدكتور احمد صبحي فرات[1] إبان زيارته لمعهد اللغات الشرقية في جامعة (أيزلانكن- نور نبرك) بألمانيا الغربية في صيف عام ١٩٨٣م.

قام المحقق بالاعتماد على هذه النسخة الوحيدة، ولم أقف - على حد عملي-فيما بحثت فيه من المصادر والمراجع إلى الآن على معلومة تدل على وجود نسخة مخطوطة أخرى من هذا الكتاب - موضوع هذا المبحث - مما يدل على أن المحقق قد بذل قصارى جهده في محاولة الحصول على نسخة أخرى من مخطوطة الكتاب، ولهذا فإن المحقق قد صحح كثيرا من الأخطاء والأوهام والاضطراب من غير الإشارة إليها في الهامش لكون هذه المخطوطة هي مسودة المؤلف، ولا يمكن الجزم بأن النص قد أقيم على خير وجه، ولعل وجود نسخة أو نسخة أخرى سيعين كثيرا على إقامة النص على خير وجه، ولهذا فإن هذا التحقيق الذي قام به المحقق معتمد فيه كثيرا على مقدرته وفهمه وذوقه، وإن كان لي من مأخذ على المحقق في فحص النسخة؛ فلأنه اعتمد على مصورة ولم يعتمد على أصل النسخة، فعلى الأقل لو فعل ذلك لكان بالإمكان فحص المواد وفحص الورق للتحقق من عمرها، فقد يكون فيها تواريخ مزيفة وقد تكون

(١) أستاذ اللغة العربية والدراسات الإسلامية في المعهد.

المخطوطة أدخلت عليها عوامل البلى والقدم لتكون قديمة وهي حديثة لأغراض تجارية لاسيما أن اسم هذا الكتاب لم تذكره كتب أسامي الكتب ككشف الظنون ولا غيره من المصادر التي عنيت بذكر أسماء المخطوطات العربية بشكل عام واليمنيين بشكل خاص[1].

كذلك يفترض على المحقق فحص الخط فإن لكل عصر خطه فقد يقلد أو يزور الخط وما أدرى المحقق بذلك خاصة مع عدم وجود اسم الناسخ على مخطوطة هذا الكتاب، والذي يبدو لي أن المحقق لم يعط مسألة فحص النسخة حقها ويبقى تحقيق هذا الكتاب مشوباً بكثير من الاحتمال والشكوك، فلم يدرس أسلوب المؤلف ولم يتحقق من صحة المخطوط من خلال الرجوع إلى نصوص نقلت عن الكتاب قديما ومقارنتها بالمخطوط، ولذلك فإن تحقيق المتن يبقى تحقيقا غير تام إلى حد ما، وقد يقال أن هناك مصنفات نحوية شهيرة ومهمة حُققت اعتمادا على نسخة وحيدة، فأقول: إن ذلك صحيح فقد ذكر الدكتور عبد الهادي الفضلي عددا من الأمثلة للمصنفات التي اعتُمد في تحقيقها على نسخة فريدة[2]، ومنها: كتاب (شرح أبيات سيبويه) للنحاس وكتاب (شرح التسهيل) لابن مالك وكتاب (التوطئة) لأبي على الشلوبيني وغيرها من المصنفات، ولكن إذا رجعنا إلى تلك المصنفات المحققة سنجد أن المحققين قد تحققوا من صحة المخطوط وفحصوه جيدا، ولم يجزموا في أمور من غير أدلة واضحة كجزم

(١) انظر ائتلاف النصرة ص ٢٥٦

(٢) انظر تحقيق التراث ص ٩٩ – ١٠٠.

محقق كتاب إئتلاف النصرة بأن مابين يديه من نسخة للكتاب هي مسودة المؤلف دون أن يدلل على ذلك بدليل قاطع جلي[1].

التصويبات

قام المحقق بإجراء تصويبات كثيرة في هذا التحقيق لكونه اعتمد على مخطوطة وحيدة، والتصويب قد يأتي من وجود خطأ ما في المخطوطة الأم ويكون الصواب غير ذلك في بعض النسخ الأخرى، فيثبت الصواب في الهامش كما جاء في النسخ الأخرى، وقد يشار إلى مجيئه أيضا خطأ في نسخ أخرى، ولذلك فإنه عندما تكون النسخة وحيدة فإن المحقق يعمد إلى تقويم النص ما أمكنه حسب اجتهاده فيصوب الخطأ من المتن ويشير في الهامش إلى كيفية مجيئه في الأصل (النسخة الوحيدة) خطأ.

ولأن هذا التحقيق اعتمد فيه المحقق على نسخة وحيدة جاز للمحقق التصويب مباشرة في المتن والإشارة في الهامش إلى الخطأ كما جاء في الأصل مع التعليل إن تطلب الأمر ذلك، ووضع النص المصوّب بين قوسين في المتن، ومن التصويبات التي آخذُها على المحقق – من باب التمثيل – التصويب التالي:

(١) ائتلاف النصرة ص٢٧٦

« ولأنه فعل (منصرف[1] جاز) تقديمه كالحال »[2] ثم ذكر في الهامش: « في الأصل: (منصرف فجاز) »، فتلاحظ أن المحقق أصلح خطأ نحويا حيث حذف (الفاء) التي ذكرت قبل الفعل (جاز) ولم يعلل سبب ذلك، وهذا يؤخذ عليه إذ الأصل أن يوضح ويبين العلة، فإذا ما خطّأ شيئاً ما فلابد أن يكون معتمدا على دليل مقنع، وهذا ما لم يفعله المحقق، ويبدو أن المحقق ارتأى أن الواو استئنافية في قول المصنف:« ولأنه فعل متصرف جاز تقديمه كالحال ».

وعلى ما ارتآه المحقق فإن الضمير (الهاء) بعد (أنْ) في العبارة السابقة يعود على العامل، فيكون تقدير الكلام (ولأن العامل فعل منصرف جاز تقديمه كالحال)، وهذا ليس بصحيح؛ لأن الواو عاطفة والضمير (الهاء) في كلمة (تقديمه) لا يعود على الفعل المنصرف ولكنه يعود على التمييز؛ لأن التمييز معمول قد يتقدم على عامله على مذهب الكوفيين إذا كان العامل متصرفا وحجتهم في ذلك أن السماع جاء بذلك في قول الشاعر:

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

والذي يظهر لي أن المحقق وهم حين حذف (الفاء) التي سبقت الفعل (جاز) في النص السابق، والصواب ذكرها؛ لأنها استئنافية وليست رابطة للجملة التي بعدها بالجملة التي قبلها

(١) الصواب أن يقال متصرف

(٢) ائتلاف النصرة ص ٣٩.

كما ظنها المحقق فحذفها على اعتبار أنه لا مسوغ لمجيء الفاء رابطة بين الجملتين: الأولى: (ولأنه فعل منصرف)، والثانية: (جاز تقديمه كالحال) على اعتبار أنهما مرتبطتان بغير الفاء هكذا: (ولأنه فعل منصرف جاز تقديمه كالحال) وهذا ليس بصحيح؛ لأن الضمير الهاء في (لأنه) ليس هو الضمير الهاء في كلمة (تقديمه) حيث إن الأول يعود على العامل والثاني يعود على التمييز فلا يستقيم الكلام بغير وجود الفاء؛ لأنه حينئذ يكون تقدير الكلام هكذا: (جاز تقديم التمييز كالحال لأن العامل فعل منصرف) فتكون علة جواز تقديم التمييز عند الكوفيين على عامله هي كون العامل فعلا منصرفا، وهذا يخالف الواقع إذ أن علة جواز تقديم التمييز عند الكوفيين على عامله المنصرف هي مجيء السماع بذلك كما في الشاهد السابق ذكره، وعلى ذلك فإن الواو في قوله (ولأنه) عاطفة، والفاء التي سبقت الفعل جاز هي استئنافية، فيكون سياق النص الصحيح هكذا:

« وذهب الكوفيين إلى جوازه (أي جواز تقديم التمييز على عامله)، ووافقهم المازني والمبرد؛ لقوله (أي الشاعر):

أتهجر ليلى بالفراق حبيبها وما كان نفسا بالفراق تطيب

ولأنه (أي العامل) فعل منصرف، فجاز تقديمه (أي تقديم التمييز) كالحال».

فيتضح في النص السابق أن الواو في قوله (ولأنه) هي عاطفة حيث عطفت ما بعدها على الشاهد الشعري، أي أن تقديم التمييز على عامله جاز لمجيء السماع بذلك ولمجيء العامل في الشاهد المسموع فعلا منصرفا، ويؤكد ما ذهبتُ إليه أن ذلك هو أسلوب المصنف حيث قد تكرر أكثر من مرة، فها هو يقول في موضع آخر مستخدما الأسلوب نفسه:« وإذا استوفى الفعل فاعله من جهة اللفظ والمعنى صار (راكبا) بمنزلة المفعول به المحض، فجاز تقديمه كالمفعول به المحض »[1].

ومما سبق يتضح أن المحقق قد وهم وصوّب نص المصنف حسب فهمه هو وليس على ما أراده المصنف .

التخريجات

هناك كثير من الشواهد الشعرية لم يخرجها المحقق ولكنه ذكر في مقدمة تحقيقه أنه لم يخرج إلا ما اقتضته الضرورة، حيث قال:

« ولم أغال أيضا في تخريج شواهد الشعر إلا حيث اقتضت ضرورة تباين الروايات والنسبة»[2].

وأما الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية فقد خرجها ولم أجد عليه فيها مأخذ.

(١) ائتلاف النصرة ص ٣٨.

(٢) ائتلاف النصرة ص ١٣.

التعليقات والإحالات

من الأمور التي تميز بها المحقق في تعليقاته عدم الاكتفاء بتوضيح غامض أو شرح موجز ولكنه كان قارئا ناقدا أيضا حيث كان يرد على كثير مما توهمه المصنف واعتبره خلافا بين البصريين والكوفيين، ومن ذلك مثلا اعتراض المحقق على الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين في مسألة اشتقاق الاسم حيث ذكر المصنف أن الكوفيين ذهبوا إلى أن الاسم مشتق من السمة، وهي العلامة، وذهب البصريون إلى أن الاسم مشتق من السمو[1]، فعلق المحقق أن هذا غير صحيح، فمذهب الكوفيين هو مذهب البصريين، وهذه المسألة ليست خلافية كما حققها الدكتور محمد خير الحلواني، في الخلاف النحوي (٢١٨)[2]، ونلاحظ أن المحقق ذكر الدليل على ذلك وهو تحقيق الدكتور محمد خير الحلواني وأشار إلى المرجع الذي حققت فيه هذه المسألة، وأحال إلى رقم الصفحة كما هو واضح في النص السابق.

كما نلاحظ أنه قد علق على مسألة أخرى حيث ذكر المصنف أن البصريين ذهبوا إلى جواز تقديم التميز على عامله سواء المتصرف أو غيره، وذهب الكوفيون إلى جوازه[3]، فعلق المحقق

(١) انظر ائتلاف النصرة ص ٢٧.
(٢) انظر المصدر نفسه ص ٢٧.
(٣)انظر ائتلاف النصرة ص ٣٨-٣٩.

أن الجواز لم يكن من الكوفيين كلهم فقال:

« وخص السيوطي الجواز بالكسائي من الكوفيين.[1]

وبتتبع هذا التحقيق فإننا سنجد أن ذلك كان ديدن المحقق في تحقيقه كله، حيث كان شارحا وناقدا ودقيقا في ملاحظاته وتعليقاته وإحالاته.

الفهارس وجِدَّتِها

قدم المحقق فهارس الكتاب، ولكننا نجد فهارسه عادية ولا تفتح آفاقا جديدة للاستفادة من الكتاب بصورة اشمل وأوسع، حيث لا نجد أي جديد في الفهارس فهي لم تتعد سوى تلك الفهارس الخمسة التي أثبتها وهي:

- فهرس الأعلام - فهرس الشواهد الشعرية - فهرس إنصاف البيوت - فهرس الآيات القرآنية - فهرس المواضيع.

وأقل ما يمكن أن يقدمه محقق هذا الكتاب من فهارس تعين على الاستفادة من الكتاب تقديم فهرس للمسائل الخلافية بشكل تفصيلي ومنظم ليسهل الرجوع إليها والاستفادة منها وهذا ما لم يفعله المحقق.

(١) المصدر نفسه ص ٣٩.

مدى العناية بالطباعة

لقد بذل المحقق جهدا كبيرا في العناية بالطباعة ولكن لم تخل الطباعة من بعض الأخطاء، ومنها ما يلي:

- عدم الدقة في استعمال بعض علامات الترقيم، ولا أظن ذلك من المحقق ولكنه من الطباع، وخاصة من المتن، ومن تلك العلامات: الفاصلة المنقوطة التي تستعمل بعد الجملة المحتاجة إلى تعليل أو توضيح(١)، فإذا نظرنا في النص وجدنا هذه العلامة تختفي في الموضع الذي حقه أن تظهر(٢)، وقد يستعمل بدلا عنها الفاصلة غير المنقوطة(٣)، كما نجدها أحيانا في موضع حقه أن تختفي حيث لم تأت بعدها جملة تعليلية أو توضيحية(٤).

- كما نجد التاء المربوطة أحيانا تحل محل الهاء(٥)، وكذا نجد بعض الأخطاء النحوية ولا أظن أنها أوهام من المحقق ولكنها من الطباع ومن تلك الأخطاء استعمال الضمير الهاء كثيرا في النص الآتي:

« مذهب الكوفيين أن (سواء) قد يكون اسما بمنزلة (غير)، لا يلزم الظرفية بدليل دخول حرف الجر عليه، كقول الشاعر:

(١)انظر ائتلاف النصرة ٤٠
(٢) انظر ائتلاف النصرة ص ٣٣.
(٣) المصدر نفسه ص ١٤٥، ١٤٩، ١٥٦.
(٤) انظر المصدر نفسه ص ٣٢، ١٢٣.
(٥) المصدر نفسه ص ١٤٣.

ولا ينطـــق المكـــروه مـــن كـــان مـــنهم إذا جلســوا منــا ولا مــن ســوائنا[1]

وكقول الأعشى: وما قصدت من أهلها لسوائكا

فدخول حرف الجر عليها دليل على أنها لا تلزم الظرفية.

ومذهب البصريين أنها لا تكون إلا ظرفا؛ لأنه لم يستعمل في كلامهم إلا ظرفا، نحو: مررت بالذي سوائك، فوقوعها صلة دليل على كونها ظرفا»[2].

إذا عدنا إلى النص السابق وجدنا اضطرابا في استعمال الضمير الهاء حيث ذكر في مواضع حقها أن تؤنث، وذلك في قوله:« بدليل دخول حرف الجر عليه»، وقوله:« لأنه لم يستعمل في كلامهم إلا ظرفا»، والصواب أن يقال: بدليل دخول حرف الجر عليها، وكذا: لأنها لم تستعمل في كلامهم إلا ظرفا؛ لأن الضمير يعود على كلمة أو لفظة (سواء) حيث إن الضمير أنث في أغلب مواضع النص.

- ومن الأخطاء النحوية أيضا استعمال الضمير المؤنث (الهاء) في موضع حقه أن يستعمل مذكراً، وذلك في النص الآتي الذي يتحدث فيه عن (رُب) حيث تخالف حروف الجر في

(١) البيت للمدار بن سلامة العجلي، وهو من شواهد سيبويه، ١/ ١٣، ٢٠٣، وفي رواية ولا ينطق الفحشاء.
(٢) ائتلاف النصرة ص ٤٠

أمور ذكر بعضها ثم قال:« وخالفتها[1] أيضا بأنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وأنها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به بخلاف سائر حروف الجر»[2].

إن قوله: « وأنها لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به » فيه نظر؛ لأن فيه ركة ولا يستقيم الكلام بقوله: وأنها لا يجوز، إذ لو أريد ذاك لكان الفعل بعدالضمير (ها) يعود على مؤنث والحال عكس ذلك فالفعل بعده هو لا يجوز؛ فاستعمال الضمير (الهاء) العائد على (رب) في هذا الموضع غير صحيح والصواب -فيما يبدو لي- أن يستعمل ضمير الشأن فيقول: وأنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به، فيكون ضمير الشأن عائداً على ما بعده فتكون الجملة بعد ضمير الشأن موضحة له، والتقدير والشأن أنه لا يجوز إظهار الفعل الذي تعلق به، أما لو قال: وأنها أي رُبّ فلا يستقيم الفعل (لا يجوز) ولا يصح أن تكون خبرا[3]، وأغلب الظن أن مثل هذه الأخطاء النحوية ناجمة عن الطباع ولكن تبقى المسئولية في النهاية على المحقق؛ لأن الكلام جاء على غير ما قصده المصنف، ولا بد على المحقق أن يقرأ النص كلمة كلمة ليتلافى مثل تلك الأخطاء، وجل من لا يسهو.

(١) أي خالفت (رُبَّ) حروف الجر.

(٢) ائتلاف النصرة ص ١٤٤.

(٣) لأن شرط خبر الجملة الفعلية هو أن يتضمن الفعل ضميرا - يعود على المبتدأ الذي صار اسما للحرف الناقص- يكون رابطا، ولا خلاف في ذلك.

المبحث الثامن

تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب

للإمام احمد بن يحيى المرتضى، المتوفى سنة ٨٤٠هـ

الباحث وطبيعة دراسته

هذا الكتاب أحد المصنفات النحوية الجديدة التي ليست شرحا لمتن ولا مختصراً نحويا ولا حاشيةً على شرح، ومصنّفه هو أحد كبار نحاة اليمن في القرن التاسع الهجري وهو الإمام احمد بن يحي المرتضى المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، وقد حقق هذا الكتاب الباحث العراقي نوري ياسين حسين الهيتي في رسالة علمية تقدم بها إلى مجلس كلية اللغة العربية- قسم اللغويات - بجامعة أم القرى بمكة المكرمة زادها الله تشريفا، حيث حصل الباحث بهذا التحقيق على درجة الدكتوراه عام ألفٍ وتسعمائةٍ وستة وثمانين ميلادية[1]، ثم طُبعت هذه الرسالة على شكل كتاب حيث طُبعت الطبعة الأولى منه عام ألفين وأربعة ميلادية، وتولت طباعته ونشره وزارة الثقافة والسياحة بالجمهورية اليمنية حيث طبع الكتاب في مجلدين وبلغ عدد صفحاته ألفا ومائة وستاً وستين صفحة.

(١) انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام احمد بن يحيى المرتضى، ١/٥ - ١٠، تحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيتي، وزارة الثقافة السياحة، صنعاء، ط ١ ٢٠٠٤م.

تكونت هذه الرسالة من قسمين: الأول منهما قسم الدراسة والثاني قسم التحقيق، فأما قسم الدراسة فقد وقع في مائةٍ وستين صفحة، وأما القسم الثاني (قسم التحقيق) فقد وقع في ألف وست صفحات.

التقديم للنص المحقق بالدراسة وبيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية وتميزه

لقد قدم الباحث للنص المحقق بدراسة تناول فيها حياة الإمام المرتضى وبيئته وعصره، ثم حقق اسم المصنف ولقبه ونسبه، وذكر مولده ونشأته وأسرته، وتحدث عن تحصيل الإمام المرتضى العلمي وشيوخه وتلاميذه، وكذا تحدث عن أخلاقه ومعالم شخصيته ومنزلته العلمية وثقافته، ثم سرد الأحداث التي حدثت للمصنف، ثم ذكر وفاته، وكل ما سبق كان في فصل مستقل، وفي الفصل الثاني من الباب الأول تحدث الباحث عن قيمة مصنفات الإمام المهدي ومنزلتها عند زيدية اليمن، ثم ذكر أسماء مصنفات الإمام المهدي التي تمكن من الوقوف عليها وقد رتبها بحسب العلوم التي ألف فيها.

وأما الباب الثاني فقد تناول الباحث بالدراسة في الفصل الأول منه كتاب تاج علوم الأدب -موضوع التحقيق- مبيّنا منهجه وأثر نظرية العامل فيه، ثم لخّص أهم سمات منهجه، وفي الفصل الثاني تحدث عن مذهب الإمام المهدي النحوي وآرائه واتجاهاته العامة، ومواقفه من النحاة السابقين له، ثم ذكر بعض أوهامه في عزو الآراء والأقوال إليهم.

وفي الفصل الثالث ذكر الباحث أصول النحو وشواهده في الكتاب، واحتجاجه بالسماع والقياس والإجماع، وموقفه من العلة النحوية، ثم درس شواهد الكتاب من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية، وآثار الصحابة، وأمثال العرب وأقوالهم المأثورة وأشعارهم وأرجازهم، وتحدث عن طريقة ابن المرتضى في إيراد الشواهد مع ذكر نماذج من احتجاجه بالشواهد، ونماذج من رده للاحتجاج بها، وكذا تحدث عن الشواهد التي تفرد بإيرادها، والشواهد التي تفرد بوجوه من الاستشهاد فيها[1] أما بيان أهمية الكتاب وقيمته العلمية فإن الباحث لم يفرد لهذا الأمر عنوانا مستقلا بذاته ولكنه أشار إلى بعض من الأمور التي أعطت الكتاب أهمية وجعلته ذا قيمة علمية، وتلك الأمور جاءت ضمنا أُلخصها بما يلي:

أولا: يتميز كتاب التاج بأنه يذكر أولا ما يحتاجه المبتدئ في هذا الفن (النحو) ويقدر على فهمه ثم يذكر ما لا يحتاج إليه ولا يقدر على فهمه من المسائل الشائكة، والتفاصيل والجزيئات التي يكون ذكرها -أحيانا ضربا من الترف العلمي[2].

ثانيا: يكاد يكون كتاب (التاج) موسوعة مصنِّفة في آراء النحويين وأدلتهم وتوجيهاتهم المختلفة [3] فهو لا يذكر المسائل النحوية مجردة ولكنه يذكر أيضا اختلاف العلماء فيها ويعلل

(١)انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ١/ ١٥ – ١٢٥.
(٢) انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ٨١/١.
(٣)انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ٨٢/١.

مذاهبهم ويذكر شواهدهم ثم يرُدُّ ويناقش ويستحسن بعضاً منها إلى غير ذلك من وجوه البحث العلمي ومتطلباته[1].

ثالثا: يتميز التاج أيضا بكثرة الشواهد من القرآن الكريم وكلام العرب شعره ونثره بحيث تفوق في مادتها ما في كثير من الكتب المبسوطة والشروح[2].

رابعا: يعتبر كتاب التاج كتابا نحويا كافيا في موضوعه، مغنيا عن غيره، شاملا لما يحتاجه طالب العلم والعالم على السواء، فقد ذكر الباحث أن المصنف ذكر أن من يتعلم التاج يصير في الناس تاجا، وأنه قد أحاط بالنحو من أقطاره، وأن من أراد استقصاء فوائد النحو فليجعل التاج منهاجه[3].

خامسا: كتاب التاج مبنى أصلا على نظرية العامل، فالعامل عنده هو مدار كل التأثيرات والظواهر النحوية؛ فلذلك كان ذلك سببا في بناء منهج الكتاب بابا مستقلا للعامل وفي الوقت نفسه لا تكاد تخلو مسألة نحوية إلا ويذكر العامل فيها، كما أن الكتاب مبني على ذكر الحدود النحوية[4] لكل محدود، وكذا كتاب يعلل ويكثر من العلل النحوية في كل مسائل النحو ولا يقف عند العلة الأولى ولكنه يستقصي العلل النحوية الثواني.

(١) انظر المصدر السابق نفسه ٨٢/١.
(٢) انظر المصدر السابق نفسه ٨٢/١.
(٣) انظر المصدر السابق نفسه ٨٢/١.
(٤) انظر المصدر السابق نفسه ٨٢/١.

سادسا: اهتم المصنفُ للتاج بذكر لغات ولهجات القبائل المختلفة التي ترتبت عليها خلافات نحوية كلغة الحجازيين والتميميين، ولغة هذيل وعقيل، وقيس وطيّئ وغيرها، وأشار إلى اللغات المتعددة في بعض الأسماء والحروف والأدوات[1].

سابعا: كتاب التاج أظهر فيه الإمام المهدي ثقافته الشاملة وملكاته المتنوعة: الفقهية والكلامية والتفسيرية وغيرها، فظهر أثر ذلك في الكتاب جليا في مناقشاته النحوية وردوده وتعليلاته وتعقيباته على بعض الآيات القرآنية التي استدل بها هو أو غيره من النحاة[2].

ومما سبق يتضح أن المحقق قد توغّل في أعماق الكتاب واستخرج منه درره وجواهره التي جعلت له قيمة يستحق بها التحقيق والدراسة، ويستحق أن يقف عليه كل شغوف بالنحو؛ فهو جليل الفائدة شامل جامع تميز عن غيره ولاسيما أنه مزج الصرف بالنحو فذكر من الصرف ماله علاقة بالنحو،و كما تضمن بابا في الخط ويقصد به (الإملاء) فذكر قواعده وأنواعه، وكأنه بهذا الكتاب يريد تعليم النطق السليم باللغة العربية والكتابة السليمة بها، وقلما نجد هذا عند غيره من النحاة.

مدى تحقيق وتوثيق العنوان واسم المؤلف ونسبة الكتاب لمصنفه

(١)انظر المصدر السابق نفسه ٩٢/١.

(٢)انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ٩٢/١.

أما عن تحقيق العنوان واسم المؤلف فقد وثق المحقق ذلك أثناء توثيق نسبة الكتاب لمصنفه معتمدا على ما ذكره من أدلة وهي:[1]

١- إن جميع المصادر التي ترجمت أو تضمنت ترجمة للإمام المهدي ذكرت كتاب التاج منسوبا للإمام المهدي.

٢- ذكر اسم الكتاب كاملا واسم مؤلفه احمد بن يحيي المرتضى ولقبه المهدي، ونعته بأمير المؤمنين على ورقة العنوان في نسخ الكتاب الخطية الست التي اعتمدها المحقق في ضبط النص وتحقيقه.

٣- أحال الإمام المهدي في مواضع من هذا الكتاب على كتابه (المكلل بفرائد معاني المفصل) وقد تحقق المحقق من تلك الإحالات بالرجوع إلى كتاب المكلل وأشار إلى النص المحال إليه في موضعه من التحقيق.

٤- مجيء اسم الكتاب ضمن نظم نظمه العلامة عبد الله بن شرف الدين - وهو ابن حفيد الإمام المهدي- في حصر تصانيف جده، إضافة إلى غير ذلك من الأمور التي ذكرها المحقق التي لا تدع مجالا للشك بأن عنوان الكتاب هو تاج علوم الأدب وقانون كلام

(١) انظر المصدر السابق نفسه ١/١٣٢- ١٣٤.

العرب، وهذا الكتاب هو للإمام المهدي أمير المؤمنين – كما كان ينعت– احمد بن يحيى بن المرتضى.

مدى تحقيق المتن

اعتمد المحقق على ست نسخ خطية، وأظن أنها كافية؛ لكونها جميعا مكتملة، ومنها ما هو بخط المصنف نفسه – حسب ذكر المحقق– إلا أنه لم يتيقن من ذلك ولهذا فقد اعتمد على نسخة نسخت في حياة المؤلف ولكن ليس بيقين؛ إذ لم يذكر فيها ما يدل على تاريخ نسخها وإنما اعتمد المحقق على حالتها البالية، وحظيت بعناية تامة من ابن حفيد المؤلف العلامة عبد الله بن شرف الدين، وهذه النسخة هي نسخة ابن حفيد المؤلف حيث ذكر فيها أنه صححها وضبطها وقابلها على نسخة مقروءة على مؤلف الكتاب، ولهذا اعتمد المحقق هذه النسخة نسخة أصلية وهذه النسخة صورة من مصورات معهد المخطوطات بالقاهرة حيث صورها الباحث من المعهد ولكنه وقف بعد ذلك على أصلها في المكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٥نحو) [1]، ولو لم يقف على هذا الأصل لكان اعتمادها لتكون أصلا مسالة فيها نظر.

وهناك نسخة قديمة وهي أقدم النسخ يقينا بما جاء فيها من تاريخ النسخ حيث ذكر ناسخها أنها نسخت سنة (٨٣١هـ) أي: قبل وفاة الإمام المهدي المتوفى سنة (٨٤٠هـ) وهذا يعني أن هذه النسخة نسخت في عصر المؤلف ولم يعتمدها المحقق أصلا لكونها لم تُعرض على

(١) انظر تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب ١٣٥/١.

المؤلف، ولذلك فإن ما ذهب إليه المحقق هو عين الصواب، يقول الشيخ عبد السلام هارون:« ولكننا إذا اعتبرنا بقدم التاريخ فقد نفاجأ بأن ناسخ أقدم النسخ مغمور أو ضعيف، ونلمس ذلك في عدم إقامته للنص أو عدم دقته، فلا يكون قدم التاريخ عندئذ مسوغا لتقديم النسخة »[1].

التصويبات

قام الباحث بتصويب الأخطاء التي ذكرت في المتن حيث صوبها في الهامش، ولكنه وقع في بعض الأوهام، ومن ذلك عدم فطنته إلى وجود بعض النقص في الكلام لاسيما الشعر كما في البيت التالي الذي ذكره الباحث، حيث لم يفطن إلى أن البيت الشعري ينقصه كلمة ليتم تركيب الكلام صحيحا وليستقيم الوزن، وذلك البيت هو قول المصنف المهدي واصفا كتابه الموسوم بالتاج:

تعلم التاج تُضْحي في الورى تاجا أَكْرِمْ بِهِ في سَمَاءِ الْعِلْمِ مِعْرَاجا

أحاط بالنحوِ مِن أقطارِه فغدا لها وأفلاكا وأبراجا

(١) تحقيق النصوص ونشرها ص ٣٨.

فيلاحظ أن الشطر الثاني من البيت الثاني ينقصه (كلمة) ويتضح ذلك من خلال واو العطف قبل كلمة " أفلاكا "، فخبر (غدا) غير موجود وعطفت عليه الأفلاك والأبراج، ويؤكد ذلك أن هذا العجز غير مستقيم الوزن إذ تنقصه تفعيلة مكونه من خمسة أحرف، والذي يظهر لي أن كلمة (لها) غير صائبة وأنها مع أحرف أخرى محذوفة تشكل كلمة لتكون التفعيلة (مستفعلن)؛ لأن النص من بحر البسيط الذي تفعيلاته هي:

مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن مستفعلن فاعلن

وقد صوّب الباحث في الهامش كلمة (لها) قائلا:« كذا في الأصل وفي سائر النسخ: لـه »[1] والظاهر لي أن هناك كلمة بعد(له) لأن الوزن لا يستقيم بها فقط ،حيث يختل عجز البيت كاملا، فيحتمل أن تكون (له) محذوف بعدها كلمة على وزن (عِلن)؛ لأن (له) على وزن (مُتَفْ) فيكون مجموعها (مُتَفْعِلِنْ) التي أصلها مستفعلن فحدث فيها زحاف (خبن)[2]، ثم هناك حرفان:متحرك وساكن(فا) ليكون بقيه العجز فاعلن مستفعلن فعلن، وفي ضرب البيت(فاعلن) حدث حذف ساكن الوتد المجموع (علن) وسكن ثاني متحركه فصار فاعل

(١) انظر تاج علوم الأدب، الهامش، ١٦٥/١.

(٢) انظر الجامع لفنون اللغة العربية والعروض لعرفان مطرجي، ص ٢٧١، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط١، ١٩٧٨م، ويبدو ان عجزالبيت : لها سماء وأفلاكا وأبراجا.

الذي يساوي فعلن وهذا يسمى قطعا والقطع يأتي في ضرب البسيط [1]، ولهذا فإن المحقق لم يفطن إلى وجود ركة ونقص في البيت، وإلا لأشار إلى ذلك، فاهتم بالجانب النحوي حيث استدرك على المصنف استعمال الضمير (ها) بعد لام الجر ، حيث إن الضمير(ها) يعود عليمؤنث ، والعائد عليه مذكر وهو (النحو) ولهذا فالصواب: (له) وليس (لها) .

التخريجات

خرج المحقق الأحاديث النبوية[2] وشملت الشواهد القرآنية[3] والشواهد الشعرية[4] والقراءات القرآنية[5] ولغات العرب[6] والأعلام[7] والأمثال والأقوال المأثورة[8] والبلدان[9] والقبائل[10] وأقوال الصحابة[11] والطوائف والمذاهب[12] ولم أجد عليه في ذلك من مأخذ يذكر.

التعليقات والإحالات

(١) انظر مفتاح العلوم للسكاكي ٥٢٥.
(٢) انظر أمثلة على ذلك في تاج علوم الأدب ١١٨/١، ٥٨٣/١، ٦٨٤/٢.
(٣) انظر أمثلة على ذلك في المصدر نفسه ٢٨٢/١، ٢٨٣/١، ١٣٢/٢.
(٤) انظر أمثلة على ذلك في المصدر نفسه ٢٣٩/١، ٢٥٦/١، ٩١١/٢، ٩٢٦/٢.
(٥) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه ٩٤٠/٢، ٨١٢/٢، ٢٢٩/١.
(٦) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه ٥٣٣/١، ٦٦٨/٢، ٦٦٠/١، ٣٣٥/١.
(٧) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه٢٣٦/١، ٨٢٥/٢، ٩٢٥/٢.
(٨) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه ٤٦٠/١، ٥٢٨/١، ٧٦٠/٢، ٨٨٤/٢.
(٩) انظر أمثله على ذلك في تاج علوم الأدب ١٩٧/١، ٥٥٣/١، ٨٠٣/٢، ٨٨٦/٢.
(١٠) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه ٢٣٦/١، ٨٢٥/٢، ٩٢٥/٢.
(١١) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه ٥٣٢/١، ٥٧٨/١، ٨٨٩/٢، ٩٣٥/٢.
(١٢) انظر أمثله على ذلك في المصدر نفسه ٢٣٥/١، ٢٣٩/١، ٧٧٩/٢.

شرح المحقق ما يحتاج إلى شرح أو تعليق ولكني وجدت بعض شروحه وتعليقاته كانت لغرض التوضيح، وهو بذلك يجاري ما يذهب إليه المصنف، فلا يحاول أن يناقش رأي المصنف، ولا يشير إلى لمسات أو نظرات له أبعد مما نظر إليه المصنف، فالتحقيق – فيما يبدو لي– لا يعني مجرد توضيح النص ليُقرأ فحسب لكن على المحقق أن يتحقق من صحة هذا الرأي أو ذاك ويحاكمه ويعالجه في الهامش، وأضرب مثالا على ما ذكرت من مجاراة المحقق بعض الآراء أو الأحكام النحوية التي يسوقها المصنف، وهذا المثال هو المسألة النحوية التالية:

ذكر المصنف (ابن المرتضى) أحكام الإضافة ونوعيها والمعنى الذي يفيده كل نوع من نوعي الإضافة: المعنوية واللفظية، فقال عن اللفظية:« واللفظية صفة تضاف إلى معمولها مثل " ضاربُ زيدٍ " و" حسنُ الوجهِ ". ولا تفيد إلا تخفيفا في اللغة »[1]، فنلاحظ أن المحقق علق على قول المصنف بأن الإضافة اللفظية لا تفيد إلا تخفيفا في اللفظ بقوله في الهامش:« يعني لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا»[2] والذي يظهر لي أن المحقق كان بحاجة إلى محاكمة ومعالجة قول المصنف « ولا تفيد إلا تخفيفا » فهذا حكم فيه حصر، بمعنى أنه حصر فائدة الإضافة اللفظية بالتخفيف فقط، وهذا ليس صحيحا –فيما يبدو لي– لأن الغرض من الإضافة اللفظية ليس التخفيف فقط وإن كان التخفيف فائدة من ضمن فوائد أخرى أو أغراض أخرى تأتي لأجلها الإضافة

(١)انظر تاج علوم الأدب الهامش رقم (٥) ٢/٨٠٠.
(٢) المصدر السابق نفسه الهامش رقم (٥) ٢/٨٠٠.

اللفظية، ومن تلك الأغراض الأخرى أنها تأتي لتدل على أن التعبير عندئذ ليس نصا في الدلالة على الحال أو الاستقبال[1] كما هو الحال عند الإعمال (عدم الإضافة اللفظية وإعمال المضاف في المضاف إليه) فعندما نقول: (محمد ضارب زيدا) فإن المعنى: محمد يضرب زيدا الآن (الحال) أو سيضربه مستقبلا (الاستقبال قطعا)، وهذا يعنى (الإعمال)؛ لأن اسمي الفاعل والمفعول لا يعملان إلا إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال[2]، « فإن أردت إضافة اسمي الفاعل والمفعول إلى معمولهما فلا تكون الإضافة لفظية إلا إذا كانا دالين على الحال أو الاستقبال نحو (هو ضاربُ خالدٍ الآن أو غدا و(هو مضروبُ الأبِ الآن أو غدا)، فإن كان للمضي- فإضافتهما محضة (معنوية) نحو (هو ضاربُ خالدٍ أمس) »[3]؛ لأن ضارب أضيفت إلى غير معمولها؛ لأنها للمضي ولا تعمل إلا في الحال أو الاستقبال أو الدوام (الاستمرار)، ولا يعنى هذا أنه لا بد من قرينة لفظية تدل على الحال أو الاستقبال أو المضي لكن قد تكون القرينة حالية كقوله تعالى: ﴿ الْحَمْدُ للهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾[4] فإن (فاطر السماوات) تدل على المضي- ولذلك فهي معنوية[5]، وأما قوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لا رَيْبَ فِيهِ﴾[6] فجمع الناس ليوم لا

(١) انظر الكتاب لسيبويه ١٨٣/١، وشرح ابن يعيش الحلبي ١١٩/٢.
(٢) انظر معاني النحو ١١٢/٣.
(٣) المرجع نفسه ١١٣/٣.
(٤) فاطر آية ١.
(٥) لأن فاطر اسم الفاعل أضيفت إلى غير لكونها تدل على المضي ولا يعمل اسم الفاعل إلا إذا دل على الحال أو الاستقبال أو الدوام.
(٦) آل عمران آية ٩.

ريب فيه (استقبال) وهو في يوم القيامة، لذلك فإن اسم الفاعل (جامع) أضيف إلى معموله (الناس)، فكلمة (جامع) عاملة فيها؛ لأنها تدل على الاستقبال.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن الإضافة اللفظية تدل على احتمالية الزمن، فقد تدل على الحال وقد تدل على الاستقبال وقد تدل على الدوام، فمثال الإضافة اللفظية التي تدل على الحال قوله تعالى: ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ﴾[1] ومثال الإضافة اللفظية التي تدل على الاستمرارية (الدوام) قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللهَّ فَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنْ الْمَيِّتِ وَ مُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنْ الْحَيِّ ذَلِكُمْ اللهُّ فَأَنَّ تُؤْفَكُونَ (٩٥) فَالِقُ الإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَناً وَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾[2] فكل يوم يفلق الله الحب والنوى ويخرج الميت من الحي وفي كل يوم يفلق الإصباح[3]، أما الإضافة المعنوية فهي تدل قطعاً على المضي فلو قلت: سلمت على رجل كافل يتيم، فأنت تريد الإضافة اللفظية[4]؛ فكافل صفة لرجل وقد أضيفت إلى كلمة يتيم لغرض الدلالة على الذات وكذا لإفادة الاحتمالية، فقد يكفل الرجل اليتيم الآن وقد يكفله مستقبلاًوقد يكفله على الدوام، ومن هنا أخلص إلى أن الإضافة اللفظية ليس غرضها التخفيف فحسب، ولو كان الأمر كذلك لما كان الإعمال؛ لأن التخفيف

(١) آل عمران آية ٩٢.

(٢) الأنعام آية ٩٤- ٩٦.

(٣) معاني النحو ١/١٥٠.

(٤) لأن رجل نكرة و(كافل يتيم) صفة فلا بد أن تكون نكرة أيضاً والإضافة اللفظية تكون نكرة حتى لو أضيفت إلى معرفة؛ لأنها لا تُخصّص ولا تُعرّف.

مطلوب وهو أيسر، إنما غرض الإضافة اللفظية الدلالة على الاحتمالية فقد تدل على الحال أو الاستقبال أو الاستمرار، ويرى الدكتور فاضل السامرائي أن للإضافة اللفظية غرضا آخر غير ما ذكرتُ وهو أن الإضافة اللفظية يكون ملحوظا فيها جانب الاسمية أما الإعمال فيكون ملحوظا فيه جانب الحدث وقربه من الفعلية؛ وذلك أن الإضافة من خصائص الأسماء والإعمال من خصائص الأفعال(١) ولعل الدكتور فاضل السامرائي -فيما يبدو لي- يريد الإشارة إلى أن الإضافة اللفظية تدل على الثبات والجمود والاستقرار وأما الإعمال فيدل على التغيّر.

إذن فعندما يعلق المحقق على كلام ابن المرتضى بتوضيح معنى التخفيف بأنه يعني أن الإضافة اللفظية لا تفيد تخصيصا ولا تعريفا فإنه تعليق ذكره وعدم ذكره سيان، والأوْلى أن يبين أن ذلك الأمر ليس كما ذكره المصنف، أما أن يجاريه فالأمر فيه نظر، ولذلك فالظاهر لي أن إطلاق مصطلحي (إضافة معنوية، وإضافة لفظية) في المسألة السابقة فيه نظر؛ لأن الإضافة اللفظية لها دلالات ومعانٍ كما هو الحال بالنسبة للإضافة المعنوية، وإني لأذهبُ مذهب من يطلق على نوعي الإضافة مصطلحي (المحضة، وغير المحضة)؛ لأن الإضافة اللفظية – حسب اصطلاح بعض النحاة - لها دلالات ومعان مختلفة وليست مجرد لفظية أي لا معنى لها.

ذلك فيما يخص التعليقات، وأما الإحالات فإن المحقق كان يحيل القارئ إلى الاستزادة من بعض المصادر والمراجع ويحيله إلى بعض الصفحات في بحثه نفسه للاستفادة منها في مسألة ما،

(١) انظر معاني النحو ١١٤/٣.

وآخذ على المحقق عدم دقته في بعض الإحالات التي ذُكرت في الفهارس لاسيما فهرس اللغة[1] حيث وجدته يذكر كلمات ويحيل معناها إلى رقم صفحة معينة، فعندما ارجع إلى تلك الصفحة المحال إليها لا أجدها البتة لا في المتن ولا في الهامش[2].

الفهارس وجِدَّتِها

إن مسألة الفهارس ليست مجرد تقليد سار عليه الباحثون ولا مطلبا شكليا لا علاقة له بالمضامين والمعاني ولكن الفهارس تفتح آفاقا جديدة في كتاب أو دراسة ما؛ ليسهل الاستفادة منها، فالغرض في النهاية هو الفائدة، وهذا ما ينبغي أن تكون عليه الفهارس، والفهارس تختلف من حيث العدد والنوع باختلاف مواد المخطوطات، وطبيعة مادة المخطوط هي التي تحدد وتعيّن ذلك « فكلما تعددت الفهارس وكثرت كانت فائدتها أكثر»[3]، فالفهارس ذات أهمية بالغة، يقول الأستاذ عبد السلام هارون: « وللفهارس المقام الأول بين هذه المكملات، إذ بدونها تكون دراسة الكتب – ولاسيما القديمة منها– عسيرة كل العسر. فالفهارس تفتش ما في باطنها من خفيات يصعب التهدّي إليها، كما أنها معيار توزن به صحة نصوصها بمقابلة ما فيها من نظائر قد تكشف عن خطأ المحقق أو سهوه.»[4] وبالنظر إلى كتاب تاج علوم الأدب وقانون

(١) انظر تاج علوم الأدب ١٠٣٥/٢ – ١٠٤٤.

(٢) انظر أمثلة على ذلك في التاج، فهرس اللغة.

(٣) تحقيق التراث للدكتور عبد الهادي الفضلي، ص ٢٠٢، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة العلم جدة، د.ط.

(٤) تحقيق النصوص ونشرها ص ٩٢.

كلام العرب فإننا نجد به كثيرا من العلل النحوية والعوامل والمسائل الخلافية ولغات العرب والقراءات القرآنية والأحاديث النبوية والأقوال المأثورة والأحكام الفقهية والأبيات الشعرية والأرجوزات والأمثال العربية وحدود المصطلحات النحوية، ومعاني المفردات وصرف امتزج بثنايا المسائل النحوية، وآثار الصحابة، كما جاء فيه ذكرٌ لأماكن وأعلام وقبائل وطوائف ومذاهب، ومما يميز هذه الدراسة –محل هذا المبحث– اعتناؤها بالفهارس حيث بلغت أربعة عشر فهرسا هي:

١– فهرس الشواهد القرآنية ٢– فهرس الأحاديث النبوية الشريفة ٣– فهرس آثار الصحابة ٤– فهرس الأمثال والأقوال المأثورة ٥– فهرس الشواهد الشعرية ٦– فهرس شواهد الرجز ٧– فهرس اللغة ٨– فهرس الأعلام ٩– فهرس القبائل والطوائف والمذاهب ١٠– فهرس البلدان والمواضع ونحوها ١١– فهرس الدراسة ١٢– فهرس الأبواب والموضوعات ١٣– فهرس تفصيلي للمسائل والآراء ١٤– فهرس المراجع.

مدى العناية بالطباعة

الطباعة قضية مهمة في تحقيق المخطوطات وذلك بمراعاة علامات الترقيم وعدم الوقوع في أخطاء نحوية أو إملائية لاسيما في المتن وكذا صحة الضبط لما يحتاج إلى ضبط كي ينطق صحيحا لاسيما الأعلام والأماكن.

ومن الأخطاء في الطباعة على ما أظن في هذه الدراسة –محل هذا المبحث– مجيء العبارة التالية مضبوطة خطأ هكذا « وإن لم تصحْ إضافتَه إليه بخلاف البدل»[1]والصواب هو (وإن لم تصحّ إضافتُه)؛ لأن لم تجزم الفعل وهو صحيح الآخرمدغم آخره في مثله وعلامة جزمه السكون، فالفعل (يصح) ماضيه صحَّ وأصله صحح،وهذا مثل قوله تعالى (يأيها الذين آمنوا من يرتدّ منكم عن دينه)[2] وقولهﷺ «من لم يهتمّ للمسلمين عامة فليس منهم »[3]. أما كلمة (إضافته) فبضم التاء؛ لأنها فاعل.

كذا ضبط كلمة (معنى) خطأ هكذا (مُعَنَّى) وذلك في قول المصنف:

« وهو إما أن يتضمن معنى المتبوع، أو بعضه، أو مُعَنَّى فيه، أو غيرها»، وكذا كلمة الأوّل حيث كتبت الأوْل، وذلك في قول المصنف: « الأوْل بدل الكل»[4]ومع ذلك فإن هذه الأخطاء طفيفة، ومن باب الإنصاف أن المحقق قد بذل جهدا عظيما في إخراج الكتاب والعناية به طباعة وتنظيما وضبطا وعناية بعلامات الترقيم حيث خرج الكتاب في أبهي صوره، وغـير مـا أشرت إليه من أخطاء فلم أقف للمحقق على أي مأخذ آخر.

(١) تاج علوم الأدب ٦٧/١

(٢) سورة المائدة ، الآية:

(٣) المستدرك على الصحيحين لمحمد بن عبدالله أبو عبدالله الحاكم النيسابوري مع الكتاب : تعليقات الذهبي في التلخيص، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى ، ١٤١١ – ١٩٩٠. وقال الآلباني في السلسلة الصحيحة : ضعيف جدا.

(٤) تاج علوم الأدب

الفصل الثاني

تحقيق شروح الكافية

مدخل: شروح الكافية.

المبحث الأول: تحقيق الجزء الأول من شرح الكافية لابن فلاح (ت٦٨٠هـ).

المبحث الثاني: تحقيق الجزء الثاني من الأزهار الصافية للعلوي (ت ٧٤٩هـ).

المبحث الثالث: تحقيق الجزء الأول من الأزهار الصافية للعلوي (ت ٧٤٩هـ).

المبحث الرابع: تحقيق معونة الطالب على الكافية لابن هطيل (ت٨١٢هـ).

المبحث الخامس: تحقيق مصباح الراغب لابن صلاح (ت٩٧٣هـ).

المبحث السادس: تحقيق الأسرار الصافية للنجراني (ت٩٩٤هـ).

المبحث السابع: المواهب الوافية للحسن بن أحمد الجلال (ت١٠٨٤هـ).

المبحث الثامن: تحقيق طرفة الراغب للقاسم بن محمد الشهاري (ت١٠٩٣هـ).

مدخل

شروح الكافية

فيما يلي نذكر شروح الكافية مطبوعها ومخطوطها مع الإشارة إلى أماكن وجودها وأسماء شراحها قدر الإمكان، ونرتبها بحسب الحروف الأبجدية لأسماء مصنفيها.

أولاً: شروح الكافية باللغة العربية:

(١) شرح الكافية لإبراهيم بعروش سماه: الوافية في شرح الكافية ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة القادرية ببغداد[١].

(٢) شرح الكافية لإبراهيم بن عرشاه عصام الدين الإسفرائيني (ت: ٩٤٣هـ)[٢].

(٣) شرح الكافية لإبراهيم بن محمد بن عبد القادر التاولي الرباطي ومنه نسخة مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط[٣] (١٧١٦).

(٤) شرح لرجل اسمه: أبو بكر الصديق ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأوقاف ببغداد[٤] رقم (١٤٧٩/١).

(١) انظر ابن الحاجب النحوي ص٦٥.

(٢) حققه الأستاذ محمد عبد الغني شعلان ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة١٩٨٥م.

(٣) انظر ابن الحاجب النحوي، ص٦٤.

(٤) انظر فهرس المخطوطات العربية في مكتبة أوقاف بغداد ٢٧٨/٣.

(٥) شرح الكافية لأحمد بن محمد الجاربردى (ت: ١٧٤٦هـ) ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية[١] رقم (٢/ ١٣٩).

(٦) شرح الكافية لأحمد بن محمد الحلبي المعروف بابن الملا من علماء القرن الثامن الهجري[٢].

(٧) شرح الكافية لأحمد بن محمد بن داود الخالدي (ت: ٨٨٠هـ)[٣].

(٨) شرح لأحمد بن محمد الزبيدي الإسكندري المالكي (ت: ٨٠٣هـ)[٤].

(٩) شرح لأحمد بن محمد بن علي الرصاص من علماء اليمن في القرن التاسع سماه: منهاج الطالب في كشف معاني كافية ابن الحاجب ومنه عدة نسخ في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[٥].

(١٠) شرح أبيات الكافية والجامي لأحمد عثمان الآق شهري. طبع في استانبول سنة ١٢٦٢هـ، ١٢٧٨هـ، وفي بولاق[٦] سنة ١٢٩١هـ.

(١١) شرح للإمام أحمد بن يحيى المرتضى (ت: ٨٤٠هـ)[٧].

---

(١) انظر بروكلمان ٣١٢/٥.
(٢) انظر كشف الظنون ٣٧١/٢.
(٣) اشترك في تحقيقه ثلاثة طلاب في كلية اللغة العربية بأسيوط ونالوا به درجة الماجستير.
(٤) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٥) انظر مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن، ص ٣٧٩.
(٦) انظر بروكلمان ٣٢٤/٥.
(٧) انظر مصادر الفكر ص ٥٨٩

(١٢) شرح لإسحاق بن محمد بن العميد الملقب بكبير الدهلوي، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة طوي قابي سراى رقم (٤/ ١٦٦٦).[١].

(١٣) شرح لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني سماه: الأسرار الصافية والمقدمات الشافية في كشف المقدمة الكافية، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية رقم ٢/ ١٥٤م[٢].

(١٤) شرح منسوب لإمام الحرمين بعنوان (كفاية العافية)[٣]، ومنه نسخة مخطوطة في دار الكتب المصرية رقم ٢/ ١٥٤.

(١٥) شرح لبدر الدين محمد بن إبراهيم بن سعد الله بن جماعة (ت: ٧٣٣هـ)[٤].

(١٦) شرح لبدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعرف بابن الناظم[٥] (ت: ٦٨٦هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الإسكوريال رقم (٢٠٠)[٦].

(١٧) شرح البرقلعي[٧].

(١٨) شرح لتقي الدين بن حسين بن عبد الله بن ثابت النحوي الطائي سماه: التحفة الوافية[٨].

---

(١) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٢) انظر الظنون ١٣٧٦/٢.
(٣) انظر بروكلمان ٣٢٤/٥.
(٤) حققه الدكتور محمد عبد النبي عبدالمجيد، ط ١٤٠٨هـ. مطبعة دار البيان بمصر.
(٥) انظر بغية الوعاة، ٢٥/١.
(٦) انظر فهرس مكتبة الإسكوريال، ١١٨/١.
(٧) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٨) انظر المصدر السابق ١٣٧٦/٢.

(١٩) شرح لتقي الدين الحنبلي البغدادي، كتبه سنة ٧٣٧هـ[١].

(٢٠) شرح لجلال الدين بن علي بن محمود الفجدواني (ت: ٧٢٠هـ) ومنه نسختان في مكتبة الدولة في برلين[٢] رقم (٦٥٧١، ٦٥٧٢).

(٢١) شرح لحاجي بن بابا بن إبراهيم بن عثمان (ت: ٧٨٠هـ) ومنه نسختان في برلين[٣] رقم (٦٥٧٣، ٦٥٧٤).

(٢٢) شرح للحسن بن أحمد الجلال (ت: ١٠٨٤هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء رقم (١٠٧٧) جامع ٥٥[٤] نحو.

(٢٣) شرح للحسن بن حميد المقرائي[٥] (ت: ٨٥٠هـ).

(٢٤) شرح لحسن راست وهو شرح ممزدوج[٦].

(٢٥) شرح لحسن بن محمد البوريني الشامي[٧] (ت: ١٠٣٤هـ).

(٢٦) شرح لحسين بن معين الدين العبيدي سماه: مرضى الرضى[٨].

(٢٧) شرح لحكيم شاه محمد بن المبارك القزويني[١].

---

(١) حققه أستاذ إمام حسن الجهوري ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٣.
(٢) انظر فهرس مكتبة الدولة ٦٧/٥.
(٣) انظر بروكلمان ٣١٤/٥.
(٤) انظر مصادر الفكر ص ٣٨٦.
(٥) انظر المصدر السابق ص ٣٧٩.
(٦) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٧) انظر كشف الظنون ٢/ ١٣٧٠.
(٨) المصدر السابق نفسه ١٣٧٢/٢.

(٢٨) شرح لحمود بن محمد بن يحيى شرف الدين[٢] (ت: ١٣٣٨هـ).

(٢٩) شرح لخالد الأزهري (ت: ٩٠٥هـ) ومنه نسخة مخطوطة بالمكتبة الظاهرية[٣] في دمشق.

(٣٠) شرح لخضر بن إلياس سماه: الأسئلة القطبية على كتاب ابن الحاجب صاحب النفس القدسية[٤].

(٣١) شرح لداود بن محمد بن داود المالكي الأزهري ومنه نسخة مخطوطة في جامع الشيخ[٥].

(٣٢) شرح لرضي الدين محمد حسن الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ) وهو أوسع الشروح وأهمها،[٦] وقد طبع طبعات عديدة وعليه حاشية الشريف الجرجاني.

(٣٣) ثلاثة شروح لركن الدين الحسن بن محمد الإستراباذي (ت: ٧١٥هـ): الشرح الكبير ويسمى بالبسيط[٧]، والشرح المتوسط ويسمى بالوافية[٨]، والشرح الصغير، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الإسكوربال[٩] رقم (٩٤).

(٣٤) شرح لركن الدين علي بن الفضل الحديثي (ت ٧١٥هـ) ومنه نسخة مخطوطة في باريس[١] رقم ٤٠٥٦.

---

(١) انظر فهرس بلدية الإسكندرية ٢٨/١.
(٢) انظر مصادر الفكر ص ٣٩٤.
(٣) انظر بروكلمان ٣٢١/٥.
(٤) انظر كشف الظنون ١٣٧٣/٢.
(٥) انظر ابن الحاجب النحوي ٦٤.
(٦) شرحه وعلق عليه الدكتور يوسف حسن عمر – بنغازي – ليبيا، وحققه مؤخرا إميل يعقوب عام ٢٠٠٠م.
(٧) حققه الأستاذ عبدالمنعم محمود علي سعيد رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربي بجامعة الأزهر.
(٨) حققه الأستاذ خالد فائق أحمد محمود رسالة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
(٩) انظر فهرس مكتبة دير الإسكوريال ٥٦/١.

(٣٥) شرح رودس زادة المسمى بالإيضاح ومنه نسخة بخط المؤلف في مكتبة شيخ الإسلام بالمدينة المنورة مع نسخة أخرى[٢].

(٣٦) شرح للقاضي زين الدين سماه: عون الوافية شرح كتاب الكافية[٣].

(٣٧) شرح لسعد بن أحمد التبلي ومنه نسخة مخطوطة في خزانة السيد هبة الدين الشهرستاني[٤].

(٣٨) شرح لسعيد العجمي، ويقال له: الشرح السعيدي، وهو شرح على شرح ابن الحاجب للكافية[٥].

(٣٩) شرح الإمام السيوطي (ت ٩١١هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأستاذ محرم جلبي المرعشي[٦] رقم ٤٧.

(٤٠) شرح لشمس الدين بن القاضي كمال الدين كتبه لخدام الوزير سنان باشا وسماه: فتح الفتاح[٧].

(٤١) شرح لشمس الدين محمود بن عبد الرحيم الأصفهاني[٨] (ت ٧٤٩هـ).

---

(١) انظر بروكلمان ٣٢٢/٥، وكشف الظنون ٢/ ١٣٧٦.
(٢) انظر ابن الحاجب النحوي ٦٤.
(٣) حققه الأستاذ محمد أحمد حسن رشوان. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
(٤) انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣٠/١٤.
(٥) حققه الأستاذ يسري محمود علم الدين رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
(٦) انظر مجلة المورد المجلد الرابع العدد الرابع ص ٣٠٥.
(٧) انظر كشف الظنون ٢/ ١٣٧٣.
(٨) حققه الأستاذ حازم الحلي رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم.

(٤٢) شرح لشهاب الدين الهندي (ت٨٤٩هـ) ومنه نسخة في دار الكتب المصرية[١] رقم ١٦٩٢.

(٤٣) شرح صفي بن نصير سماه: غاية التحقيق[٢] ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف بغداد[٣] رقم ٢/ ٩٦٩٥.

(٤٤) شرح للإمام صلاح بن علي بن أبي القاسم اليمني (ت ٨٤٩هـ) ومنه نسخة مخطوطة سنة ٨٤٣هـ في مكتبة الأمبروزيانا[٤] رقم ٦٩.

(٤٥) شرح لطاهر بن أحمد ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين[٥] رقم ٦٥٥٩.

(٤٦) شرح لعبد الرحمن بن حسين بن أبي بكر النزيلي اليمني من علماء القرن الحادي عشر[٦].

(٤٧) شرح لعبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس[٧] أكمله سنة ٦٩٤هـ.

(٤٨) شرح لعبد القادر المعروف بابن أم مكتوم القيسي الحنفي[٨] (ت ٧٤٩هـ).

---

(١) انظر فهرس الدار ٢١/٤.
(٢) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٣) انظر فهرس المخطوطات العربية لمكتبة أوقاف بغداد ٣٢٧/٣.
(٤) انظر مصادر الفكر ص٨٩٥.
(٥) انظر فهرس مكتبة الدولة.
(٦) انظر مصادر الفكر ص ٣٨٧.
(٧) حققه الأستاذ زيان أحمد الحاج إبراهيم ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٢هـ.
(٨) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.

(٤٩) شرح لعبد الله بن يحيى بن محمد الناظري (ت ٩٢٠هـ) سماه: اللآلئ الصافية في سلك معاني ألفاظ الكافية. ألفه سنة ٨٩٦هـ ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة خان ببهادر خداباخش باتنة في الهند[١] رقم ١٦٠٠.

(٥٠) شرح عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب مؤلف الكافية وقد طبع باستانبول سنة ١٣١١هـ.

(٥١) شرح لعلاء الدين البسطاني (ت ٨٧٥هـ)، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة رضا رامبور[٢] في الهند رقم ١٥٩.

(٥٢) شرح لعلاء الدين علي محمد القوشي ومنه نسختان مخطوطتان في مكتبة طوب قابي[٣].

(٥٣) شرح لعلاء الدين الغفاري الفناري[٤].

(٥٤) شرح لعلم الدين قاسم بن يوسف بن يوسف بن معوضة سماه: إيضاح المعاني السنية، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة خان ببهادر خداباخش في باتنة[٥] رقم ١٥٢٤.

(٥٥) شرح لعلي بن إبراهيم الشيرازي تلميذ الشريف الجرجاني (ت ٨٦٣هـ)[٦].

(١) انظر بروكلمان ٥/٣٢٣.
(٢) المصدر نفسه ٥/٣١٥.
(٣) أنظر مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ٢٦٠.
(٤) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٤.
(٥) انظر بروكلمان ٥/٣٢٥.
(٦) انظر كشف الظنون ٢/١٣٧٦.

(٥٦) شرح لعلي بن عبدالله أبي حسن الأردبيلي ثم التبريزي (ت ٧٤٦هـ) سماه: مبسوط الأحكام فيما يتعلق بالكلم والكلام، ومنه نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية[١].

(٥٧) شرح لعلي بن محمد بن أبي القاسم اليمني (ت ٨٣٧هـ) سماه: البرود الصافية والعقود الظافية، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأمبروزيانا[٢] رقم ٨٤٣.

(٥٨) شرح لعلي بن محمد بن علي الحنفي المعروف بالشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي[٣] رقم ١٨٢٠.

(٥٩) شرح لعلي بن محمد بن هطيل اليمني (ت ٨١٢هـ) سماه: معونة الطالب على كافية ابن الحاجب[٤]، ومنه نسخة في الجامع الكبير بصنعاء هامش رقم ٨نحو.

(٦٠) شرح لعيسى بن محمد الصفوي (ت ٩٠٦هـ) ومنه نسخة مخطوطة ضمن مجموعة في مكتبة الدولة ببرلين[٥] رقم ١/ ٦٥٨٣.

(٦١) شرح لفاضل أفندي ومنه نسخة في جامع الزيتونة[٦] رقم ٣٩٩٩.

---

(١) انظر بروكلمان ٥/ ٣٢٤. وقد حقق القسم الأول منه الأستاذ عبد النبي عبدالمجيد ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

(٢) انظر مصادر الفكر ص ٣٧٩.

(٣) انظر المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي ص ٤٩.

(٤) انظر مصادر الفكر ص ٣٧٣ وقد حققه علي قائد سنان بكلية الآداب جامعة بغداد.

(٥) انظر فهرس مكتبة الدولة ٥/٧٢.

(٦) انظر ابن الحاجب النحوي ص ٦٥.

(٦٢) شرح لفاضل أمير، ومنه نسختان مخطوطتان في مكتبة حاجي سليم أغا في استانبول[١] رقم ١٠٩٦، ١٠٩٨.

(٦٣) شرح لفخر الدين الجيري ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة بلدية الإسكندرية[٢] هامش رقم ٤٧٣٠٧.

(٦٤) شرح للفضل ابن أبي السعد العصيفري أحد علماء اليمن في القرن السابع الهجري[٣].

(٦٥) شرح لفضل الله بن عبد الحميد الزوزني المشهور الفاضل سماه: كفاية الكافية[٤].

(٦٦) شرح الفقاعي، ومنه نسخة في دار الكتب المصرية[٥] رقم ٥٥.

(٦٧) شرح لفلك العلا التبريزي سماه: الهادية إلى حل الكافية[٦].

(٦٨) شرح القاسم بن محمد بن علي اليمني (ت ١٠٢٩هـ) سماه: طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب، ومنه نسخة مخطوطة سنة ١٠٢٥هـ في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء[٧] رقم ٢٩ نحو.

(٦٩) شرح لكمال الدين بن معين الدين محمد الفسوي القنوي الفارسي[٨].

---

(١) انظر بروكلمان ٣٢٣/٥.
(٢) انظر فهرس مكتبة الإسكندرية ٢٣/١.
(٣) انظر مصادر الفكر ص ٣٧١.
(٤) انظر الذيل على كشف الظنون ٢٥٨/٢.
(٥) انظر فهرس الدار ١٣٣/٢ .
(٦) حققه الأستاذ زكي فهمي الآلوسي رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
(٧) انظر مصادر الفكر ص ٦١٥.
(٨) انظر الذريعة إلى تصانيف الشيعة ٣٠/١٤.

(٧٠) شرح لمحمد بن أبي بكر الخبيصي (ت ٨٠١هـ) سماه: الموشح، ونسخه كثيرة جداً، ومنها نسختان في دار الكتب المصرية[١] رقم ١٨٥٩.

(٧١) شرح لمحمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن داود (ت ١٠٦٢هـ) واسمه: تحفة الطالب وزلفة الراغب إلى معرفة كافية ابن الحاجب[٢].

(٧٢) شرح لمحمد البارودي[٣].

(٧٣) شرح لمحمد تقي نجل الشيخ أسد الله ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة[٤] في برلين رقم ٦٥٩١.

(٧٤) شرح لمحمد بن حسن الرؤوسي ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة الآصفية بحيدر آباد[٥] كتبت قبل سنة ٧١٣هـ، ورقمها ٢٩٤.

(٧٥) شرح لمحمد حسين كركبلوئي ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة بوهار بكلكتا رقم ٣٩٥، وأخرى في مكتبة رضا في رامبور[٦] رقم ٩٥.

(٧٦) شرح لمحمد بن حمزة بن أبي النجم أحد علماء اليمن في القرن السابع سماه: المسالك[٧].

---

(١) انظر فهرس الدار ٥٥/٧.
(٢) انظر مصادر الفكر ص ٣٨٥.
(٣) انظر بروكلمان ٥/ ٣٢٣.
(٤) انظر فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥.
(٥) انظر بروكلمان ٣٢٥/٥.
(٦) المصدر نفسه ٣٢٤/٥.
(٧) انظر مصادر الفكر ص ٣٧١.

(٧٧) شرح لمحمد سعيد خان طبع في كامبور[١] سنة ١٢٩٠هـ.

(٧٨) شرح لمحمد عبد الحق حيدر آباد سماه: تسهيل الكافية أكمله سنة ١٢٨٦هـ، وقد طبع في لاهور[٢] سنة ١٣١١هـ.

(٧٩) شرح لمحمد عبدالغني الأردبيلي ومنه نسخة في مكتبة الحكيم بالنجف الأشرف[٣] رقم ١٩٠٢.

(٨٠) شرح لمحمد بن عبد الله بن مالك[٤] (ت٦٧٢هـ).

(٨١) شرح لمحمد بن عز الدين ابن صلاح ابن الحسن المؤيدي اليمني[٥] (ت ٩٧٣هـ).

(٨٢) شرح لمحمد بن علي الطائي، ومنه نسخة مخطوطة في قيلبج[٦] على رقم ٩٥٨.

(٨٣) شرح لمحمد بن عليش بن علي (ت١٢٩٩هـ) ومنه نسخة في باريس[٧] رقم ٤٠٥٧.

(٨٤) شرح لمحمد بن عمر الحلبي (ت٨٥٠هـ) سماه: كشف الوافية في شرح الكافية، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف الموصل[٨] رقم٢٣/ ١٦.

---

(١) انظر بروكلمان ٣٢٣/٥.
(٢) المصدر نفسه ٣٢٣/٥.
(٣) انظر ابن الحاجب النحوي ص ٦٤.
(٤) انظر شرح الوافية نظم الكافية قسم الدراسة ص ٤٣.
(٥) حققه الدكتور عبدالملك أنعم الحسامي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.
(٦) انظر بروكلمان ٣٢٤/٥.
(٧) المصدر نفسه ٣٢٢/٥.
(٨) انظر فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٤٦/١.

(٨٥) شرح لمحمد بن محمد الأسدي سماه: المناهل الصافية في حل الكافية[١].

(٨٦) شرح لمحمود بن أدهم (ت٩٠٠هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة ببرلين[٢] رقم ٦٥٨٧.

(٨٧) شرح لمحمود محمد علي الأراني وهو شرح مختصر[٣].

(٨٨) شرح لمسعود بن يحيى الكشافي ألفه سنة ٨١٤هـ، ومنه نسخة مخطوطة في ميونغ بألمانيا[٤] رقم ٧٠٩.

(٨٩) شرح لموهب بن قاسم الشافعي (ت٦٦٥هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف البريطاني[٥].

(٩٠) شرح لناصر الدين عبدالله البيضاوي (ت٦٨٥هـ)[٦].

(٩١) شرح لنصير الدين الطوسي (ت ٦٧٢هـ) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة دير الإسكوربال[٧] رقم ١٩١.

(١) انظر كشف الظنون ١٣٧١/٢.
(٢) انظر فهرس مكتبة الدولة ٧٤/٥.
(٣) انظر كشف الظنون ٣٧٥/٢.
(٤) انظر بروكلمان ٣١٤/٥.
(٥) المصدر نفسه ٣١٠/٥.
(٦) انظر بغية الوعاة ٥٠/٢.
(٧) انظر فهرس مكتبة الإسكوربال ١١٣/١.

(٩٢) شرح لنعمة الله بن عبدالله الموسوي التستري الجزائري (ت ١١١٢هـ) ومنه نسخة في دار الكتب[١] المصرية رقم ١٦٣٤.

(٩٣) شرح لنور الدين عبدالرحمن الجامي(ت ٨٩٨هـ) سماه: الفوائد الضيائية[٢].

(٩٤) شرح ليحيى بن إبراهيم جحاف[٣] (ت ١١٠٣هـ).

(٩٥) شرح ليحيى بن الحسين (ت ١١٠٠) ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة[٤] ببرلين.

(٩٦) شرح للإمام يحيى بن حمزة العلوي (ت ٧٤٩هـ) سماه: الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية[٥].

(٩٧) شرح ليوسف بن أحمد النظامي من علماء القرن الثامن الهجري ومنه نسخة مخطوطة في المكتبة الأهلية بباريس[٦] رقم ٤٠٤١.

(٩٨) شرح ليوسف العدامي سماه: الموارد العذبة الصافية في شرح الكافية الوافية، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة أوقاف[٧] الموصل ضمن مجموعة رقم ٦٤/ ٢٢.

---

(١) انظر فهرس الدار ١٥/٢.

(٢) حققه الدكتور أسامة طه الرفاعي في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، وطبع في العراق سنة ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

(٣) انظر مصادر الفكر ص ٣٨٧.

(٤) انظر فهرس مكتبة الدولة ٧٥/٥.

(٥) حقق القسم الأول منه الأستاذ محمد علي سالم العطاونة نال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٢م، وحقق القسم الثاني منه الأستاذ عبدالحميد مصطفى السيد ونال به درجة دكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٧٩.

(٦) انظر بروكلمان ٣١٤/٥.

(٧) انظر فهرس مكتبة أوقاف الموصل ١٦٣/٣ .

(٩٩) شرح ليعقوب بن أحمد بن حاج عوض وهو شرح مزدوج ألفه سنة (ت٨٤٥هـ)[١].

(١٠٠) شرح ليعيش بن علي بن يعيش الحلبي النحوي (ت٦٤٣هـ)[٢].

(١٠١) شرح لم يعرف صاحبه ومنه ثلاث نسخ مخطوطة في مكتبة الدولة[٣] ببرلين رقم ٦٥٦٠.

(١٠٢) شرح لم يعرف صاحبه ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة[٤] ببرلين رقم ٦٥٦٨، ٦٥٨٩، ٦٥٩٢.

(١٠٣) شرح لم يعرف صاحبه ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة[٥] ببرلين رقم٦٥٦٠.

(١٠٤) شرح لبعض المتأخرين بعنوان: الدورة البيضاء[٦].

(١٠٥) شرح لم يعرف صاحبه ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الدولة[٧] ببرلين رقم ٦٥٨٩.

(١٠٦) شرح لم يعرف صاحبه وقد أهدي لعلاء الدين عطاء الملك[٨].

(١٠٧) شرح لم يعرف صاحبه ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي باستانبول[١] ضمن مجموعة رقم ٣/ ١٦٦٦.

---

(١) انظر كشف الظنون ٢/ ١٣٧٦.
(٢) انظر خزانة الأدب ٢٦/٩.
(٣) انظر بروكلمان ٥/ ٣٢٣.
(٤) انظر فهرس مكتبة الدولة ٥/ ٧٤ – ٧٥.
(٥) المصدر السابق نفسه ٦٠/٥.
(٦) انظر كشف الظنون ١٣٧٣/٢.
(٧) انظر فهرس مكتبة الدولة ٥/ ٧٤.
(٨) انظر كشف الظنون ٢/ ١٣٧٥.

(١٠٨) شرح لم يعرف صاحبه ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة الأستاذ محرم جلبي المرعشي-[٢] بمدينة مرعش في تركيا رقم ٤٦.

(١٠٩) شرح مختصر الكافية لم يعرف صاحبه ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي[٣] رقم ١٨٨٤.

ثانيا: شروح الكافية باللغة الفارسية:

(١) شرح لإعجاز أحمد طبع في دلهي[٤] سنة ١٣٠٦هـ.

(٢) شرح لبرهان الدين بن شهاب الدين عبده جابي طبع في لنكو سنة ١٨٨٤م بعنوان: حل تركيب كافية[٥].

(٣) شرح لابن عبد النبي بن علي أحمد نكرى طبع في الهند سنة ١٨٨١م، ١٨٩٦م بعنوان: لامع الغموض[٦].

(٤) شرح لعبد الواحد بن إبراهيم قطب ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة رايلاند مانشستر[٧].

---

(١) انظر مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٦١.
(٢) المرجع نفسه المجلد الرابع العدد الرابع ص٣٠٥.
(٣) مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص٢٥٨.
(٤) انظر بروكلمان ٣٢٥/٥.
(٥) المصدر نفسه ٣٢٤/٥.
(٦) المصدر نفسه ٣٢٤/٥.
(٧) المصدر السابق نفسه ٣٢٥/٥.

(٥) شرح لعلي بن محمد المعروف بالشريف الجرجاني ومنه نسخة في جمعية المستشرقين الألمان[١] رقم ٥٢.

(٦) شرح لمعين الدين محمد أمين الهروي صنفه لعبدالله خان وعلاء الدين علي بن محمد القوشي[٢].

(٧) شرح لنور الدين أحمد بن عبدالله بن عبدالقادر الشيرازي الشافعي[٣].

ثالثاً: شروح الكافية باللغة التركية:

(١) شرح للشيخ إسماعيل[٤] (ت ١٠٤١هـ).

(٢) شرح لبوسنوي سودي أفندي[٥] (ت ١٠٠٥هـ).

(٣) شرح لسردا ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة جامعة برانستون[٦] رقم ٣٨٤.

(١) المصدر السابق نفسه ٣٢٤/٥.
(٢) انظر كشف الظنون ١٣٧٣/٢.
(٣) انظر إيضاح المكنون في الذين على كشف الظنون ٢٥٨/٢.
(٤) انظر كشف الظنون ١٣٧٣/٢.
(٥) المصدر نفسه ١٣٧٢/٢.
(٦) انظر بروكلمان ٣٢٥/٥.

مختصراتها:

اختصر الكافية بعض النحاة ومنهم:

(١) برهان الدين بن عمر الجعبري[١] (ت ٧٣٢هـ).

(٢) فضيل بن علي الجمالي (ت٩٩١هـ) وسمى مختصره: الوافية[٢].

(٣) محمد بن الشيخ محمود المغلوي الوفائي[٣].

(٤) ناصر الدين عبدالله بن عمر البيضاوي، وسمى مختصره: اللبّ، ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي بإستانبول[٤] ضمن مجموعة رقم ٣/ ١٦٦٦.

إعرابها:

وقد أعر ب الكافية عدد من النحاة ومنهم:

(١) أحد علماء دولة السلطان مراد الثاني وسماه: الإفصاح ومنه نسخة في مكتبة الأوقاف بالموصل[٥] رقم ٢/ ١٥.

(٢) حسين بن أحمد المعروف بزيني زاده وسماه: الفوائد الشافية في إعراب الكافية، أو معرب الكافية. فرقم تبييضه سنة ١١٦٨هـ. وقد طبع بالإستانة سنة ١٢٣٥هـ، ١٢٥١هـ.

(١) انظر كشف الظنون ١٣٧٣/٢.
(٢) المصدر نفسه ١٣٧٣/٢.
(٣) المصدر السابق نفسه ١٣٧٣/٢.
(٤) انظر مجلة المورد المجلد الخامس العدد الثالث ص ٢٥٩.
(٥) انظر فهرس مكتبة الأوقاف بالموصل ١٣١/٤.

(٣) محمد بن إدريس بن إلياس المرعشي[١] ومنه نسخة مخطوطة في مكتبة طوب قابي سراي باستانبول[٢] رقم ٤٢٢.

نظمها:

وقد نظم الكافية عدد من النحاة ومنهم:

(١) إبراهيم النقشبندي السبستري[٣] سنة ٩٠٠هـ.

(٢) أمير مصطفى الشيرازي[٤].

(٣) ابن الحاجب للملك الناصر داود بن الملك المعظم وسماها: الوافية ومنها نسخة في دار الكتب المصرية[٥] رقم ١٠٤٩.

(٤) حسام الدين إسماعيل بن إبراهيم[٦] (ت ١٠١٦هـ).

(٥) شمس الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن عمر بن أحمد العزال الكوفي سماها: نهاية الطالب في نظم كافية ابن الحاجب[٧].

(٦) رجل اسمه محمد من أعيان القرن الحادي عشر الهجري ومنها نسخة مخطوطة مع شرحها لوالد الناظم بالمتحف العراقي[١] رقم ٣٠٤.

---

(١) انظر كشف الظنون ١٣٧٥/٢.
(٢) انظر مجلة المورد المجلد الخامس العدد الرابع ص ٢٢٠.
(٣) انظر بروكلمان ٣٢٦/٥.
(٤) انظر كشف الظنون ١٣٧٣/٢.
(٥) انظر فهرس الدار ١٧٤/٢.
(٦) انظر كشف الظنون ٣٧٣/٢.
(٧) انظر بروكلمان ٣٢٦/٥.

(٧) محمد معروف النودهي (ت ١٢٥٤هـ) وسماها: كفاية الطالب، ومنها نسخة مخطوطة في مكتبة المتحف العراقي[٢] رقم ٢٤٩١.

المبحث الأول

شرح الجزء الأول من كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح بن محمد اليمني

المتوفى سنة ٦٨٠هـ - ١٢٨١م

دراسة وتحقيق الجزء الأول

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه حصل بها الباحث محمد الطيب محمد الإبراهيم على درجة العالمية (الدكتوراه) في النحو والصرف من جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالقاهرة - قسم اللغويات، وذلك عام ١٤٠٩هـ - ١٩٨٨م وهذا البحث عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة

(١) انظر ابن الحاجب النحوي ص ٦٧.

(٢) انظر المخطوطات اللغوية في المتحف العراقي ص ٥٤.

العربية بالقاهرة قسم الرسائل العلمية - بجامعة الأزهر، وذلك تحت الرقم العام (٢٥٣٥) دكتوراه.

وقد تناول الباحث بالدراسة والتحقيق الجزء الأول من كتاب شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح اليمني من أول الكتاب إلى باب التمييز، وقد تكون هذا الجزء من ثلاثة مجلدات: مجلدان ضخمان والثالث متوسط الحجم، حيث بلغ عدد صفحات البحث (١٧٥١) صفحة. اشتمل المجلد الأول منها على قسم الدراسة، وخصص المجلدان الآخران بالتحقيق والتعليق فكان نصيب الدراسة (٢٦٦) صفحة، وأما التحقيق فقد وقع في (١٤٨٥) صفحة.

أقسام الدراسة

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: الأول: قسم الدراسة، والثاني قسم التحقيق.

أما القسم الأول: فقد تضمن دراسة ابن فلاح من حيث حياته وعصره ودراسة آثاره الموجود والمفقودة، ودراسة الآراء التي انفرد بها أو رجحها، وبيان موقفه من بعض قضايا النحو كالسماع والقياس والعلة والعامل والإعراب والأبنية والأدوات والتراكيب، ومن ثم إثبات مذهبه النحوي، وأبرز الأدلة على ذلك.

والقسم الثاني: كان لدراسة نص شرح الكافية - الجزء الأول منه- حتى نهاية باب التمييز، تحقيقا وتعليقا وتخريجا وفهرسة.

مدى تحقيق العنوان

وقف الباحث عند تسمية الكتاب في صفحة واحدة[1] قال المحقق:« ففي اللوحة الثالثة كتب العنوان بخط كبير وقلم عريض ونصه كما يلي: (كتاب شرح الكافية في النحو) مما عني بجمعه وتأليفه الشيخ الإمام العلامة الأوحد تقي الدين منصور ابن فلاح اليمني رحمه الله تعالى»[2] وذكر المحقق أن الناسخ علق فوق هذا العنوان بخط صغير بما يلي: (المسمى بالبراهين النحوية شرح المقدمة الحاجبية).

وعلق المحقق على هذه التسمية بقوله:« وهذه التسمية الأخيرة. وإن كانت تسمية مشجعة ومنطبقة على مضمونه، إذ ما أكثر البراهين والحجج التي يعتمد عليها ابن فلاح في كتابه هذا عند إيراده رأيا أو قولا لعلم من أعلام النحو أو وجهة أو مذهب، وهذه التسمية لم يشتهر بها هذا الكتاب كما لم يشتهر أي شرح من شروح الكافية بأي اسم له – ماعدا شرح الجامي المسمى بالفوائد الضيائية[3]، وذلك بسبب تعدد شروح الكافية وكثرتها كثرة مستفيضة..... ولعل

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح، الجزء الأول، المجلد الأول، ص ٨٥، تحقيق: محمد الطيب الإبراهيم، رسالة دكتوراه جامعة الأزهر بكلية اللغة العربية بالقاهرة ١٩٨٨م.

(٢) المصدر نفسه ص ٨٥.

(٣) إطلاق هذا الحكم من الدكتور محمد الطيب الابراهيم فيه نظر؛ لأن كثير من شروح الكافية غير الفوائد الضيائية اشتهرت بأسماء خاصة بها ومن تلك الأسماء (الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة ومنهاج الطالب إلى تحقيق: كافية ابن الحاجب للرصاص، والأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح الكافية لابن عطية النجراني، وبغية الطالب للخالدي والنجم الثاقب لصلاح بن علي ومصباح الراغب لابن صلاح ومعونة الطالب لابن هطيل وغيرها.

هذه التسمية أطلقها عليه ناسخ الكتاب»[1] وأضاف معللا :« لأنها لم تشر إلى المؤلف لا بتسمية ولا نسبة »[2].

يبدو أن ابن فلاح لم يذكر تسمية كتابه ولم يعلل سبب التسمية فلم يذكرها الباحث، وكل من ترجموا لابن فلاح بدءا من الإمام والسيوطي[3] ثم البغدادي، ثم الشيخ احمد العجمي[4] لم يذكروا سوى أن لابن فلاح شرح على كافية ابن الحاجب، والذي أذهب إليه أن تلك التسمية قد يكون أرادها المؤلف نفسه لما جرت عليه العادة عند اليمنيين في مصنفاتهم أن يختاروا تسمية مسجعة تشير إلى المضمون.

مدى توثيق نسبة الكتاب لابن فلاح اليمني

١ – « إن من المعلوم أن ما يكتب من نسبة أو تسمية على الصفحات الأولى للمخطوطة يعد أول مراحل التوثيق، ففي اللوحة الثالثة كتب العنوان بخط كبير كما تقدم »[5].

٢ – ذكر أبيات من الشعر في مدح الكتاب من نظم العلامة فخر الدين عبد الله بن أمير المؤمنين يحيى بن شرف الدين بن شمس وفي الأبيات تصريح باسم الكتاب واسم مؤلفه وكنيته ولقبة، ومنها قوله[1]:

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح ص ٨٥.
(٢) انظر شرح كافية ابن الحاجب لمنصور بن فلاح ص ٨٧.
(٣) راجع بغية الوعاة في أخبار النحاة.
(٤) انظر هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ احمد العجمي.
(٥) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن صلاح ص ٨٦.

جـزى الله منصـورا بحسـن صـنيعه ومعروفـه في النـاس مـا كـان جازيـا

لقـد صـاغ شرحـا حـاز كـل فريـدة وأمسـى لعقيـان[٢] الفوائـد حاويـا

وأضـحى لتوضـيح المعـاني كافيـا لكافيـة ابـن الحاجـب الفـذ وافيـا

ولكـن قـد قـال النبـي محمـد حـديثا بـأن العلـم حقـا يمانيـا

٣- ذكر الناسخ بعد البسملة والثقة بالله في اللوحة الرابعة وهي بداية الشرح ذكر نسبة القول إلى ابن فلاح، ودعا له بطول البقاء مما يدل على أن هذا الكلام كتب في حياة ابن فلاح.

٤- ذكر محقق المغني لابن فلاح أنه وجد على الورقة الأولى من النسخة المخطوطة لكتاب المغني لابن فلاح في مكتبة فيض الله أفندي باستانبول تحت رقم (٢٠٢) وجد ما نصه: « وعلى هامش طبقات السيوطي بخط المرحوم الشيخ احمد العجمي: ومن مؤلفاته شرح كافية ابن الحاجب في مجلدين، والرضي ينقل عن المغني».

(١) المصدر نفسه ص ١٠٩

(٢) العقيان: من الذهب الخالص، انظر الصحاح: (عقا).

٥- إذا ما قورن أسلوب شرح الكافية لابن فلاح مع كتاب المغني في النحو لابن فلاح سيوجد تطابقا كبيرا في استعمال الألفاظ والعبارات وذكر النصوص المستشهد بها والآراء المطروحة من الموضوع الواحد والتفريعات المتعلقة بالمسألة الواحدة ومناقشة ابن فلاح وردوده وآراؤه الخاصة، وأورد المحقق أمثلة عديدة على ذلك[1].

ورغم ذلك فإن المصادر التي تحدثت عن الكافية وشروحها لم تشر إلى هذا الشرح ونسبته إلى ابن فلاح وكذا برو كلمان لم يذكره من بين شروح الكافية[2].

مدى دقة كتابة النص

١- اعتمد الباحث على نسخة فريدة في تحقيق الكتاب وهذه النسخة - كما ذكر الباحث - عبارة عن جزء واحد يشتمل على مائة وثمان وأربعين لوحة وكل لوحة تشتمل على صفحتين وكل صفحة تضم ستة وثلاثين سطرا والسطر يحتوي على ثماني عشرة كلمة تقريبا، وهذا القدر من الكتاب يمثل نصفه تقريبا فهو يبدأ ببداية الكافية وينتهي عند أول

(١) انظر شرح كافية ابن الحاجب لابن صلاح ص ٨٨.

(٢) هذا الاستدراك من الدكتور محمد الطيب الابراهيم يقلل من مدى نسبة الكتاب لابن فلاح والأولى أن يذكر ما يقوي النسبة لا ما يضعفها ويشكك فيها، وإن أراد الدكتور محمد الطيب تثمين مجهوده بما ذكر ممن أدلة تدل على نسبة الكتاب لابن صلاح فكان عليه أن يؤكد على نسبة الكتاب لمؤلفه بما ذكر من حجج وأدلة قوية وإن لم يذكر ذلك بروكلمان ولا غيره من شراح الكافية فذلك لا يقلل من صحة النسبة.

مبحث المبني وذلك يمثل نصف شرح الكافية بالقياس إلى شرح الكافية لرضي الدين الاستراباذي المتوفى سنة (٦٨٨هـ).

وهذه النسخة في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وما حققه الباحث يعتبر ثلث الكتاب فقط، حيث إنه لم يقف على الجزأين الآخرين وأمّلَ الباحث أن يجد بقية الأجزاء في إيران إذ أنه قد بحث في كل الأماكن عدا إيران نتيجة الحرب بينها وبين العراق، واعتمد على ما ذكره الشيخ احمد العجمي بأن هذا الكتاب يقع في مجلدين، وعلق الباحث أن كلام العجمي لم يأت إلا عن نظر فقد وقف على الكتاب بعينيه[1].

٢- قوى الباحث صحة النص المكتوب معتمدا على نسختين مساعدتين وهما المغني المحقق، وصورة من نسخة مخطوطة المغني في جامعة الملك محمد بن سعود وقارن ذلك أيضا بشرح الرضي؛ لأن الرضي كان ينقل عن ابن فلاح.

٣- ضبط الباحث النص كله بالشكل .

٤- درس النص وخدمه خدمة كافية وشافية.

مدى تغطية الفهارس للموضوع:[2]

فهرس الباحث موضوعه بفهارس عامة غطت الموضوع كاملا وهي:

(١) ينظر شرح كافية ابن الحاجب ص ٨٧.
(٢) انظر شرح الكافية لابن فلاح المجلد الثالث ص ١٢٢٢.

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس القراءات القرآنية.

٣- فهرس الأحاديث النبوية الشريفة.

٤- فهرس الأبيات الشعرية.

٥- فهرس أنصاف الأبيات.

٦- فهرس الأرجاز.

٧- فهرس الأمثال والحكم والآثار.

٨- فهرس الألفاظ اللغوية.

٩- فهرس بعض الأساليب اللغوية والنحوية.

١٠- فهرس الأعلام.

١١- فهرس القبائل والطوائف والأخبار.

١٢- فهرس الأماكن والبلدان ونحوها .

١٣- فهرس الكتب الواردة في شرح الكافية.

١٤- فهرس الأبواب الإجمالي.

١٥- فهرس التمهيدي التفضيلي لأبواب وموضوعات شرح الكافية لابن فلاح.

١٦- فهرس المراجع المخطوطة.

١٧- فهرس المراجع المطبوعة.

١٨- فهرس جدول الخطأ والصواب.

١٩- فهرس الموضوعات

المبحث الثاني

تحقيق الجزء الثاني من كتاب الأزهار الصافية

في شرح المقدمة الكافية (ليحيى بن حمزة العلوي) (٦٦٩ - ٧٤٩هـ)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذا البحث عبارة عن رسالة دكتوراه في النحو والصرف تقدم بها الباحث عبد الحميد مصطفى السيد إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر– لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) ونالها عام (١٩٧٩م – ١٣٩٩هـ).

وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر، قسم الرسائل العلمية تحت الرقم العام (١٤٠١) لغويات: دكتوراه ورقم تصنيف (٣٩١٦).

وهذا البحث هو دراسة وتحقيق للجزء الثاني من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة، ومكون من مجلدين، حيث بلغ عدد صفحات هذا البحث (١٢٢١) صفحة، فتكون القسم الأول، وهو قسم الدراسة من (٥٢) صفحة، وتكون القسم الثاني وهو قسم التحقيق من (١١٦٦) صفحة.

أقسام الدراسة

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: الأول منهما قسم الدراسة[1] والقسم الثاني قسم التحقيق[2].

أما القسم الأول فقد اشتمل على ثلاثة فصول:

الأول: التعريف بالكافية لابن الحاجب، والثاني التعريف بالشارح: عصره: الحالة السياسية والاجتماعية والحركية الفكرية لاسيما النحو والصرف في اليمن، ثم نسبه، مولده، نشأته وحياته، أساتذته وتلامذته، ومعاصروه، وثقافته، ومؤلفاته، أخلاقه ومذهبه الديني ومذهبه النحوي.

والفصل الثالث اشتمل على وصف النسخة، ومنهج الشارح، وأسلوبه ونقد الكتاب والخطة التي اتبعها في تحقيقه.

أما القسم الثاني فهو عبارة عن التحقيق، ويتضمن خاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل الباحث إليها ثم كانت الفهارس.

مدى تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لم يقف الباحث عند تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، واكتفى بما ذكره في الفصل الثالث من قسم الدراسة في وصف النسخة حيث قال:« ويطالعنا عنوان الكتاب واسم مؤلفه

(١) ينظر الأزهار الصافية، ج٢/ ١ – ٥١.
(٢) ينظر المصدر نفسه، ج٢ / ص ١ – ١١٧١.

على ورقة منفصلة لا تحمل رقما هكذا (السفر الأول من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية)»[1] ومن المعلوم أن التحقيق يعنى تحقيق صحة العنوان بأنه ليس عنوانا لكتاب آخر، وتحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه لا لغيره، ثم تحقيق النص كما أراده وقصده مؤلفه، فنجد أن الباحث لم يهتم بقضية تحقيق العنوان ولا نسبة الكتاب لمؤلفه، وهذا مأخذ يؤخذ عليه في بحثه هذا.

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث على نسخة قال عنها إنها فريدة في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء تحت رقم (٢، ٣) عن صورة (نسخة) مصورة من بعثة الجامعة العربية لما كان يعرف باليمن الشمالي- سابقا- التابعة لمعهد المخطوطات العربية، ووصف الباحث ناسخ المخطوطة (عبد القادر بن احمد) بأنه لم يكن رجل علم، ويظهر ذلك من كثرة أخطائه الإملائية والنحوية، ومزجه للآيات القرآنية بعضها ببعض، وكثرة سهوه وأخطائه[2].

إذن اعتمد الباحث على نسخة مصورة من مخطوطة فريدة، فليس هناك نسخة أخرى اعتمد عليها الباحث في المقابلة للتحقق من صحة النص، ويبدو أن وجود نسخة المخطوط في

(١) ينظر الأزهار الصافية، قسم الدراسة ٢/٥٠.
(٢) ينظر الأزهار الصافية ٢/٥٠.

جمهورية مصر العربية كان الدافع لدى الباحث لتحقيقها لسهولة الحصول عليها وتوفرها في مصر، ولكن كان على الباحث أن يذكر على الأقل بأنه بذل جهده في محاولة العثور على نسخة أخرى ولكنه لم يتمكن من ذلك، ولكن الباحث لم يذكر ذلك وكأنه اكتفى بالنسخة الفريدة ولا أدرى من أين جاء بهذا الحكم أن هذه النسخة نسخة فريدة إذ لم يشر إلى أي مرجع دل على ذلك، وتاريخ الجزء الأول من هذه النسخة يرجع إلى عام (٨٢٦هـ)، والجزء الثاني هو للناسخ نفسه عام (٨٢٨هـ)، وهذه النسخة بينها وبين مؤلفها زهاء قرن من الزمن حيث إن يحيى بن حمزة توفي عام (٧٤٨هـ)، ولو كانت بخط المؤلف أو أحد من تلاميذه لكان اعتماد النسخة الفريدة مقبول إلى حد ما، ولكن الفجوة الزمنية وتفرد المخطوطة يقلل من صحة ودقة النص.

إضافة إلى ذلك فإن الباحث (المحقق) لم يضبط النص بالشكل نهائيا ولم يضبط على الأقل الأعلام سوى الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية وبعض الكلمات التي تحتاج إلى ضبط بالشكل في آخرها لبيان إعرابها.

مدى تغطية الفهارس للموضوع

انحصرت فهارس الباحث في تحقيقه لهذا الجزء في الآتي[1]:

١- فهرس الآيات القرآنية. ٢- فهرس الأحاديث الشريفة.

(١) ينظر الأزهار الصافية ٢/ ٦٧٥ – ٧٧١.

٣- فهرس الأمثال العربية. ٤- فهرس الشواهد الشعرية.

٥- فهرس الأعلام. ٦- فهرس المراجع. ٧- فهرس الموضوعات التفصيلي.

وهناك فهارس أغفلها الباحث كفهرس البلدان والأماكن والكتب والمسائل والآراء النحوية والمدارس النحوية المذكورة في المخطوط وكذا فهرس للأرجاز.

المبحث الثالث

تحقيق الجزء الأول من كتاب الأزهار الصافية

في شرح المقدمة الكافية (ليحيى بن حمزة العلوي) (٦٦٩ – ٧٤٩هـ)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذا البحث عبارة عن رسالة دكتوراه في النحو، تقدم بها الباحث محمد علي سالم العطاونة إلى كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر– لنيل درجة الدكتوراه، وحصل عليها عام ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ.

وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في كلية الدراسات العليا بكلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر، قسم الرسائل العلمية تحت الرقم العام (١٧٩٩) ورقم جديد ٤٣١٤ دكتوراه.

وهذا البحث هو دراسة وتحقيق للجزء الأول فقط من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية ليحيى بن حمزة، ومكون من مجلدين كبيرين، حيث بلغ عدد صفحات هذا البحث (٨٥٢) صفحة.

تكون القسم الأول منه وهو قسم الدراسة من (٨٢) صفحة وتكون القسم الثاني وهو قسم التحقيق من (٧٧١) صفحة.

أقسام هذا البحث

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: الأول منهما قسم الدراسة[1] والقسم الثاني: قسم التحقيق[2].

أما القسم الأول فقد اشتمل على أربعة فصول:

الأول: التعريف بالكافية لابن الحاجب.

والثاني: التعريف بالشارح: عصره: الحالة السياسية والاجتماعية والحركة الفكرية لاسيما النحو والصرف في اليمن، ثم نسبه، مولده، نشأته وحياته، أساتذته وتلاميذه، ومعاصروه، وثقافته ومؤلفاته، وأخلاقه ومذهبه الديني، ومذهبه النحوي، وقد أخطأ فقال منصبه النحوي[3].

والثالث: يشتمل على: وصف النسخة، ومنهج الشارح، وأسلوبه ونقد الكتاب والخطة التي اتبعت في تحقيقه.

وأما الرابع: فقد قارن فيه الباحث بين شرح الإمام يحيى بن حمزة وبعض شروح الكافية.

أما القسم الثاني: فهو عبارة عن التحقيق، وتضمن خاتمة ذكر فيها أهم النتائج التي توصل إليها الباحث، ثم بعد ذلك جاءت الفهارس.

(١) ينظر الأزهار الصافية ١/ ١ – ٨٢.
(٢) المصدر نفسه، قسم التحقيق ص ١ – ٧٧١.
(٣) ينظر الأزهار الصافية ١/ ٨١ الفهرس.

مدى تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه

لم يقف الباحث عند تحقيق عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه، واكتفى بما ذكره في الفصل الثالث من قسم الدراسة في وصف النسخة حيث قال:« ويطالعنا عنوان الكتاب واسم مؤلفه على ورقة منفصلة لا تحمل رقما هكذا (السفر الأول من كتاب الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية)»[1]، ومن المعلوم أن التحقيق يعنى تحقيق صحة العنوان وأنه هو عنوان الكتاب المعني وليس عنوانا لكتاب آخر، وتحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه لا لغيره، ثم تحقيق النص كما أراده وقصده مؤلفه فنجد الباحث لم يهتم بقضية تحقيق العنوان ولا نسبة الكتاب لمؤلفه وهذا مأخذ يؤخذ عليه في بحثه هذا.

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث على نسخة قال عنها إنها فريدة في مكتبة الجامع الكبير الغربية بصنعاء تحت رقم (٢، ٣) عن صورة (نسخة) مصورة من بعثة الجامعة العربية لِمَا كان يعرف باليمن الشمالي- سابقاً- التابعة لمعهد المخطوطات العربية، ووصف الباحث ناسخ المخطوطة (عبد القادر بن احمد) بأنه لم يكن رجل علم، ويظهر ذلك من كثرة أخطائه الإملائية والنحوية، ومزجه للآيات القرآنية بعضها ببعض، وكثره سهوه وأخطائه[2].

(١) ينظر المصدر نفسه قسم الدراسة ص ٥٠.

(٢) ينظر الأزهار الصافية ٥٠/١.

إذن اعتمد الباحث على نسخة مصورة من مخطوطة فريدة، فليس هناك نسخة أخرى اعتمد عليها الباحث في المقابلة للتحقق من صحة النص، ويبدو أن وجود نسخة المخطوط في جمهورية مصر العربية كان الدافع لدى الباحث لتحقيقها لسهولة الحصول عليها أيضاً وتوفرها في مصر، ولكن كان على الباحث أن يذكر على الأقل بأنه بذل جهده في العثور على نسخة أخرى ولكنه لم يتمكن من ذلك، و لكن الباحث لم يذكر ذلك وكأنه اكتفى بالنسخة الفريدة، ولا أدرى من أين جاء بهذا الحكم أن هذه النسخة نسخة فريدة إذ لم يشر إلى أي مرجع دل على ذلك وتاريخ هذه النسخة يرجع إلى (٨٢٦هـ) الجزء الأول، والجزء الثاني للناسخ نفسه عام (٨٢٨هـ)، وهذه النسخة نجد أن بينها وبين مؤلفها زهاء القرن من الأعوام حيث إن يحيى بن حمزة توفي عام (٧٤٨هـ)، ولو كانت بخط المؤلف أو أحد من تلاميذه لكان اعتماد النسخة الفريدة مقبول إلى حد ما لكن الفجوة الزمنية وتفرد المخطوطة يقلل من صحة ودقة النص.

إضافة إلى أن الباحث (المحقق) لم يضبط النص بالشكل نهائيا ولم يضبط على الأقل الأعلام إنما ضبط الآيات القرآنية والأحاديث الشريفة والشواهد الشعرية وبعض الكلمات التي تحتاج إلى ضبط بالشكل في آخرها لبيان إعرابها.

مدى تغطية الفهارس للموضوع

انحصرت فهارس الباحث في تحقيقه للآتي [1]:

١- فهرس الآيات القرآنية.

٢- فهرس الأحاديث الشريفة.

٣- فهرس الأمثال العربية.

٤- فهرس الشواهد الشعرية.

٥- فهرس الأعلام.

٦- فهرس المراجع.

٧- فهرس الموضوعات التفصيلي.

هناك فهارس أغفلها الباحث كفهرس البلدان والأماكن والكتب والمسائل والآراء النحوية والمدارس النحوية المذكورة في المخطوط وفهرس الأرجاز.

من السلبيات

- النقل نصا من الجزء الثاني دون الإشارة إليه لاسيما المقدمة[2] ، ومن الأمانة العلمية أن نذكر من استفدنا منهم وهذا مالم نلاحظه عند الباحث. وقد وجدت أن المقدمتين كلتيهما للجزأين

(١) ينظر الأزهار الصافية ٦٧٥/١ – ٧٧١.

(٢) قارن بين مقدمة تحقيق الجزء الأول من الأزهار الصافية ومقدمة تحقيق الجزء الثاني من الكتاب نفسه.

كليهما متطابقتان إلى حد كبير جدا منهجا وأسلوبا ولغة، وهذا دليل على أن اللاحق نقل من السابق ويبدو لي أن تسجيل الموضوعين كان في وقت واحد؛ لأن كلًّا من الباحثين علل اختياره لذلك الجزء الخاص به بأن زميلا له توجه إلى الجزء الآخر دون الإشارة إلى الأسماء والتفصيلات، ولكن الجزء الأول فرغ منه عام ١٩٨٢م، والجزء الثاني فرغ منه عام ١٩٧٩م مما يدل على أن صاحب الجزء الأول قد نقل من صاحب الجزء الثاني و تأثر به حتى في الفهرسة والفهارس العامة وفي عدم ضبط نص التحقيق إلا نزرا، حتى إن أخطأ السابق (محقق الجزء الثاني) لغويا نلحظ الخطأ نفسه يتكرر عند محقق الجزء الأول، ومن ذلك الجملة التالية:

وصف الحالة السياسية والاجتماعية والحركة الفكرية ولاسيما في النحو والصرف في اليمن[١]، والأفصح: ولاسيما النحو والصرف؛ لأنه لم يُسمع عن العرب ولم يستعملوا حرف جر بعد لاسيما بل يأتي بعدها اسم[٢].

ونجد بعض الباحثين يضع ترقيما ألفبائيا للمقدمة ثم يبدأ بالترقيم بالأرقام من بداية الدراسة، ولكن الباحث بدأ بالترقيم بالأرقام من بداية المقدمة.

(١) انظر الأزهار الصافية، الجزء الأول، تحقيق: محمد علي العطاونة، ص ٣، والجزء الثاني، تحقيق: عبد الحميد مصطفى السيد، ص ٣.

(٢) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب ص : ٩٥ ، ومن المحدثين من أجاز ذلك ، ومنهم الدكتور فاضل السامرائي، انظر معاني النحو ٢٥٤/٢.

- كذلك وجدت القسم الأول بفصوله الثلاثة: الأول، الثاني، الثالث منقولة نصا من القسم الأول لدراسة مصطفى السيد في دراسته وتحقيقه للجزء الثاني، وكأنه صوّره تصويرا وأضاف إليه الفصل الرابع وهو المقارنة بين شرح الإمام يحيى بن حمزة وشروح غيره من الشراح، وضمه إلى تحقيقه للجزء الأول.

- كما حاول الباحث في عناوين الفصول ترتيب المباحث في العنوان وفي الفصل نفسه لتسير المباحث وفق دراسته وتحقيق مصطفى السيد، وهذا يؤكد ويدل دلالة أكيده على نقل العطاونة من مصطفى السيد بالنص دون أن يبذل أي جهد، فعندما تقرأ الدراستين كأنما أنت تقرأ نسختين من كتاب واحد عدا الفصل الرابع كما ذكرت سابقا.

- ومما يؤكد أيضا النقل أن الباحثين كليهما استعملا مبحثا بعنوان نقد الكتاب، وهذا لم أجده في غير هاتين الدراستين من دراسات نحاة اليمن التي وقعت تحت يدي.

- أشار الباحث في الخاتمة منتقدا الشارح بأنه كان يكتب فقرات كاملة من شرح ابن الحاجب ولم يشر إليها»[1]، ونسي الباحث أنه قد نقل قسما بأكمله نصاً عن سابقه مصطفى السيد.

(١) ينظر الأزهار الصافية ٦٧٤/١.

المبحث الرابع

معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب

لعلي بن محمد بن سليمان بن هطيل

المتوفى سنة ٨١٢هـ

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الرسالة العلمية عبارة عن دراسة وتحقيق لكتاب معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب لابن هطيل النحوي اليمني المتوفى سنة ٨١٢هـ، وهي عبارة عن رسالة ماجستير، تقدم بها الباحث اليمني علي قائد عبده سنان إلى مجلس كلية التربية ببغداد كجزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها – لغة، وأشرف عليها الأستاذ الدكتور/ قيس إسماعيل الأوسي، وقد حصل الباحث على درجة الماجستير عام ٢٠٠٢م.

أقسام الدراسة ومضمونها

تكونت هذه الرسالة من قسمين:

القسم الأول: الدراسة، حيث تناول الباحث فيها بالدراسة الحياة السياسية والفكرية في عصر ابن هُطيل وذلك في المبحث الأول من الفصل الأول، وفي المبحث الثاني تناول حياة ابن هُطيل، وفي المبحث الثالث تناول مصنفاته ومعاصريه في اليمن، وأما الفصل الثاني فتحدث في

المبحث الأول منه عن أهمية الكافية، وفي المبحث الثاني تحدث عن الكتاب، ويقصد كتاب معونة الطالب، وفي المبحث الثالث تحدث عن موقف ابن هُطيل النحوي حيث تحدث في هذا المبحث عن موقف ابن هُطيل من نحاة الكوفة والبصرة ثم موقفه من النحاة المتأخرين.

والفصل الثالث كان بعنوان (موقف ابن هُطيل من أصول النحو)، وتكون من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: موقف ابن هُطيل من السماع.

المبحث الثاني: موقف ابن هُطيل من القياس.

المبحث الثالث: موقف ابن هُطيل من العلة.

والفصل الرابع: موازنة بين (معونة الطالب) و(شرح ابن الحاجب)، وقد تكوّن من أربعة مباحث:

المبحث الأول: منهج ابن هُطيل في الاختصار.

المبحث الثاني: سمات اتفقا فيها(يقصد ابن هطيل وابن الحاجب)

المبحث الثالث: سمات تميّز بها (شرح ابن الحاجب).

المبحث الرابع: سمات تميّز بها كتاب (معونة الطالب).

والفصل الخامس: موازنة بين (معونة الطالب) والشرح (ث)، وهذا الشرح الذي رمز إليه الباحث بـ(ث) عبارة عن شرح للكافية مجهول عنوانه، وقد تكوّن هذا الفصل من ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الأدلة والقرائن التي تنفي صلة ابن هُطيل بالشرح (ث).

المبحث الثاني: نص (معونة الطالب) في الشرح (ث).

المبحث الثالث: المادة النحوية في الشرح (ث) وزيادته على (معونة الطالب).

المبحث الرابع: سمات تميّز بها كتاب (معونة الطالب).

والفصل السادس: وصف نسخة الكتاب الخطية ونسخة الشرح (ث) ومنهج التحقيق وقد تكون هذا الفصل من مبحثين:

المبحث الأول: وصف نسخة الكتاب الخطية (الأصل) ونسخة الشرح (ث).

المبحث الثاني: منهج التحقيق.

ثم كانت الخاتمة.

ثم القسم الثاني وهو قسم التحقيق.

من إيجابيات الدراسة:

١ - مجيء الخاتمة آخر القسم الأول وهو قسم الدراسة.

٢- العناية بالطباعة والضبط بحيث سهّل ذلك الانتفاع بالكتاب المحقق.

٣- التجديد بوضع فهرس جديد خلت منه كثير من التحقيقات اللغوية التي وقفتُ عليها، وهو فهرس اللغات[١] فذكر عددا من لُغات العرب وأشار إلى مواضعها.

٤- الاعتماد على عدد كبير من المصادر والمراجع في التحقيق حيث بلغت (٢٨٩) مصدراً ومرجعاً، واستفاد منها إلى حد كبير.

٥- مجيء فهرس المحتويات من أول الرسالة، مما يسهل استيعابها والدخول إلى مضامين مباحثها من خلالها.

٦- الدقة في استعمال اللغة ومجانبة الأخطاء اللغوية والنحوية والأسلوبية على حد علمي.

من سلبيات الدراسة:

١- التوهم في كتابة بعض الكلمات إملائياً، ومن ذلك كلمة (هَيْئَة) حيث ذكرها الباحث خمس مرات في مقدمة رسالته[٢] ورسمها (هيأة)، وقد استوقفني هذا الرسم المخالف للقياس والقاعدة الإملائية وما سار عليه الكُتَّاب قديماً وحديثاً.

إن الهمزة المتوسطة ترسم على ألف إذا كانت مفتوحة وقبلها ساكن صحيح ليس ياء ولا واو، فإن كانت مفتوحة وقبلها ياء ساكنة فإنها ترسم على نبرة (ئـ).

(١) انظر معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، ص٣٣١.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص ٢، ٣، وذلك بقوله: «الهيأة العامة للآثار».

تلك هي القاعدة الإملائية وذلك هو القياس، ولم يستعملها الكُتّاب قديماً وحديثاً خلافاً لذلك، وذلك ما أثبتته كتب الإملاء ونصت على الكلمة نفسها أعني (هيئة)[1]، وكذا كتب الصرف، وقد علل الرضي رسم كلمة (هيئة) وما كان على قياسها كخطيئة وشيئك وإن لم يحصل ذلك بالفعل[2].

وذكر الشيخ حسين وال بأن الهمزة المتوسطة المفتوحة لا ترسم على ألف إذا كان ما قبلها ياء ساكنة إلا إذا اشتبه بمكسورها على لغة[3]. ومثل ذلك (ييئس) فإنها تكتب على لغةٍ ييأس خشية اشتباه مفتوحها بمكسورها، كقولك فلان يُيْئِس فيلتبس الأمر ولا يعرف هل تقرأ ييئس أو ييأس؟ لاسيما أن الحركات التي تضبط النطق –عادة– لا تكتب.

وعلى ما سبق فإنه لا مسوغ لمجيء كلمة (هيئة) مرسومة هكذا (هيأة) إذ أن ذلك مخالف للقياس وكذا لم تستعمل كذلك؛ فقد يكون كثرة الاستعمال مبرراً لذلك، وكذا لا يشتبه بمكسور همزتها؛ لأنها تأتي دائماً مفتوحة ولا تكسر.

٢- عدم اعتماد الباحث على أكثر من نسخة من الكتاب المحقق والاقتصار على نسخة وحيدة والاستعانة بنسخة من كتاب آخر لمصنف آخر شرَح به الكافية، وليس الاعتماد

(١) انظر في ذلك مثلاً كتاب الإملاء للشيخ حسين والي ص ٦٦.
(٢) انظر شرح شافية ابن الحاجب لرضي الدين الاستراباذي، ص .
(٣) انظر كتاب الإملاء للشيخ حسين والي ص ٦٦.

في التحقيق على نسخة وحيدة إذا تعذر الحصول على نسخة أخرى بالأمر الممنوع ولكن ذلك – في نظري- يقلل من قيمة الكتاب المحقق ومدى توثيقه.

٣- خلو مقدمة التحقيق من دليل للرموز المستعملة في التحقيق.

٤- الاضطراب في منهجية القسم الأول من الرسالة، وكذا القسم الثاني، حيث أدخل الباحث مقدمة التحقيق من ضمن الدراسة وجعلها فصلاًسادساً فوصف النسخ وبيّن منهجه وأثبت صوراً توثيقية لبعض صفحات من النسخة المعتمدة في التحقيق وهي نسخة مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء ثم ذكر الخاتمة .

والذي يظهر لي أن ذلك من السلبيات المنهجية في هذه الرسالة، والذي عليه المحققون أن مقدمة التحقيق لا تكون في القسم الأول (قسم الدراسة) بل تكون في قسم التحقيق، أما الخاتمة فتكون آخر قسم الدراسة وقبل قسم التحقيق الذي يُسبَق بمقدمة للتحقيق يذكر فيها المحقق منهجه ويصف النسخ ويوثقها ويوثق العنوان ومدى نسبته لمؤلفه.

لقد جعل الباحث توثيق اسم الكتاب ونسبته لمصنفه في الفصل الثاني[1]، والصواب في نظري أن يكون توثيق الكتاب ونسبته لمصنفه تابع لقسم التحقيق؛ لأن التحقيق تحقيقان: تحقيق اسم الكتاب ونسبته لمصنفه، ثم تحقيق النص(المتن).

(١) انظر معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب، ص ٤١، ٤٢.

المبحث الخامس

مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب

شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن عز الدين بن صلاح

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الرسالة العلمية عبارة عن دراسة وتحقيق لكتاب " مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب " لابن صلاح النحوي اليمني المتوفى سنة (ت ٩٧٣هـ)، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، وحصل بها الباحث على درجة العالمية (الدكتوراه) عام ١٩٩٠م، وقد أشرف على هذه الرسالة الدكتور/ إبراهيم عبدالرزاق بسيوني والأستاذ الدكتور صُبحي عبدالحميد محمد، وهذه الدراسة توجد منها نسخة محفوظة في كلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر .

وأما الباحث فهو الدكتور/ عبدالملك عبدالوهاب أنعم الحسامي، أستاذ النحو والصرف بجامعة تعز في اليمن ورئيس فرع جامعة العلوم والتكنولوجيا سابقا بتعز، ويعمل حالياً أستاذا للنحو والصرف بكليةبجامعة الشارقة بالإمارات العربية المتحدة.

ومن جهوده النحوية هذا التحقيق الذي بين أيدينا، كما حقق سابقاً الجزء الثاني من كتاب "المكلل بجواهر المفصل للزمخشري" وهو شرح لمفصل الزمخشري ألفه الإمام المهدي النحوي اليمني (أحمد بن يحيى) المشهور بابن المرتضى المتوفى سنة ٨٤٠هـ، وكان ذلك التحقيق عبارة عن رسالة ماجستير تقدم بها الباحث إلى مجلس كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر الشريف، وحصل بها الباحث على درجة الماجستير عام ١٩٩٦م، وأما الجزء الأول من كتاب المكلل بجواهر المفصل[١] فقد حققه الباحث عبده علي مريش وحصل به على درجة الماجستير في الجامعة نفسها وفي العام نفسه.

ومن جهود الباحث الدكتور/ عبدالملك الحسامي أيضاً كتاب صغير الحجم عظيم النفع والفائدة ألفه في "حروف الجواب" وكذا للباحث بحوث نحوية ولغوية منشورة في دوريات، ومن أهم تلك البحوث (التراث اللغوي في اليمن)[٢].

أقسام الدراسة ومضمونها

جاءت دراسة وتحقيق كتاب ابن صلاح – موضوع هذا المبحث – في ثلاثة مجلدات، بلغ عدد صفحاتها أربعا وخمسين وألفًا، وقد قسم الباحث عمله في هذه الرسالة إلى قسمين وخاتمة.

(١) سيأتي الحديث عنه في هذا الفصل.

(٢) سبق الحديث عنه الباب الأول من القسم الأول.

فأما القسم الأول فكان عبارة عن دراسة تقدم بها الباحث لتحقيقه لكتاب مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب، حيث تكونت تلك الدراسة من أربعة فصول:

الفصل الأول: مع ابن الحاجب وكتابه الكافية وفيه مبحثان:

المبحث الأول: يحتوي على التعريف بابن الحاجب من حيث اسمه ونسبه وصفاته ومذهبه النحوي وشيوخه وتلاميذه وآثاره، والأماكن التي درّس فيها، ثم وفاته.

والمبحث الثاني: يحتوي على التعريف بالكافية من حيث أهميتها، والموازنة بينها وبين المفصل للزمخشري وشرحها.

الفصل الثاني: مع الشارح محمد بن عز الدين وكتابه مصباح الراغب وفيه مبحثان:

المبحث الأول: يتضمن التعريف بالشارح من حيث اسمه ونسبه وعقيدته ومصنفاته وشيوخه وتلاميذه وتاريخ وفاته، والتعريف بعصره من حيث الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

والمبحث الثاني: يتضمن التعريف بكتاب مصباح الراغب من حيث منهجه ومصادره.

الفصل الثالث: موقفه من أصول الاستشهاد النحوي، ويتضمن:

(١) موقفه من السماع والقياس.

(٢) موقفه من الإجماع.

(٣) موقفه من العلة النحوية.

(٤) موقفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف وكلام العرب شعره ونثره.

الفصل الرابع: شخصيته واتجاهه النحوي، ويتضمن:

(١) موقفه من مدرستي البصرة والكوفة.

(٢) مناقشاته لبعض النحاة.

(٣) اختياراته النحوية.

(٤) أصول نحوية (قواعد كلية في النحو إيجابية جاء ذكرها في الكتاب).

(٥) موازنته بين كتاب مصباح الراغب وشروح ابن الحاجب وابن جماعة والجامي على الكافية.

(٦) بعض المآخذ على الكتاب.

القسم الثاني: وبدأ الباحث هذا القسم بمقدمة وثّق فيها نسبة الكتاب إلى مؤلفه، ووصف نسخ المخطوطة المعتمدة في التحقيق، وبين المنهج الذي سار عليه في التحقيق ثم أثبت النص محققاً تحقيقاً علمياً سليماً.

الخاتمة: تلت القسم الثاني من الرسالة، وذكر فيها الباحث أهم النتائج التي توصل إليها في هذه الرسالة.

من إيجابيات الرسالة

١ – اتسمت هذه الرسالة – محل المبحث– بسهولة العبارة ووضوح الفكرة وتسلسل الأفكار، ودقة الاستعمال النحوي واللغوي أثناء التأليف، ووجازة المقدمة وتركيزها، وحسن السَّبك والوضوح في الموضوعات، ودقة المنهج ووضوحه وتدوين خطة كل فصل في الدراسة قبل الشروع بتفصيلاته.

٢ – كان الباحث في دراسته موسوعيا، حيث تلحظ عليه صفات العالم المطّلع الواثق مما يقول المستوعب للعصور التاريخية، وكان في تحقيقه مُلماً دقيقاً شارحاً بوضوح وإيجاز لا يميل إلى كثرة الشروح والتعليقات إلا ما كانت الحاجة ملحة له، وإذا علق أو شرح أحال إلى أكثر من مصدر أو مرجع إلا ما كان من الأمور البديهة.

٣– مما تميّز به الباحث من بين محققي التراث اليمني النحوي أنك تجد أن كل صفحة من صفحات النص المحقق تشتمل على بضع سطور يُذكر فيها المتن المحقق وأغلب سطور كل صفحة عبارة عن هوامش مما يدل على أن المحقق بذل جهداً جباراً في التعليقات على النص وكذا الشروح.

-أيضاً من الإيجابيات استقلالية الترقيم لكل من: الدراسة، تقديم التحقيق، النص المحقق.

-كذلك كثرة المراجع والمصادر التي استعان بها على التحقيق حيث بلغت (٣٣٣) مصدراً ومرجعاً، وكثرة الإحالات والتخريجات والتوضيحات مما يدل أيضاً على علمه وقوة صبره، وتجده عندما يذكر في الهامش شيئا لا يكون مجتزأ ولا مبتوراً ولكنه يأتي جامعاً مانعاً شافياً وافياً، وهذا هو التحقيق بحق.

-ومما استوقفني في هذا التحقيق تصويبات المحقق، ولا أعني بها تلك التي يقوم بها الباحثون في إصلاح لفظة أخطأ فيها الناسخ أو إضافة أو حذف حرف يُخل بالمعنى، ولكن التصويبات التي أعنيها هي تلك التصويبات اللغوية لعبارات المصنف نفسه، ومن ذلك مثلاًتصويبه قول المصنف متحدثاً عن أصل الاسم: «وأصله: سموقُ لبت الواو همزة في أوله»[1] حيث قال المحقق:« الصواب أن يقول: حذفوا الواو من آخره وعوضوا الهمزة في أوله فصار اسما»[2]، فيلاحظ أنه تصويب قي محله.

(١) انظر مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب لابن صلاح، قسم التحقيق ١٢/١ المتن.
(٢) انظر مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب لابن صلاح، قسم التحقيق ١٢/١ الهامش.

وقلما نجد من بين المحققين من يصلح عبارات المصنف في الهامش لخلل في التأليف يؤثر على فهم المقصود وتوضيحه، وكأن النص المراد تحقيقه نص مقدس لا يصل إليه الخطأ أو الوهم من قبل المصنف ولا يأتيه الباطل من بين يديه.

وكل ما يجعلني أقول: إن التحقيق ليس بالأمر الهين كما يظن البعض، إذ يعتبر البعض التحقيق تقديم النص للقراء بحيث تكون ميسورة قراءته مع التخريجات وبعض التعليقات والإحالات وضبط النص ووضع علامات الترقيم المناسبة، و ما فعله الدكتور المحقق/ عبدالملك الحسام يسمو فوق ذلك كله؛ إذ أنه إضافة إلى ما ذكرت من متطلبات التحقيق يعتبر تحقيقاً وشرحاً للنص المحقق نفسه وتوثيقاً لصحة ما يقوله المصنف من خلال عرض آرائه وأقواله على أقوال كبار العلماء المتخصصين في المجال العلمي نفسه الذي صنف فيه المصنف المُراد تحقيق كلامه.

- كذلك تأتي دقة الطباعة والاهتمام بها من أهم سمات هذه الرسالة، ومما لا شك فيه أن الطباعة الرديئة أو غير الدقيقة تُضيع كثيراً من جهد المحقق وتشين بالتحقيق وتقلل من قيمته.

- كذلك تميز الباحث عن غيره من محققي التراث النحوي في اليمن أنه جعل الخاتمة نهاية دراسته وتحقيقه، ولم يذكر نتائج الدراسة فحسب كما فعل غيره من محققي التراث

النحوي اليمني ولكنه برّر أن التحقيق أحياناً لا يرتبط بنتائج يتوصل المحقق إليها قدر ارتباطه بإجادة العمل وإتقانه، ومع ذلك أشار في الخاتمة إلى نتائج توصل بها من خلال التحقيق ومن ذلك قوله: «بينت الدراسة الأخطاء التي وقع فيها الشارح مع ذكر تصويباتها»[1].

ولعل الباحث سوّغ بذلك لمجيء الخاتمة نهاية التحقيق وهو ما عبته على كثير من المحققين ممن تناولتُ تحقيقاتهم بالدراسة حيث لاحظت أنه لا علاقة بين الخاتمة والنص المحقق بل لخّصت تلك الخواتيم خلاصة النتائج المتوصل إليها في قسم الدراسة، ومن باب أَولى فإن محلها نهاية الدراسة وهي ما فعله القليل من المحققين الذين تناولتهم بالدراسة في دراستي هذه.

- كذلك من الإيجابيات أن المحقق حقق الكتاب كاملاًرغم ضخامة حجمه ولم يقتصر على جزء منه.

- ومن أهم إيجابيات هذه الدراسة أن المحقق اعتمد في التحقيق على ست نُسخ مخطوطة اختارها من بين ثلاثين نسخة مختلفة – وفي نظري- كلما زاد عدد النسخ كان التحقيق أوثق.

(١)انظر مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب ٩٥٦/٣.

من سلبيات هذه الرسالة

لقد قرأت هذه الدراسة وأرجعتُ النظر فيها كرتين فوجدتها شحيحة السلبيات، وأهم ما لاحظته من أوهام لغوية فيها ما يلي:

أولاً: قال الباحث المحقق:« حيث انتصر فيها اليمنيين على العثمانيين»[1] والصواب: (حيث انتصر فيها اليمنيون على العثمانيين) وأعتقد جازماً أن هذا الخطأ كان من الطباع، ولكنه في النهاية يُحسب على المحقق.

ثانياً: تحدث الباحث عن ابن صلاح ووضع عنواناً قال فيه:« مناقشته لبعض النحاة»[2] والصواب في نظري: (مناقشته بعض النحاة)؛ لأن (مناقشة) مصدر ميمي من الفعل الرباعي ناقش يناقش ثم أضيف إلى فاعله، وفعله متعدٍ بغير واسطة حرف الجر (اللام)، فحين يقول الباحث: «مناقشته لبعض النحاة» فلا يصح على استعمال الباحث أن يُقال: أن يناقش لبعض النحاة، ولكنه يقال: أن يناقش بعض النحاة، وعلى ذلك فالصواب أن يقول الباحث: (مناقشته بعض النحاة)، وهو من باب إضافة المصدر إلى فاعله ثم مجيء مفعوله كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْض﴾[3].

(١) انظر مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب ٤٩/١.
(٢) المصدر السابق نفسه، ٤/١.
(٣) سورة البقرة الآية ٢٥١.

ثالثا: قال الباحث:« وقلّ أن تجد نسخة من هذه النُّسخ ليست مقروءة على مشائخ العلم».

يُلاحظ في النص السابق مجيء كلمة (مشائخ) مقلوبة ياؤها همزة، والقلب في هذه الكلمة ليس له أصل، والصواب: مشايخ؛ لأنها جمع شيخ، والياء في (شيخ) أصلية وليست حرف مد وزائدة، ولا تقلب الياء في مِفاعل همزة إلا إذا كانت حرف مد وزائدة في المفرد وهذا هو شرط النحاة، وأجاز مجمع اللغة العربية بالقاهرة ذلك القلب في مفاعل دون شرط النحاة نحو معايش – معائش(١).

فإذا نظرنا إلى كلمة شَيْخ (مفرد مشايخ) وجدنا الياء فيها أصلية وليست حرف مد في الكلمة، وكون الياء لا بد أن تكون حرف مد في مفرد مفاعل لا خلاف فيه كشرط لكي تقلب همزة في مفاعل، والناظر إلى كلمة (شيخ) يجد أنها حرف لين لا مد، ولهذا لا يجوز ولا يجب قلبها همزة عند جمعها على مفاعل بل تبقى على أصلها فتجمع (شيخ) على مشايخ.

(١) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب لأميل يعقوب، ص ٤٢٦.

وقد وجدتُ بعض التفاسير[1] وبعض المعاجم[2] وبعض المصنفات الأخرى مقلوبة ياؤها همزة في مفاعل فتقول مشائخ ولكنَّ تلك المصادر متأخرة، وذلك الاستعمال فيها نادر.

رابعاً: استعمل الباحث (بينما) متوسطة ورابطة بين جملتين، وذلك في قوله متحدثاً عن عدد الشواهد الشعرية في الكافية:« فقد بلغت ثلاثة عشر شاهداً فقط بينما عدد الشواهد الشعرية في المفصل ٤٢٤ شاهداً»[3].

إن استعمال بينما رابطة بين جملتين –كما أوضحت ذلك في الباب الأول من دراستي هذه[4]– لا بد أن يكون على أساس كونها في أول الكلام لا وسطه، واستعمالها متوسطة مخالف لما قرره النحاة.

خامساً: من سلبيات هذه الرسالة – محل هذا المبحث– أنها طُبعت بالآلة الكاتبة العادية مما قلل من جودة طباعتها وجعل في قراءتها نوعا من الصعوبة والإجهاد للعين نتيجة عدم وضوح بعض الحروف وتقاربها، واختفاء حرف الياء تماماً في الأفعال والأسماء المنقوصة

(١) انظر روح المعاني للألوسي ٣٣٦/٢

(٢) انظر الفائق ٥٤٣١

(٣) انظر مصباح الراغب ومفتاح المآرب، ص٢٤.

(٤) انظر أنظر الباب الأول من دراستي هذه

فكل الياءات ألف مقصورة وكذا في الحروف المنتهية بياء كالحرف (في) فيما ذكرت بحيث صار ذلك سمة بارزة في الرسالة كلها.

وأخيراً فإن رسالة كهذه – في نظري- يعيبها عدم ضبط المتن كاملاًوالاقتصار على ضبط الشواهد فقط، وقد يخالفني صاحب الدراسة لكن تلك وجهة نظري للوصول بالرسالة إلى مصاف الرسائل العلمية الممتازة.

المبحث السادس

الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في شرح المقدمة الكافية الحاجبية لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني المتوفى سنة (٧٩٤هـ)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه تقدمت بها الباحثة منى النوبي محمود - المدرس المساعد في كلية البنات الإسلامية بأسيوط- إلى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة جامعة الأزهر للحصول على درجة الدكتوراه العالمية، وحصلت عليها عام (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

وهذا البحث عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة الرسائل العلمية في كلية البنات بجامعة الأزهر الشريف تحت الرقم العام (٥٢٤ - ٥٢٧) ورقم تصنيف (١، ٤١٥ م ت - أ)، والبحث عبارة عن مجلدين متوسطي الحجم يصل عدد صفحاته إلى تسع وثمانين و سبعمائة صفحة.

أقسام البحث

قسمت الباحثة بحثها إلى قسمين:

القسم الأول: الدراسة، ويشتمل على أربع وستين صفحة مستقلة الترقيم وفهرس موضوعات مستقل.

القسم الثاني: ويأخذ ترقيما مستقلا وبلغ عدد صفحات هذا القسم (٧٢٣) صفحة.

تناولت الباحثة في المبحث الأول من الفصل الأول من القسم الأول ابن الحاجب: حياته وآثاره، وفي المبحث الثاني الكافية وأهميتها.

وفي المبحث الأول من الفصل الثاني تناولت الباحثة بالدراسة النجراني: نسبه وعصره وحياته وآثاره.

وفي المبحث الثاني: اهتمام اليمانيين بالكافية.

أما المبحث الثالث فقد تناولت الباحثة فيه شرح النجراني على الكافية ومنهجه فيه انطلاقا من:

١- الأصول النحوية في شرح النجراني.

٢- مصادر النجراني في الأسرار الصافية.

أما الفصل الثالث فقد تناولت الباحثة فيه بالدراسة الأسرار الصافية للنجراني، ثم منهجها في التحقيق، ثم وازنت بينه وبين أهم الشروح الأخرى للكافية.

مدى تحقيق العنوان

الكتاب اسمه: الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في شرح المقدمة الكافية الحاجبية، وذكر صاحب أعيان الشيعة: « والخلاصة بدل "الخلاصات "»[1] وقيل الأسرار الصافية في حل ألفاظ الكافية[2] وقال صاحب معجم المؤلفين: «إسماعيل ابن إبراهيم بن عطية النجراني، نحوي صرفي. من آثاره: شرح الكافية، وسماه الأسرار الصافية والخلاصات الشافية في كشف المقدمة الحاجبية» [3].

وقال حاجي خليفة:

«الأسرار الصافية والخلاصات الشافية... لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية "النجراني" بالياء الحقيقة والحاء المهملة، وهو تحريف، وقد حقق أن "النجراني" نسبة إلى نجران وهي

(١) أعيان الشيعة للعاملي نسخة مصورة دار الكتب المصرية ١١ / ٢٤٣، ٢٤٤، وانظر النسخة المصورة ٣/ ٣١٠، تحقيق: الإمام محسن الأمين.

(٢) هذا الاسم موجود بخط صغير في الجانب الأيسر من صفحة العنوان بجوار العنوان الرئيس، وبالخط نفسه.

(٣) معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة ٢/٢٥٥، ملحق البدر الطالع ص ٥٦.

قريب من صعدة موطنه الأصيل، وذكرتُ أسباب هذا الخطأ وهو أنه كان مظنونا تشيعه، فقيل :"البحراني" لغلبة الشيخ على أهل البحرين»[1].

ذلك كل ما ورد عن عنوان الكتاب فقط.

مدى تحقيق نسبة الكتاب لمؤلفه

لم تقف الباحثة عند هذا الأمر لا من قريب ولا من بعيد واكتفت بما ذكر في العنوان عن اسم الكتاب منسوبا إلى النجراني.

مدى دقة كتابة النص

اعتمدت الباحثة على نسخة وحيدة وهي نسخة دار الكتب المصرية، تحت رقم (٢١/ نحو).

قالت الباحثة[2]: إنها راسلت جميع الجهات المختصة في اليمن وغيرها ممن يهتمون بالتراث لإرسال نسخة من هذا الكتاب إن وجدت فلم تحظ برد يأتي فلجأت إلى الاعتماد على كتاب الأزهار الصافية للإمام يحيى بن حمزة كونه رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر، إضافة إلى التخمير للخوارزمي.

(١) اكشف الظنون لحاجي خليفة ١٣٧٦/٢.
(٢) انظر ص ٥٦ من رسالة الباحثة.

لم تضبط الباحثة النص بالشكل عدا الشواهد الشعرية والقرآنية، أما الأعلام والأماكن والبلدان فلم تلق أي حظ في الضبط.

الفهارس

الآيات القرآنية – الأحاديث النبوية الشريفة – القول والمثل – الأبيات الشعرية – الأعلام – المراجع والمصادر – الموضوعات.

أهم نتائج الدراسة

خلا البحث من خاتمة في القسم الأول و في نهاية القسم الثاني ولم تذكر أي نتائج للبحث.

ملاحظة

قامت الباحثة اليمنية بشرى أحمد القبيلي بتحقيق كتاب الأسرار الشافية والخلاصات الصافية في شرح المقدمة الكافية لإسماعيل النجراني وذلك في رسالة ماجستير في كلية الآداب – قسم اللغويات – بجامعة صنعاء، حيث انتهت من تحقيقه عام ٢٠٠٠ م، وأشرف عليها الأستاذ طارق نجم عبدالله والأستاذ الدكتور إبراهيم الصلوي، وهذا التحقيق مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء بقسم الرسائل العلمية برقم (٥٥٥) نحو- دكتوراه.

المبحث السابع

المواهب الوافية بمراد طالب الكافية

للحسن بن أحمد الجلال (ت: ١٠٨٤هـ)

دراسة وتحقيق

الباحث وطبيعة الدراسة

هذا البحث عبارة عن رسالة ماجستير تقدم بها الباحث محمد صالح محمد عبد الله إلى كلية التربية بجامعة عين شمس قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، وحصل على درجة الماجستير عام (١٤٢٦هـ الموافق ٢٠٠٥م).

والبحث مخطوط محفوظ بمكتبة الدراسات العليا بكلية التربية جامعة عين شمس ويتكون هذا البحث من مجلدين كبيرين.

تكون البحث من قسمين: القسم الأول: اشتمل على مقدمة، وتمهيد، وثلاثة فصول، وخاتمة، والقسم الثاني: تحقيق النص.

تناول الباحث في التمهيد الحالة السياسية والاجتماعية والفكرية لعصر الجلال وهو القرن الحادي عشر الهجري / السابع عشر الميلادي، ثم مكانة الكافية وأثرها

في التـــأليف النحـــوي والآثـــار المثـــيرة التـــي تناولتهـــا، بالإضـــافة إلى اهـــتمام علـــماء اليمن بها.

أما الفصل الأول: فقد تناول الباحث فيه حياة المؤلف الحسـن الجـلال: مولـده، أسرتـه، وفاته، نشأته، ثقافته، شيوخه، تلاميذه، وأخلاقه وسمات شخصيته ومذهبه وشعره ومؤلفاتـه وأقول العلماء فيه وما وجه له من نقد.

أما الفصل الثاني: فقد تعرض فيه الباحث لكتاب المواهب الوافية بمـراد طالـب الكافيـة تناول فيه توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه وتحقيق عنوانه وزمن تأليفه وهدفـه مـن هـذا الشرـح ثـم عرض مسألة الكتاب ومنهج مؤلفه وسمات هذا الشرح مع الحديث عن مصادره التـي اعتمـد عليها ثم عرج بإيجاز على العلاقة بين هذا الشرح وشرح الرضي.

وتناول في الفصل الثالث ثلاثة أمور:

الأول: شواهد المؤلف النحوية، حيث اهتم المؤلف اهتماما كبيرا بالاستشهاد لما ذكـر مـن مسائل وقواعد بكافة أنواع الشواهد، سواء كانت آيـات قرآنيـة أو أحاديـث نبويـة أو أقـوالا للإمام علي أو أشعارا أو أرجازا أو حِكما أو أمثالا أو أقوالا للعرب.

والثاني: مذهبه النحوي، وضم فيه توسـط الجـلال، وعـدم تعصـبه لأي مـن المـذهبين : البصري أو الكوفي؛ إذ لا يقطع برأي إلا وثق مناقشته له من كل الجوانب، معملا فيـه أسـلوبه

المنطقي مقلبا له على شتى الوجوه والجوانب مختارا منه ما يراه، فلا يهتم بالتقليد الأعمى لـرأي أو فريق بل شخصيته المستقلة واضحة.

والثالث: الأصول النحوية، وتوصل الباحث إلى أن المؤلف كان متوازنا في الاستدلال .

مدى تحقيق العنوان

أعتمد الباحث على أدلة عديدة للتحقق من صحة عنوان كتاب (المواهـب الوافيـة بمـراد طالب الكافية)، وتلك الأدلة هي:

أولا: مجيء العنوان مثبتاً على يسار الورقة الأولى من المخطوط أعلى الصـفحة هكـذا: (كتـاب العقود الوافية بنظم جواهر الكافية)، ثم قال الباحث إن العنوان المـذكور كتـب « بخـط لاشك أنه خط ناسخ المخطوط »[1] ولم يذكر الباحث أي دليل استند إليه للقطع بأن الخط المكتوب به العنوان على الورقة الأولى من المخطـوط هـو بخـط الناسـخ، والتحقيـق لا يكون مبنياً على كلام من غير دليل، وهذا يقلل من مدى تحقيق العنوان.

ثانياً: ذكر الباحث أنه حدث تعديل لهذا العنوان" بخط ناسخ المخطوط أيضاً"[2] وقال: «حيث عدلت كلمة (العقود) فصـارت (المواهـب)، ثـم أضـيفت كلمـة (بمـراد)، وطمسـت عبارة(بنظم الجواهر)، ووضعت بدلاً عنها كلمة(طالب) ليصير العنوان(المواهب الوافية

(١) المواهب الوافية، تحقيق: محمد صالح عبدالله ص٥٦.
(٢) المواهب الوافية ص ٥٦.

بمراد طالب الكافية) وقد كرر هذا العنوان بخط أسود، وعريض، وأصغر من خط العنوان الرئيس السابق ليس هو خط ناسخ المخطوط، دون خدش، أو طمس»[1].

إن نص الباحث المذكور آنفا عن عنوان المخطوط محل التحقيق يدل على أن العنوان كان على غير ما أراده المصنف؛ لأن الباحث لم يذكر أنه قد جاء في المخطوط بخط المؤلف إذن بالتعديل أو التغيير سواء للناسخ أو لغيره، ولم يرد في المخطوط ما يدل على أن التغيير والتعديل ناجم بصورة أكيدة من الناسخ .

إن الباحث ذكر أن العنوان المعدل كتب بخط آخر ليس هو خط الناسخ، دون خدش أو طمس، وهذا كله يقلل ولا يقوي من مدى صحة عنوان المخطوط المراد تحقيقه. كما أن الباحث ذكر بعد ذلك أن من تعرضوا لهذا الكتاب لم يذكروا عنوانه كاملاً واكتفوا بالذكر أن للجلال بن أحمد كتاباً في شرح الكافية أو شرح الحاجية[2]، وأعتقد أن هذا الكلام لا يؤكد شيئاً من تحقيق عنوان الكتاب ولكنه قد يقوى من مدى نسبة الكتاب لمصنفه، فذكر هذا الدليل لم يكن في محله فيما يظهر لي.

ذكر الباحث أيضاً أن الكتاب والمؤرخين المحدثين يسمون الكتاب (المواهب الوافية بمراد طالب الكافية) ولم يشر إلى أولئك الكتاب والمؤرخين المحدثين ولكنه قال بعد

(١) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.
(٢) المصدر السابق نفسه ص ٥٦.

ذلك:« وأحياناً (المواهب الوافية بمفردات معاني الكافية) وأشار إلى كتاب أعلام المؤلفين الزيدية، وكتاب هجر العلم ومعاقله، وهذا يعني أن المؤرخين المحدثين لم يذكروا الكتاب بالتسمية التي أثبتها الباحث وهي (المواهب الوافية بمراد طالب الكافية) وإلا لكان أشار بموضوع إلى أولئك المؤرخين ولكنه لم يفعل، والذين أشار إليهم من مؤرخين إنما هم من سموا الكتاب تسمية أخرى غير ما أثبته الباحث، ولهذا فإن طريقة الباحث تقلل من صحة العنوان أكثر مما تقويه.

ولما أراد الباحث أن يزيد من صحة تسمية الكتاب بـ(المواهب الوافية بمراد طالب الكافية) وهي التسمية التي رجحها الباحث - حسب قوله- قال: « وهذا هو العنوان المعتمد بفهرس مكتبة الأوقاف بالجامع الكبير بصنعاء»[1]، والذي أذهب إليه أن التسمية التي تذكر في فهرس المكتبات ليست دليلاًعلى صحة عنوان المخطوط ولكنها تكتب في الفهرس بناء على العنوان المدون والمثبت على غلاف المخطوط أو على الورقة الأولى من المخطوط ، وقد يكون هذا العنوان غير صحيح، فحينما يستدل بذلك على صحة العنوان فليس ذلك بشيء.

ومما سبق يتضح لنا أن الباحث لم يقل شيئاً في قضية تحقيق المخطوط، غير أنه اعتمد تلك التسمية المثبتة على الورقة الأولى من المخطوط ولم يبذل أي جهد يذكر للتحقيق من صحة

(١)المواهب الوافية ص ٥٧.

العنوان، وهذا مأخذ يؤخذ على الباحث ويقلل من مدى تحقيق العنوان خاصة أن الباحث اعتمد على نسخة وحيدة ولا يوجد نسخة أخرى تساعد على زيادة توثيق عنوان الكتاب وتحقيقه، وفي هذه الحالة كان على الباحث أن يبذل مزيداً من الجهد للتحقق من العنوان، لأن كل ما ذكره الباحث في ذلك يشكك في العنوان ولا يؤكده ويقلل من مدى تحقيقه ولا يقويه، فعلى الأقل كان على الباحث التحقق من أن الخط المكتوب به العنوان هو خط الناسخ فعلاًوأن الخط المكتوب به العنوان وكذا التعديلات الحاصلة فيه من عصر المصنف أو من عصر الناسخ، والتحقق من مدى قرب الناسخ من عصر المصنف أو انه المخطوط ربما يكون مسودة المصنف، ولكننا لم نلحظ أي شيء من ذلك من قبل المحقق فأين التحقيق ؟!

مدى توثيق نسبة الكتاب المصنفة

ذكر الباحث عدة أدلة على ذلك، وهي:

١- مجيء اسم الكتاب على الصفحة الأولى من المخطوط منسوباً للحسين بن أحمد الجلال بخط الناسخ أحمد بن عبد الرحيم الحاضري.

٢- جاء في ثنايا هذا الشرح ذكر المؤلف نفسه لكتابين من مؤلفاته بالاسم وهما: كتاب (شرح رسالة الوضع لعضد الدين)، وكتابه في شرح الفصول اللؤلؤية لصارم الدين بن الوزير المسمى(نظام الفصول اللؤلؤية).

٣- ذكر الجلال شرحه هذا في مؤلفه النحوي(الإغراب في تيسير الإعراب).

٤- ذكر من ترجموا للجلال أن له كتاباً في شرح الكافية، ولم يذكروا عنوانه كاملاًومن تلك المصادر: طبقات الزيدية الكبرى، وخلاصة الأثر، ونشر العرف.

وما ذكره الباحث من أدلة لا تؤكد بصورة قاطعة أن الكتاب(المخطوط) هو فعلاً للحسن بن أحمد الجلال ولكن يمكن أن تطمئن إليه النفس إلى حد ما.

مدى دقة كتابة النص

أولا: أعتمد الباحث على نسخة واحدة أو وحيدة حسب لفظ الباحث[١]، وهذه النسخة ليست مسودة المؤلف ولا بخط يده ولا بخط ابنه أو احد تلاميذه، ولم يذكر الباحث مدى قرب الناسخ من عصر المؤلف، وكل ذلك يقلل من مدى دقة كتابة النص.

ثانياً: لا توجد نسخ أخرى لمقابلتها بالنسخة المعتمدة (الأم)، لهذا قد يتوهم الباحث بعض الكلمات فيقرأها على غير ما أرادها المؤلف، ومن ذلك قول الباحث: « فلهذا كان الحكم على كل منها بالغلبة تقريباً لا تحقيقاً، إذ التحقيق ما سيأتي»[٢] ولو قال المحقق (كان الحكم على كل كلمة بالعلة)، كان هو الصواب، لأن الشارح (الجلال)

(١) ذكر الباحث ذلك في الصفحة الأولى من المقدمة، بل قال: «وحيدة نادرة».

(٢) انظر المواهب الوافية بمراد طالب الكافية للحسن بن احمد الجلال، قسم التحقيق، ص٤٥.

يتحدث عن غير المنصرف، حيث إن الجلال قال بعد ذلك: « وسيأتي لكل علة باب وأمثلة غير ما ذكر »[1].

فهو يتحدث عن العلل التي لأجلها يمنع الاسم من الصرف.

ثالثاً: من ناحية استعمال علامات الترقيم التي تدل على انتهاء الجمل ونوعها ودلالتها فلا غبار عليه في ذلك، وأما ضبط النص فلم يضبط الباحث النص كله، ولكنه ضبط الشواهد وبعض الكلمات التي قد يتوهم القارئ في نطقها فيقرأها على غير الوجه المراد ولاتصل الغاية والهدف من التحقيق.

كما تكاد تتلاشى الأخطاء الإملائية والنحوية تماماً وهذا يعتبر من إيجابيات هذا التحقيق.

مدى خدمة النص

ضبط الباحث الشواهد لاسيما الشعرية، وخرجها، وفسر الكلمات التي بحاجة إلى توضيح لمدلولها، وأصل بعض الكلمات بالرجوع إلى المعاجم العربية، ولكنه كان – أحيانا – يمر على بعض العبارات غير المفهومة دون أن يوضحها كقول الشارح:« ومثلها المصنف نشرا على ترتيب اللف المذكور إلى أخرها... »[2].

(١)المواهب الوافية، ص٤٦.

(٢)المواهب الوافية ص٤٥، حيث إن الشارح يتحدث عن العلل التي لأجلها يمتنع الاسم من الصرف، وهذه العبارة مشكلة في دلالتها، فكان على الباحث أن يوضحها وكذا يوضح ما كان على شاكلتها ولكنه لم يفعل.

وكذا نجد أن بعض الكلمات كانت مشكلة في دلالتها فلم يوضح الباحث ذلك، ومن ذلك قول الشارح:«... ولا ملجئ إلى الاعتراف بأن العلوم الاستقرائية لا تعلل إلا بعلل خيالية إقناعية لا تقنعيه»[1]. فما المقصود بكلمة(تقنعيه) ؟ وهل هذا المشتق صحيح الاستعمال؟ وكيف تكون العلة خيالية إقناعية لا تقنعية؟!

كما أن الباحث كان يعلق على بعض العبارات المحتاجة إلى تعليق ولكن ذلك كان قليلاً، وأما نسبة الشواهد الشعرية فكان الباحث ينسبها وإن ذُكر الشاهد غير منسوب يقول إنه ذُكر غير منسوب، وكذا عرف بالأعلام والأماكن وضبطها ولم أجد عليه شيئا في ذلك.

أما القضايا النحوية فلم يناقشها بما يفي بحقها حيث كان وقوفه عند القضايا النحوية عبارة عن لمحات وإشارات سريعة لا تخدم النص، ومن ذلك مثلاً قول الشارح:« وأما منع المتصرف للضرورة فكذا جوزه الكوفيون وبعض البصريين إذا كان الاسم علماً فقط ؛ لأنها أقوى الأسباب»[2] فالنص المذكور اشتمل على قضية لغوية وهي قضية منع المنصرف من الصرف للضرورة الشعرية، فقضية الضرورة الشعرية بحاجة إلى إيضاح بمعنى أن على الباحث أن يتبين مفهوم الضرورة، وهل هي اختيار للغة ضعيفة أو نادرة أو غير مستعملة، أم إنها مخالفة لقواعد وضوابط اللغة والخروج على قانون وسنة العرب في كلامها من كتب اللغة؟

(١) المصدر السابق نفسه، ص٤٨.

(٢)المواهب الوافية ص ٤٩.

ونلاحظ بعض الأمور التي بحاجة إلى تعليق ولا يعلق عليها المحقق، ومن ذلك مثلاًقول الشارح:«وقال الأخفش والكسائي: إن صرف غير المنصرف لغة قوم يجوزونه للضرورة» فهذا النص الذي ذكره الشارح جمع بين أمرين على غير ما يذكره النحاة أو النقاد، حيث إنهم يقولون إذا استعمل الشاعر مثلاًكلمة مخالفاً بها قواعد النحو العربي فإنهم يقولون عن ذلك الاستعمال: إنه لغة قوم، وأحياناً يقال عن ذلك الاستعمال المخالف لقواعد النحو ضرورة شعرية، أما أن يقال لغة يجوزونه للضرورة ففيه نظر؛ لأن الظاهرة اللغوية قد تكون لهجة (لغة) وقد تكون ضرورة»[1] وقد عقدت دراسات كثيرة في هذه القضية – أعني قضية الضرورة واللغة – وخلصت تلك الدراسات إلى أنه إذا كان الشاعر ممن يستشهد بشعره فيقال إن ذلك الخروج على النظام والقانون النحوي لغة أو لهجة غير مستعملة لجأ إليها الشاعر ولذلك فخروجه عن القانون النحوي أحد أوجه العربية، وإن كان الشاعر ممن لا يستشهد بشعره ولا علم له بتلك اللهجة أو اللغة غير المستعملة وخالف النظام النحوي فإنه يقال عن ذلك ضرورة شعرية[2].

وبعضهم يرى أن اللغة تكون في القراءات المخالفة لقانون النحو العربي حيث تكون تلك القراءة موافقة للغة من لغات العرب، وأما الضرورة فتكون في الشعر[3]، وهذا يعني أنه مع القراءات لا يقال ضرورة ولعل ذلك تأدباً مع القرآن الكريم، رغم أن القراءات القرآنية فيها

(١) الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية، للدكتور عبد الوهاب العدواني، ص٣٢٥

(٢) انظر في ذلك المواهب الوافية ص٣٢٥-٣٤٣.

(٣) انظر المرجع السابق نفسه، ص١١٦.

خلاف كبير، وبعض القراءات لا تكون موافقة لقواعد النحو العربي فيقال عنها قراءة شاذة رغم أنها مسموعة، ولكن مهما خالفت القراءة قواعد النحو العربي فلا يمكن تغليطها أو تغليط قارئها كما فعل القدماء تجنباً للوقوع في الحرج، ويبدو أن هناك حلقة مفقودة في هذا الجانب لم تصل إلينا، ومع ذلك يجب أن يكون التقعيد على الكثير المستعمل(١)، والذي أذهب إليه هو أن إخراج القليل والنادر والشاذ من كلام العرب سيؤدي إلى مشاكل عقدية حيث إن الدين الإسلامي مبني على لغة العرب، ولكن تلك المشاكل العقدية تظل في دائرة الخلاف إلا أن تخطئه بعض القراءات القرآنية ليست في دائرة الخلاف لكون القراءات القرآنية أخذت سماعاً ونقلها صحابة كبار موثوق بهم.

والذي أذهب إليه أن الضرورة تعني اختيار لغة أو لهجة ضعيفة من لغات العرب وغير مستعملة بكثرة ولا تعني كسر القانون اللغوي المستعمل أو المسموع، لأن ذلك سيؤدي إلى الإكثار من الضرورات والتحجج بها عند كل خطأ لغوي لا يوافق كلام العرب ومن ثم فتح الباب لاندثار اللغة العربية، ويؤكد ما ذهبت إليه ما ذكره الجندي بقوله:«الضرورات – كما أراها – ما هي إلا استعمالات لهجية قديمة، تدل على ذكرى قديمة، وأثر قديم فيها»(٢)، وإلا ما الذي يلجئ شعراء كبار ممن يستشهد بشعرهم إلى تلك الضرورات إلا علمهم بلغة أو لهجة ما

(١) القاعدة اللغوية والقرارات المخالفة للدكتور مجدي محمد حسين، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ط ٢٠٠٦م.

(٢) اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، ص٥٦٠، القاهرة.

غير مستعملة فيستعملونها وتبقى المشكلة قائمة- في رأيي- عند الشعراء المتعلمين للعربية ممن لا يستشهد بشعرهم، وأغلب الظن أن الشعراء الذين لا يستشهد بشعرهم عندما يلجؤون إلى الضرورة الشعرية فلا يعني ذلك أنهم على علم بلهجة عربية قديمة غير مستعملة أو قليلة الاستعمال فاختارها شاعرهم ليحافظ على المعنى المراد الذي لن يحصل كما أراده الشاعر إذا لم يلجأ للضرورة أو حفاظاً على الوزن أو القافية، ولكن الشاعر يكون قد قلد شاعراً ممن يستشهد بشعره ويثق بسلامة لسانه العربي أو لمجيء ذلك الاستعمال في حديث نبوي أو في نثر العرب، ويؤكد هذا تلك المحاورة التي ساقها الدكتور محمد غالب وراق[1] التي كانت بين ابن جني والمتنبي- وهو ممن لايحتج بشعره- حيث قال المتنبي:

وقد يتزيا بالهوى غير أهله ويستصحب الإنسان من لا يلائمه

فقال ابن جني- منتقداً عليه استعماله (يتزيا): هل تعرفه في شعر أو كتاب؟؟ فقال: لا، فقال ابن جني: كيف أقدمت عليه؟ فقال: لأنه قد جرت به عادة الاستعمال... فقال ابن جني: قياسه يتزوى، ... فقال المتنبي: فكأنك تقول: إنه من قوله ﷺ « زويت لي الأرض»، ومن

(١) انظر هذه المحاورة بالتفصيل في كتاب الخصومة بين النحاة والشعراء أسبابها وصورها للدكتور محمد غالب وراق، ص٥٢، من إصدار نادي جازان الأدبي، ط: الأولى ١٩٩٩م، وقد نقلها الدكتور محمد غالب من تفسير أبيات المعاني ص٢٢٦، ومن سيبويه إمام النحاة ص٢٤، والبيان في شرح الديوان للعكبري ٣/٣٢٧- ٣٢٨.

قول الأعشى: زوى بين عينيه على المعاجم[1]، أي جمعت، وجمع. فقال ابـن جنـي: إلى هـذا ذهبت. فأجاب المتنبي بعد أن أصغى فقال: لم ترد في الاستعمال إلا يتزيا».

وهكذا يتبين أن الشاعر المحدث ينظر إلى الاستعمال في الشعر لمن سبقوه من الشعراء الذين يحتج بشعرهم أو إلى كلام العرب المستعمل، حيث إن المتنبي لم يستطع أن يجزم أنه قد عرفه من شعر العرب في عصر الاحتجاج أو من كتاب لغوي، وتلك هي مصادر الشاعر المحدث عندما يلجأ إلى ضرورة ما فإنه ينظر إلى المستعمل في كلام العرب.

(١) صدر البيت: يزيد يغض الطرف دوني كأنما، انظر ديوان الأعشى٨٧، دار الفكر ، لبنان– بيروت، د.ط

المبحث الثامن

تحقيق طرفة الراغب في الإعراب

عن مقدمة ابن الحاجب للقاسم بن محمد الشهاري (ت١٠٩٣هـ).

الباحث وطبيعة دراسته

هذا الجهد النحوي عبارة عن دراسة وتحقيق لكتاب العالم النحوي اليمني القاسم بن محمد الشهاري (ت١٠٩٣هـ) الموسوم بطرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب، وهو عبارة عن رسالة علمية تقدم بها الباحث اليمني عبدالله يحيى زيد الحوثي إلى مجلس كلية اللغات بجامعة صنعاء وحصل بها على درجة الماجستير عام ٢٠٠٤م.

أشرف على هذه الرسالة كل من: الأستاذ الدكتور/ عبدالأمير الورد والأستاذ الدكتور/ عبدالله النهاري، ووقعت في مجلد واحد فقط بلغ عدد صفحاته (٥٢٠) صفحة، وتوجد نسخة من هذه الرسالة بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء تحت رقم التصنيف (٩٢٠).

أقسام الرسالة ومضمونها

تكونت هذه الرسالة من قسمين:

القسم الأول: ويحتوي على تمهيد وثلاثة فصول:

التمهيد: تحدث فيه الباحث عن الكافية ومؤلفها.

الفصل الأول: وكان بعنوان (الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد) عصره وسيرته، وتكون من مبحثين:

المبحث الأول: عصره من حيث: الحياة السياسية – المنزلة العلمية.

المبحث الثاني: سيرته، تناول الباحث فيها: اسمه ولقبه - مولده – نشأته- شيوخه – تلاميذه – مصنفاته - وفاته.

الفصل الثاني: كتاب " طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب" دراسة وتحليل وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بمنهج المصنف الذي اعتمده في شرح المقدمة الحاجبية من حيث ترتيب الموضوعات وتحقيق نص المقدمة ومزج المتن بالشرح، وكثرة نقله بالمعنى.

المبحث الثاني: مصادره الأساسية والثانوية.

الفصل الثالث: وتناول الآتي:

أ- موقف المصنف من الشواهد.

ب- موقفه من العلة والعامل.

القسم الثاني: التحقيق.

من إيجابيات الرسالة

يأتي في مقدمة الإيجابيات تحقيق الباحث للكتاب كله أعني كتاب طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للقاسم بن محمد الشهاري، وكذا وضوح الخط ونظافة الطباعة والمسافات المناسبة بحيث خرج الكتاب في صورة سهّلت قراءته والاستفادة منه بسهولة ويسر دون عناء أومشقة أو إجهاد للعينين؛ وذلك لبروز ووضوح العناوين وتميز الشهواهد بخطوط عريضة ومسافات مناسبة بين السطور وعدم ازدحامها، ووضوح الخط المكتوب بالكمبيوتر حيث كان حجم الخط هو (١٦).

كذلك إبراز متن الكافية بخط يميزه عن كلام الشارح، وكذلك من إيجابيات التحقيق أن النسخة المعتمدة في التحقيق (أصلاً نسخت في حياة المؤلف، حيث يرجع تاريخ نسخها إلى عام (١٠٢٥هـ) والمؤلف توفي في عام (١٠٣٩هـ) وهذا يجعل التحقيق أوثق.

من سلبيات الرسالة

١- عدم استقلالية الترقيم بحيث تأخذ الدراسة ترقيماً مستقلاًويأخذ النص ترقيماً آخر مستقلاً؛ لأن استقلالية الترقيم –في نظري- تجعل النص المحقق قائماً بحد ذاته فهو يشكل كتاباً محققاً مستقلاً وأما الدراسة فهو عمل خارج الكتاب المحقق وجهد قام به المحقق.

٢- عدم الدقة والأمانة العلمية في تخريج الشواهد كالإشارة إلى روايات أخرى – إن وجدت- لشاهد من الشواهد الشعرية، ومن ذلك تخريج الباحث لبيت امرئ القيس الذي استشهد المصنف بشطر منه على أن القرب والجوار يعمل في المجاور الذي بعده كقول الشاعر:

كبير أناس في بجاد مزمل.

وآخذ على الباحث في تخريجه لعجز البيت المذكور المآخذ التالية:

أ- عدم ضبطه عجز البيت، حيث أثبته من غير ضبط.

ب- عدم الإشارة إلى أن صدر البيت له ثلاث روايات:

الأولى: كـــأنّ أبانـــا في أفـــانين وَدْقِـــه كبـير أنـاس في بجـاد مزمـلِ

والثانية: كـــأنّ ثُبـــيرا في عـــرانين وَبْلِـــهِ كبـير أنـاس في بجـاد مزمـلِ

والثالثة بضم لام كلمة "مزملُ".

ج- عدم الإشارة إلى أن الشاهد روي بضم (مزملُ) وفيه إقواء، وقد عاب النقاد على امرئ القيس ذلك، ومنهم شوقي ضيف حيث روي البيت في الـديوان مرفوعـة فيـه كلمـة

(مزّملُ)، قال شوقي ضيف:«بضم اللام في كلمة "مزملُ" وهو ما يقتضيه القياس النحوي لأنها صفة لكلمة كبير أناس المرفوعة»[1].

فما أدرى الباحث (المحقق) أن المصنف أراد الرواية التي أثبتها المحقق وهي:

كأنّ ثبيرا في عرانين وَبْلِهِ

ألا يمكن أنه يريد الرواية الأخرى. وأما ضبط (مزملِ) بكسر اللام فهي ما أراده المصنف؛ لأنه علل ذلك بقوله: «فإنه جر مزمل (مع) استحقاقه للرفع لمجاورته للمجرور»[2].

فكان على الباحث أن يضبط الشاهد وبالأخص كلمة (مزمل) بكسر اللام؛ لأن ذلك ما أراده المصنف كما هو ظاهر من كلامه، والمحقق يجب أن يثبت نص المصنف كما أراده المصنف ثم يُعلق عليه بأن الرواية المشهورة هي (مزملُ) بضم اللام وهي الموافقة للقياس النحوي، حيث إنها صفة لكبير أناس المرفوعة وأن المصنف استشهد على الجوار بشاهد مختلف في روايته، وهناك من رفض الرواية التي ذكرها المصنف التي بكسر (مزملِ)، ولهذا فإن استشهاده بهذا العجز في بيت امرئ القيس – فيما يبدو لي –

(١) انظر العصر الجاهلي لشوقي ضيف، ص ٢٤٣، دار المعارف، مصر، ط: الثانية- ١٩٧٧م.
(٢) انظر طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب، ١٣٢.

لا يقوي حجته؛ لأنه ليس دليلاًقاطعاً ولا يُطمأن إليه وفيه شك، فكيف يستدل على حكم بأمر مشكوك فيه، وهذا رأيي الشخصي وقد يخالفني فيه غيري.

ولهذا فإني أعيب وآخذ على المحققين التخريج بتلك الطريقة التي نهجها الباحث (المحقق) ؛ لأن التحقيق يقتضي التوثيق والتحقق من صحة الشاهد وصحة الحكم الذي ذهب إليه المصنف ومحاكمته فيما ذهب إليه، لتتحقق الفائدة من التحقيق.

٣- وقوع الباحث (المحقق) في بعض من الأخطاء النحوية التي بعضها أظنها سهواً كقول الباحث «مفعول ما لم يسمى فاعله»[١]بعدم جزم الفعل يسمى، ولكنه لم يتكرر هذا الخطأ أكثر من مرة مع تكرار مجيء الجملة نفسها سليمة نحوياً في مواضع أخرى.

وبعض الأخطاء النحوية أظنها وهماً من الباحث حيث تكرر الخطأ أكثر من مرة، ومن ذلك قول الباحث:«انظر المسالة الثالث عشر من كتاب الإنصاف»[٢]، وقد تكرر الخطأ نفسه في موضع آخر من الصفحة نفسها، ويبدو أن الباحث وهم فظن أن العدد الترتيبي (ما يصاغ على وزن فاعل) حكمه حكم العدد المركب في التذكير والتأنيث، فالعدد المركب ثلاثة عشر كما هو معلوم عند النحاة ومثله أربعة عشر إلى تسعة عشر يخالف الجزء الأول منه المعدود تذكيراً وتأنيثاً ويوافق العشرة المعدود تذكيراً وتأنيثاً قال تعالى:

(١) انظر طرفة الراغب ١٣٨.

(٢)انظر طرفة الراغب ١٣٢، الهامش.

﴿ عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾[1] فالمعدود تقديره (ملَكاً) ولكن الحاصل أن العدد الترتيبي حكمه في التذكير والتأنيث يختلف عن حكم العدد المركب حيث يوافقه جزءا العدد الترتيبي للمعدود تذكيراً وتأنيثاً، قال الزمخشري: « وتقول الأول والثاني والثالث، والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر، بفتح الياء وسكونها، والحادية عشرة والثانية عشرة والحادي قلب الواحد والثالث عشر إلى التاسع عشر »[2].

٤- شيوع بعض من الأخطاء الإملائية التي أظنها سهواً ككتابته (أبن الحاجب)[3] بفتح همزة ابن الحاجب، والصواب: عدم كتابته همزة (ابن) همزة قطع بل وصل، وكذا قوله: «حسان ابن ثابت»[4] والصواب: حسان بن ثابت، من غير إثبات ألف (ابن).

٥- وجود بعض من الأخطاء الطباعية ولكنها قليلة، إلا أن بعضها غيّر الشواهد القرآنية، ومن ذلك «﴿مثل: لَوْ كَانَ فِيهِمَا آَلِهَةٌ إِلَّا اللهُ لَفَسَدَتَا ﴾»[5] [الأنبياء:٢٢] وكذا مجيء عجز الشاهد الشعري التالي هكذا:

(١) سورة المدثر الآية ١٩.

(٢) انظر المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري ٢٧١/١، تحقيق: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط: ١، ١٩٩٣م.

(٣) انظر طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب.

(٤)انظر طرفة الراغب ٨٧.

(٥)انظر طرفة الراغب ص٢١٧.

«مثل: يا تيم تيم عدي» لا أبا لكم

وكذا ضبط (جرًّا كقاض) هكذا: «جرَّاً كقاض»

٦- عدم ذكر الباحث (المحقق) دلالات رموز التحقيق التي استخدمها في التحقيق وذلك في مقدمة التحقيق مما جعل بعض الرموز مجهولة دلالتها في النص المحقق كالشرطة التي تحت بعض الكلمات(١) والأرقام التي تذكر كقوله: الباب [٨٠] من التوابع(٢) دون الإشارة في الهامش إلى شيء يوضح دلالة ذلك الرقم الأول.

٧- خلو الرسالة من خاتمة سواء نهاية الدراسة أو نهاية التحقيق والانتقال مباشرة من النص المحقق إلى الفهارس(٣)، والبدء بفهرس المصادر والمراجع والذي عليه أغلب الرسائل العلمية أن يذكر فهرس المصادر والمراجع آخر الرسالة و قبل فهرس الموضوعات.

استعمال بعض التعابير على غير ما وُضعت له كقوله: «ونأتي إلى خطة البحث، وقد قسمتها قسمين شفعتهما بمقدمة»(٤) فشفعتُ الشيء أي: كان وتراً فجعلته زوجاً(٥)، ومادة (ش.ف.ع) تدور معانيها في المعاجم العربية في معاني الزوج ضد الوتر والشفعة في الدار

(١) انظر المصدر نفسه، ص ١٣١، ١٧١، ٢١٧، ٢٥٩.

(٢) انظر المصدر نفسه، ص ٢١٠، وانظر الصفحتين ٢٥٠، ٢٥٣.

(٣) ظننت أن الخاتمة ربما سقطت سهواً أثناء التجليد فأعدت النظر في ترتيب أرقام الصفحات فوجدت الصفحات متسلسلة ولا يوجد فجوات في الترقيم.

(٤) انظر طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للقاسم بن محمد الشهاري، ص ٩.

(٥) انظر القاموس المحيط ٤٤/٣، وانظر مختار الصحاح.

والأرض والشفا عة، ولم أقف على أن (شَفَعْتُهُ) بمعنى قدَّمتُ له أو مهَّدتُ لـه. إذ يقـال في شيء وحيد شفعته بكذا إذا كان وتراً ولا يقال في الزوج ضد الـوتر شـفعتهما،و« يقولـون: شفع الرسولين بثالث، والصواب: ضم إلى الرسولين ثالثا، لأن شـفع الشيء بـآخر جملـة معناها: ضم مثله إليه، أي جعله زوجا»[1] وهذا المعنـى ذُكـر في معظـم المعـاجم العربيـة ، واستشهد صاحب التاج[2] بقول الشاعر:

مـا كـانَ أَبْـصَرَنَي بِغِـرّاتِ الصِّـبا فـاليومَ قـدُشـفِعَتْ لِيَ الأشـباحُ[3]

أي: أنه أصبح يحسب الشخص اثنين لضعف بصره، وجاء في اللسان: (فالآن) بدلا من(فاليوم)[4].

(١) انظر معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة لمحمد العدناني، ٣٥٠، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان– ط:١ ١٩٨٤م.
(٢) انظر تاج العروس للزبيدي ٥٣٤٤/١.
(٣) البيت من شواهد التاج واللسان، ولم أقف له على قائل.
(٤) انظر لسان العرب لابن منظور ٨/ ١٨٣.

الفصل الثالث

تحقيق شروح المفصل

مدخل: شُرّاح المفصل.

المبحث الأول: تحقيق الجزء الأول من شرح المفصل للزمخشري للإمام العلوي

المبحث الثاني: تحقيق الجزء الأول من التاج المكلل لابن هطيل ت٨١٢هـ.

المبحث الثالث: تحقيق الجزء الثاني من التاج المكلل لابن هطيل.

المبحث الرابع: تحقيق الجزء الثالث من التاج المكلل لابن هطيل.

المبحث الخامس: تحقيق الجزء الرابع من التاج المكلل لابن هطيل.

المبحث السادس: تحقيق الجزء الخامس من التاج المكلل لابن هطيل

المبحث السابع: تحقيق الجزء السادس من التاج المكلل لابن هطيل

المبحث الثامن: تحقيق المكلل بفرائد معاني المفصل للإمام المرتضى ت٨٤٠ هـ.

مدخل :

شروح المفصل

بلغ عدد شروح المفصل مئةً وأربعة شرحٍ وقد جمعها الدكتور عبدالرحمن العثيمين في مقدمة تحقيقه في شرح المفصل للخوارزمي الموسوم بالتخمير[١] وقد صورتُ ذلك من رسالته في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر وعند عودتي لليمن وجدتُ أن هناك صفحتين لم تصورا ولهذا سأذكر ما يقارب الثمانين شرحاً فقط وهي[٢]:

أولاً: الشروح:

(١) شرح المؤلف ويسمى (حواشي المفصل).

منه نسخة مختصرة في ليدن رقم ١٦٤.

وهناك نسختان في (فينا وتشستربيتي) ذكر الدكتور العثيمين أنه لم يعثر عليه يثبت نسبتهما إليه.

(٢) شرح رضي الدين الطباخي، لم يعثر عليه.

(٣) شرح تاج الأئمة الحدادي، لم يعثر عليه.

(٤) شرح أبي حنيفة، لم يعثر عليه.

(٥) شرح يعقوب الجَنْدِيّ، لم يعثر عليه.

(٦) شرح فخر الدين الرازي (٦٠٦هـ) وسماه (المحرر) قيل: أنه لم يتمه وليس شرحاً لأبيات المفصل وكان موضعاً لمدح بعضهم وانتقاد آخرين.

(٧) شرح محمد بن سعيد المَرْوزِي الدّيباجيّ (ت٦٠٩هـ).

وشرحه يسمى (المحصل) أيضاً وهو من تلاميذ الزمخشريّ له نسختان الأولى في (تشستر بيتي) برقم ٣١٢٨ منسوبة إلى العكبري، والثانية في مكتبة جامعة برنستون برقم ٣٢٧نحو ناقصة.

(٨)شرح برهان الدين بن السيد المطرزي (ت٦١٠هـ) لم يعثر عليه.

---

(١) انظر تحقيق التخمير للأندلسي رسالة دكتوراه ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة ١٤٠٢هـ.

(٢) مرتبة حسب سنة الوفاة تقريباً.

(٩)شرح الفضل بن أبي السعد العُصَيْفِرِيّ (ت٦١٤هـ) من علماء اليمن لم يعثر عليه.

(١٠) شرح أبي البقاء العكبري (ت٦١٦هـ).

(١١) شرح القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ).

(١٢) شرح الخوارزمي السابق، الشرح المتوسط المسمى المُجَمّرة شرح لم يعثر عليه.

(١٣) شرحه أيضاً، الشرح الصغير المسمى السبيكة لم يعثر عليه أيضاً.

(١٤) شرح أبي العباس الخاروني (ت ٦٢٠هـ) قيل إنه لم يعثر عليه يتمه، لم يعثر عليه.

(١٥) شرح ضياء الدين بن العجمي (ت٦٢٥هـ) له نسخة في مكتبة يني جامع في تركيا برقم ١١٠٢ وقف عليه الدكتور العثيمين.

(١٦) شرح عبداللطيف البغدادي (ت٦٢٨هـ) وهو شرح لأوائل المفصل، لم يعثر عليه.

(١٧) شرح ابن الخباز الموصلي (ت ٦٣٨هـ) شرع فيه عدة مرات ولم يتمه، وله كتاب بعنوان: المصباح في الجمع بين المفصل والإيضاح، لم يعثر عليه.

(١٨) شرح ابي العباس أحمد بن محمد المقدسي (ت٦٣٨هـ) لم يعثر عليه.

(١٩) شرح أبي العباس أحمد بن محمد الشريشي (ت ٦٤٠هـ) لم يعثر عليه أيضاً.

(٢٠) شرح سيف الدين الروزناني (ت٦٤١هـ) وقف الدكتور العثيمين له على مختصر في مكتبة أيا صوفيا رقم (٤٥٣٣).

(٢١) شرح أبي الحسين بن فتّوح (ت٦٤٢هـ) لم يعثر عليه.

(٢٢) شرح ابن يعيش الحلبي (٦٣٤هـ) مطبوع في عشرة أجزاء.

(٢٣) شرح علم الدين السخاوي (ت٦٤٣هـ) واسمه المفضل في شرح المفصل، حققه الدكتور عبدالكريم جواد في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر لنيل درجة الدكتوراه سنة ١٩٧٩م.

(٢٤) شرح منتخب الدين الهمذاني (ت٦٤٣هـ) واسمه المحصل في شرح المفصل لم يعثر عليه.

(٢٥) شرح ابن النجار البغدادي (ت ٦٤٣هـ) لم يعثر عليه.

(٢٦) شرح أبي علي الشلوبيني (ت٦٤٥هـ) وهو حواشٍ وتعاليقات مختصرة على كتاب المفصل أفردها بعض تلاميذه في كتاب سُمّيَ حواشي المفصل وقد سجله الأخ حماد بن محمد الثُمالي لنيل الماجستير في كلية اللغة العربية جامعة أم القرى بمكة المكرمة، له نسختان: إحداهما في مكتبة تشستر بيتي برقم ٥٠٢٦ والأخرى في مكتبة الزاوية الحمزاوية في المغرب برقم ١٢٤٨.

(٢٧) شرح ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) واسمه الإيضاح ونسخه كثيرة جداً، وقد حققه الدكتور موسى بناي العليلي في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

(٢٨) شرح جمال الدين القفطي (ت٦٤٦هـ) صاحب أنباه الرواة لم يعثر عليه.

(٢٩) شرح جمال الدين بن عمرون الحلبي (ت٦٤٩هـ) قيل إنه لم يتمه ولم يعثر عليه.

(٣٠) شرح عبدالظاهر بن نشوان (ت٦٤٩هـ) لم يعثر عليه.

(٣١) شرح عبدالواحد الزِّمِلْكاني (ت٦٥١هـ) الشرح الكبير واسمه المفضل على المفضل في دراية المفصل في أربعة مجلدات ويوجد منه الجزء الثاني فقط في مكتبة الأسكوريال بأسبانيا برقم ٦١ وصور في معهد المخطوطات.

(٣٢) شرح عبدالواحد الزملكاني (ت٦٥١هـ) أيضاً الشرح المختصر واسمه غاية المحصل في شرح المفصل توجد نسخة كاملة منه في مكتبة فضل الله برقم ٢٠٠٩.

(٣٣) شرح شرف الدين المرسي الأندلسي (ت٦٥٥هـ) لم يعثر عليه.

(٣٤) شرح ابن أبي الحديد (ت٦٥٥هـ).

(٣٥) شرح عبدالوهاب بن أحمد الزنجاني (ت٦٦٠هـ).

(٣٦) شرح الأندلسي (ت٦٦١هـ)[1].

(٣٧) شرح أبي شامة المقدسي (ت٦٦٥هـ) لم يعثر عليه، وله أيضاً نظم المفصل.

(١) حققه الدكتور عبدالسلام بن عبدالسلام الخزرجي في رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

(٣٨) شرح ابن مالك (ت٦٧٢هـ) صاحب الألفية، وهو رسالة صغيرة في شرح ابنية الأسماء في المفصل في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٥٩٣ ونسخة أخرى منه في برلين برقم ٦٦٣٠.

(٣٩) شرح محمد بن علي بن يعيش الصنعاني (ت٦٨٠هـ).

(٤٠) شرح أبي جعفر اللبْلِيّ (ت٦٩١هـ) لم يعثر عليه.

(٤١) شرح مظهر الدين محمد من علماء القرن السابع الهجري لم يعثر على ترجمته، أتمّ تأليف شرحه سنة (٦٥٩هـ) وسماه: (المُكمّل في شرح المفصل) منه نسخة في مكتبة الأوقاف العراقية في بغداد برقم ٢٥٥٥ وهناك نسخة أخرى منه في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٧١١ وهناك نسخ أخرى ذكرها بروكلمان.

(٤٢) شرح محمد بن عمر الجَنْدِيّ الخوارزمي، لم يعثر على ترجمته إلا أنه توفي في القرن الثامن الهجري وشرحه يسمى الإقليد، له نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٧١٠ ونسخة أخرى بمعهد المخطوطات برقم ١٧نحو[١].

(٤٣) شرح عثمان بن الموفّق الأذكاني واسمه الأقارب، لم يعثر على ترجمته إلا أنه خوارزمي (ت٧٠٠هـ)، نقل عنه الإسفندري الآتي (ت٦٩٨هـ) في المقتبس.

(٤٤) شرح علي بن عمر بن الخليل الفقيهي الإسفندري الخوارزمي (ت٦٩٨هـ) واسمه المقتبس، منه ثلاث نسخ: الأولى في مكتبة جار الله برقم ١٤٨ ، ١٤٩ بتركيا وأخرى بمكتبة عاطف أفندي برقم ٢٤٦٥ وثالثة بمكتبة آية الله الحكيم بالنجف برقم ٢١٣.

(٤٥) شرح الإسفندري السابق وهو مختصر اسمه حواشي المفصل ذكره في المقتبس.

(٤٦) شرح محمد بن علي بن دهقان النسفي الكَبَنْدِي (ت٧٠٠هـ) واسمه المقاليد منه نسخة في المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٨١٢- عام.

(١) وذكر بروكلمان نسخاً أخرى في العالم، انظر تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٥.

(٤٧) شرح أبي المعالي عبدالوهاب البروزرادري لم يعثر على ترجمته واسمه المُحَجّل منه نسخة في مكتبة عارف حكمت في المدينة المتورة برقم ١٧٩ نحو.

(٤٨) شرح حسام الدين السغناقي (ت٧١٠هـ) واسمه الموصل[١] منه نسخة بخطه بمكتبة سليم آغا برقم ١١٦٧ في تركيا وله نسخة ثانية في مكتبة شهيد علي برقم ٢٤٨٤.

(٤٩) شرح فخر الدين الصلغوري (ت٧١٣هـ) وهو شيخ أبي حيان، ذكر الدكتور العثيمين أن اسمه عرائس المحصل الذي نسب إلى الرازي (ت٦٠٦هـ) خطأ ولم يذكر الدليل على ذلك، وقد تقدم ذكر هذا الشرح في الشرح رقم (٦).

(٥٠) شرح عماد الدين يحيى بن أحمد الكاشي (ت٧٤٦هـ) لم يعثر عليه.

(٥١) شرح أحمد بن الحسين بن يوسف الجاربردى (ت٧٤٦هـ) نسخة منه في دار الكتب المصرية برقم ٢٢ نحو وهو حاشية على شرح المفصل لابن الحاجب المسمى الإيضاح.

(٥٢) شرح يحيى بن حمزة العلوي (ت٧٤٩هـ).

(٥٣) شرح الحسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) لم يعثر على ترجمته.

(٥٤) شرح محمد بن حسان الهروي توفي بعد سنة ٧٥١هـ، له نسخة في مكتبة (لاله لي) برقم ٣٤٤٩ بتركيا.

(٥٥) محمد بن أبي بكر الهروي معاصر لسابقيه، له نسخة في المكتبة السابقة برقم ٣٤٤٧.

(٥٦) شرح أبي القاسم بن القاسم اليمني (ت٧٦٠هـ) لم يعثر عليه.

(٥٧) شرح أبي زيد محمد بن عبدالرحمن السدوسي اليمني (ت٧٧٤هـ) لم يعثر عليه.

(٥٨) شرح شمس الدين ابن الصائغ واسمه المجد المؤثل لم يعثر على ترجمته.

(٥٩) شرح جلال الدين التبّاني الأندلسي (ت٧٩٢هـ) لم يعثر عليه وهو حاشية على شرح ابن الحاجب (ت٦٤٦هـ) المسمى بالإيضاح.

---

(١) نسبه صاحب الفهرست للأندلسي ونقله عنه بروكلمان، انظر تاريخ الأدب العربي ٢٢٦/٢.

(٦٠) شرح محمد بن علي بن هطيل اليمني (ت٨١٢هـ).

(٦١) شرح أحمد بن يحيى المرتضى اليمني (ت٨٤٠هـ).

(٦٢) شرح أحمد بن داود الخالدي اليمني (ت٨٨٠هـ) لم يعثر عليه.

(٦٣) شرح أحمد بن محمد بن لقمان اليمني (ت١٠٣٩هـ) لم يعثر عليه.

(٦٤) شرح عبدالعزيز ابن أبي الغنائم الكاشي لا تعرف سنة وفاته، نسخة منه في مكتبة ملّي بإيران بخط المؤلف[١] برقم ١٣٩٢.

(٦٥) شرح محمد طيب المكي الهندي واسمه الوشاح الحامدي طبع في الهند في المطبعة السعدية سنة ١٣١٨هـ.

(٦٦) شرح محمد بن عبدالغني واسمه المؤول في شرح المفصل طبع بكلكتا سنة ١٣٢٢هـ.

(٦٧) شرح المظفري لم يعرف[٢].

شروح مجهولة المؤلف:

(٦٨) وهناك شرح للمفصل لمجهول يسمى الموشح[٣].

(٦٩) شرح في مكتبة الملكية في الرباط.

(٧٠) شرح في مكتبة ابن يوسف في مراكش ناقص الآخر.

(٧١) شرح آخر في المكتبة نفسها اطلع عليه الدكتور العثيمين.

(٧٢) شرح في مكتبة المتحف العراقي، الجزء الرابع فقط.

(٧٣) شرح في مكتبة رباط مظهر في المدينة المنورة قطعة منه فقط.

(٧٤) شرح لمجهول في المتحف البريطاني مؤلفه أندلسي برقم ١٢٤٤.

(٧٥) شرح لمجهول في طهران في مكتبة فيضية برقم ١٢٢٤.

(٧٦) شرح لمجهول أيضاً في مكتبة مراد منلا برقم ١٦٨٥.

(٧٧) حاشية جيدة جميلة الخط في تونس في المكتبة الوطنية وقف عليها الدكتور العثيمين.

---

(١) انظر الفهرست .

(٢) نقل عنه البغدادي انظر المصدر نفسه ٢/٢٢٢-٢٣٧.

(٣) انظر خزانة الأدب ٤/١١٩.

المبحث الأول

تحقيق المحصل شرح أسرار المفصل للزمخشري

للإمام يحيى بن حمزة (الجزء الأول)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه، تقدم بها الباحث خالد عبد الحميد أبو جندية المدرس المساعد بكلية اللغة العربية بالمنصورة إلى مجلس الأساتذة بجامعة الأزهر -كلية اللغة العربية بالقاهرة- قسم اللغويات للحصول على درجة الدكتوراه عام (١٩٨٢م).

وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة اللغة العربية، قسم الرسائل العلمية تحت الرقم العام (١٧٤٨) دكتوراه ورقم جديد (٤٢٦٣) وهي عبارة عن مجلدين كبيرين، حيث بلغ عدد صفحاتها (١٢٥٤) صفحة، وهذا العدد من الصفحات لهذا القسم المحقق يمثل الجزء الأول الذي تناول الكتاب من أوله حتى بداية المفاعيل الحقيقية ويليه الجزء الثاني من بداية المفاعيل الحقيقية إلى نهاية الكتاب ولم أقف على تحقيق الجزء الثاني حيث توهم بعض الدارسين فاعتبروا أن الجزء الثاني قام بتحقيقه يوسف محمد محمود عبد الغني، وهذا غير صحيح حيث رجعت إلى

هذا المصدر المحقق واتضح أن هذا تحقيق لكتاب المحصل شرح أسرار مفصل الزمخشري للأندلسي وليس للإمام يحيى بن حمزة اليمني.

أقسام البحث

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: الأول منهما: الدراسة(١)، والقسم الثاني: التحقيق(٢).

أما القسم الأول: فقد جعله الباحث في بابين وخاتمة، تحدث في الباب الأول عن العلوي، وقسّمه إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: عصره، حيث تناول فيه بإيجاز جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية.

الفصل الثاني: حياته، حيث تحدث فيه عن: نسبه وأسرته، نشأته، صفاته، عقيدته، مذهبه، شيوخه وتلاميذه، منزلته العلمية، ووفاته.

الفصل الثالث: آثاره.

الفصل الرابع: ثقافته.

(١) ينظر المحصل في شرح أسرار المفصل ليحيى بن حمزة العلوي، الجزء الأول، تحقيق: خالد عبد الحميد أبو جنديه مخطوط محفوظ بمكتبة الدراسات العليا – قسم الرسائل – كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر رقم (١٧٤٨) ص١– ٢٤٣، القاهرة.

(٢) ينظر المحصل في أسرار المفصل للعلوي ص ٢٣٩ – ٢٤١.

أما القسم الثاني فقد درس فيه كتاب (المحصل في شرح أسرار المفصل) وقسمه إلى فصول سبعة:

الفصل الأول: عرض وتحليل لكتاب المفصل تناول فيه مقدمته ومنهجه وقضاياه.

الفصل الثاني: مصادر المحصل وموقف العلوي منها.

الفصل الثالث: موقف صاحب المحصل من ابن الحاجب والخوارزمي.

الفصل الرابع: أثر العلوم الأخرى في كتاب المحصل.

الفصل الخامس: مذهب العلوي وآراؤه، واتجاهاته.

الفصل السادس: أصول النحو في كتاب " المحصل " تناول فيها موقف صاحبه من هذه القضايا: السماع والقياس والإجماع والعامل، والشواهد والتعليل.

الفصل السابع: مقارنة بين " المحصل " و الشروح الأخرى للمفصل، وهي عبارة عن مقارنة بينه وبين شروح خمسة أخرى للمفصل، ثم انتهى إلى خاتمة ذكر فيها ملخص البحث ونتائجه.

القسم الثاني: التحقيق، وبدأه بمقدمة تحدث فيها عن وصف النسخ المعتمدة، وتحقيق اسم الكتاب، وتوثيق نسبته إلى صاحبه، ثم بيّن منهجه في التحقيق حيث قام الباحث بتحقيق النص وضبط ما يحتاج إلى ضبط، وذكر اختلافات النسخ المعتمدة، وخرّج الآيات

والأحاديث، والأشعار، والأمثال، وحرص ما أمكن على نسبة الأبيات لأصحابها، وذكر اختلاف الرواية فيها ، كما حرص على نسبة الآراء النحوية وغيرها إلى أصحابها وترجم بإيجاز للأعلام، والشعراء والقبائل، والأماكن ، ثم أتبع كل ذلك بذكر الفهارس الفنية المختلفة.

مدى تحقيق العنوان

وقف الباحث عند (تحقيق عنوان الكتاب) وسرد أدلة قوية على صحة اسم الكتاب (المحصل في شرح أسرار المفصل) ومن تلك الأدلة:

١- إحالات مؤلف الكتاب في كتبه الأخرى إلى كتاب المحصل حيث ذكره في كتابه (الحاصر لمقدمة طاهر) وذكره أيضا بهذا الاسم في نهاية مقدمة المحصل، وكذلك في كتاب (الأزهار الصافية شرح الكافية)، وكذلك ذكره في كتابه الطراز.

٢- مجيء الاسم كما هو في العنوان في الورقة الأولى من النسختين التين اعتمد عليهما الباحث في التحقيق.

٣- ذكرت الكتب التي ترجمت للعلوي أو للمفصل اسمه كاملا (المحصل في شرح أسرار المفصل)، وتلك الكتب التي ترجمت هي: فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن، وسيرة الإمام يحيى بن حمزة، وبروكلمان الملحق (ص٥٠٧).

ثم بين الباحث أن اسم كتاب المحصل بفتح الصاد لا بكسره واستدل على ذلك بأن المؤلف التزم السجع في أسماء كتبه الأخرى ولو قال المحصل بالكسر- فإنه لن يستقيم السجع في قوله (المحصل في شرح أسرار المفصل) كذلك بين أن المحصل بالفتح يعنى المحقق كما ذكرتْ معاجم اللغة.

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث على نسختين: النسخة الأولى نسخة مصورة عن مكتبة برلين تحت رقم (٦٥٢١)، والثانية عن المكتبة المتوكلية اليمنية بالجامع الكبير بصنعاء تحت رقم (١٣٣ نحو) وذكر المحقق أن هناك نسخة ثالثة جاء بها من الفاتيكان برقم (١٠٢١) ولكنها لا تعدو أن تكون قطعة صغيرة من الجزء الثاني من كتاب المحصل للإمام يحيى بن حمزة، كما ذكر المحقق أن بدار الكتب المصرية جزءان فقط من كتاب المحصل مصوران عن نسخة المكتبة المتوكلية اليمنية برقم (١٣٣) ولكن الجزء الثاني ينقص من آخره عدة أوراق.

ولعل ذلك ما جعل الباحث يعزف عن تحقيق الجزء الثاني من هذا الكتاب.

إذن فإن هناك نسختان قام الباحث بالمقابلة بينهما، إحداهما مضبوطة والأخرى غير مضبوطة و لكنها أوضح وأقدم وهي المعتمد عليها والمعول.

- تصرف الباحث في بعض الجمل غير المستقيمة بما يناسب السياق.

- صحح الباحث ما كان مخالفا للقواعد النحوية والصرفية وعلق على ذلك في الهامش.

- اعتمد الباحث على القواعد الإملائية المعروفة لنا الآن، وعَنْون الكتاب ونظمه رقم مستعينا بعلامات الترقيم.

- استعان الباحث في التحقيق على الكتب الأخرى التي شرحت المفصل، كالإيضاح في النحو والمفضل في شرح المفصل لابن يعيش الحلبي.

- استعان بكتب العلوي الأخرى للتحقق من النص.

كل ذلك يقوى من دقة كتابة النص ويجعله أقرب إلى الواقع والحقيقة كما أراده وقصده مؤلفه.

أهم نتائج الدراسة

١- إن اعتناق الإمام يحيى بن حمزة للمذهب الزيدي- الذي ترجع أصوله الكلامية إلى أصوله المعتزلة وأصوله الفقهية في فقه الإمام أبي حنيفة يفسر لنا ما يميز به هذا الرجل في دراسته النحوية من شخصية قويه تتسم بإعمال العقل والقياس في مناقشاتها كما يفسر لنا ذلك الثناء المعطى من جانب العلوي على الزمخشري المشهور بالاعتزال.

٢- سعة ثقافة الإمام يحيى بن حمزة منذ نعومة أظفاره كان ذلك ليعد نفسه لإمامة الزيدية التي كانت تتطلب فاطميا عالما مجتهدا.

٣- كانت الدعامة الأدبية والكلامية واللغوية تخدم في النهاية الدعامة الدينية للإمام يحيى بن حمزة.

٤- كان الإمام يحيى بن حمزة بصري المذهب.

٥- بروز شخصية الإمام يحيى بن حمزة من خلال آرائه الخاصة في المحصل وكثرة مناقشاته ومختاراته المدعمة بالدليل السماعي والقياسي.

٦- لم يكن يفرق بين المباحث النحوية والبلاغية وكذا اللغوية والنحوية.

٧- اهتمامه بقضية العامل والتعليل النحوي.

٨- متابعته للأقدمين في قلة الاستشهاد بالحديث الشريف كما تابع الزمخشري وغيره من الاستشهاد بأشعار المولدين كأبي تمام والمتنبي.

٩- تميزه في شرحه للمفصل بشخصيته القوية وكثرة اختياراته مما لم يعرف في كثير من شروح المفصل.

من إيجابيات الدراسة

١- قام الباحث بتقديم دراسة مستفيضة في القسم الأول بلغت (٢٥٥) صفحة ثم ختمها بخاتمة ولخص فيها أهم نتائج الدراسة.

٢- تحقيق العنوان بصورة مقنعة، وضبط النص لاسيما ما يحتاج منه إلى ضبط كالأعلام والكلمات التي من الممكن أن تقرأ أكثر من قراءة مختلفة.

٣- الاعتماد على نسختين من مخطوطتين مختلفتين في التاريخ والناسخ والإشارة إلى نسخة ثالثة لكنها مبتورة.

٤- تغطية الفهارس لكل موضوعات البحث بما فيها الشواهد القرآنية وفهرس الحديث، والأمثال وأقوال العرب والنماذج النحوية، والأشعار والأرجاز، والكتب، والأعلام والبلدان والمواضع، والمصادر والمراجع، وفهرس الموضوعات.

٥- حسن التنظيم والتقسيم والعنونة لموضوعات النص المحقق بشكل بارز وواضح.

من سلبيات الدراسة

١- عدم وجود فهرس للموضوعات مستقل يختص بالقسم الأول ويكون في نهاية القسم الأول.

٢- عدم الإشارة إلى شروح المحصل الأخرى وخاصة شرح المفصل المسمى المحصل في كشف أسرار المفصل للأندلسي، وعدم تقديم موازنة بين الشرحين.

٣- جعل الباحث القسم الأول مستقلا وهو الدراسة، وجعل القسم الثاني وهو التحقيق مستقلا وبترقيم مستقل، وذكر وصف المخطوطتين في القسم الثاني[1] وسلسل الترقيم لهذه

(١) انظر المحصل ص٢٤٤- ٢٥٥.

الجزئية فقط في القسم الثاني ثم بدأ ترقيما جديدا، فلا هو قد جعل وصف المخطوطتين تابعا للقسم الثاني فبدأ الترقيم من بدايته إلى آخره ولا هو قد سلسل الترقيم إلى آخر التحقيق ليكون ترقيما واحدا بل قال: القسم الثاني: التحقيق – مقدمة التحقيق) ثم بدأ يتحدث عن وصف المخطوط وانتهى إلى صفحة ٢٥٥ ثم قال مرة أخرى القسم الثاني التحقيق، وبدأ بالتحقيق ، فهل مقدمة التحقيق تتبع القسم الأول أم تتبع القسم الثاني، ذلك ما لم يكن واضحا عند الباحث من خلال المصنف الذي درسه وحققه.

أيضا من السلبيات أنه جعل فهرس الموضوعات في آخر التحقيق وأحال إلى الصفحات دون تحديد أهي من قسم الدراسة أم التحقيق فجاءت الأرقام متكررة ومزدوجة في الإحالات، وكان بالإمكان أن يفصل ويجعل لكل قسم فهرسا مستقلا للموضوعات أو يجعل ترقيمه موحدا من أول الدراسة إلى نهاية التحقيق، خاصة وأن الجزء الثاني من المحصل للعلوي مجهول التحقيق والجزء الأول من المحصل للأندلسي- ليس مجهولا محققه ولم يشر أي من الباحثين المحققين لتلك الأجزاء إلى شي من ذلك حتى أن محقق الجزء الثاني من المحصل للأندلسي لم يذكر من الذي حقق الجزء الأول ولم يشر- أيضا في مقدمته إلى أن هناك كتاب الاسم نفسه للعلوي، كما أنه عمل موازنة بين ثلاثة من شراح المفصل من ضمنهم الأندلسي، وابن يعيش، وتاج الدين الجندي صاحب (الإقليد)

لكنه لم يشر إلى العلوي ولم يوازن بينه وبين الأندلسي[1]، وكان كلا الباحثين المحققين للجزأين الأول من كتاب العلوي والثاني من كتاب الأندلسي لم يقفا على هذه المسألة ولم تخطر ببالهما؛ لذلك فإني أعد تلك سلبية من سلبيات دراستهما، وعدم الإشارة إلي من قام بتحقيق الأجزاء السابقة من قبل المحققين للأجزاء اللاحقة يعد سلبية ومآخذ يؤخذ عليهم لاسيما أن الدراستين تمتا في الكلية نفسها، وتحقيق المحصل للأندلسي كان في عام (١٩٨٧م).

ووفقني الله تعالى إلى الوقوف على الجزء الأول من كتاب المحصل في شرح أسرار المفصل للعلامة الأندلسي الذي قام بتحقيقه الباحث عبد الباقي عبد السلام الخزرجي عام (١٩٨٢م) في كلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر، وكان مكتوب على فهرس الرسائل أنه الجزء الثالث وهذا ما جعلني أبحث عن الجزء الأول إلى أن قررت أن أقف على الجزء الثالث فأتضح أنه الجزء الأول ووجدت أن الباحث قد ذكر في مقدمته وأشار إلى كتاب (المحصل لكشف أسرار المفصل للعلوي) هكذا أورد الباحث التسمية – وأشار إلى اسم المحقق للجزء الأول منه[2] وعلى هذا يبقى تحقيق الجزء الثاني غير محقق إلى أن يوفق الله تعالى من يقوم بذلك إن لم

(١) راجع مقدمة التحقيق: للمحصل في كشف أسرار المفصل رسالة دكتوراه للأندلسي الجزء الثاني، تحقيق: محمد السيد محمد الشرقاوي وكذلك مقدمة التحقيق للمحصل كشف أسرار المفصل للعلوي الجزء الأول أبو جندية وكلاهما.

(٢) ينظر مقدمة التحقيق للمحصل في كشف أسرار المفصل رسالة دكتوراه الجزء الأول، تحقيق: عبد السلام عبد الباقي الخزرجي، ص ٥٢ مكتبة اللغة العربية بالقاهرة – قسم الرسائل العلمية. جامعة الأزهر.

يكن الكتاب قد حقق ولم يشأ الله أن أقف عليه، وقد بذلت قصارى جهدي في البحث عن ذلك ولكني لم أقف عليه .

ومن هنا يذهب الشك في كون كتاب المحصل للإمام يحيى بن حمزة الذي حققه أبو جندية هو لغير العلوي بل هو له وهو شرح والمحصل للأندلسي شرح آخر.

المبحث الثاني

ابن هطيل ومنهجه النحوي مع تحقيق مخطوطة التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل من أوله إلى آخر المفعول به

الباحث وطبيعة الدراسة

هذا البحث عبارة عن رسالة دكتوراه مقدم من الباحثة ألفت عبد المجيد أبو زيد المدرس المساعد بقسم اللغويات بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة في جامعة الأزهر، حيث تقدمت بها الباحثة إلى كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة بجامعة الأزهر ونالت بها الدكتوراه عام (١٩٨٩م)، وهذا البحث عبارة عن مخطوط موجود في مكتبة الرسائل العلمية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بالقاهرة جامعة الأزهر بمدينة نصر تحت الرقم العام (٤٣٣: ٤٣٨) ورقم تصنيف (١أ١٤١٥ ل-هـ)، وهو عبارة عن ثلاثة مجلدات متوسطة الحجم، وعدد صفحاته ألف وعشر صفحات، حيث قامت الدراسة على مجلد واحد عدد صفحاته (١٨٩)، وقام التحقيق على مجلدين بلغ عدد صفحاته ثمانمائة وعشرين صفحة وذلك هو الجزء الأول من كتاب التاج المكلل من أوله إلى آخر المفعول به.

أقسام الدراسة

تكون البحث من قسمين: الأول الدراسة وتضمنت مبحثين: المبحث الأول: تناولت الباحثة فيه بالدراسة الإمام الزمخشري (صاحب المفصل) باختصار ثم تحدثت عن زمن تأليف الكتاب (المفصل) الذي هو أساس موضوع البحث ودوافع تأليفه ومنزلته بين المصادر النحوية.

أما المبحث الثاني فقد تحدثت فيه عن عصر ابن هطيل والتعريف به وبمؤلفاته ثم تحدثت عن المخطوط، وتوثيقه، ووصف نسخه، ومنهج ابن هطيل فيه وتأثر ابن هطيل بغيره في هذا الكتاب وشواهده، أما القسم الثاني فقد كان للتحقيق.

مدى تحقيق العنوان

ذكرت الباحثة بأن ابن هطيل انفرد بهذه التسمية لمصنفه (التاج المكلل بجواهر الآداب) خلافا لكل من شرحوا المفصل كالخوارزمي والسخاوي والأندلسي وابن الحاجب وغيرهم[1] وهذا غير صحيح فتسمية التاج قد سمى بها مصنفه الإمام المرتضى احمد بن يحيى، وهو شرح للمفصل.

(١) ينظر ابن هطيل ومنهجه النحوي مع تحقيق الجزء الأول لألفت عبد المجيد ص٤٤.

وذكرت بأن عنوان الكتاب جاء في الصفحة الأولى من المخطوط بالخط الكبير الواضح ووضع تحتهاخطوطا[1] وإلى جانب هذا العنوان ذكر اسم المؤلف، ولم يرد عن توثيق عنوان الكتاب سوى ما ذكرت[2].

مدى نسبة الكتاب لمصنفه

نسبة المخطوط إلى صاحبه من أهم ركائز الباحث في دراسته للمخطوط، فهي تتطلب منه إمعان النظر في صحة النسبة والاطمئنان إليها؛ لأنها الأساس والركيزة الأولى لما سيترتب عليها من دراسة وتحقيق فيما بعد، بل إن على الباحث تحري صحة كل نسخة من نسخ المخطوط التي عثر عليها حتى يطمئن على سلامة بحثه.

ففي بحثنا هذا -محل هذا المبحث- وهو (التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل اليمني قد اعتمدت الباحثة في توثيق نسبة المخطوط لابن هطيل على ما يلي:

١- ما جاء في النسخة الأولى، وهي نسخة دار الكتب المصرية، فقد جاء في غلافها كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب) تأليف: الفقيه الأفضل الطول الشامخ جمال الدين علي عبد الله بن هطيل رحم الله مثواه إن شاء الله.

(١) ينظر المصدر نفسه ص ١٦٥ المجلد الأول (القسم الأول).
(٢) ينظر المصدر نفسه ص ١٦٨.

٢- إجماع المترجمين لابن هطيل أن له شرحا على المفصل ولكنهم لم يذكروا اسم هذا الشرح.

٣- ما جاء في غلاف عنوان النسخة الثانية وهي النسخة المصورة بالميكروفيلم من مكتبة المتحف البريطاني بلندن حيث جاء مكتوب على غلافها ما نصه (الجزء الأول من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل في صنعة الإعراب) تأليف أمير المؤمنين المهدي لدين الله احمد بن يحيى المرتضى، بل الله ثراه بوابل الرضوان[١].

٤- صرح بروكلمان بأن هذا التاج موجود نسخ منه في المتحف البريطاني برقم ثانٍ (٩٢٨)[٢].

وقد اعتمدت الباحثة في معرفة نسخة المتحف البريطاني على ما جاء ذكره عن برو كلمان حيث ذكر أن التاج المكلل هو للمهدي لدين الله احمد بن يحيى بن المرتضى- المتوفى سنة (٨٤٠هـ)، وقامت الباحثة بالمقارنة بين النسختين ووجدت أن المتن والشرح واحد فا استنتجت أن هاتين النسختين هما كتاب واحد لعالم واحد إما ابن هطيل وإما أحمد بن يحيى المرتضى، ولا شك بأن المؤرخين مجمعون على أن لأحمد بن يحيى المرتضى شرحا على المفصل.

إذن إما أن تكون النسختان لابن هطيل أو لأحمد بن يحيى المرتضى وتوصلت الباحثة إلى أن للمرتضى كتابا اسمه المكلل بفرائد معاني المفصل، والمرتضى تلميذ ابن هطيل ولو

(١) ينظر ابن هطيل ومنهجه النحوي، القسم الأول ص ٤١.
(٢) ينظر تاريخ الأدب العربي ٢٢٧/٥.

كان المخطوط الثاني له لكان فيه نصوص وأقوال أساتذة، وبعد دراسة المخطوط ثبت أن آخر عالم نقل عن صاحب هذا الشرح هو أبو حيان الأندلسي (٧٤٥هـ) وحكمت بخطأ بروكلمان وصحة نسبة المخطوط لابن هطيل حيث ذكر اسم المخطوط في مقدمة الكتاب قبل بداية شرح المفصل، هذا وقد أكد الباحثون صحة نسبته لابن هطيل.

مدى دقة كتابة النص

اعتمدت الباحثة على نسختين مختلفتين: الأولى نسخة دار الكتب المصرية والأخرى نسخة مكتبة المتحف البريطاني بلندن.

الأولى برقم (١٥٩) ورقم الفيلم (١١٦٧٧) وعن هذه النسخة نسخة أخرى مصورة منها بالدار نفسها.

النسخة الثانية برقم ثان (٩٢٨) بلندن وهي أقل إعجاما من النسخة الأولى.

لم تقم الباحثة بضبط الشرح إلا نزرا وذلك للكلمات التي قد تقرأ خطأ أو تحتمل أكثر من وجه.

أما الشواهد فقد ضبطتها بالشكل كاملة وهذا أمر محمود[1] لها.

(١) انظر مثلا ص ٣٨١ من التاج تحقيق: ألفت عبد الحميد.

كما أن الباحثة أبرزت العناوين ووضعت الخطوط تحتها وأوضحت التقسيمات الموجودة في الشرح إلا أن الأعلام والأماكن والبلدان أغلبها غير مضبوطة بالشكل.

أهمية الدراسة

بينت هذه الدراسة منهج وأسلوب الشارح وإفادته من غيره من الشروح وإفادته من العلوم الأخرى كعلم أصول الفقه والحديث والتفسير وعلم الفقه وعلم الكلام والعروض والقوافي والبلاغة والمنطق وبينت تفريق ابن هطيل بين النحو وعلم اللغة ومدى سعة اطلاع ابن هطيل على الألفاظ الدخيلة في اللغة وإفادته من مجالس العلماء ومعرفته بعادات العرب وتقاليدهم وعلمه بلهجات العرب وعلمه بأخبار العرب ومعرفته بأنساب العرب ومعرفته بالقبائل والبلدان، ثم تحدثت عن شواهده وموقفه منها.

بينت الدراسة سبق تسمية ابن هطيل لكتابه بالتاج المكلل بالآداب وذلك أنه ليس كتابا فقط بل مكللا بكل الآداب الأخرى.

مآخذ الدراسة على ابن هطيل

أخذ تْ عليه نقله نصوصا عن بعض العلماء السابقين دون أن يصرح بنسبتها إليهم ومن أولئك ابن الحاجب في شرحه المفصل والرضي في شرحه الكافية، والأندلسي- في شرحه للمفصل[1].

أهم نتائج هذا البحث

١- أهمية منزلة كتاب (المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري بين أمهات كتب النحو، وعند علمائه بدليل حرص الكثير على شرحه حتى بلغت واحدا ومائة شرح حسب علم الباحثة.

٢- وجوب إمعان النظر في صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه، وذلك في كل نسخة من نسخ المخطوط التي يعثر عليها ولا يسلم بما هو مكتوب في غلاف المخطوط، حتى يطمئن لسلامة نسبته.

٣- لم يكن البحث عن نشأة ابن هطيل وحياته بالأمر السهل اليسير، وذلك لقلة الأخبار التي ذكرها المترجمون له ولكن الباحثة استطاعت بما جمعته من نصوص قليلة وما استنتجته في مقدمته لهذا الشرح ومنهجه فيه.

(١) انظر ابن هطيل ومنهجه النحوي ص١٦٣.

٤- اتسم ابن هطيل بالنظرة اللغوية والعلمية بدليل قول أحد المترجمين لـه (كـان حريـا بـأن يسمى سيبويه اليمن).

٥- إخراج هذا المخطوط بعد أن كان مخطوطا يصعب الإفـادة منـه إلى كتـاب سـهل التنـاول ميسور القراءة عميم النفع، وبذلك تكون الباحثة قد أضافت إلى المكتبة العربية شرحا من شروح المفصل الواسعة.

٦- كان ابن هطيل عالما بأساليب الحوار والجدل في عرضه للقضايا والمسائل النحوية بطريقـة السؤال والجواب حتى إذا لم يجد سائلا يسأله ألقى السؤال على نفسه ليتولى الإجابة عنه.

- استفادة ابن هطيل من أئمة علماء البصرة كعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمر ابن العلاء والخليل وسيبويه، وأئمة علماء الكوفة كالكسـائي والفـراء، وأخـذ ممـن جمعـوا بـين المذهبين، وإحاطته بآراء المدرستين وكان ميله إلى المذهب البصري غالبا.

- إفادة ابن هطيل من شروح المفصل السابقة وذلك بصورة واضـحة في كـل قضـيه أو مسألة تناولها بالبحث والدراسة.

- نقل ابن هطيل من الحواشي للزمخشري وهي حاشية على المفصـل، وسراج الملـوك في الفقه المالكي للطرطوشي، والإيضاح لشرح المفصل لابن الحاجب المسـمى بالشرـح الكبير.

- وقوفه عند الخلافات النحوية وإضاءة هذا الجانب بما زاده من مسائل الخلاف التي ذكرها الأنبارى في الإنصاف.

- وقوفه على الشواهد النحوية وقدرته على نقدها وقدرته على تدعيم وتقوية ما يذكره أو يضعفه.

- امتياز ابن هطيل بدفاعه عن العرب ضد الشعوبية ووقوفه جنبا إلى جنب مع الزمخشري في هذه القضية.

الفهارس التي ذكرتها الباحثة

- فهرس الآيات القرآنية. - فهرس الأشعار والأرجاز.
- فهرس الحديث والأثر. - فهرس الأعلام التي ترجمت.
- فهرس الأمثال. - فهرس مراجع الدراسة والتحقيق.

المبحث الثالث

تحقيق (الجزء الثاني) من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب

لابن هطيل المتوفى سنة (٨١٢هـ)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير تقدم بها الباحث عبد الله نجدي عبد العزيز عبد الله الزنكلوني إلى مجلس الأساتذة بجامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالقاهرة - قسم اللغويات، للحصول على درجة الماجستير عام ١٤٠٦هـ الموافق ١٩٨٦م.

وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية - قسم الرسائل العلمية تحت الرقم (١٣٤٠) ماجستير وقد تناول الباحث الجزء الثاني من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب، من القسم الأول بالدراسة والتحقيق، وذلك من أول المركبات إلى آخر التصغير، وذلك في القسم الأول (الأسماء)، وبلغ عدد صفحات البحث ثلاثمائة وصفحة واحدة (٣٠١).

أقسام البحث

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: قسم للدراسة وقسم للتحقيق، فأما قسم الدراسة فقد وضعه في أربعة فصول:

الأول[1] منها يتناول الزمخشري من حيث: الحركة الفكرية في عصره، نسبه، مولده، نشأته العلمية، شيوخه وتلاميذه، آثاره النحوية، مذهبه النحوي، ثم وفاته.

والثاني[2] يتناول كتاب المفصل من حيث: قيمته العلمية بين - كتب النحو - وشروح المفصل.

أما الفصل الثالث[3]فيتناول حياة المؤلف (ابن هطيل) من حيث الحالة السياسية في عصره، وكذا الحالة الاجتماعية والحالة الثقافية، ثم الحديث عن المؤلف من حيث: نسبه، مولده، نشأته العلمية، مذهبه الاعتقادي، شيوخه، تلاميذه ومنزلته العلمية، وموقفه من الشعر، ثم ذكر مؤلفاته وتوضيح مذهبه النحوي، وأخيرا ذكر سنة وفاته.

وأما الفصل الرابع والأخير من قسم الدراسة فقد أفرده الباحث للحديث عن كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل وجعله في النقاط التالية:

١ - توثيق نسبة المخطوط إلى صاحبه ٢ - زمن تأليف الكتاب ٣- الهدف من تأليفه ٤ - قيمته العلمية بين كتب النحو ٥ - التنظيم المنهجي للكتاب

(١) ينظر التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل اليمني، تحقيق: عبدالله جدي عبدالعزيز، ص ١ – ١١، مكتبة الرسائل العلمية بكلية اللغة العربية بالقاهرة، مخطوط تحت رقم (١٣٤٠).
(٢) ينظر التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل اليمني ص ١٨ – ٣٧.
(٣) ينظر المصدر نفسه، القسم الثاني: ١ – ٢٤٥.

٦- الحدود والتعريفات عن ابن هطيل ٧- مصادر الكتاب وتأثير ابن هطيل بمن نقل عنهم ٨- موقف ابن هطيل من الشواهد بوجه عام، وموقفه من النحاة ٩- الموازنة بين كتاب التاج المكلل وشرح العلامة ابن يعيش الحلبي على المفصل، وكذا شرح العلامة ابن الحاجب على المفصل المسمى بالإيضاح ١٠- بيان الأشياء التي وقع فيها المصنف في القدر المحدد للباحث من كتاب التاج ١١- وصف نسخ المخطوط، ثم تلا ذلك القسم الثاني، وهو التحقيق.

مدى تحقيق العنوان

لم يقف الباحث على تحقيق العنوان، حيث إن الكتاب قد يكون له تسمية أخرى، وقد يكون عنوان الكتاب لكتاب آخر أو لعالم آخر، واكتفى الباحث بالعنوان الموجود على صفحة عنوان المخطوط الذي اعتمد عليه في التحقيق، إضافة إلى النص الذي ورد في نهاية مقدمة التاج لابن هطيل الذي قال الباحث إن ابن هطيل قال فيه: «وسميته التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل »[1]، والظاهر لي أن تحقيق العنوان أمر مهم، وتحقيقه يحتاج إلى مقابلة العنوان لنسخ متعددة، والتحقق من خلال ذكر اسم الكتاب منسوبا لمؤلفه عند من نقلوا عن ابن هطيل والاستشهاد بنصوص من أقوالهم والتحقق مما ذكروه بمقارنته بما ورد في متن المخطوط، أو الرجوع إلى فهرس المخطوطات والتأكد من مطابقة اسم المؤلف لعنوان الكتاب حيث إن

(١) التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل ٩/١.

الفهرس يذكر عنوان المخطوط مرة ثم يذكر بياناته، ومرة أخرى يذكر اسم المؤلف ثم يذكر تفصيلات بياناته، فعند تطابق الأمرين معا فهذا يعني أن العنوان صحيح، أو الرجوع إلى كتاب محقق ذي صلة بالكتاب المراد تحقيقه والاستفادة من الجهد الذي بذله الباحث في ذكر المعلومات المحققة عن الكتاب المراد تحقيقه إذا كان الباحث السابق قد تحقق من صحة التسمية، وكل هذا لم أجده عند الباحث بحيث يكون التحقيق للعنوان تحقيقا علميا سليما، وفق منهج علمي صحيح، وقد وجدت أن الاسم نفسه للكتاب قد ذكره هادي عطية مطر ونسبه للإمام المهدي احمد بن يحيى المرتضى وذكر سم كتاب ابن هطيل بالعنوان التالي: التاج الملك بجواهر آداب المفصّل للزمخشري[1]، ولم يشر الباحث لذلك.

مدى نسبة الكتاب لابن هطيل

اعتمد الباحث في ذلك على بعض الأدلة، حيث قال: « فالأدلة كثيرة جدا لا تقبل الشك أبدا. ومن هذه الأدلة:

١. بعض الكتب والمصادر التي ترجمت لابن هطيل صرحت بأنه شرح المفصل (وذكر في الهامش معجم المؤلفين، وهداية العارفين، والبدر الطالع، وغير ذلك)

٢. المخطوط الذي بين أيدينا يحمل اسم ابن هطيل.

(١) ينظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها للدكتور هادى عطية مطر ص ٢٨١.

٣. ذكر الدكتور/ عبد الرحمن العثيمين بجامعة أم القرى بمكة في رسالته (تحقيق ودراسة شرح المفصل للخوارزمي) أن للمفصل شرح ومن ضمن هؤلاء الشراح ابن هطيل.

٤. ما ذكره الدكتور/ عبد الباقي عبد السلام الخزرجي بكلية اللغة العربية بالقاهرة من تحقيقه للمحصل في شرح المفصل للأندلسي، ومن ضمن الشروح شرح ابن هطيل»[١] .

لقد بذل الباحث جهدا كبيرا في التحقق من صحة نسبة الكتاب لابن هطيل والظاهر لي أن ما ذكره الباحث غير كاف، ولو رجع الباحث إلى نصوص مقتبسة من كتاب ابن هطيل لمؤلفين عاصروا أو جاءوا بعده وتأثروا به لكان ذلك أوثق.

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث على نسخة وحيدة وهي النسخة المخطوطة المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١٥٩ نحو تيمور)، ويوجد بجانبها نسخة مصورة أخرى وهي نفسها، قال الباحث: « أما النسخة المصورة على هذه النسخة فهي هي إلا أنها في جزأين»[٢] وقد تتبعت الهوامش فلم أجد أي مقابله لنسخ أخرى، واعتبر الباحث أن « الغاية من تحقيق النصوص هي إخراج نص سليم كما وضعه مصنفه دون أن يكون معه شيء ولم يقصده المؤلف »[٣] واعتقد أن عدم مقابلة النسخ للتأكد من دقة كتابة النص يقلل من مدى دقته، والذي يظهر لي أن التحقيق

(١) التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل ص ٨.
(٢)التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل ص ٦٩.
(٣) المصدر نفسه ص ٦٩.

المبني على نسخة واحدة يجعل التحقيق مشوبا بالقصور والنقص، ولو أجهد الباحث نفسه لوجد نسخا أخرى ولعثر عليها ولقام بالمقابلة للنسخ ولكنه لم يفعل، مع العلم أن في الجامع الكبير بصنعاء نسخة أخرى تحت رقم (١٠٠٠) نحو[١] ولم يشر إليها الباحث.

كذلك نجد الباحث أحيانا يتوهم فيحذف كلمة ظنا منه أنها وردت في النص مكررة ويعلق على ذلك، مما يجعل العبارة أ و الجملة ناقصة، ومن ذلك مثلا ما جاء في باب المعرفة والنكرة، حيث ذكر الباحث في المتن نص الشارح هكذا: « المنادى معرفة نحو يا رجل، يا غلام بدليل أنك متى وصفته بالمعرفة ولأنهم فرقوا بين يا رجلا وبين يا رجل... »[٢]وذكر في الهامش معلِّقا على النص: « بالأصل كلمة (وصفته) مكررة.

لقد أحبَّ الباحث أن يوضح عمله في النص حيث إنه حذف كلمة (وصفته) الثانية واعتبرها مكررة وأعطى لنفسه الحق في الحذف من النص؛ لأن المؤلف حسب ظن المحقق – لم يقصد هذا التكرار لهذه الكلمة ولكن ذلك كان من عمل الناسخ، والمتأمل للنص السابق المذكور في متن الكتاب يجد أن الباحث قد توهم، وكان عليه ألا يحذف كلمة (وصفته) الثانية؛ لأن المؤلف قصدها، والدليل على ذلك عقلي، وهو أن الجملة شرطية (متى وصفته وصفته بالمعرفة) مثلها مثل قول زهير بن أبي سلمى:

(١) ذكرها الدكتور هادى عطية مطر، ينظر نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها ص ٨٢.
(٢) المصدر نفسه ص ١٦٣.

متـــى تبعثوهـــا تبعثوهـــا ذميمـــة وتضرســـى إذا اضريتموهـــا فتضرســـم[1]

كما يلاحظ أنه إذا حذفت كلمة (وصفته) الثانية اختلت الجملة وصارت محتاجة إلى جواب شرط.

كذلك عمد الباحث إلى تصحيح كثير من المفردات التي جاءت في النص واعتبرها محرفة من قِبل الناسخ، واعتمد في التصحيح على الحجج المنطقية لما يقتضيه السياق، وهذا يحسب للباحث ولكن تبقى تلك الكلمات تحمل احتمالات أخرى؛ لأنه لا توجد نسخ متعددة تؤكد صحة ما ذهب إليه الباحث[2]، وبعض التصحيحات فيها توهم وغير منطقية ولا تستند إلى قواعد إملائية[3].

مدى خدمة النص

أ- اللغويات: لقد خدم الباحث المفردات اللغوية بالشرح والتوضيح وإبانة معانيها، وما من لفظة تحتاج إلى توضيح إلا وضحها وشرح معناها، ولم أجد على الباحث في ذلك شيئا يؤخذ عليه.

(١) ينظر ديوان زهير بن أبي سلمى٦٥

(٢) انظر في ذلك التاج المكلل، ص ١٢٩، ١٨٩، ٤٨، وغيرها.

(٣) انظر المصدر نفسه ص ١١٨.

ب- نسبة الأعلام والبلدان والشواهد وضبطها:

نسب الباحث الأعلام والبلدان، ولكنه لم يضبطها بالشكل لتحديد نطقها حيث إن تركها بدون ضبط يجعلها تحتمل عدة وجوه، ومن ذلك مثلاً المنأوى - نفيع بن طارق - العمرجي - الغند الزماني[1]، فهذه الأعلام بحاجة إلى ضبط لمعرفة نطقها السليم، ومثل ذلك كثير مما في دراسة الباحث موضوع هذا المبحث.

كذلك نجد أن دراسة الباحث مليئة بذكر أعلام وبلدان وأماكن تركها الباحث دون أن يذكر عنها شيئا ودون أن ينسبها، وأما الشواهد فكان ينسبها والذي لا يعلم نسبته يقول عنه لم أقف له على قائل[2].

ج- شرح القضايا النحوية: ما من قضية نحوية إلا وشرحها الباحث، وهذا أمر محمود يحسب له.

مدى تغطية الفهارس للموضوع

قسم الباحث فهارسه إلى فهرس الآيات القرآنية[3]، وفهرس الأحاديث النبوية، وفهرس الأمثال[4]، وفهرس الأشعار[5]، وفهرس الأرجاز والأنصاف، وفهرس الأعلام، وفهرس القبائل وفهرس الأماكن والبلدان والمواضع، وفهرس الحيوان والطيور، وفهرس المصادر

(١)التاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل ص ١٦٠.
(٢) المصدر نفسه ص٣٦.
(٣)المصدر نفسه ص٤٢٧
(٤) المصدر نفسه ص ٤٣٣
(٥) المصدر نفسه ص٤٣٥

والمراجع، وفهرس الموضوعات، ويلاحظ من خلال هذه الفهارس وما جاء في متن التاج أنها قد غطت الموضوع كاملا.

كفاءة المصادر ومدى الاستفادة منها

اعتمد الباحث على المصادر في توثيق المعلومات، ولكنه كان يرجع إلى مصادر ناقلة دون الرجوع إلى المصدر الأصلي، كما في قوله: « أما ابن الحاجب والرضي فكانا كذلك أمثال الزمخشري »[1].

ثم وضع رقما فوق كلمة ابن الحاجب، وقال في الهامش، المدارس النحوية ويقصد كتاب المدارس النحوية ، وصاحب المدارس النحوية نقل عن ابن الحاجب، والأصل أن يحيل القارئ إلى كتاب ابن الحاجب الذي كانت آراؤه فيه أمثال آراء الزمخشري، وقد استفاد الباحث من كل مصادره في توثيق تعليقاته وشروحه للمتن المحقق.

إيجابيات الدراسة

تمتاز هذه الدراسة بدقة ضبط الآيات القرآنية والشواهد الشعرية وضبط متن المفصل للزمخشري، وقلة الأخطاء الإملائية والمطبعية والالتزام بمنهج موحد في الفهرسة على أساس النظام الألفبائي.

(١)المصدر نفسه ١٩٧

سلبيات الدراسة

رقم الباحث مقدمته ترقيما أبجديا: أ – ب – ج – د... الخ ولكنه أخطأ فذكر بعد الدال الحروف التالية: ز – هـ – ي ، وهذا نظام غير معمول به وأظنه توهما من الباحث، فهو لا يقوم على منهج معين أو على نظام محدد من الأنظمة المعروفة عند العرب، وكان على الباحث أن يستبدل الحروف المرتبة (هـ – و – ز) بالحروف المرتبة (ز – هـ – ي)[1].

كذلك رقم الباحث القسم الأول وهو قسم الدراسة من الرقم ١ – ٧٣ ثم رقم القسم الثاني وهو التحقيق ترقيما مستقلا فبدأ من الرقم ١ – ٢٤٥، ثم ذكر بعد ذلك الخاتمة والفهارس العامة فاستمر في الترقيم بدءا من ٢٤٦ إلى ٢٩٤.

إن هذا الترقيم فيما يبدو لي غير مبني على منهج واضح، حيث إن هذا البحث هو عمل واحد، وترقيمه بدءا من الدراسة إلى نهاية التحقيق ينبغي أن يسير على ترقيم واحد متسلسل إلى آخر صفحة في البحث، ولكن الباحث استمر في الترقيم المتسلسل بعد انتهاء قسم التحقيق فأدخل الخاتمة والفهارس العامة من ضمن القسم الثاني وكأنها لا تختص إلا بالقسم الثاني والواقع أنها تشمل البحث كله، وبهذا يكون الباحث قد وقع في خطأ في التقسيم، فلا هو قد جعل التحقيق قسما مستقلا بذاته في الترقيم، بحيث تكون الدراسة قسما مستقلا، وتكون الخاتمة والفهارس قسما مستقلا، ولا هو قد اتبع ترقيما واحدا من أول الرسالة إلى آخرها؛ لأن

(١) ينظر التاج المكلل، المقدمة ص أ – ي .

وجود ترقيمات متعددة بحيث يكون كل قسم مستقل بذاته يجعل من الأرقام مكررة، وعند الإحالات تتداخل أرقام الصفحات، فكان بإمكان الباحث أن يشير في إحالاته إلى رقم الصفحة والقسم الموجودة فيه الصفحة ولكنه لم يفعل.

كذلك نجد الباحث قام بضبط نص الزمخشري بالشكل ولم يضبط نص الشارح الذي هو مجال الدراسة وجوهرها وهذه سلبية من أكبر السلبيات حيث إن بعض الألفاظ في نص الشارح قد تحتمل وجوها في القراءة عديدة نتيجة عدم ضبطها بالشكل.

المبحث الرابع

تحقيق (الجزء الثالث) المتمم للأسماء من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، تقدم بها الباحث مصطفى إسماعيل عبد العال عثمان النجار إلى مجلس الأساتذة بكلية اللغة العربية - جامعة الأزهر الشريف، قسم اللغويات، للحصول على درجة الماجستير في اللغويات وحصل عليها عام ١٤٠٦- ١٩٨٦م، وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر- قسم الرسائل العلمية تحت الرقم العام (١٣٦٥). وقد تناول الباحث بالدراسة والتحقيق القسم الثالث المتمم للأسماء، وبلغ عدد صفحات الدراسة (٥٩٠) صفحة.

أقسام البحث

قسم الباحث موضوع بحثه إلى قسمين: قسم للدراسة، وقسم للتحقيق.

فأما القسم الأول (الدراسة) فقد تكون من تمهيد وثلاثة فصول، تناول التمهيد[1]: عصر ابن هطيل وحياته، وكان الفصل الأول[1]: الزمخشري، حياته، جهوده، ومنهجه، وكان الفصل

(١) ينظر التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل، القسم الثالث، تحقيق: مصطفى إسماعيل عبد العال ، ص١ . ٢٣

الثاني[٢] بعنوان: منهج ابن هطيل العلمي في كتابه التاج المكلل بجواهر الآداب، وفي الفصل الثالث[٣] تحدث الباحث عن موقف ابن هطيل من آراء الزمخشري.

وأما القسم الثاني، فقد جعله للتحقيق، ويؤخذ على الباحث في تقسيمه هذا أنه ذكر في مقدمته أنه جعل القسم الثاني للتحقيق وفيه تحدث عن نسبة الكتاب لمصنفه، ووصف النسخة المستعملة في تحقيق النص[٤] ولكننا نجده قد قام بنسبة الكتاب لمصنفه ووصف النسخة دون إدراجهما في قسم معين، فلاهما في القسم الأول ولا هما في القسم الثاني، وهذه سلبية من سلبيات هذه الدراسة، حيث نجد أن الدراسة والتحقيق للقسم الثاني الذي قام به عبد الله نجدي عبد العزيز يفوق هذه الدراسة في التقسيم والتماسك والترابط بين أقسامها.

أما التحقيق فقد جعله في النقاط التالية:

١ – تحديد النص بدقة وأناة وفق القواعد الإملائية المتبعة.

٢ – تخريج النصوص القرآنية وشواهد الحديث الشريف والشواهد الشعرية ونسبتها وكذلك النصوص النثرية من حكم وأمثال وأقوال عربية مأثورة.

٣ – ترجمة الأعلام.

---

(١) المصدر نفسه ص ٢٤ – ٥٦.

(٢) المصدر نفسه ص ٥٧ – ١٢٩.

(٣) المصدر السابق نفسه ص ١٣٠ – ١٤٤.

(٤) ينظر التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل، القسم الثالث ص ٥.

٤- الإحالة إلى المصادر التي جاءت فيها آراء وأقوال طرحها المؤلف وبيان أماكنها من مصادرها الأصلية.

٥- خدمة النص بتوضيح اللغويات والتعليق على المسائل والقضايا النحوية التي تحتاج إلي تعليق.

٦- تقديم فهارس فنية للشواهد والأعلام والكتب والأسماء والمراجع والموضوعات.

مدى تحقيق العنوان

وقف الباحث على تحقيق العنوان، وبيَّن أن بعض الكتب قد تُنسَب لغير مصنفها إما للاشتباه في الأسماء المشتركة وإما للتصحيف والتحريف، وأكد أن الاشتراك في اسم المخطوط ينتفي هنا وأصدر حكما بأن السبب في ذلك الانتفاء هو عدم وجود « شرح من شروح المفصل اسمه التاج المكلل يشارك التاج المكلل لابن هطيل»[1] والذي أذهب إليه أن ما ذكره الباحث غير صحيح ولو أجهد الباحث نفسه لوجد أن هناك كتاب بالاسم نفسه ذكره من ترجموا للمخطوطات ومن جمعوا أسماء المخطوطات النحوية واللغوية و في المبحث السابق[2] ذكرت أن هادي عطية مطر قد ذكر أسماء مشابهة لاسم التاج للإمام احمد بن يحيى المرتضى، وذكر اسم التاج لابن هطيل بتسمية أخرى وهي: التاج الملك... الخ، فإن كان هناك خطأ مطبعي فهذا

(١) ينظر التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل، القسم الثالث ص ١٤٥.
(٢) انظر بحثي هذا

يعني اتفاق اسمي التاج عند المرتضى وابن هطيل، وهنا تبرز مقدرة الباحث على تحري ذلك والتحقق من صحة نسبة الكتاب لمصنفه.

وكان على الباحث أن يشير إلى احتمال حدوث تصحيف أو تحريف بسبب تشابه بعض رسوم الحروف أو بسبب اتفاق الحروف واختلافها فقط في النقاط.

فنفى الباحث حدوث شبهة التحريف والتصحيف من شروح المفصل والواقع كما بينت غير ذلك، وأكد نسبة الكتاب لمصنفه بما أكده عبد الله نجدي عبد العزيز في دراسته وتحقيقه للقسم الثاني من التاج، وكأنه نقل ذلك عنه، حيث جاء ذلك نصا في دراسة الباحث مصطفى إسماعيل عبد العال كما هو في دراسة الباحث عبد الله نجدي عبد العزيز السابقة[1].

خدمة النص

- اللغويات: خدم الباحث النص المحقق، وذلك بضبط النص بالشكل، وهذا ما يميز هذه الدراسة عن سابقتها الخاصة بالقسم الثاني. كما أن الباحث شرح اللغويات بالرجوع إلى المعاجم اللغوية وكتب اللغة والصرف والنحو ولم يألُ الباحث جهدا في ذلك.

- الشواهد: وضح الباحث الشواهد وشرحها ونسبها ولم أجد عليه أي مأخذ في ذلك سواء كانت الشواهد قرآنية أو شعرية، أو نثرية من كلام العرب.

(١) انظر التاج، القسم الثاني، تحقيق: عبد الله نجدي عبد العزيز، ص ٣٨. والقسم الثالث: تحقيق: مصطفى إسماعيل عبد العال ، ص ١٤٦.

- نسبة الأعلام والأماكن والبلدان: نسب الباحث الأعلام والأماكن والبلدان وفهرس ذلك في فهارس سهلت الرجوع إليها.

- القضايا النحوية: تحدث الباحث عن كثير من القضايا النحوية التي تطرق لها الشارح كقضيتي المسائل الخلافية والعلل النحوية.

- المصادر وتوثيقها ومدى الاستفادة منها: رتب الباحث مصادره ترتيبا ألفبائيا، ولكنه وقع في بعض الأخطاء في فهرستها، ومن ذلك تقديم بعض المصادر وحقها أن تؤخر فذكر موسوعة التاريخ قبل المنقوص والممدود[1] وقد استفاد الباحث من مصادره، فما جاء في الهوامش مطابق لما ورد في فهرس المصادر والمراجع ، ويلاحظ على الباحث أنه كان يذكر المصدر الواحد أكثر من مرة مستشهدا بما فيه كما أن الباحث في مسائل الخلاف لم يكن يعتمد على نقل الآراء جاهزة من كتب الخلاف ولكنه كان يرجع إلى المصادر الأساس الأصلية التي نقلت عنها كتب الخلاف.

(١) ينظر التاج ص ٥٨٤.

المبحث الخامس

تحقيق الجزء الرابع من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل، (قسم المشترك)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير تقدم بها الباحث أحمد الزين علي العزاوي، المعيد في كلية اللغة العربية بالزقازيق، إلى مجلس الأساتذة بجامعة الأزهر كلية اللغة العربية بالقاهرة – قسم اللغويات، للحصول على درجة الماجستير عام ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٦م.

وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية – قسم الرسائل العلمية، تحت الرقم العام (١٤٣٧ماجستير).

وقد تناول الباحث التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل قسم المشترك، والمشترك هو مالا يختص بقبيل واحد، كالإمالة والإعلال والإبدال والقلب وغير ذلك من الأمور التي يشترك فيها الاسم والفعل كالوقف وتخفيف الهمزة، والتقاء الساكنين والمجرد والمزيد وغير ذلك، وقد بلغ عدد صفحات هذه الدراسة ثمانمائة وخمسا وثلاثين صفحة.

أقسام البحث

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: قسم للدراسة[1] وقسم للتحقيق[2] فأما قسم الدراسة فقد كان بفهرسة مستقلة حتى صفحة ٨٥، ثم بدأ فهرسة جديدة مستقلة لقسم التحقيق.

وقسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول: تحدث فيه عن الزمخشري وكتابه المفصل.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن عصر ابن هطيل، حياته، وآثاره العلمية.

الفصل الثالث: في التاج المكلل ووضح فيه:

سبب تأليفه – زمنه- اسم الكتاب ونسخه - نسبته لابن هطيل وقيمته العلمية وأشار إلى مصادره التي استقى المؤلف منها معلوماته، كما ألقى الضوء على منهج ابن هطيل في كتابه التاج وبين فيه منهجه وموقفه من الشواهد.

الفصل الرابع: قام فيه الباحث بعمل موازنة بين التاج المكلل وشرحين آخرين هما:

١- عرائس المحصل من نفائس المفصل - للعالم العلامة فخر الدين الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

٢- شرح العلامة ابن يعيش الحلبي المتوفى سنة (٦٤٣هـ).

(١) ينظر التاج المكلل، قسم المشترك، تحقيق: احمد الزين علي، ص١ – ٨٦ (الدراسة).
(٢) المصدر نفسه، قسم المشترك، تحقيق: احمد الزين علي، ص ١ – ٧٤٩ (التحقيق)

ثم تلا ذلك التحقيق وهو القسم الثاني، وقد اعتمد الباحث على الأساس والقواعد التالية:

١- كتابة النص بالقواعد الإملائية المعروفة اليوم، ولم يتقيد برسمه من المخطوط.

٢- حافظ الباحث على صورة النص كما وضعه مصنفه، وأما المواضع التي فيها تآكل أرضة فقد اعتمد في إكمالها على شرح الإيضاح لابن الحاجب؛ لأن ابن هطيل اعتمد على هذا الشرح كثيرا في شرحه للمكلل.

٣- عندما كان يجد الباحث جملا غير مستقيمة كان يحاول أن يقومها بما يلائم السياق من زيادات ويضعها بين قوسين معقوفتين [ ] ويشير في الهامش إلى صورته الأولى.

٤- صوب الكلمات التي جاءت محرفة في النص ووضعها بين قوسين معقوفتين [ ] أيضا.

٥- ضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط.

٦- أشار إلى انتهاء صفحة من الأصل وابتداء صفحة جديدة بوضع رقم الصفحة الجديدة في الهامش الأيمن للصفحة مع وضع خط مائل في وسط الكلام.

٧- خرج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والأمثال والأقوال وترجم للأعلام والأماكن والبلدان والقبائل ثم قام بعمل فهرسة لكل ما سبق، إضافة إلى تميزه في الفهرسة عمن حققوا الأجزاء الأولى للمكلل بفهرسة المذاهب النحوية[١].

مدى تحقيق العنوان ونسبة الكتاب لمؤلفه

لم يضف الباحث شيئا جديدا هنا بل قال ما قاله سابقوه ممن حققوا الأقسام الثلاثة السابقة في التاج المكلل[٢].

مدى دقة كتابة النص

منهج الباحث منهج ضبط بعض الكلمات سواء في المتن للزمخشري أو في الشرح لابن هطيل، ونتيجة تآكل بعض الجمل والكلمات من المخطوط فقد كان الباحث يستعين بكتاب المفصل نفسه للزمخشري وكتاب المحصل وكتاب شرح الإيضاح لابن الحاجب وكان يضيف ما يظهر له أنه يستقيم به الكلام، أما مقارنة النسخ فلم يقارنها؛ لأنه اعتمد على تلك النسخة الفريدة التي في دار الكتب المصرية بتيمور، كما أن الكلمات التي فيها تحريف كان يصوبها.

إيجابيات الدراسة

- قلة الأخطاء الإملائية والمطبعية.

(١) ينظر التاج ص ٧٢٢.
(٢) المصدر نفسه ص ٣٦، ٤١.

- اللغة العالية المحلقة.

- خدمة النص بشكل أفضل وأدق.

- إضافة فهرس جديد لم يفعله سابقوه ممن حققوا أجزاء المكلل السابقة وهذا الفهرس هو فهرس المدارس النحوية[1].

سلبيات الدراسة

- الاعتماد على نسخة وحيدة في التحقيق رغم وجود نسخة أخرى[2] متوفرة.

- عدم ضبط كامل النص بالشكل.

- الترقيم المزدوج وعدم السير على ترقيم واحد للدراسة من أولها إلى أخرها.

- كثرة النقل والتأثر في قسم الدراسة بدراسة المكلل لابن هطيل قسم الحروف التي قام بها محمد يحيى إبراهيم مصطفى، حتى إنك تلحظ التأثر إن لم يكن النقل في المقدمة نفسها.

(١)المصدر نفسه ص ٨١٢

(٢) انظر المبحث السلبع الآتي من الفصل الثالث من دراستي هذه، وقارن بين مقدمة الدراستين: دراسة محمد يحيى إبراهيم ص أ – و، ودراسة احمد الزين علي ، ص أ – و.

المبحث السادس

تحقيق الجزء الخامس من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل

الباحث وطبيعة دراسته:

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير تقدم بها الباحث نبوي عشماوي محمد ، المعيد في كلية اللغة العربية بالقاهرة، إلى مجلس الأساتذة بجامعة الأزهر – قسم اللغويات، للحصول على درجة الماجستير وحصل عليها عام ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٦م.

وهي عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية – قسم الرسائل العلمية.

وقد تناول الباحث الجزء الخامس من كتاب التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل بالدراسة والتحقيق.

أقسام الدراسة:

قسم الباحث بحثه إلى قسمين: قسم للدراسة[١] وقسم للتحقيق[٢] فأما قسم الدراسة فقد كان بفهرسة مستقلة حتى صفحة ٨٥، ثم بدأ فهرسة جديدة مستقلة لقسم التحقيق.

وقسم الباحث الدراسة إلى أربعة فصول:

(١) ينظر التاج المكلل، الجزء الخامس، تحقيق: نبوي عشماوي محمد ، ص١ – ٨٦ (الدراسة).
(٢) المصدر نفسه، الجزء الخامس، تحقيق: عشماوي محمد ، ص ١ – ٧٤٩ (التحقيق)

الفصل الأول: تحدث فيه عن الزمخشري وكتابه المفصل.

الفصل الثاني: تحدث فيه عن عصر ابن هطيل، حياته، وآثاره العلمية.

الفصل الثالث: في التاج المكلل ووضح فيه:

سبب تأليفه – زمنه- اسم الكتاب ونسخه - نسبته لابن هطيل وقيمته العلمية وأشار إلى مصادره التي استقى المؤلف منها معلوماته، كما ألقى الضوء على منهج ابن هطيل في كتابه التاج وبين فيه منهجه وموقفه من الشواهد.

الفصل الرابع: قام فيه الباحث بعمل موازنة بين التاج المكلل وشرحين آخرين هما:

٣- عرائس المحصل من نفائس المفصل - للعالم العلامة فخر الدين الرازي المتوفى سنة (٦٠٦هـ).

٤- شرح العلامة ابن يعيش الحلبي المتوفى سنة (٦٤٣هـ).

ثم تلا ذلك التحقيق وهو القسم الثاني، وقد اعتمد الباحث على الأساس والقواعد التالية:

٨- كتابة النص بالقواعد الإملائية المعروفة اليوم، ولم يتقيد برسمه من المخطوط.

٩- حافظ الباحث على صورة النص كما وضعه مصنفه، وأما المواضع التي فيها تآكل أرضة فقد اعتمد في إكمالها على شرح الإيضاح لابن الحاجب؛ لأن ابن هطيل اعتمد على هذا الشرح كثيرا في شرحه للمكلل.

١٠- عندما كان يجد الباحث جملا غير مستقيمة كان يحاول أن يقومها بما يلائم السياق من زيادات ويضعها بين قوسين معقوفتين [ ] ويشير في الهامش إلى صورته الأولى.

١١- صوب الكلمات التي جاءت محرفة في النص ووضعها بين قوسين معقوفتين [ ] أيضا.

١٢- ضبط بالشكل ما يحتاج إلى ضبط.

١٣- أشار إلى انتهاء صفحة من الأصل وابتداء صفحة جديدة بوضع رقم الصفحة الجديدة في الهامش الأيمن للصفحة مع وضع خط مائل في وسط الكلام.

١٤- خرج الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية والأبيات الشعرية والأمثال والأقوال وترجم للأعلام والأماكن والبلدان والقبائل ثم قام بعمل فهرسة لكل ما سبق، إضافة إلى تميزه في الفهرسة عمن حققوا الأجزاء الأولى للمكلل بفهرسة المذاهب النحوية[1].

يمكن القول إن الباحث قد تأثر بمنهج الباحث أحمد الزين علي إلى درجة النقل المباشر .

(١) ينظر التاج ص ٧٢٢.

نسبة الأعلام وضبطها والأماكن والقبائل

قليلا ما نجد الباحث وقف عند الأعلام والبلدان، لذلك نجده وقف عند سبعين علما في رسالته كلها أما الأماكن والبلدان فلم يقف إلا عند ثلاثة عشر مكانا وقبيلة[1].

اللغويات والشواهد

بذل الباحث جهدا ملموسا في تخريج الشواهد الشعرية ونسبتها إلى أصحابها وضبطها وشرحها وكذلك الشواهد القرآنية، وقام بفهرستها في آخر الدراسة، وأما اللغويات فقد وضحها وشرحها ولم أجد عليه مأخذ في ذلك.

القضايا النحوية

تحدث الباحث عن كثير من القضايا النحوية كقضايا الخلاف، والقراءات القرآنية، ولغات العرب.

نتائج الدراسة

توصل الباحث إلى بعض من النتائج[2]، ومن تلك النتائج قوله: « اكتشاف عَلَم جديد من أعلام العربية المبرزين في القرن الثامن، وأوائل القرن التاسع الهجري» واعتقد أن الاكتشاف يكون لأول مرة، وقد سبق أن كشف من قبله اللثام عن هذا العالم اليمني الجليل.

(١) ينظر القسم الأول من تحقيق الجزء الخامس من كتاب التاج المكلل، ص .
(٢) ينظر المصدر نفسه ص ٣٧٤.

وقوله: « العثور على شرح من درر المفصل، له من المكانة والمنزلة العلمية بين كتب النحو ما يدعوا إلى دراسته»، وهذا أيضا عمل سبق بالحديث عنه من الدراسات السابقة.

كذلك بين الباحث أن ابن هطيل بصري ولا يستبعد تصويبه المذهب الكوفي أحيانا.

- استشهاد ابن هطيل بالآيات الشاذة[1]، أحيانا واعتقد أن عليه أن يقول القراءات الشاذة، لأنه لا توجد في القرآن الكريم آيات شاذة. كذلك استشهاده بشعر بعض المحدثين كشعر المتنبي.

- اهتمامه بالناحية الأدبية أكثر من تقريب القواعد النحوية والصرفية.

- كثرة نقله عن شرح ابن الحاجب على المفصل وشرح الكافية للرضي، واعتقد بأن هذه النتائج هي نفسها النتائج السابقة في دراسات الأجزاء السابقة.

مدى تغطية الفهارس للموضوع

قدم الباحث فهرسا للآيات القرآنية[2]، وآخر للأحاديث النبوية[3] وفهرسا لمصادر البحث[4] وفهرسا للأمثال والأقوال[5] وفهرسا للأشعار والأرجاز[6] وفهرسا للأعلام[7] وفهرسا للكتب[1] وفهرسا للقبائل والأماكن ونحوها[2] وفهرسا للتحقيق ويعني به الموضوعات[3]

(١) ينظر القسم الأول من تحقيق الجزء الخامس من كتاب التاج المكلل ص ٣٧٤.
(٢) ينظر المصدر نفسه ص ٣٨٣ – ٣٨٤.
(٣) انظر المصدر نفسه ص ٣٨٥.
(٤) انظر المصدر نفسه ص ٣٧٥ – ٣٨١.
(٥) انظر المصدر نفسه ص ٣٨٦.
(٦) انظر المصدر نفسه ص ٣٨٧ – ٣٨٨.
(٧) انظر المصدر نفسه ص ٣٨٩ – ٣٩٠.

من سلبيات الدراسة

- الاعتماد على نسخة واحدة.

- عدم ضبط النص بالشكل.

- عدم السير على ترقيم واحد من أول الرسالة إلى آخرها.

- السير على المنهج نفسه المتبع في الدراسات السابقة للأجزاء السابقة.

مدى تحقيق العنوان

وقف الباحث على نسبة الكتاب لصاحبه، واكتفى بما هو موجود في مقدمة عنوان المخطوط (نسخة تيمور) بدار الكتب المصرية، مثله مثل الباحثين السابقين الذين تناولوا بالدراسة والتحقيق الأجزاء الأولى من التاج، إلا أن الباحث عزز من الأدلة الدالة على نسبة الكتاب لصاحبه وذلك بما ذكره بأن الشوكاني في البدر الطالع والبغدادي في هدية العارفين وعمر رضا كحالة في معجم المؤلفين وخير الدين الزركلي في الأعلام، كل هؤلاء ذكروا أن لابن هطيل شرحا على المفصل ولكنهم لم يعينوا اسمه، ولو قدر الباحث أن يأتي بنصوص أو إحالات من نحاة عاصروا ابن هطيل أو جاءوا بعده وأشاروا إلى اسم الكتاب لكان ذلك أوثق

(١) انظر المصدر نفسه ص ٣٩١.
(٢) انظر المصدر نفسه ص ٣٩٢.
(٣) انظر المصدر نفسه ص ٣٩٣ – ٣٩٥.

وأضح علميا، وهذه سمة غالبه عند الباحثين في هذا الكتاب بأجزائه السابقة ومأخذ يؤخذ عليهم.

مدى دقة كتابة النص

ضبط الباحث المتن، ولم يضبط الشرح بالشكل، وعمله الأساس هو تحقيق الشرح، فمن باب أولى أن يضبطه بالشكل ليكون أوثق وأصح وبعيدا عن اللبس.

لقد فصل الباحث بخط بين متن المؤلف (الزمخشري) والشارح (ابن هطيل) وهذا شيء طيب وإيجابي.

واعتمد الباحث على نسخة دار الكتب المصرية- نسخة تيمور- كما اعتمد عليها السابقون ولم يشر إلى النسخ الأخرى كنسخة الجامع الكبير بصنعاء، ولا يجوز الاعتماد على نسخة واحدة إذا كان هناك أكثر من نسخة ويمكن الحصول عليها.

المبحث السابع

الجزء السادس من التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل ، قسم الحروف

الباحث وطبيعة الدراسة

هذه الدراسة قام بها الباحث محمد يحيى إبراهيم مصطفى إبراهيم المعيد في كلية اللغة العربية بالزقازيق، حيث تقدم بها إلى جامعة الأزهر - كلية اللغة العربية بالقاهرة قسم اللغويات، للحصول على درجة الماجستير عام ١٤٠٧هـ الموافق ١٩٨٦م.

وهذه الدراسة عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة - قسم الرسائل العلمية تحت الرقم العام (١٤٤٠ ماجستير).

وقد تناول الباحث كتاب التاج المكلل. بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب، القسم الثالث وهو قسم الحروف حيث بلغ عدد صفحات هذه الدراسة خمسمائة وخمسا وخمسين صفحة.

أقسام الدراسة:

قسم الباحث بحثه هذا إلى قسمين: القسم الأول قسم الدراسة، والثاني قسم التحقيق، فأما قسم الدراسة فقد تناول فيه الباحث أربعة فصول:

الفصل الأول: تحدث فيه عن الزمخشري، من حيث نسبه ومولده ونشأته العلمية، وعزوبته، واعتزاله، وصفاته، وأساتذته وتلاميذه، وآثاره العلمية ثم وفاته.

الفصل الثاني: تناول فيه المفصل من حيث:

١- قيمته العلمية بين كتب النحو.

٢- شروح المفصل.

والفصل الثالث: تناول فيه عصر العلامة ابن هطيل من حيث الحياة السياسية والحالة الاجتماعية والثقافية، ثم تناول الحديث عن المؤلف من حيث اسمه ونسبه، ومولده، ونشأته العلمية، ومذهبه الاعتقادي، وأساتذته، وتلاميذه، ثم تحدث عن منزلته ونشاطه العلمي، وكذا موقفه من الشعر، ثم ذكر آثاره ومصنفاته العلمية، ثم وضح مذهبه النحوي وسنة وفاته.

أما الفصل الرابع: فقد دار في التاج المكلل بجواهر الآداب، حيث وضح فيه:

١- توثيق نسبة الكتاب إلى صاحبه من خلال كتب التراجم

٢- سبب تأليف الكتاب.

٣- زمن تأليف الكتاب.

٤- سبب تسمية الكتاب.

٥- منهج العلامة ابن هطيل في التاج المكلل بجواهر الآداب.

٦- المصادر التي استقى منها المؤلف معلوماته.

٧- موقف ابن هطيل من الشواهد.

٨- موازنة علمية بين التاج المكلل، وبين كل من:

أ- عرائس المحصل للفخر الرازي.

ب- شرح العلامة ابن الحاجب المسمى بالإيضاح.

٩- وصف المخطوطة المعتمد عليها في التحقيق.

وأما القسم الثاني فقد جعله الباحث تحقيقاً للقسم الثالث من كتاب التاج المكلل، وهو قسم الحروف.

مدى تحقيق العنوان ونسبة الكتاب لصاحبه

أما العنوان فلم يذكر الباحث عنه شيئا وأما نسبة الكتاب لصاحبه، فقد أضاف الباحث عن السابقين دليلين هما:

- ما دام الكتاب لم ترد فيه نصوص لعلماء جاءوا بعد الفترة الزمنية التي عاش فيها ابن هطيل فهذا دليل لترجيح نسبة الكتاب إلى صاحبه[1].

(١) ينظر التاج المكلل ص ٤٠.

- أشار الشوكاني في البدر الطالع أن ابن هطيل كان مدينا لمطالعة شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، وهذا واضح جدا في كتابه التاج المكلل مما يستأنس به على صحة نسبة الكتاب إلى ابن الحاجب[1].

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث على نسخة وحيدة وهي نسخة تيمور رقم (١٥٩ نحو تيمور) بدار الكتب المصرية وهي ليست بخط المؤلف ولا أحد من أبنائه لكنها بخط الناسخ (احمد ابن إسماعيل بن محمد تيمور) وكتبت في العشر الثانية من شهر ذي القعدة سنة (٨٠٥هـ) وذكر الباحث أنها فريدة وأنه حاول العثور على نسخة أخرى لمقابلتها ولكن ذلك لم يتيسر[2]، وكما ذكرت سابقا فإن هذا الكتاب له نسخة أخرى في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء، تحت رقم (١٠٠٠ نحو) وعدم اقتنائها من قبل المحقق لمقابلة النسخة التي بحوزته يقلل من مدى دقة كتابة النص.

- أحسن ما فعله الباحث أنه ضبط نص الزمخشري بالشكل كاملا، وضبط كذلك نص الشارح ابن هطيل بالشكل كاملا، وهذا يقوي دقة الكتابة للنص.

(١)ينظر التاج المكلل ص ٤٠.

(٢) المصدر نفسه

- اعتمد الباحث على المفصل نفسه أحيانا وعلى شرح ابن الحاجب في معرفة بعض الكلمات غير الواضحة، ولم يعتمد على شرح الرضي رغم أن ابن هطيل اعتمد كثيرا على شرح الرضي كما ذكر ذلك الشوكاني[1].

إيجابيات الدراسة

- قلة الأخطاء اللغوية والإملائية والطباعية.

- حسن التقسيم والتنظيم للجزء المحقق بوضع خطوط فواصل بحيث قسمت الورقة إلى ثلاثة أقسام، القسم الأول: المتن، والقسم الثاني: الشرح، والقسم الثالث: التحقيق.

- خدمة النص، وذلك من خلال إكمال الأبيات الشعرية التي جاءت عند ابن هطيل مبتورة، ونسبتها إلى قائليها بالرجوع إلى دواوينهم أو إلى المصنفات التي جاء فيها ذكر الشواهد الشعرية كخزانة الأدب للبغدادي ومعجم شواهد العربية لعبد السلام هارون.

- ضبط النصوص وضبط كل كلمة قد تحتمل قراءة أخرى أثناء التحقيق.

- دقة ضبط الشواهد القرآنية والشعرية من الفهارس.

- السير على ترقيم واحد من أول الدراسة إلى آخرها مبتعدا عن الترقيم المكرر القائم على استقلالية ترقيم الدراسة، ثم استقلالية ترقيم التحقيق.

(١) ينظر البدر الطالع للشوكاني ٤٩٣/١.

- كفاءة المصادر التي اعتمد عليها الباحث، حيث كان يُرجِع كل كلام إلى مصدره الأصلي.

سلبيات الدراسة

- كثرة الاعتماد والتقليد للمعلومات والموضوعات المتناولة في قسم الدراسة على التحقيقات السابقة أو المتزامنة لهذه الدراسة للأقسام السابقة من شرح ابن هطيل للمكلل.

- عدم وجود مقارنة أو موازنة بين شرح ابن هطيل وشارح آخر أو شراح آخرين غير الذي وازن بينهم أصحاب التحقيقات السابقة للأجزاء السابقة للمكلل.

- عدم التركيز على النتائج المتوصل إليها بحيث يبين أمورا اختص بها ابن هطيل وتميز بها عمن سواه من شراح المفصل.

- عدم دقة كتابة اسم مؤلف الكتاب أحيانا كقوله: الفوائد الضيائية لنور الدين عبد الرحمن الحاجي[1] والصحيح نور الدين عبد الرحمن الجامي.

- عدم ذكر اسم شارح الكتاب أحيانا مع لقبه فيتوهم اسم الكتاب كقوله شرح المفصل لابن يعيش[2] دون أن يذكر الحلبي فلا يعلم أهو ابن يعيش الحلبي أم ابن يعيش الصنعاني ؟.

- عدم ضبط أسماء بعض الكتب في الهامش أو في متن المخطوط المحقق كقول الشارح: « وهو الذي في الصحاح »[1] فهل تُقرأ (الصحاح) بفتح الصاد أو الصحاح كما هو شائع بكسر

(١) ينظر التاج ص ٥٤٦.
(٢) ينظر التاج المكلل ص ٣٥٥.

الصاد والصواب فتح الصاد حيث تركها الباحث بدون ضبط رغم أنه يضبط كل كلمة تحتمل اللبس وذكرها أيضا المحقق في الهامش بدون ضبط.

- لم يحاول الباحث أن يقف في قسم الدراسة أو النتائج على آراء ابن هطيل التي تميز بها ولكنه ذكر كلاما عاما بأن ابن هطيل كان أحيانا يبدي رأيه أو يرجح موقف فريق على آخر[٢].

- لم يبين الباحث أن ابن هطيل استقى أفكاره النحوية والصرفية من خلال أمهات الكتب ومن أهمها شرح ابن الحاجب للمفصل، وشرح الكافية للرضي[٣].

(١) المصدر نفسه ص ٤٥٠.
(٢)المصدر نفسه ص ٥٠٩.
(٣) المصدر نفسه ص ٥٠٨

المبحث الثامن

تحقيق الجزء الأول من كتاب

المكلل بفرائد معاني المفصل

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الرسالة العلمية عبارة عن دراسة وتحقيق للجزء الأول من كتاب المكلل بفرائد معاني مفصل الزمخشري الذي صنّفه الإمام النحوي اليمني المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى- المتوفى سنة (ت ٨٤٠هـ)، وهذه الرسالة عبارة عن رسالة دكتوراه تقدم بها الباحث عبده علي مريش إلى مجلس كلية اللغة العربية بالقاهرة بجامعة الأزهر الشريف بجمهورية مصر العربية، وأشرف عليه كل من الأستاذ الدكتور/ إبراهيم حسن إبراهيم والأستاذ الدكتور/ محمد فائز زكي دياب، وقد حصل الباحث بهذه الرسالة على درجة الدكتوراه عام ١٩٨٦م.

وقعت هذه الرسالة العلمية في مجلدين كبيرين بلغ عدد صفحاتها ألفا ومائتين وإحدى وسبعين صفحة، وهذه الرسالة عبارة عن مخطوطة وتوجد نسخة منها محفوظة بالمكتبة المركزية بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

أقسام الرسالة ومضمونها

تكونت هذه الرسالة من قسمين:

القسم الأول: وهو خاص بالدراسة، ويتضمن تمهيداً وخمسة فصول:

التمهيد: وفيه ألقى الباحث نظرة سريعة على أهم مؤثرات الزمخشري والحركة العلمية والفكرية بوجه عام والنحوية بوجه خاص، مبرزاً الناحية المنهجية لكتاب المفصل الذي جمع المادة النحوية على نسق لم يُسبق إليه.

الفصل الأول: بعنوان (مع الإمام المهدي) وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ويتناول عصر الإمام المهدي من الناحيتين: السياسية والاجتماعية، وأثر هاتين الناحيتين على الجوانب الثقافية والعلمية في عصره، وتحدث الباحث فيه بوجه خاص عن مظاهر التفكير النحوي في اليمن في هذا العصر.

والمبحث الثاني: يشمل تعريفاً بالإمام المهدي من جهة اسمه ونسبه وصفائه ومولده ونشأته، ودعوته للإمامة ومكانته العلمية، وشيوخه وتلاميذه، وملامح منهجه الفكري العام، وختم هذا المبحث عن شعره، وحِكَمه، ومؤلفاته، ثم وفاته.

الفصل الثاني: جعله الباحث بعنوان (منهج الشارح ومصادره في كتاب المكلل، وتحدث أولاً عن منهجه في كتابه (المكلل) ثم تعرض ثانياً للحديث عن مصادره.

الفصل الثالث: وعنوانه (موازنة بين المكلل وبعض الشروح الأخرى) حيث وازن بين المكلل والتخمير للخوارزمي وشرح ابن يعيش وشرح ابن الحاجب الموسوم بالإيضاح.

الفصل الرابع: تحت عنوان (أدلة الصناعة في كتاب المكلل) وفيه تحدث عن موقف المرتضى من السماع والقياس والإجماع، والعلة النحوية، وقضية الشواهد (القرآن الكريم – الأحاديث النبوية – الأمثال وكلام العرب، الشواهد الشعرية).

الفصل الخامس: بعنوان (شخصية الشارح ومنهجه النحوي) وكشف فيه عن شخصية الإمام المهدي من خلال موقفه من الآراء ومناقشتها وموقفه من مدرستي البصرة والكوفة، ثم وقف الباحث وقفة مع مكلل المرتضى حيث أبان الباحث فيها مآخذه على المرتضى ـ في كتابه المكل كعدم دقته في نسبة بعض الآراء لأصحابها وسهوه في ضبط بعض الآيات القرآنية الكريمة، وخطأه في نسبة بعض الأبيات إلى قائليها، وأنه لم يكن دقيقاً في ضبط بعض الأعلام، وأيضاً بعض الألفاظ اللغوية.

وقد وقع قسم الدراسة في رسالة الباحث في ١٨٩ صفحة.

القسم الثاني: التحقيق، حيث قدم الباحث متن الجزء الأول من المكلل للمرتضى ـ محققاً تحقيقاً علمياً.

ثم الخاتمة، وتضمنت أهم النتائج إلى توصل الباحث إليها من خلال البحث.

ثم الفهارس.

من إيجابيات الرسالة

١- اتسمت هذه الرسالة باللغة العالية المحلقة الواضحة المترابطة مما يدل على تمكُّن الباحث من زمام اللغة إلى حد كبير.

٢- مما تميز به قسم التحقيق واستوقفني تحقق الباحث من صحة نسبة الآراء إلى أصحابها والرد على المرتضى وتخطئته في عدم صحة ما ذكره وهذا التحقق قليلاًما لاحظته في التحقيقات التي وقفت عليها في دراستي هذه.

٣- أشار الباحث في قسم الفهارس أن فهارسه تختص فقط بما ذكر في متن شرح المرتضى-[1]، وهذه ملاحظة وإشارة لم أجدها في غير هذه الرسالة؛ إذ يُتوهم أن الفهارس تشمل كل ما ذكر في الرسالة متنها وهامشها فيختلط الأمر على من يريد أن يستفيد منها.

٤- استقلالية الترقيم بحيث كان لكل قسم ترقيمه الخاص به.

(١) انظر المكلل بفرائد معاني المفصل، ٩٩٥/١.

من سلبيات الرسالة

مما أخذته على الباحث ما يأتي:

١ – عدم توضيحه وتفسيره في قسم الدراسة لبعض المفردات أو الأسماء الغريبة التي بحاجة إلى تفسير لمعرفة ماهيتها ودلالتها حيث ينقل كلاماً نصاً أو بالمعنى وترد في بعض ألفاظه بعض الغموض فلا يفسره في الهامش ومن ذلك مثلاًقوله: «وقد أحضر الكتاب مرفوعاً بالطلبجانة»[١] فما الطلبجانة[٢]؟

٢- إصداره أحكاماً مسبقة من غير دليل ومن غير دراسة فاحصة ودقيقة، كحكمه أن النحو في اليمن ظل على الدوام يمثل الجانب الاختياري وليس فيه تميُّز يذكر عن المدارس النحوية المشهورة فلا توجد له خطوات جديدة تستحق التسجيل[٣].

فإصدار حكم كهذا – في نظري- يحتاج إلى دراسة الآراء الجديدة لنحاة اليمن جميعها ومعرفة جوانب تميزنحاة اليمن عن غيرهم شرحاً وأسلوباً ومنهجاً، ومن ثم إصدار حكم في ذلك أما إصدار هذا الحكم من خلال دراسة نحوي يمني واحد فقط وهو الإمام المرتضى فأمر غير مقبول علمياً ولا منطقياً.

(١) المصدر السابق نفسه، ١/١٥ قسم الدراسة.

(٢) الطلبجانة كلمة غيرعربية ولم أجدها في المعاجم العربية ، ويبدو أنها وعاء كبير منمق توضع فوقه الهدية عند تقديمها للملك رفعا لشأن الهدية، هكذا يظهر لي المعنى من السياق، والله أعلم.

(٣) المكلل بفرائد معاني المفصل، ١/٢٠ قسم الدراسة.

يلاحظ على الخاتمة أنها جاءت نهاية التحقيق، ونتائجها إنما كانت مقصورة على ما توصلت إليه دراسة الإمام المرتضى وكتابه المكلل محل هذا البحث، فمن باب أولى أن تكون الخاتمة تابعة لقسم الدراسة إذ لم يضف فيها من النتائج شيئا غير ما ذكره في قسم الدراسة.

ومما أخذته عليه في جانب اللغة أمرين هما:

١- قوله: « تناول بإيجاز عصره من النواحي السياسية والاجتماعية، وأثر هاتين الناحيتين على الجوانب الثقافية والعلمية»[١] والصواب: من الناحيتين: السياسية والاجتماعية.

قوله: « وهذا التركيب يقوى في المناطق الواقعة شمال البلاد وشرقها وجنوبها حيث تشح الأمطار»[٢] والصواب: الواقعة شمالي البلاد وشرقها وجنوبها، يقول الدكتور مازن المبارك: «قل جنوبي البلاد ومثلها شمالي البلاد ولا تقل: جنوب البلاد، نقول: تمتد سورية من جنوبي تركية إلى شمالي الجزيرة العربية، وأما الجنوب والشمال فاسمان لريحين معروفتين»[٣].

(١) المصدر السابق نفسه، المقدمة، ص ب.
(٢) المصدر السابق نفسه، التمهيد، ص ١٣.
(٣) نحو وعي لغوي للدكتور مازن المبارك، ص ١٩١.

الفصل الرابع

تحقيق شروح ملحة الإعراب

وشروح مصنفات نحوية أخرى

تكوّن من مدخل وخمسة مباحث:

مدخل : شُرّاح ملحة الإعراب.

المبحث الأول: المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة.

المبحث الثاني: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل ت٨١٢ هـ.

المبحث الثالث: تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب لبحرق الحضرمي ت٩٣٠ هـ.

المبحث الرابع: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري لابن دعسين ت ١٠٠٦ هـ.

مدخل

شراح الملحة

لقد شرح ملحة الإعراب كثير من النحاة ومنهم:

(١) أبو محمد القاسم الحريري (ت ٥١٦هـ) ناظم ملحة الإعراب نفسه.[١]

(٢) أبو العباس أحمد المبارك الحوفي (ت٦٦٤هـ)[٢].

(٣) بدر الدين محمد بن مالك المدعو ابن الناظم له شرح ألفية ابن مالك وشرح الملحمة[٣].

(٤) محمد بن حسن بن سباع الصائغ (ت٧٢٢هـ) وسمّى شرحه: اللمحة في شرح الملحة[٤].

(٥) أبو المحاسن عبدالله بن عبدالحق: فرغ شرحه سنة ٧٧٥هـ[٥].

(٦) ابن الوكيل أحمد بن موسى (ت ٧٩١هـ) اختصر الملحة وشرحها[٦].

(٧) عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي (ت ٨٠٢هـ) نظم مقدمة أبن بابشاذ في ألف بيت وله شرح ملحة الإعراب[١].

(١) انظر (شرح ملحة الإعراب) للحريري، تحقيق: د/ فائز فارس، جامعة اليرموك – أربد – الأردن، دار الأمل للنشر، ط ١٩٩٩١م

(٢) انظر كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى حاجي خليفة ص١٨١٧، استانبول ط١٩٤١م.

(٣) بغية الوعاة ٢٢٥/١.

(٤) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، نقل عبدالتواب رمضان، عناية الجامعة العربية، ١٥٣/٥.

(٥) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية، مصر – القاهرة ١٣٥٠هـ.

(٦) بغية الوعاة ٣٩٣/١.

(٨) أحمد بن حسين بن سلاّل الرملي (٨٤٤هـ)[٢].

(٩) عبدالله بن أحمد بن عيسى المرادوي المقدسي: فرغ من شرحه سنة (٨٤٩)[٣].

(١٠) محمد بن احمد سعيد الحفصي المرادي المقدسي: ألف شرحه سنة (٨٤٩)[٤].

(١١) الشيخ سريحا بن محمد سريحا المصري (ت ٨٨٨هـ) وسماه: " منحة الإعراب"[٥].

(١٢) علي بن محمد علي القرشي الفلصاوي (ت ٨٩١هـ)[٦].

(١٣) جلال الدين السيوطي(ت ٩١١هـ) وهو مزدوج[٧].

(١٤) جمال الدين محمد بن عمر بحرق الحضرمي (ت ٩٣٠هـ) وسمى شرحه: تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب[٨].

(١٥) عبدالله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢هـ) سمى شرحه: كشف النقاب ومنه نسخ خطية كثيرة في مكتبات كثيرة[٩].

(١٦) عبد المجيد أحمد المعافى ألف شرحه سنة ١٠٢٦هـ[١].

---

(١) شذرات الذهب ١٧/٧، كشف الظنون ١٨/٧.
(٢) المصدر نفسه ٧/ ٢٤٨، ٢٤٩، كشف الظنون ١٨/٧.
(٣) انظر كشف الظنون ١٨/٨
(٤) تاريخ الأدب العربي ١٥٣/٥.
(٥) كشف الظنون ١٨/٨.
(٦) تاريخ الأدب العربي ١٥٣/٥.
(٧) انظر كشف الظنون ١٨/٧، تاريخ الأدب العربي ١٥٣/٥.
(٨) انظر تحقيق تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب لبحرق الحضرمي رسالة ماجستير – جامعة الجزيرة، مطبوع، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٢م.
(٩) شذرات الذهب ٣٦٦/٧، ٣٦٧، تاريخ الأدب العربي ١٥٣/٥.

(١٧) عبدالملك بن دعسين (ت ١٠٠٦هـ) سمى شرحه: "منحة الملك الوهاب"[٢]

(١٨) إسماعيل بن أحمد المحلاوي سمى سرحه: "مفتاح الألباب"[٣]

(١٩) مصطفى بن محمد بن محب الدين[٤].

(٢٠) محمود الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) وسمى شرحه "الطرة على الغرة" وقد نشر في دمشق سنة ١٣٠١هـ[٥].

(١) تاريخ الأدب العربي ١٥٤/٥.
(٢) المرجع نفسه ١٥٤/٥.
(٣) المرجع نفسه ١٥٤/٥.
(٤) المرجع نفسه ١٥٤/٥.
(٥) المرجع ا نفسه ١٥٤/٥.

المبحث الأول

المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة (ت ٦٦٩- ٧٤٩هـ)

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن رسالة دكتوراه تقدم بها هادي عبدالله ناجي إلى مجلس كلية الآداب في جامعة بغداد ، وحصل بها الباحث على درجة الدكتوراه عام ١٩٩٩ م ، وقد أشرف عليها الأستاذ الدكتور/ حاتم صالح الضامن.

أقسام الدراسة:

قسم الباحث دراسته إلى بابين:

الباب الأول : تكون من تمهيد وفصلين ، فأما التمهيد فقد تحدث الباحث فيه عن الحياة السياسية والفكرية في عصر الإمام يحيى بن حمزة ، وأما الفصل الأول فقد تحدث الباحث فيه عن حياة الإمام يحيى بن حمزة ومصنفاته ، وذلك من حيث: اسمه ونسبه، أسرته، مولده ونشأته، مذهبه الديني، توليه الإمامة، شيوخه وتلاميذه، معاصريه، ومنزلته العلمية، ثم مصنفاته، وأخيرا وفاته.

وأما الفصل الثاني فقد خصصه الباحث للحديث عن المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي، حيث بدأه بمدخل ثم تناول :

- منهج العلوي في شرحه للجمل.
- طريقة شرحه للأبواب.
- سمات منهجه.
- مصادره وكيفية تعامله معها.
- أهم مصادره التي ذكرها.
- نقده لمصادره.
- موقفه من الفلاسفة.
- موقفه من كتاب الجمل.
- مذهب العلوي النحوي:

أولا المسائل الخلافية

ثانيا: المصطلحات النحوية

ثالثا الشواهد:

- القرآنية
- القراءات القرآنية

- الأحاديث النبوية
- الشواهد النثرية
- الشواهد الشعرية
- مآخذ على كتاب المنهاج
- أهمية الكتاب
- وصف المخطوطة
- منهج التحقيق

الباب الثاني: التحقيق

من إيجابيات الدراسة

تميزت الدراسة بجزالة الألفاظ وحسن السبك وقوة التماسك والترابط وحسن التقسيم، كما تميزت بتناول مصنف نحوي مهم وجليل الفائدة ألا وهو شرح الإمام يحيى بن حمزة العلوي لجمل الزجاجي ، وتأتي أهمية الشرح من أهمية الكتاب (الجمل) وكذا من الشارح (العلوي)الذي يعد علما من أعلام العربية في عصره.

مآخذ على الدراسة

خلت الدراسة من كثير من المآخذ عدا بعض الأمور الطفيفة التي ذِكرها لا يؤثر على جهد المحقق الذي هو محل تقدير، ومن تلك المآخذ:

- ذكر المحقق بعض مصنفات العلوي النحوية وأغفل بعضها ، حيث ذكر المحقق[1]:
- كتاب الأزهار الصافية شرح الكافية
- الحاصر في شرح مقدمة طاهر
- المحصل شرح أسرار المفصل
- المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي

وأغفل كتابا نحويا مهما للإمام يحيى بن حمزة وهو الحاصر لفوائد المقدمة.

- نسب الباحث مصنفا نحويا للإمام يحيى بن حمزة وهو كتاب (إكليل التاج وجوهرةُ الوهاج) [2] وهذا الكتاب ليس للعلوي ولكنه للإمام أحمد بن يحيى المرتضى.

(١) انظر المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي ٨٩.
(٢) المصدر نفسه ٩١.

المبحث الثاني

عمدة ذوي الهمم

على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل

الباحث وطبيعة دراسته

هذه الدراسة عبارة عن رسالة ماجستير، تقدم بها الباحث محمد صلاح الدين حنطاية إلى مجلس كلية الآداب واللغات والتربية بالجامعة اليمنية بصنعاء، وهي إحدى الجامعات في اليمن، وحصل بها على الماجستير عام ألف وتسعمائة وثمانية وتسعين للميلاد واشرف عليها الدكتور نوري ياسين الهيتي، وهذه الدراسة موجودة في مكتبة الجامعة اليمنية بصنعاء.

مؤلف هذا الكتاب هو العلامة اليمني المشهور بسيبويه اليمن علي بن محمد بن سليمان (ابن هطيل المتوفى سنة ٨١٢هـ).

أقسام الدراسة ومضمونها

تكونت هذه الدراسة من قسمين:

فأما القسم الأول فهو قسم الدراسة، وقد تكوّن من مائة وإحدى وسبعين صفحة، ومن أربعة فصول:

فأما الفصل الأول فقد جاء في مبحثين: الأول منهما درس فيه الباحث الشيخ طاهر بن أحمد وآثاره النحوية، والثاني درس فيه مقدمة ابن بابشاذ وجهود العلماء فيها.

وأما الفصل الثاني فقد تناول الباحث فيه بالدراسة عصر ابن هُطيل شارح محسبة ابن بابشاذ، وهذه المحسِّبة هي مقدمة في النحو ويقصد بها الكافية التي تكفيك عن غيرها.

وقد تكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث: الأول عن الحياة السياسية، والثاني عن الحياة الاجتماعية، والثالث عن الحياة الثقافية.

أما الفصل الثالث فقد كان عن ابن هُطيل النحوي اليمني شارح المحسبة، وقد تكون من ثلاثة مباحث:

الأول : حياة ابن هُطيل العامة

الثاني : حياته العلمية

الثالث : أقرانه وعلماء عصره.

وأما الفصل الرابع فقد كان عن منهج ابن هُطيل وطريقته في الشرح والتعليق، وقد تكوّن من خمسة مباحث:

الأول تناول أسلوب ابن هُطيل وطريقته في الشرح والتعليق.

والثاني تناول موقف ابن هُطيل من أصول النحو.

والمبحث الثالث تناول موقف ابن هُطيل من المدارس النحوية ومذهبه النحوي.

والمبحث الرابع: موقف ابن هُطيل من ابن بابشاذ.

والمبحث الخامس تناول مصادر ابن هُطيل في الشرح وموازنته بالشروح الأخرى.

وأما القسم الثاني فهو قسم التحقيق، ووقع في (٢٥٢) صفحة.

من إيجابيات هذه الدراسة

تتمثل أول إيجابية لهذه الدراسة في كون الباحث تناول بالدراسة نحويا يمنيا ومحقّقاً لكتابه النحوي الموسوم بـ (عمدة ذوي الهمم على المحسبة) لابن هُطيل اليمني المعروف بـ (سيبويه اليمن)، وهو كتاب جليل القدر عظيم الفائدة، صبّ ابن هُطيل فيه خلاصة فكره النحوي.

كما أن الباحث قدّم هذا الكتاب محققاً يسهل قراءته والانتفاع به وقام بتخريج الشواهد الشعرية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأمثال العربية والقراءات القرآنية وأقوال الصحابة والأقوال المأثورة وغيرها.

من سلبيات هذه الدراسة

من أكبر سلبيات هذه الدراسة رداءة الطباعة وكثرة الأخطاء الطباعة والإملائية، وكذا الإدلاء بمعلومات غير موثقة، كقول الباحث:«المُحسِّبة اسم فاعل من حسبك كذا أي كفاك».

والذي يبدو لي أن المُحسِّبة اسم فاعل من الفعل حسَّب يُحَسّبُ فهي مُحَسّبة؛ لأن اسم الفاعل مشتق، والمشتق باتفاق النحاة واللغويين أصله الفعل على رأي الكوفيين، والمصدر على رأي البصريين[1]، و(حسبك) لا هي بفعل ولا مصدر، فحسْبك اسم يُعرب بحسب موقعه في الجملة وله معنيان الأول "كفاية" كقولك مررت بتلميذ حسبك من تلميذ، فهي هنا بمعنى كفاية وتعرب صفة، والمعنى الآخر "لا غير" كقولك: رأيت تلميذاً حسبُ أي لا غير وتعرب أيضاً في المثال المذكور نعتاً[2].

وقد ذكر الباحث أن المُحسِّبة تعني الكافية وأنها مستوحاة هي وكتاب المحتسب لابن جني من هذا المعنى، فالقياس في اشتقاق (المُحسِّبة) هو من الفعل الرباعي حسَّب، فإن كانت (المُحسِّبة) اسم فاعل من (حسبك) شذوذاً فما المصدر الذي اعتمد عليه الباحث في ذلك ؟! وإن كان ذلك سماعاً فأيضاً ما المصدر المعتمد في ذلك ؟ حيث لا نجد المحقق مشيرا في الهامش إلى شيء من ذلك.

ومن سلبيات هذه الدراسة أيضاً أنها تفتقد كثيراً إلى الضبط ولاسيما ضبط النصوص المقتبسة شعرها ونثرها وكذا الأعلام بأنواعها.

كذلك قال الباحث:« تحقيق ودراسة»[3] والذي يظهر لي أن يقول: دراسة وتحقيق؛ لأن الدراسة جاءت أولاً ثم تلاها التحقيق، وإن كان الواو لا يدل على الترتيب عند النحاة فإن السياق يدل على ذلك.

(١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، ص ٣٤٦.
(٢) انظر موسوعة النحو والصرف والإعراب لإميل يعقوب، ص ٢٨١.
(٣) انظر عمدة ذوي الهمم، صفحة العنوان.

المبحث الثالث

تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب

في شرح ملحة الإعراب

الباحث وطبيعة دراسته

قام بتحقيق هذا الكتاب الموسوم بـ(تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب) الباحث اليمني بشير عبدالله المساري، حيث تقدم بهذا التحقيق كدراسة أكاديمية (رسالة علمية) للحصول على درجة الماجستير، وذلك إلى مجلس كلية التربية – حنتوب- بجامعة الجزيرة بجمهورية السودان الشقيق، وحصل على الدرجة المطلوبة عام ٢٠٠٢م، والكتاب مطبوع ويباع في المكتبات ويوزع في مكتبة الإرشاد بصنعاء.

وهذا الكتاب أصله مخطوط ألفه العلامة النحوي اليمني محمد بن عمر بحرق الحضرميّ المتوفى سنة ٩٣٠هـ.

أقسام هذه الرسالة العلمية

تكونت من قسمين:

الأول: قسم الدراسة، حيث تناول الباحث فيه الملحة وناظمها (الحريري)؛ فذكر اسمه ونسبه ثم (الملحة) ومعناها ثم (الملحة) قصتها وأسباب تأليفها ثم مكانة الحريري من النظم النحوي ثم شُراح الملحة.

ثم عرف بالشارح جمال الدين بحرق الحضرمي ذاكراً حياته وآثاره العلمية ثم عرّف بكتاب (تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب) من حيث طريقة الشارح ومنهجه في الكتاب الذي يتلخص في الآتي:

١- الأسلوب التعليمي والتقسيم المنهجي.

٢- التركيز والإيجاز.

٣- السهولة والوضوح.

٤- نظرية العامل والعلة النحوية.

٥- اعتماد الشواهد القرآنية والشعرية.

٦- أهمية الكتاب وقيمته العلمية.

٧- مقارنة بين شرح الحريري وشرح بحرق (على مُلحة الإعراب).

ثم تحدث الباحث عن معالم التحقيق ودواعيه من حيث وصف النسخ التي اعتمد عليها في التحقيق وهي أربعٌ، ثم مصطلحات ورموز التحقيق، وقد وقع القسم الأول في ثلاث وستين صفحة.

وأما القسم الثاني فقد وقع في مائتين وثلاثة وسبعين صفحة تناول الباحث فيه تحقيق شرح العلامة بحرق لمنظومة الحريري (ت٥١٦هـ) الموسومة بملحة الإعراب.

من إيجابيات الدراسة

(١) دقة الطباعة، وضبط الشواهد بأنواعها والأعلام وتخريج الشواهد بأنواعها وكذا الأعلام والتعليق والشرح لما يحتاج إلى تعليق أو شرح وندرة الأخطاء الإملائية والنحوية واللغوية.

(٢) الالتزام بقواعد التحقيق من غير إحداث أي تغيير في المتن أو تدخل في المتن حيث كان عمل المحقق كله في الهامش.

(٣) الاعتماد على أربع نسخ مخطوطة مختلفة من حيث الناسخ وتاريخ نسخها، حيث تعود أقدم نسخة إلى عام ١١٥٦هـ، إضافة إلى نسخة حديثة مطبوعة أدخلت من ضمن النسخ المعتمد عليها.

من سلبيات هذه الدراسة

١- التوهم في بعض الاستعمالات اللغوية كقول الباحث:«فإن أخطأت فمن عند نفسي، وإن أصبتُ فبتوفيق من الله – تعالى- وفضله ومن ثم بفضل الأستاذين»[١].

والصواب فيما يبدو لي أن يقول: (وإن أصبتُ فبتوفيق من الله – تعالى- وفضله ثم بفضل) وليس (ومن ثم بفضل) حيث إن حروف الجر لا تدخل على الحروف وتعمل فيها ولكنها تدخل على الأسماء، فتلاحظ أن الباحث أدخل حرف الجر (من) على (حرف العطف ثم)، وإن قيل إن الباحث أراد (ومِنْ ثَمَّ) على اعتبار أن ثَمَّ بفتح الثاء ظرف مكان بمعنى (هناك) كقوله تعالى: (مُطَاعٍ ثَمَّ أَمِينٍ)[٢] فأرُدُّ على ذلك بأن المعنى لا يستقيم؛ إذ كيف يكون المعنى: ومِن هناك بفضل الأستاذين ؟!

٢- ومن ذلك أيضاً قول الباحث:«إلا أنك لا تجد أياً منها قد حظي بنفس هذا العدد من الاهتمام والانتشار»[٣].

والصواب: (إلا أنك لا تجد أياً منها قد حظي بهذا العدد نفسه)[٤].

(١) تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب، ص١١.
(٢) سورة التكوير آية ٢١.
(٣) المصدر السابق نفسه، ص٥٠، وانظر أيضاً ص٥٩ حيث تكرر هذا الأسلوب.
(٤) انظر تعليل ذلك في دراستي هذه

٣- كذلك استعمال بينما متوسطة ورابطة بين جملتين، كقول الباحث:«فالحريري يعرف (الكلام) بأنه "عبارة عما يحسن السكوت عليه وتتم الفائدة به، ولا يتألف من أقل من كلمتين" بينما يعرفه جمال الدين بحرق بقوله ...»[١].

والصواب – في نظري- أن يقول: (بينما يعرف الحريري (الكلام) بأنه ... يعرفه جمال الدين بحرق بقوله...)[٢].

٤- التوهم في استعمال كلمة (هام) وذلك في قول الباحث: «فالتحقيق وفق ضوابط علمية وطرق منهجية لا غنى عنه، لإعادة المكانة إلى هذا الكتاب الهام»[٣]. والصواب: الكتاب المهم.

٥- عدم وجود خاتمة تلخص كل ما ذُكر في قسم الدراسة والاكتفاء ببعض أبيات في نهاية التحقيق نظمها الباحث في الحث على تعلم العربية، وكذا التداخل في الترقيم حيث لم يرقم الباحث قسم الدراسة ترقيماً مستقلاًو قسم التحقيق ترقيماً مستقلاً؛ ليعرف هذا من ذاك.

(١) تحفة الأحباب، ص ٦٠.
(٢) انظر تعليل ذلك في دراستي هذه
(٣) انظر توضيح ذلك في دراستي هذه

المبحث الرابع

تحقيق منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري

لمحمد عبد الملك بن دعسين توفي (١٠٠٦هـ)

الباحث وطبيعة الدراسة

هذا البحث عبارة عن رسالة دكتوراه، تقدم بها الباحث عبد اللطيف محمد محمد داوود، المدرس المساعد في كلية اللغة العربية في البحيرة إلى قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة - جامعة الأزهر لنيل درجة العالمية (الدكتوراه) وحصل عليها عام (١٤١١هـ - ١٩٩٠م) وهذا البحث عبارة عن مخطوط محفوظ في مكتبة الرسائل العلمية بكلية اللغة العربية بالقاهرة تحت الرقم العام (٢٧٥٩) ورقم التصنيف (٥٢٧٢).

وهذا البحث يمثل دراسة وتحقيق كتاب ملحة الإعراب للحريري كاملا، ومكون من مجلدين كبيرين حيث بلغ عدد صفحات هذا البحث (١٥١٣) صفحة.

أقسام البحث

قسم الباحث بحثه إلى قسمين، قسم الدراسة، حيث بلغ عدد صفحاته (٢٨٣) صفحة، وتكون من تمهيد وستة فصول، أما التمهيد فقد اشتمل على مبحثين:

في المبحث الأول عرف الباحث بالحريري، ثم تكلم عن أعماله ووظائفه، ثم عن آثاره ووفاته.

وفي المبحث الثاني من التمهيد تكلم الباحث عن تاريخ المنظومات النحوية، ثم عن ملحة الإعراب للحريري، وعدد أبياتها، وغيرها، ثم تحدث عن رأي ابن دعسين في عدد أبياتها وأدلته، ثم عدد شروح ملحة الإعراب، ثم استنتج منهجه في منظومته الموسومة بملحة الإعراب، وبين أن الحريري افتتح ملحته بحمد الله ثم الثناء على رسوله محمد صلى الله عليه وسلم، ثم حدد موضوع ملحته، ثم بين الأصول المعتمد عليها كالسماع والقياس والاستقراء والعامل النحوي، والعلة النحوية، وبين أن الحريري قد ذكر حدوداً لبعض الأبواب النحوية، وأشار إلى بعض اللغات العربية، وكان أحياناً يشير إلى بعض المسائل الخلافية، كما أن ألفاظه وأمثلته كانت تربوية تهذيبية وأخلاقية، كما تضمنت الملحة كثيرا من الآداب[1].

أما الفصل الأول فقد عرف فيه بابن دعسين، فتحدث عن اسمه ونسبه ومولده، ونشأته وأخلاقه، وثقافته، ومواهبه وتلاميذه، ومنزلته العلمية وشعره، ومناقبه ومؤلفاته وتاريخ وفاته ومكان دفنه[2].

(١) تنظر منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري لمحمد عبد الملك ابن دعسين، ص ١٣ – ٩٨، تحقيق: عبد اللطيف محمد محمد داوود.

(٢) منحة الملك الوهاب ص ٩٩ – ١٠٨.

وأما الفصل الثاني فقد جعله الباحث للحديث عن منهج ابن دعسين واتجاهه في شرح الملحة، وذكرت في بيان منهجه أنه حافظ على ترتيب أبيات الملحة كما رتبها الحريري نفسه، وتحدث عن أسلوبه وتبين أنه سهل لا تكلف فيه ولا تعقيد ولا غرابة، وهو خال من الحشو والتطويل والإطناب الممل والإيجاز المخل[1].

وأما الفصل الثالث فتحدث الباحث فيه عن اتجاه الشارح النحوي -ابن دعسين- وأثبت بصريته الصرفة وردّ على من قال بأن مذهبه ناتج من ثقافاته المختلفة فهو ليس بصريا ولا كوفيا ولا غير ذلك ولكنه يذهب مذهب الدليل وما اقتنع به[2].

وأما الفصل الرابع فقد خصصه الباحث للنقاط التالية[3]:

١- تأثر ابن دعسين بمن سبقه من النحاة.

٢- موازنة بين شرح ابن دعسين للملحة وشرح الحريري لها.

٣- ماله من مميزات.

٤- ما عليه من مآخذ.

٥- أخطاء ابن دعسين.

(١) المصدر نفسه ص ١٠٩ - ١٨٤.
(٢) المصدر نفسه ص ١٨٥ - ٢١٠.
(٣) المصدر نفسه ص ٢١١ - ٢٨٣ .

ثم كان الفصل الخامس، وقد خصه الباحث لذكر منهجه في التحقيق[1] ثم كان الفصل السادس الذي وصف فيه نسخ الكتاب وتوثيق النسخة[2] وأخير الخاتمة وبيان أهم النتائج[3] ثم فهرس القسم الأول[4].

وأما القسم الثاني فقد خصصه للتحقيق حيث بلغ عدد صفحاته (١٢٣٠) صفحة.

مدى تحقيق العنوان

لم يقف الباحث عند تحقيق العنوان، واكتفى بتحقيق نسبة الكتاب لمصنفه، مكتفيا بما ورد في عنوان الكتاب على النسخ المخطوطة.

مدى توثيق نسبة الكتاب لابن دعسين

وثق الباحث نسبة الكتاب لابن دعسين بالآتي:

١- لم يشك أحد من الذين أرخوا لابن دعسين أو من غيرهم في نسبة الكتاب إليه.

٢- ثبتت نسبة الكتاب إليه في الصفحة الأخيرة من النسخة أ، ب، إذ جاء فيها « قال مؤلفه الفقير إلى عطف الله تعالى وعفوه محمد بن عبد الملك بن عبد الحفيظ بن دعسين القرشي

(١) منحة الملك الوهاب ص ٢٨٤ – ٢٨٨.
(٢) المصدر السابق نفسه ص ٢٨٩ – ٢٩٤ .
(٣) المصدر السابق نفسه ص ٢٩٥ – ٢٩٧
(٤) المصدر السابق نفسه ص ٢٩٨ – ٣٠٢ .

الأموي تجاوز الله عن سيئاته ويسر له سبل مرضاته »[1] وفي نسخة (ب) زيادة كلمة (عبد الله) بعد كلمة (عبد الحفيظ) وسقطت منها كلمة (الأموي) بعد كلمة (القرشي)، وصفحة العنوان في نسخة (أ) بعنوان " كتاب منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب" للشيخ العلامة محمد عبد الملك بن عبد السلام بن عبد الحفيظ بن دعسين القرشي الأموي، وصفحة العنوان في النسخة (ج) منحة الملك الوهاب يشرح ملحة الإعراب تأليف الشيخ العلامة عبد الملك دعسين.

٣- جاءت نسبة الشرح إليه في جميع كتب من ترجموا له، أو كتبوا عن شروح ملحة الإعراب كخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي و معجم المؤلفين[2]، وهدية العارفين في أسماء المؤلفين المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي[3].

٤- نص برو كلمان في كتابه: تاريخ الأدب العربي[4].

مدى دقة كتابة النص

اعتمد الباحث في تحقيق الكتاب على نسخة أصليه وهي النسخة (أ) وهي مخطوطة مودعة في عمادة شئون المكتبات في جامعة الملك سعود في السعودية قسم المخطوطات

(١) انظر خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي ، المجلد الثالث ص ٨٩.
(٢) معجم المؤلفين ١٦٠/٤.
(٣) المصدر نفسه ٦٢٧/١.
(٤) الملحق ٤٨٩/١.

تحت رقم (١٠٢٧) ميكروفيلم (١٠٣٦) (أ) الجامعة، ويعود تاريخ نسخها إلى عام (١١٠٠هـ) وهي نادرة الأخطاء واضحة الكلمات؛ لذلك كانت هي النسخة الأصلية التي اعتمد عليها الباحث، وهي أيضا كاملة وكتبت أقدم نسخة حيث كتبت بعد وفاة مؤلفها ابن دعسين بأربع سنوات[1].

وقابل الباحث هذه النسخة بنسخ أخرى، أما النسخة الثانية فهي مخطوطة مودعة في مكتبة الأوقاف العامة في بغداد بالعراق قسم المخطوطات تحت رقم (١٢٢٤) ويرجع تاريخ نسخها إلى (١٣٠٩هـ).

أما النسخة الثالثة: فهي عبارة عن النصف الأول من المخطوط وهي ميكروفيلم في عمادة شئون المكتبات قسم المخطوطات بجامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض بالسعودية تحت رقم: (ف٩ك ٣١ رقم الحفظ ٦٩٠٨ / ف. ويرجع تاريخها إلى (١٣٤٤هـ).

وهناك نسخة في مكتبة الجامع الكبير بصنعاء غربية تحت رقم (٩٠،٩١ نحو) حسبما جاء في فهرس الهيئة العامة للآثار ودور الكتب ولم يقف عليها الباحث لعدم تمكنه من الحصول على موافقة تصويرها في الهيئة العامة للآثار ودور الكتب بصنعاء وسمح له بالحضور والإطلاع عليها ومقابلة النسخ ولكنه لم يفعل ذلك، وهي أوثق المخطوطات،

(١) انظر منحة الملك الوهاب ص ٢٩٠.

وبسبب عدم إيصال النسخة إلى الباحث فقد اعتبر ذلك عذرا وعرض رد رئيس الهيئة العامة بالاعتذار من التصوير والسماح بالمجيء للإطلاع، وذلك يحسب عليه لا له، كما أن هناك مخطوطتين إحداهما في إيطاليا بمكتبة ابروزيانة ونسخة أخرى في مكتبة أصفية بالهند تحت رقم (٣٨نحو) يرجع تاريخ نسخها إلى (١١١٩هـ)، ولميقف عليها المحقق.

أهم نتائج الدراسة(١)

١ – يعد كتاب ابن دعسين الموسوم بمنحة الملك الوهاب أعظم شروح الملحة وأوفاها فلا هو بالممل ولا الموجز المخل.

٢ – الكتاب مرجع آراء كثير من البصريين والكوفيين والبغداديين والأندلسيين، ونحاة اليمن، ومصر، والشام، ونحاة وعلماء معاصرين له.

٣– رجح الشارح رأي الكوفيين في بعض المسائل مما يدل على أنه منصف للحق أينما كان، وليس متحيزا للبصريين مع اتباعه لمذهبهم.

٤ – خالف بعض أئمة النحو ورد آراءهم بالحجة والدليل، وأيد غيرهم ممن اعتقد أن رأيهم هو الصحيح.

٥ – ابتعد عن ذكر الخلافات النحوية غير المقيدة، كما ابتعد عن الحشو والاستطراد.

(١) منحة الملك الوهاب ص ٢٩٦.

٦- عني بذكر ما فات الحريري من شرحه للملحة مما هو ضروري ومفيد لإيضاح بعض المسائل التي تحتاج إلى مزيد من الإيضاح.

٧- ظهرت أثار إجادة الشارح لعلم القراءات والفقه والبلاغة على كتابه.

٨- تميز أسلوبه بعذوبة الألفاظ وقوتها وجزالة وسهولة التركيب.

٩- دقة اختياره وحسن انتفاء ما ينقله من أقوال غيره، وكثيرا ما كان ينسب كل رأي لصاحبه، ولا يدعي لنفسه ما ليس له.

١٠-تواضعه، واعترافه بعدم وضوح بعض المسائل له.

تأثره بعلماء النحو السابقين والمعاصرين له وكذا بالمدارس النحوية.

الخاتمة

وبعد هذه الجولة في جهود نحاة اليمن القدماء في دراسات المحدثين توصل الباحث إلى أهم النتائج التالية:

أولا: بلغت جهود نحاة اليمن القدماء مائتي مصنف نحوي وشرح ومختصر.

ثانيا: بلغ التراث النحوي اليمني المفقود إلى الآن مائة وثلاثة وأربعين مصنفا وشرحا ومختصرا.

ثالثا: بلغ التراث النحوي اليمني الموجود حاليا سبعا وخمسين مصنفا وشرحا ومختصرا.

رابعا: بلغ عدد المصنفات النحوية لنحاة اليمن القدماء الموجودة -حسب ماوقف عليه الباحث- مايزيد على العشرين مصنفا نحويا ، حقق منها أحد عشر مصنفا ، هي:

الجزء الأول والثاني من كتاب المغني في النحو لابن فلاح اليمني،الجزء الأول منه حقق في جامعة أم القرى والجزء الثاني حقق في جامعة محمد بن سعود بالرياض.

المختصر في النحو ، حققه الباحث حميد أحمد إبراهيم في جامعة أم القرى.

(١) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة ت(٥٥٩هـ).

(٢) تعليقة في النحو لجمهور بن علي بن جمهور المتوفي في القرن السابع الهجري ، حققها طارق نجم عبدالله في بحث منشور بمجلة كلية الآداب بجامعة صنعاء العدد ٢٠ عام ١٩٩٨ م.

(٣) التهذيب في النحو لابن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ) ، وقيل قبل سنة ٧٠٩ هـ. حققه الدكتور فخر صالح قدارة ، والكتاب مطبوع .

(٤) المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ) .

(٥)المحرر في النحو لعمر بن عيسى الهرمي ت(٧٠٢ هـ).

(٦)ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي ت(٧٤٠ هـ).

(٧)مصابيح المغاني في حروف المعاني لمحمد بن علي بن إبراهيم الموزعي ت (٨٢٥هـ). حققه الدكتور جمال طلبة، ونشرته دار زاهد القدسي بالقاهرة سنة ١٩٩٥م.

(٨)تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام أحمد بن يحيى المرتضى ت (٨٤٠هـ).

(٩)الإغراب بتيسير الإعراب في النحو للحسن بن أحمد الجلال ت (١٠٨٤هـ) ، وقد حققه الباحث أحمد مرشد القاضي في رسالة ماجستير بالجامعة اليمنية عام٢٠٠١م، والكتاب مطبوع ونشرته دار القدس بصنعاء.

خامسا: بلغ عدد شروح نحاة اليمن القدماء الموجودة ثلاثة وثلاثين شرحا ، حقق منها ثمانية عشر شرحا، هي:

١- شرح الكافية لابن فلاح اليمني ت (٦٨٠هـ).

٢-الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية في النحو للإمام يحيى بن حمزة ت(٧٤٥ هـ).

٣- الحاصر لفوائد المقدمة في حقائق علم الإعراب للإمام يحيى بن حمزة ت(٧٤٥هـ).

٥- الجزء الول من كتاب المحصل في كشف أسرار المفصل للإمام يحيى بن حمزة ت(٧٤٥ هـ).

٦- المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة ت (٧٤٥ هـ).

٧- الأسرار الشافية والخلاصات الصافية لإسماعيل النجراني ت(٧٤٩ هـ). حققته الباحثة منى النوبي محمود بكلية البنات بجامعة الأزهر الشريف بالقاهرة، وله تحقيق ثان قامت به الباحثة اليمنية سعيدة عباس عبد القادر شهاب بكلية الآداب بجامعة صنعاء .

٨- التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل لعلي بن محمد بن هطيل ت(٨١٢هـ)، وقد حقق في ست رسائل علمية بجامعة الأزهر بمصر.

٩- عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان و القلم لعلي بن محمد بن هطيل ت (٨١٢هـ).

١٠- معونة الطالب على كافية ابن الحاجب لعلي بن محمد بن هطيل ت (٨١٢هـ). حققه الباحث علي قائد عبده سنان بكلية الآداب بجامعة بغداد.

١١- التاج المكلل بجواهر الأدب الكاشف لغوامض كتاب المفصل في صنعة الإعراب للإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى المرتضى ت(٨٤٠ هـ) ، وعُرف بالمكلل بفرائد معاني المفصل، والكتاب حقق في رسالتين علميتين: الجزء الأول حققه الدكتور عبده مريش ، والجزء الثاني حققه الدكتور عبد الملك أنعم الحسامي .

١٢- النجم الثاقب شرح كافية ابن الحاجب للإمام المهدي صلاح بن علي ابن أبي القاسم ت (٨٤٩هـ).

١٣- منهاج الطالب في كشف معاني كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد بن علي الرصاص توفي في القرن التاسع الهجري ولم يعرف تاريخ وفاته بالتحديد. الكتاب حققته الباحثة فطوم الأهدل في رسالة ماجستير بجامعة صنعاء، وله تحقيق سابق قام به الباحث أحمد عبدالله السالم بجامعة اللإمام محمد بن سعود بالمملكة العربية السعودية.

١٤- تحفة الراغب شرح كافية ابن الحاجب لأحمد بن محمد الخالدي ت (٨٨٠هـ). الكتاب حقق في جزأين : الجزء الأول حققه الباحث أحمد محمد أحمد اليماني في رسالة ماجستير بالمدينة المنورة ، والجزء الثاني حققه الباحث صادق يسلم في رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية بجامعة أم درمان الإسلامية.

١٥- تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب بشرح ملحة الإعراب لمحمد بن عمر بحرق الحضرمي ت (٩٣٠هـ). الكتاب حقق في جامعة الجزيرة السودانية.

١٦- مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب لمحمد بن عز الدين بن صلاح ت (٩٧٣هـ)، وقد حققه الدكتور عبد الملك أنعم الحسامي ففي كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

١٧- منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب لابن دعسين ت (١٠٠٦هـ) .

١٨- طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للمنصور بالله القاسم بن محمد بن علي الشهاري ت (١٠٢٩هـ) .

سادسا: مازال كثيرٌ من التراث النحوي لنحاة اليمن الموجود بحاجة إلى تحقيق حيث بلغ التراث النحوي اليمني الموجود غير المحقق إلى الآن خمسة وعشرين مصنفا وشرحا ومختصرا، وتفصيله فيما يأتي :

١- الجزء الثالث والرابع من كتاب المغني في النحو لابن فلاح اليمني.

14-الرحماني والنفَس اليماني شرح مقدمة الصنهاجي لعبد الخالق بن علي المزجاجي المتوفى سنة١٢٠١هـ . مخطوط بالأمبروزيانا.

١٣- شرح العوامل لإسماعيل بن صلاح بن محمد بن أمير ت (١١٤٦هـ). مخطوطة بالمكتبة الظاهرية بدمشق برقم ١٨٢٨.

15-شرح طرفة الأصحاب لنظم قسمي الخطاب لمحمد بن محمد بن حسن الأهدل المتوفى في القرن الثالث عشر الهجري. وهو عبارة عن كتاب شرح منظومة لأبي بكر بن أبي القاسم الأهدل . مخطوط بمكتبة محمد عبد الجليل الغزي بزبيد.

١٦- الفتح الرباني شرح قطر ابن هشام لعبد الخالق بن علي المزجاجي ت (١٢٠١هـ). مخطوط عام ١٢٨٩ هـ بالجامع الكبير برقم نحو١٨٢.

17-السلك المغني لجميع مفردات المغني لمحسن بن عبد الكريم بن أحمد بن إسحاق ت (١٢٦٦هـ). مخطوط بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم (٣٢) نحو وأخرى برقم ٤٧ نحو.

١٨- شرح السلك المغني لمحسن بن عبد الكريم سابق الذكر. مخطوطة بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء برقم ٢٦٨ وأخرى برقم ١٩.

19-عدة المرشح في تحقيق الموشح على شرح الخبيصي على الكافية لمحسن بن عبد الكريم سابق الذكر . مخطوط بالمكتبة الغربية.

٢- الدرر المنظومة بالبيان في تقويم اللسان لعلي بن محمد بن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ)، وهي قصيدة في الألغاز النحوية مع شرح. مخطوط سنة ٦٤٣ هـ بالمتحف البريطاني برقم (٣٨٢).

٢٠-الكواكب الدرية شرح متن الأجرومية لمحمد بن أحمد بن عبدالباري الأهدل ت (١٢٩٨هـ). طبع في مصر ثم تكررت طبعاته و أعربت شواهده، ولكنه لم يحقق إلى الآن حسب علمي.

٢١-النفحة العطرية على مقدمة الأجرومية . ربما يكون شرحا لمقدمة الأجرومية وهو لمحمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل سابق الذكر. مخطوطة في المكتبة الغربية برقم ١١٥ نحو .

٢٢-شرح مغني اللبيب لمحمد بن احمد بن عمر بن يحيى ت (١٣٥٥هـ). مخطوط مجموع برقم ٧٣ بالجامع الكبير .

٢٣-شرح على العوامل في النحو ومعاني الحروف ليحيى بن محمد بن عامر. سنة وفاته مجهولة في المصادر. مخطوط بمكتبة الجامع الكبير تحت رقم مجموع ١٢ .

٢٤- الجزء الثاني من شرح الكافية لابن فلاح اليمني (٦٨٠هـ).

٢٥- الجزء الثاني من المحصل في كشف أسرار المفصل للإمام يحيى بن حمزة.

٣- المستنهى في البيان والمنار للحيران في إعراب القرآن لابن يعيش الصنعاني ت(٦٨٠ هـ). قيل إنه شرع في تحقيقه الباحث كاظم الخالدي، ولكني لم أقف على مايؤكد ذلك، وتوجد نسخة مخطوطة منه بالمتحف البريطاني برقم ٣٨٦٢ ، وأخرى بالمكتبة المحمودية بالمدينة المنورة.

٤- البستان في إعراب مشكلات القرآن لأحمد بن أبي بكر المعروف بالأحنف ت(٧٢٠ هـ). مخطوط بمكتبة الجامع الكبير بصنعاء.

٥- مغني الطلاب عن قواعد الإعراب لعبد الرحمن بن إبراهيم الخيري ت(٩٥٧هـ). مخطوط بالجامع الكبير برقم ٢نحو.

٦- الدراري المضيات في المعربات والمبنيات لعبد الواسع بن يحيى الواسعي ت (١٣٧٩هـ). الكتاب طبع بالقاهرة ويبدو أنه لم يحقق إلى الآن.

٧- شرح ملحة الإعراب ونسخة الآداب لعلي بن سليمان الحيدرة ت (١٢٠٥هـ). مخطوط رقم ١٠٣٠ بالمكتبة الغربية بالجامع الكبير بصنعاء ١٠مجاميع .

٨- البرود الصافية والعقود الضافية شرح الكافية لعلي بن محمد بن أبي القاسم ت (٨٣٧هـ). مخطوط عام ٨٤٣ هـ بالأمبروزيانا تحت رقم ٦٩ .

٩- شرح المقدمة المحسنية وقيل المحسبة في النحو لابن بابشاذ لأحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بصيبص ت (٧٦٨ هـ). مخطوط محفوظ في بطر سبورج بليننجراد برقم رابع ٩٤٣.

١٠- شرح مختصر الحسن بن أبي عباد لأبي السعود بن فتح . مخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية برقم ٧٥ نحو.

١١- مصباح الدياجي شرح أجرومية الصنهاجي لعبد الرحيم بن عبد الباقي النزيلي الحكمي المتوفى في القرن الحادي عشر الهجري . مخطوط في مكتبة الجامع الكبير غربية برقم ٧٥ مجاميع ، وأخرى بالمكتبة نفسها برقم ٤٨ نحو .

١٢- المنهل المري على شرح قواعد الأزهري لمحمد بن الخاص بن عنقاء ت (٩٩٦هـ). مخطوط بالمتحف البريطاني تحت رقم ١٠٦٣ ضمن مجموعة.

سابعا: عدم الاهتمام البالغ بجانب الطباعة من قبل الدارسين لجهود نحاة اليمن القدماء لاسيما علامات الترقيم ذات البعد الدلالي المتعلقة بتوضيح معنى الكلام ووجود نوع من الركة في أغلب الدراسات التي تناولت بالدراسة نحاة اليمن.

ثامنا: انتشار بعض الأوهام اللغوية نتيجة عدم الاهتمام بجانب طباعة البحوث والدراسات التي تناولت نحاة اليمن القدماء مما يؤثر على المعنى لاسيما التحقيقات، وقد بينت ذلك قسمي دراستي هذه كلا في مبحثه.

تاسعا: حدوث بعض الأوهام عند المحققين الذين حققوا مصنفات أو شروح نحاة اليمن القدماء نتيجة عدم دقة فهم المحققين لكلام المصنفين أو لالتباس الأمر عليهم ويعود ذلك إلى أن معظم تلك التحقيقات اعتمدت على نسخة وحيدة مع وجود نسخٍ أخرى ولكن المحققين لم يبذلوا الجهد المطلوب للحصول على النسخ الأخرى، وقد بينت ذلك في القسم الثاني : قسم التحقيقات النحوية كلا في مبحثه.

عاشرا: انتشار ظاهرة النقل من الدراسات السابقة الحديثة دون الإشارة إليها وذلك عند بعض الدارسين الذين تناولوا بالدراسة نحاة اليمن أو الذين حققوا مصنفات أو شروح نحاة اليمن، ويتضح ذلك من خلال التشابه الكبير بين دراستين معينتين في المنهج والمضمون مع إختلاف في عنوان الدراسة .

حادي عشر: عدم دقة عناوين بعض الدراسات التي درست نحاة اليمن وعدم ملاءمة تلك العناوين لمضمون تلك الدراسات، وقد وضحت ذلك في جميع مباحث القسم الأول : قسم الدراسات النحوية.

ثاني عشر: عدم دقة استعمال بعض المصطلحات اللغوية التي شاعت عند بعض الدارسين الذين تناولوا بالدراسة نحاة اليمن، وقد وضحت ذلك في جميع مباحث القسم الأول : قسم الدراسات النحوية.

ثالث عشر: انتشار ظاهرة تكرار تحقيق بعض مصنفات أو شروح نحاة اليمن بسبب عدم معرفة المحقق اللاحق بأن المصنَّف نفسه قد حُقِّق من قَبْلُ من قِبَل محقق آخر في بلد آخر أو في البلد نفسه، أو لأسباب أخرى، وقد تختلف طريقة التحقيق إلى حدٍ ما، وقد يستفيد اللاحق من التحقيق السابق دون الإشارة إلى التحقيق السابق، ومن المصنفات التي كرر تحقيقها دون إشارة إلى التحقيق السابق تحقيق كتاب "المحرر في النحو للهرمي" حيث حقق في جامعة الأزهر وجامعة الاسكندرية، ومن الشروح المكرر تحقيقها كتاب منهاج الطالب في معرفة كافية ابن الحاجب للرصاص حيث حقق في جامعة الملك عبد العزيز بجدة وكذا حقق في جامعة صنعاء مرة أخرى إلا أن المحققة فطوم الأهدل – صاحبة التحقيق الثاني– أشارت إلى أنها علمت ووقفت على التحقيق السابق بعد انتهائها من تحقيق الكتاب، وتحقيق كتاب الأزهار الصافية شرح المقدمة الكافية للنجراني ، حيث حقق الكتاب من قبَل محققتين : االسابقة حققته في كلية البنات بجامعة الأزهر بالقاهرة والتالية حققته في جامعة صنعاء.

رابع عشر: اتكاء المحققين بعضهم على بعض لاسيما في مقدمات تلك التحقيقات بحيث يتكئ اللاحق على السابق فيأخذ معظم مقدمة ذلك التحقيق [جانب الدراسة] خاصة إذا كان

المصنَّف النحوي أو الشرح لأحد نحاة اليمن مكونا من أجزاء فيتعدد المحققون لذلك المصنف أو الشرح بحيث يتناول كل محقق منهم جزءاً معيناً، وقلما يشير بعضهم إلى أنه فد استفاد أو نقل تلك الدراسة للجزء المراد تحقيقه من دراسة سابقةٍ لتحقيق جزء سابق.

خامس عشر: عدم التجديد عند أغلب الدارسين الذين درسوا نحاة اليمن، وذلك في طريقة ومنهج التناول بحيث بدت تلك الدراسات متشابهة في عناوينها ومنهجها وطريقتها وإن اختلف ميدان الدراسة فيها زمناً أو مكانا، أما الدراسات التي تميزت وظهر فيها التجديد والابتكار فقليلة، ومن تلك الدراسات دراسة هادي عطية مطر وبحث الدكتور عبدالملك الحسامي ودراسةالدكتور علي قائد سنان وغيرهم

سادس عشر: اتجهت دراسة جهود نحاة اليمن النحوية عند الدارسين المحدثين ستة اتجاهات:

أ- دراسة شخصية نحوية دراسة متكاملة، كدراسة المرتضى لعلي قائد سنان ودراسة يحيى بن حمزة العلوي دراسة ابن يعيش الصنعاني لسعيدة عباس شهاب ودراسة ابن هطيل اليمني لشريف النجار وغيرها.

ب- دراسة الجهود النحوية لمجموعة من النحاة في حقبة زمنية محددة، كدراسة جهودنحاة اليمن في القرن التاسع الهجري لفطوم الأهدل

ت- دراسة الجهود النحوية لمجموعة من نحاة بلدة يمنية معينة في فترة زمنية محددة كدراسة الباحث عبدالله اليوسفي الموسومة بـ"نحاة زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر".

ث- دراسة مصنف نحوي يمني منهجاً ومضموناً كدراسة الباحث طارق نجم عبدالله الموسومة بـ"التهذيب في النحو دراسة في المنهج والمضمون".

ج- تقديم دراسة تعريفية بالتراث (ببلوغرافية) شاملة للتراث اللغوي في اليمن، ويأتي من ضمن ذلك تقديم دراسة تعريفية بنحاة اليمن وتراثهم النحوي كدراسة هادي عطية مطر الموسومة بـ" نشأة الدراسات النحوية في اليمن وتطورها"، ودراسة الدكتور عبدالملك أنعم الحسامي الموسومة بـ" التراث اللغوي في اليمن".

ح- تحقيق مصنف أو شرح نحوي لأحد نحاة اليمن القدماء، ويُسبَق ذلك التحقيق بدراسة موجزة للمصنِّف أو الشارح كتقديم لذلك التحقيق، وقد يتناول التحقيق مصنفاً كاملاًكتحقيق مصنف "المحرر في النحو للهرمي" أو شرحاً كاملاًبأجزائه كلها كتحقيق "مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب شرح كافية ابن الحاجب" لابن صلاح، أو تحقيق جزء واحد من أجزاء مصنَّف نحوي يمني كتحقيق الجزء الأول من كتاب "المغني في النحو" لابن فلاح أو تحقيق جزء واحد من أجزء شرح نحوي يمني كتحقيق الأجزاء الستة للتاج المكلل بجواهر الآداب على كتاب المفصل

في صنعة الإعراب لابن هطيل اليمني الذي حقق في ست رسائل علمية تناولت كل رسالة جزءاً واحداً من أجزائه الستة.

سابع عشر: تنوعت الجامعات والدول العربية التي دُرست فيها جهود نحاة اليمن القدماء، حيث دُرس في اليمن ومصر والسعودية والسودان وسوريا والعراق كما تنوعت أيضاً جنسيات الدارسين المحدثين الذين درسوا جهود نحاة اليمن القدماء بين يمني ومصري وسوري وعراقي وفلسطيني وسعودي وكويتي، مما يدل على الاهتمام الكبير بجهود نحاة اليمن القدماء وأهمية تلك الجهود وقيمتها العلمية.

ثامن عشر: عالجت هذه الدراسة مايقرب من مائة وهم وغلط نحوي وصرفي ولغوي وإملائي وعروضي شاع عند المحدثين في دراساتهم التي تناولت جهود نحاة اليمن القدماء: دراسة أو تحقيقا، كما تم تقديم أدلة ملحقة في نهاية الدراسة مفصلة تسهل الرجوع إلى تلك الأغلاط والأوهام بيسر.

تاسع عشر: عالجت هذه الدراسة كثيرا من الأخطاء المنهجية والمضمونية التي شاعت في دراسات المحدثين التي تناولت جهود نحاة اليمن القدماء: دراسة أو تحقيقا، ونبهت على تلك الأخطاء مع تقديم تصويبات لها بأسلوب علمي يعتمد على الحجة والبرهان استنادا إلى ائمة اللغة قديما وحديثا.

التوصيات

يوصي الباحث بما يأتي:

أولا- أن تهتم الدولة والحكومة اليمنية ممثلة بوزارة الأوقاف بجمع نُسخ من مخطوطات ذلك التراث النحوي اليمني الموجود والمبعثر في مختلف الدول العربية والإسلامية والأجنبية.

ثانيا- أن تهتم الدولة والحكومة اليمنية ممثلة بمركز البحوث اليمنيي بجمع نُسخ من الدراسات الحديثة لجهود نحاة اليمن القدماء المبعثرة في أكثر من دولة عربية.

ثالثا- أن توجه الدولة الدراسات العلمية اللاحقة المتخصصة في جهود نحاة اليمن القدماء بحيث تتحاشى التكرار والتقليد والنقل المباشر أو غير المباشر وتسد الخواء في جوانب واتجاهات لم تتطرق لها الدراسات الحديثة السابقة التي تناولت بالدراسة جهود نحاة اليمن القدماء، ومن تلك الاتجاهات التي يقترحها الباحث ما يلي:

١. جمع الآراء النحوية لنحاة اليمن القدماء التي لم يُسبَق إليها لمعرفة مدى إمكانية تشكيلها مدرسة نحوية في اليمن كمدرستي الكوفة والبصرة أو المدرسة البغدادية، أو معرفة مدى إمكانية تشكيلها حركة نحوية في اليمن كالحركة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن الهجريين.

٢. خصائص وطبيعة الدراسة النحوية عند كل من نحاة اليمن القدماء من أهل السهول والأودية والسواحل وأهل الجبال والمرتفعات، وهل كان لطبيعة التضاريس أثر في توجيه نوعية دراستهم وآرائهم.

٣. مدى تأثير المذاهب الدينية في اليمن في توجيه الدراسة والآراء النحوية عند نحاة اليمن القدماء.

٤. الفكر النحوي عند نحاة اليمن القدماء.

٥. خصائص التفكير النحوي عند نحاة اليمن القدماء.

٦. خصائص ومميزات شروح نحاة اليمن القدماء للمصنفات النحوية عن شروح غيرهم.

٧. الكافية بين شروح نحاة اليمن وشروح غيرهم من النحاة، دراسة موازنة.

رابعا- إعادة النظر في آلية التأكد من إجراء التعديلات والتصويبات من قِبَل القائمين على طلبة الدراسات العليا بعد المناقشة ، حرصا على دقة الرسائل وصحة محتوياتها، والايكون إجراء

التعديلات مسألة روتينية مما يعكس صورة غير محمودة عن الجامعات التي نوقشت فيها تلـك الرسائل العلمية.

القســـــــــــــــم الثالـــــــــــــــث

الأدلة[1] العامة

(١) عزفتُ عن استخدام كلمة (فهارس) جمع فِهرس بكسر الفاء التي هي معرّب كلمة(فِهرست) الفارسية، وتقابلها في العربية كلمة (دليل) وجمعها أدلة، وقد استُخدمتْ كلمة فهرست قديما بمعنى دليل كالفهرست لابن النديم، ولكني أردت إحياء اللغة والعودة بها إلى منابعها الأصلية باستعمال اللفظ العربي للكلمة الدخيلة أو المعربة. انظر معجم الأخطاء اللغوية المعاصرة، باب الفاء.

- دليل الشواهد القرآنية

- دليل القراءات القرآنية ولغات العرب

- دليل الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة

- دليل الشواهد الشعرية

- دليل الأمثال والحكم العربية

- دليل المسائل والقضايا النحوية والصرفية

- دليل مسائل دلالة الألفاظ والمصطلحات

- دليل المسائل الإملائية والعروضية

- دليل الأعلام

-دليل القبائل والبلدان

- دليل المذاهب والأفكار

- دليل تصويبات الأخطاء في هذه الأطروحة

- دليل المصادر والمراجع

دليل الشواهد القرآنية

الآية	السورة	رقم الآية	الصفحة
﴿ أدخلوا في أمم ﴾	الأعراف	٣٨	
﴿ إذ نادى ربه نداء خفيا ﴾	مريم		
﴿ إن الله فالق الحب والنوى﴾	الأنعام	٩٥	
﴿ تنبت بالدهن وصبغا للآكلين﴾	المؤمنون	٢٠	
﴿ ثم إنكم يوم القيامة تبعثون﴾	المؤمنون	١٦	
﴿ سواء علينا أجزعنا أم صبرنا﴾	إبراهيم	٢١	
﴿ سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ﴾	يس	١٠	
﴿ سواء عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفر لهم لايؤمنون ﴾	المنافقون	٦	
﴿ علم أن سيكون منكم مرضى ﴾	المزمل	٢٠	
﴿ فاضرب لهم في البحر طريقا يبسا لاتخاف دركا﴾	طه	٧٧	
﴿ فالق الإصباح وجعل اليل سكنا﴾	الأنعام	٩٦	
﴿ فلما جن عليه الليل رأى كوكبا ﴾	الأنعام	٧٦	
﴿ فما آمن لموسى إلا ذرية من قومه﴾	يونس	٨٣	
﴿ فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة إلا قليل ﴾	التوبة	٣٨	
﴿ في أصحاب الجنة ﴾	الأحقاف	١٦	
﴿ قال سآوي إلى جبل يعصمني من الماء﴾	هود	٤٣	
﴿ قد أفلح من زكاها﴾	الشمس	٧	
﴿ قل لعبادي الذين آمنوا يقيموا الصلاة﴾	إبراهيم	٣٢	
﴿ قل لعبادي يقولوا التي هي أحسن﴾	الإسراء	٥٣	
﴿ وقل هل يستوي الأعمى والبصير أم هل ﴾	الرعد	١٦	
﴿ كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقا﴾	آل عمران	٣٧	
﴿ كمثل الذي ينعق بما لايسمع إلا دعاء ونداء ﴾	البقرة	١٧١	
﴿ ولأصلبنكم في جذوع النخل﴾	طه	٧١	

﴿ لهم قلوب لا يفقهون بها﴾	الأعراف	١٧٩	
﴿ مطاع ثم أمين﴾	التكوير	٢٢	
﴿ وآتى المال على حبه ﴾	البقرة	١٧٧	
﴿ وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين ﴾	يونس	١٠	
﴿ وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة هي المأوى ﴾	النازعات	٤٠-٤١	
﴿ وإن منكم إلا واردها﴾	مريم	٧١	
﴿ وانطلق الملأ منهم أن امشوا واصبروا ﴾	ص	٦	
﴿ وأنك لا تظمأ فيها ولا تضحى﴾	طه	١١٩	
﴿ وخضتم كالذي خاضوا﴾	التوبة	٦٩	
﴿ وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضا﴾	الكهف	١٠٠	
﴿ وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما ﴾	الأعراف	١٦٠	
﴿ ولما ورد ماء مدين﴾	مريم	٨٦	
﴿ وليربط على قلوبكم ويثبت به الأقدام﴾	الأنفال	١١	
﴿ ومن يرد فيه بإلحاد بظلم﴾	الحج		
﴿ ونادى نوح ربه ﴾	هود	٤٥	
﴿ ونسوق المجرمين إلى جهنم وردا﴾	مريم		
﴿ وهذا كتاب أنزلناه مبارك مصدق الذي بين يديه ﴾	آل عمران	٩٢	
﴿ يأيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا﴾	الأحزاب	٧٠	
﴿ يدرؤكم فيه﴾	الشورى	١١	

القراءة أو اللغة	الصفحة

قراءة ابن كثير وحده (إنه من يتقي)	
قراءات القراء لقوله تعالى (لاتخاف دركا ولا تخشى)	
لغة أكلوني البراغيث	
لغة من يجري المعتل مجرى الصحيح	
لغة من يحذف ضمة المعتل للجزم	
لغة من يحذفون النون من (الذين)	
لغة الحجازيين	
لغة التميميين	
لغة هذيل	
لغة عقيل	
لغة طيّئ	
لغة من يصرفون غير المنصرف للضرورة	

دليل القراءات القرآنية ولغات العرب

دليل الأحاديث النبوية واقوال المأثورة

الحديث	الصفحة
إنا معاشر الأنبياء لا نورث	
بينا نحن عند النبي صلى الله عليه وسلم جلوس إذ أتي بجمار نخلة	
حديث ابن عمر رضي الله عنه أنه رأى رجلا محرما قد استظل فقال:أضح لمن أحرمت له	
دع ما يريبك إلى مالا يريبك	
اللهم اغفر لنا أيتها العصابة	
ومن لم يهتم لأمر المسلمين فليس منهم	

دليل الشواهد الشعرية

الشاهد	القافية	الصفحة
أحـــاط بـــالنحوِ مِـــن أقطـــارِه فغـــدا لهـــا ســـماء وأفلاكـــا وأبراجـــا	الجيم	
ألَمْ يأتِيْكَ والأنباءُ تُنْمى بما لاقت لَبُونُ بني زِيادِ	الدال	
أتهجـــر لـــيلى بـــالفراق حبيبهـــا ومـا كـان نفسـا بـالفراق تطيـب	الباء	
إذا رَضيَتْ عَلَيَّ بَنو قُشَيْر لَعَمْرُ اللهِ أعْجَبَنِي رِضَاها	الهاء	
يخال في سواده يرندجا أنا أبو سعد إذا الليل دجا	الجيم	
إنـــا بنـــي منقـــر لا نعـــز حتـى نـرى جمـا جمـا تحـز	الزاي	
فإياك إياك المراء فإنه إلى الشر دعاء وللشر جالب	الباء	

تعرّض لي السحاب وقد قفلنا قفلتُ إليكَإنّ معي السحابا	الباء	
تعطــي وتزهــق مــا أعطيتــه مننــا بــئس العطــاء إذا أتبعتــه المننــا	النون	
تعلّم التاجَ تضحَ في الورى تاجا أَكرِم به لسماءِ العلمِ معراجا َمن يطلب النحوَ يستقصِي فوائدهُ فلْيجعل التاجَ للمطلوبِ منهاجا	الجيم	
جواباً به تنجواعتمد فوربما لعَنْ عمل أسلفت لا غير تسأل	اللام	
حتــى إذا قُلْنــا تَيَفّــعَ مالــكٌ سَــلفَتْ رقيــةُ مابكــا لقَفائــه	الأمزة	
فَإنّ البِئْرَ بِئْرُ أَبِي وَجَدِّيْ وَبِئْرِيْ ذُوْ َ حَفَرْتَ وَذُوْ طَوَيْتَ َ	التاء	
فبينا نحن نرقبه أتانا معلق شكوة وزناد راعٍ	العين	
كــأنّ ثُبــيرا في عــرانين وَبْلِــهِ كبــير أنــاس في بجــاد مزمــلِ	اللام	
مــا كــانَ أَبْــصَرَنَي بِغِــرّاتِ الصِّــبا فــاليومَ قــدُ شُــفِعَتْ لِيَ الأشــباحُ	الحاء	
متــى تبعثوهــا تبعثوهــا ذميمــة وتضرــــى إذا اضريتموهــــا فتضرــــم	الميم	

وأرْغَبُ فيها عن عَبيد ورهطه ولكن بها عن سنبس لست أرغب	الباء	
وإن قريشاً كلها عشر أبطن وأنت بريء من قبائلها العشر	الراء	
وإنَّ الذي خلَت بفِـلْجٍ دماؤهمْ هُمُ القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالدِ	الدال	
وبينما النـاس في الأحيـاء مغتـبطٌ إذا هـو الـرمس تعفـوه الأعاصـير	الراء	
وتَضْحَـ لِمُغَنِّي شَيْخَةٌ عبْشميةٌ كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً	الياء	
وَتُضحي فَتيتُ المِسكِ فَوقَ فِراشِها نَؤومُ الضُحى لَم تَغتَدِ عَن ذَفَلِّ	اللام	
وقـد يتزيـا بـالهوى غـير أهلـه ويستصـحب الإنسـان مـن لا يلائمـه	الميم	
ولا يؤاتيك فيما ناب من حدثٍ إلا أخو ثقة فانظر بمن تثق	القاف	
ولا ينطق المكروه مـن كـان مـنهم إذا جلسـوا منـا أو مـن سوائنا	النون	
وَمَشرَبٌ إِن وَرَدنا الماءَ صَفواً وَيَشرَبُ غَيرُ ناكِعاً وَطينا	النون	
ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الأباهر والكلى	الراء	

دليل الأمثال والحكم العربية

المثل أو الحكمة	الصفحة
حاطب ليل	
فهم المعنى مفتاح الإعراب	
أصابت بني فلان حيص بيص	

دليل المسائل والقضايا النحوية والصرفية

المسألة أو القضية	الصفحة
(بينما) وكيف تستعمل عند النحاة	
(نفس) وأحكامها	
أبواب النحو	
إذا الظرفية	
الاستثناء المنفي الناقص	
استعمال الاسم الموصول	
استعمال حتى في اللغة	
أصل المشتق والخلاف في ذلك	
الإضافة اللفظية والمعنوية وأحكامهما	
أضحى وضحي ومضارع كل منهما	
إلى وحتى وأحكامهما	
أم و أو والفرق بينهما في الدلالة النحوية والاستعمال	
أن المفتوحة لاتعمل النصب في الأسماء والرفع في الأخبار إذا كانت مخففة من الثقيلة	
أنواع البدل	
تصغير متفعل	
تعدية الفعل (يتسم) بحرف الجر الباء	
تعدية الفعل (يعصم) بحرف الجر مِن	
تعريف العدد	
تقدم صاحب الحال على الحال	
الجر بالمجاورة	
جزم الفعل المعتل	
جمع شيخ وهل تجمع على مشائخ	
حد الاسم	

حد الجزم	
حروف الجر لاتدخل على الحروف	
ذكر الاسم حكاية ومخالفا لقواعد النحو لا يتعارض مع النظام النحوي	
رئيس وأساس وكيفية نسبتهما	
سبب رد بعض النحاة لغةَ أكلوني البراغيث	
الضرورة الشعرية المخالفة للقاعدة النحوية	
ضمير الشأن	
على والباء والفرق بينهما في الاستعمال	
عن وعلى ومجيء إحداهما بمعنى الأخرى	
فاء الفصيحة	
فتح همزة إنّ	
الفرق بين كل المضافة إلى اسم والمضافة إلى ضمير	
الفعل الصحيح المضعف وما يحدث له من تغيير إذا جزم	
في : استعمالاتها ومعانيها	
في والباء والفرق بينهما	
قضية وضع النحو العربي والخلاف الحاصل فيه	
كيفية عودة الضمير على جمع التكسير	
لا يعاد ذكر الظرف(بين)عند العطف على المفردات	
مايصاغ على وزن فاعل من الأعداد وأحكامه	
مراحل الدراسات النحوية القديمة في اليمن	
مضارع زوى بين القياس والاستعمال	
المضارع من ربط	
المعاني التي تأتي بها (إلى)	
نشأة النحو في اليمن	
همزة الاستفهام وهل والفرق بينهما	
واحد واثنان وأحكامهما إذا عطفتا أو ركبتا مع العشرة	

واو رُب وفاؤها	
وجوب عودة الضمير على أقرب مذكور إلا إذا دل عليه السياق	
كيف تنطق كلمة الصحاح	

المسألة	الصفحة
(الأخرى) واستعمالها	
(شفَعَ) وكيف يستعمل	
(وَرَد) واستعمالاته	
الإعجام والشكل	
بدأ وابتدأ	
حركة نحوية ودلالتها	
الحيص والبيص ومدلولهما	
دماغ وعقل	
الطلبجانة	
عرض وتعرض	
العسر والقسر	
علم اللغة وعلم العربية	
عي الكلام و وعي الكلام	
قل :شمالي وجنوبي البلاد	
مرجع ومصدر والفرق بينهما	
المصادر والمراجع	
مصطلح نقد ودلالته	
مصطلح واصطلاح	
مقدمة ومدخل وتوطئة	

مهم وهام	
النداء والدعاء والفرق بينهما في اللغة	
فهرست وفهرس ودليل وأصلها	

دليل مسائل دلالة الألفاظ والمضطلحات

دليل المسائل الإملائية والعروضية

المسألة	الصفحة
ارتباط الإملاء بالنحو	
البسيط المثمن لاتأتي عروضه مقطوعة أبدا	
التاء المربوطة والهاء	
الخبل	
الخبن في بحر البسيط	
زيادة الألف	
الشرطة بعد النقطتين فوق بعض ، هل لها أصل؟	
الطي	
عدم ترك مسافة بين الكلمات يحدث وهما	
الفاصلة والفاصلة المنقوطة	
القطع	
ما الذي لا يجوز في بحر البسيط	
ِمن علامات الترقيم	
المواضع السبعة التي تثبت فيها ألف (ابن)	
همزة القطع وهمزة الوصل	

الهمزة المتوسطة	
همزة تسأل	
همزة قارئها وأحكامها	
الياء والألف اللينة	

دليل الأعلام

العلم	الصفحة
أبان بن سعيد بن العاص	
إبراهيم بن يحيى السحولي	
ابن الحاجب	
إبن بابشاذ	
ابن عباس	
ابن فلاح اليمني	
ابن هشام	
أبو الأسود الدؤلي	
أبو السعود بن فتح	
أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب	
أبو بكر بن أبي القاسم الأهدل	
أبو بكر بن مجاهد	
أبو عمرو بن العلاء	
أحمد بن عثمان بن أبي بكر بن بصيبص	
أحمد بن علي بن أحمد شوقي	

أحمد بن يحيى المرتضى	
أحمد حميد الدين	
الأحنف أحمد بن أبي بكر	
إسماعيل النجراني	
إسماعيل بن صلاح بن محمد بن أمير	
إسماعيل بن علي ا؟لكوع	
الإمام يحيى بن حميد الدين	
الأنباري ، ابو البركات	
باذان	
بحرق الحضرمي	
البكري	
جمهور بن علي بن جمهور	
الجوهري	
الحريري	
الحسن بن أبي عباد	
الحسن بن إسحاق أبي عباد	
الحسن بن إسحاق بن المهدي	
الحسن بن حوشب	
الخبيصي	
الخليل بن أحمد الفراهيدي	
الربعي	
الزجاجي	
الزَّبيدي	
الزمخشري	
زياد بن أبيه	
السكاكي	

سيبويه	
الصنهاجي	
طاهر بن بابشاذ	
عبد الخالق بن علي المزجاجي	
عبد الرحمن بن إبراهيم الخيري	
عبد الرحمن بن هرمز	
عبد الرحيم بن عبدالباقي النزيلي الحكمي	
عبد الملك بن دعسين	
عبد الواسع بن يحيى الواسعي	
عبداللطيف بن أبي بكر الشرجي	
عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي	
عبيدالله بن زياد	
علي بن أبي طالب	
علي بن الفضل	
علي بن سليمان الحيدرة	
علي بن سليمان بن حيدرة	
علي بن محمد الصليحي	
علي بن محمد بن أبي القاسم	
علي بن محمد بن هطيل	
علي بن يعيش بن محمد الصنعاني	
علي عبدالله صالح	
عمر بن عيسى الهرمي	
فروة بن مسيك المرادي	
الفيروزآبادي	
فيشر	
القفطي	

المأمون بن هارون الرشيد	
محسن بن عبدالكريم بن أحمد بن إسحاق	
محمد بن أحمد بن أحمد بن الحسن بن علي بن داوود	
محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل	
محمد بن الخاص بن عنقاء	
محمد بن زياد	
محمد بن علي بن إبراهيم الموزعي	
محمد بن محمد بن حسن الأهدل	
محمد بن محمد عبد الجليل الغزي	
المرتضى الزبيدي	
مروان بن محمد	
معاذ بن جبل	
معاوية بن أبي سفيان	
المعز إسماعيل بن طغتكين بن أيوب	
المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي الشهاري	
نشوان الحميري	
نصر بن عاصم	
الهمداني	
وبر بن يخنس الخزاعي	
ياقوت الحموي	
يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي	
يحيى بن حمزة	
يحيى بن محمد بن عامر	

دليل القبائل والبلدان

القبيلة أو البلد	الصفحة
إب	
البحرين	
تهامة	
تيماء	
الجزيرة العربية	
الجند	
الجوف	
جيزان	
الحجاز	
الحديدة	
حضرموت	
الحِيرة	
ذمار	
زبيد	
السعودية	
السودان	
سوريا	
صعدة	

الصليف	
الصين	
طيئ	
عاملة اللائي	
عدن	
العراق	
عُمان	
فلسطين	
فلسطين	
قبلة جرهم	
قبيلة الأزد	
قبيلة بني غسان	
قبيلة جذام	
قبيلة خزاعة	
قبيلة عذرة	
قبيلة كلب	
قبيلة لخم	
قبيلتا الأوس والخزرج	
الكويت	
اللحية	
مأرب	
المدينة المنورة	
مصر	
مكة المكرمة	
المكلا	
المهرة	

نجران	
الهند	
وادي القرى	

دليل المذاهب والأفكار

المذهب أو الفكر	الصفحة
البصريون	
البغداديون	
الزيدية	
الفكر الأموي	
الفكر السني	
الفكر الشيعي	
الفكر العباسي	
الفكر العلوي الحسني	
الفكر العلوي الحسيني	
الفكر الفاطمي الإسماعيلي	
الكوفيون	
المذهب الشافعي	
المذهب المخترعي	
المذهب المطرفي	
نحاة الأندلس	
نحاة اليمن	
نحاة مصر والشام	

دليل الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة	
المقدمة	
تمهيد	
لمحة جغرافية عن اليمن الحديث	
لمحة تاريخية عن اليمن بعد الإسلام	
الحياة العلمية في اليمن منذ دخول اليمن في الإسلام إلى القرن الرابع عشر الهجري	
الجهود النحوية الموجودة لنحاة اليمن القدماء	
القسم الأول: الدراسات النحوية	
الباب الأول: الدراسات النحوية الزمانية	
الفصل الأول: دراسات تعريفية بالكتب (ببلوغرافية)	
المبحث الأول: نشأة الدراسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها	
المبحث الثاني: التراث اللغوي في اليمن	
الفصل الثاني: دراسات محدودة الزمان	
المبحث الأول: موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية من القرن ٦-٩ هـ	
المبحث الثاني: الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع	

الهجري	
المبحث الثالث: الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر	
الباب الثاني: الدراسات النحوية المكانية	
الفصل الأول: دراسة الشخصيات النحوية القديمة	
المبحث الأول: نشوان بن سعيد الحميري وجهوده النحوية واللغوية	
المبحث الثاني: ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية	
المبحث الثالث: ابن هطيل اليمني وجهوده النحوية	
المبحث الرابع: الإمام أحمد بن يحيى المرتضى نحويا	
المبحث الخامس: الإمام يحيى بن حمزة العلوي وجهوده النحوية	
الفصل الثاني: دراسة المصنفات النحوية القديمة	
المبحث الأول: معجم المسائل النحوية والصرفية في تاج العروس	
المبحث الثاني: منحة الواهب العلية شرح شواهد الكواكب الدرية	
المبحث الثالث: تحفة الطلاب بإعراب منحة الإعراب للحريري	
القسم الثاني: التحقيقات النحوية	
الفصل الأول: تحقيق المصنفات النحوية	
المبحث الأول: كشف المشكل لعلي بن سليمان الحيدرة	
المبحث الثاني: تعليقة في النحو لابن جمهور	
المبحث الثالث: الجزء الأول من المحيط المجموع لابن يعيش الصنعاني	
المبحث الرابع: الجزء الثاني من المحيط المجموع لابن يعيش الصنعاني	

المبحث الخامس: الجزء الأول من المغني في النحو لابن فلاح	
المبحث السادس: المحرر في النحو للهرمي	
المبحث السابع: ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي	
المبحث الثامن: تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للمرتضى	
الفصل الثاني: تحقيق شروح الكافية	
مدخل: شُرّاح الكافية	
المبحث الأول: تحقيق الجزء الأول من شرح الكافية لابن فلاح	
المبحث الثاني: الجزء الثاني من الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للعلوي	
المبحث الثالث: الجزء الأول من الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية للعلوي	
المبحث الرابع: معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب لابن هطيل	
المبحث الخامس: تحقيق مصباح الراغب ومفتاح حقائق المآرب لابن صلاح	
المبحث السادس: تحقيق الأسرار الصافية لإسماعيل بن عطية النجراني	
المبحث السابع: تحقيق المواهب الوافية بمراد طالب الكافية للحسن بن أحمد الجلال	
المبحث الثامن: تحقيق طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب للشهاري	
الفصل الثالث: تحقيق شروح المفصل	
:مدخل : شراح المفصل	
المبحث الأول: تحقيق المحصل شرح أسرار المفصل للعلوي	

المبحث الثاني: تحقيق الجزء الأول من التاج المكلل لابن هطيل	
المبحث الثالث: تحقيق الجزء الثاني من التاج المكلل لابن هطيل	
المبحث الرابع: تحقيق الجزء الثالث من التاج المكلل لابن هطيل	
المبحث الخامس: تحقيق الجزء الرابع من التاج المكلل لابن هطيل	
المبحث السادس: تحقيق الجزء الخامس من التاج المكلل لابن هطيل	
المبحث السابع: تحقيق الجزء السادس من التاج المكلل لابن هطيل	
المبحث الثامن: تحقيق المكلل بفرائد معاني المفصل للمرتضى	
الفصل الرابع: تحقيق شروح ملحة الإعراب وشروح مصنفات نحوية أخرى	
مدخل : شُرّاح ملحة الإعراب	
المبحث الأول: المنهاج الجلي في شرح جمل الزجاجي ليحيى بن حمزة	
المبحث الثاني: عمدة ذوي الهمم على المحسبة في علمي اللسان والقلم لابن هطيل	
المبحث الثالث: تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب لبحرق	
المبحث الرابع: منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري لابن دعسين	
الخاتمة	
التوصيات	
القسم الثالث : الأدلة العامة	

دليل الشواهد القرآنية	
دليل القراءات القرآنية ولغات العرب	
دليل الأحاديث النبوية والأقوال المأثورة	
دليل الشواهد الشعرية	
دليل الأمثال والحكم العربية	
دليل المسائل والقضايا النحوية والصرفية	
دليل مسائل دلالة الألفاظ والمصطلحات	
دليل المسائل الإملائية والعروضية	
دليل الأعلام	
دليل القبائل والبلدان	
دليل المذاهب والأفكار	
دليل تصويبات الأخطاء في هذه الأطروحة	
دليل المصادر والمراجع	

دليل المصادر والمراجع

- اولا: القرآن الكريم.

- ثانيا: الرسائل العلمية:

١- ابن هطيل وجهوده النحوية لشريف النجار، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء، كلية الآداب، ١٩٩٧م، مخطوط محفوظ في المكتبة المركزية بالجامعة، قسم الرسائل الجامعية .

٢- ابن هطيل ومنهجه النحوي مع تحقيق الجزء الأول لألفت عبد المجيد، كلية البنات جامعة الأزهر .

٣- ابن يعيش الصنعاني وجهوده النحوية واللغوية.

٤- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية (ليحيى بن حمزة العلوي) الجزء الأول تحقيق: محمد علي العطاونة.

٥- الأزهار الصافية في شرح المقدمة الكافية (ليحيى بن حمزة العلوي) الجزء الثاني حققه الباحث / عبد الحميد مصطفى السيد في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٦- الإغراب بتيسير الإعراب في النحو للحسن بن أحمد الجلال، تحقيق: أحمد مرشد القاضي ، رسالة ماجستير، الجامعة اليمنية.

٧- الإمام أحمد بن يحيى المرتضى نحويا ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب جامعة دمشق.

٨- التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل في صنعة الإعراب لابن هطيل اليمني،الجزء الثاني تحقيق: عبدالله نجدي عبدالعزيز، مكتبة الرسائل العلمية بكلية اللغة العربية بالقاهرة.

٩- التاج المكلل بجواهر الآداب على المفصل، القسم الثالث، تحقيق: مصطفى إسماعيل عبد العال.

١٠-التاج المكلل، الجزء الخامس، تحقيق: نبوي عشماوي محمد .

١١-التاج المكلل، قسم المشترك، تحقيق: احمد الزين علي

١٢-تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب للحريري تصنيف: أبي المحاس محمد بن عمر بحرق الحضرمي (ت: ٩٣٠هـ ، تحقيق : بشير عبدالله المساري، جامعة الجزيرة –السودان.

١٣-التعليم في اليمن في عهد بني رسول لفاروق أحمد حيدر رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس بالقاهرة ١٩٩٢م .

١٤-الجهود النحوية للإمام يحيى بن حمزة العلوي للدكتورة ، رسالة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

١٥-الحاصر في فوائد المقدمة للإمام يحيى بن حمزة حققه الباحث زكريا محمد علي في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة.

١٦-الحياة العلمية في اليمن في القرنين الثالث والرابع من الهجرة للدكتور عبد الرحمن الشجاع، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.

١٧-الحياة العلمية في اليمن في القرنين الخامس والسادس من الهجرة للدكتور عبد الرحمن المختار، رسالة دكتوراه ، جامعة صنعاء.

١٨-الدرس النحوي في زبيد من القرن السادس إلى القرن العاشر الهجري لعبدالله اليوسفي، رسالة ماجستير ، كلية الآداب ، جامعة عين شمس.

١٩-الدرس النحوي في اليمن في القرن التاسع الجري ، للدكتورة : فطوم الأهدل ، كلية الآداب ، جامعة صنعاء.

٢٠-الشرح السعيدي لسعيد العجمي، وهو شرح على شرح ابن الحاجب للكافية حققه الأستاذ يسري محمود علم الدين رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٢١-شرح الكافية لتقي الدين الحنبلي البغدادي حققه أستاذ أمام حسن الجهوري ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٩٨٣.

٢٢-شرح الكافية لعبد العزيز بن زيد بن جمعة الموصلي المعروف بابن القواس حققه الأستاذ زيان أحمد الحاج إبراهيم ونال به درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٤٠٢هـ.

٢٣-شرح الكافية لمحمد بن عز الدين ابن صلاح ابن الحسن المؤيدي اليمني حققه الدكتور عبد الملك أنعم الحسامي رسالة دكتوراه في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٢٤-شرح لشمس الدين محمود بن عبد الرحيم الأصفهاني حققه الأستاذ حازم الحلي رسالة دكتوراه في كلية دار العلوم.

٢٥-شرح لفلك العلا التبريزي سماه: الهادية إلى حل الكافية حققه الأستاذ زكي فهمي الآلو سي، رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٢٦-طرفة الراغب في الإعراب عن مقدمة ابن الحاجب،تحقيق :

٢٧-عمدة ذوي الهمم في علمي اللسان والقلم ، رسالة ماجستير ، الجامعة اليمنية، صنعاء.

٢٨-عون الوافية شرح كتاب الكافية للقاضي زين الدين حققه الأستاذ محمد أحمد حسن رشوان. رسالة ماجستير في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٢٩-القضايا النحوية والصرفية في تاج العروس للزبيدي ليسين إبراهيم عفيفي أبو زيد رسالة دكتوراه مخطوط محفوظ بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة جامعة -- الأزهر تحت الرقم العام(٣٠٦٥) ورقم تصنيف(٥٥٧٩)

٣٠-المحرر في النحو للهرمي، دراسة وتحقيق: منصور علي محمد عبد السميع، مخطوط محفوظ بكلية اللغة العربية – قسم الرسائل العلمية – جامعة الإسكندرية

٣١-المحرر في النحو، تحقيق: أمين عبد الله سالم، جامعة الأزهر- كلية اللغة العربية ١٩٨٣م.

٣٢-المحصل شرح أسرار المفصل للزمخشري للإمام يحيى بن حمزة الجزء الثاني حققه الباحث / يوسف محمد محمود عبد الغني في كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٣٣-المحصل شرح أسرار المفصل للزمخشري للإمام يحيى بن حمزة، الجزء الأول ، تحقيق: خالد عبد الحميد أبو جندية، كلية اللغة العربية –جامعة الأزهر.

٣٤-المحصل في شرح أسرار المفصل ليحيى بن حمزة العلوي، الجزء الأول، تحقيق: خالد عبد الحميد أبو جنديه مخطوط محفوظ بمكتبة الدراسات العليا – قسم الرسائل – كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر.

٣٥-المحصل في كشف أسرار المفصل رسالة دكتوراه للأندلسي الجزء الثاني، تحقيق: محمد السيد محمد الشرقاوي.

٣٦-المحيط المجموع في الأصول والفروع لابن يعيش الصنعاني، الجزء الأول، تحقيق: .

٣٧-المحيط المجموع في الأصول والفروع، الجزء الثاني ، تحقيق: مؤمن صبري غنام ، رسالة دكتوراه، مخطوط محفوظ في مكتبة اللغة العربية بجامعة أم القرى .

٣٨-معونة الطالب على الكافية في نحو ابن الحاجب،تحقيق : علي قائد عبده سنان، بحث تكميلي للحصول على درجة الماجستير،كلية تربية ابن رشد – جامعة بغداد.

٣٩-المغني في النحو لابن فلاح اليمني، الجزء الأول، تحقيق: عبد الرزاق السعدي، مخطوط محفوظ في جامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية.

٤٠-المناهل الصافية في شرح معاني الشافية في علم الصرف للطف الله بن الغياث، تحقيق: حسين عبد العزيز ، رسالة دكتوراه ، كلية الآداب، جامعة صنعاء.

٤١-منحة الملك الوهاب بشرح ملحة الإعراب للحريري لمحمد عبد الملك ابن دعسين، تحقيق: عبد اللطيف محمد محمد داوود، رسالة ماجستير ، كلية اللغة العربية بالقاهرة ، جامعة الأزهر.

٤٢-المنهاج الجلي شرح جمل الزجاجي للإمام يحيى بن حمزة ، تحقيق: الدكتور: هادي عبدالله ناجي، كلية لآداب – جامعة بغداد ، ١٩٩٩م.

٤٣-منهاج الطالب للرصاص، تحقيق: فطوم الأهدل، مخطوط محفوظ بالمكتبة المركزية بجامعة صنعاء

٤٤-منهج الزبيدي في تاج العروس من جواهر القاموس لعلاء الدين محمد الحنيفي محمود، رسالة دكتوراه في علم اللغة، كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٩٩م محفوظ في المكتبة المركزية بجامعة عين شمس.

٤٥-المواهب الوافية بمراد طالب الكافية للحسن بن احمد الجلال، تحقيق : محمد صالح عبدالله ، رسالة ماجستير،كلية التربية ، جامعة عين شمس بالقاهرة ، ٢٠٠٥م.

٤٦-موقف نحاة اليمن القدماء من الخلافات النحوية للدكتور شريف النجار رسالة دكتوراه،كلية الآداب، جامعة صنعاء.

٤٧-نشوان بن سعيد وجهوده اللغوية والنحوية، حققه الباحث / هادي عبد الله ناجي في كلية لآداب بجامعة بغداد عام ١٩٩٩م ، ومنه نسخة مخطوطة محفوظة في المكتبة المركزية بجامعة صنعاء تحت رقم التصنيف (٥٤٥).

ثالثا : الكتب:

٤٨-١٠٠٠ ساعة حرب للدكتور. عقيد/ عبدالولي الشميري، دار الكتب، صنعاء – اليمن، ط:٢، ١٩٩٥م.

٤٩-ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة للشرجي، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت-لبنان، ط١، ١٩٨٧م.

٥٠-ابن قيِّم الجوزية الأديب النحوي للدكتور/ علي عبود الساهي، طبع بمطبعة الجامعة، بغداد، ط:١، ١٩٨٨م.

٥١-الأدب الجاهلي في آثار الدارسين قديماً وحديثاً للدكتور/ عفيف عبدالرحمن، دار الفكر، عمان – الأردن، ط:١، ١٩٨٧م.

٥٢-أساليب النفي في القرآن الكريم لأحمد ماهر البقري، دار المعارف، النيل، القاهرة – مصر، ط:١، ١٩٨٤م.

٥٣-أصول نقد النصوص ونشر الكتب للدكتور/ برجستراسر إعداد الدكتور/ محمد حمدي البكري، د. ط، القاهرة ١٩٦٩م.

٥٤-أطلس العالم الجديد، وضع وإعداد: جماعة من أساتذة الجغرافيا والتاريخ في لبنان والعالم العربي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت – لبنان، ١٩٩٠م.

٥٥-إعراب القرآن الكريم وبيانه لمحيي الدين الدرويش، دار الإرشاد، حمص – سورية، ١٩٨٨م.

٥٦-الأعلام للزركلي

٥٧-أعيان الشيعة للعاملي نسخة مصورة دار الكتب المصرية، تحقيق: الإمام محسن الأمين.

٥٨-الإغراب بتيسير الإعراب في النحو للحسن بن أحمد الجلال، ت: أحمد مرشد القاضي ، دار الإيمان للنشر،القاهرة – مصر، توزيع دار القدس، صنعاء- اليمن،ط: ٢٠٠١م.

٥٩-إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين علي بن يوسف القنطي، تحقيق الأستاذ: محمد أبي الفضل – مطبعة دار الكتب.

٦٠-الإنصاف في مسائل الخلاف لكمال الدين أبي البركات بن محمد بن سعيد الأنباري، المكتبة العربية، بيروت – لبنان، ١٩٨٧م.

٦١-أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع – مدينة نصر، القاهرة- مصر. د.ط.

٦٢-البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: عادل عبد الموجود وآخرين.

٦٣-البدر الطالع لمحمد بن علي الشوكاني.

٦٤-بغية الوعاة في أخبار النحاة للسيوطي، مطبعة السعادة، ط:١.

٦٥-بلاغة الكلمة في التعبير القرآني للدكتور/ فاضل السامرائي، دار عمار، عمان – الأردن، ط:٣، ٢٠٠٥م.

٦٦-تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، دار العلم للملايين، ط:٢، بيروت، ١٩٧٩م.

٦٧-تاج علوم الأدب وقانون كلام العرب للإمام احمد بن يحيى المرتضى، تحقيق: د. نوري ياسين حسين الهيتي، الناشر: وزارة الثقافة والسياحة، صنعاء – اليمن، ط:١، ٢٠٠٤م.

٦٨-تاريخ ابن زياد، عرض: محمد زينهم محمد عزب، دار الجيل، بيروت- لبنان، ط:١، د.ت.

٦٩-تاريخ الأدب العربي لبروكلمان، نقل: عبدالتواب رمضان، عناية الجامعة العربية.

٧٠-تاريخ النحو وأشهر النحاة للشيخ محمد الطنطاوي، تعليق: محمد سعيد اللحام، عالم الكتب بيروت- لبنان، ٢٠٠٥م.

٧١-تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن في حوادث وتاريخ اليمن للشيخ/ عبدالواسع بن يحيى الواسعي اليماني، مكتبة اليمن الكبرى، صنعاء، ط:٢، ١٩٩١م.

٧٢-تاريخ اليمن في الإسلام حتى نهاية القرن الرابع الهجري للدكتور/ عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط:٢، ١٩٩٧م.

٧٣-التبيان شرح الديوان لأبي البقاء العكبري، تصحيح: مصطفى السقا، دار المعرفة، بيروت – لبنان، د.ط.

٧٤-تجديد النحو للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط:٤، ١٩٩٥م.

٧٥-تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب لجمال الدين أبي محمد القاسم بن علي الحريري، تصنيف: أبي المحاسن محمد بن عمر بحرق الحضرمي (ت ٩٣٠هـ)، تحقيق: بشير عبد الله المساري، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط:١، ٢٠٠٢م.

٧٦-تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب لبحرق الحضرمي رسالة ماجستير – جامعة الجزيرة، مطبوع، دار ابن حزم، بيروت، ط: ١، ٢٠٠٢م.

٧٧-تحفة الطلاب بإعراب ملحة الإعراب لأبي القاسم بن علي بن محمد الحريري، إعراب فضيلة الشيخ/ عبدالرحمن عبدالقادر المعلمي، دار الإيمان، الإسكندرية، ٢٠٠٥م.

٧٨-تحقيق التراث للدكتور/ عبد الهادي الفضلى، كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز، مكتبة العلم جدة، ط:١، ١٤٠٢هـ.

٧٩-تحقيق النصوص ونشرها للأستاذ/ عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط ٧، ١٩٩٨م.

٨٠-تحقيقات نحوية للدكتور/ فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان – الأردن، ط:١، ٢٠٠١م.

٨١-التضاد في القرآن الكريم بين النظرية والتطبيق للأستاذ/ محمد نور الدين المنجد، دار الفكر، دمشق، ط: ١، ١٩٩٩م.

٨٢-تطور النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، تأليف الدكتور/ طلال علامة، دار الفكر اللبناني، بيروت- لبنان، ط:١، ١٩٩٣م.

٨٣-التعبير القرآني للدكتور/ فاضل السامرائي، دار عمار، عمان – الأردن، ط:٤، ٢٠٠٦م.

٨٤-التعليم في اليمن في عصر بني رسول لفاروق حيدر، منشورات كلية الآداب، جامعة صنعاء.

٨٥-تفسير ابن كثير لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي أبي الفداء، مكتبة المعارف، بيروت – لبنان، د.ط.

٨٦-تفسير أبيات المعاني اختصار: سليمان بن علي، تحقيق: مجاهد الصواف ومحسن عياض، دار المأمون، بيروت – لبنان، د.ط.

٨٧-تفسير الجلالين، تقديم الأستاذ/ مروان سوار، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ط.

٨٨-تفسير القرآن العظيم لإسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي أبي الفداء، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط:٢، ١٩٩٩م.

٨٩-تكوين اليمن الحديث: د. سيد سالم، توزيع: دار الأمين للنشر والتوزيع، ط:٤، ١٩٩٣م.

٩٠-الثناء الحسن على أهل اليمن لمحمد عبد الملك المروني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت - لبنان، د.ط.

٩١-الجامع الصحيح المختصر لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا، دار ابن كثير، اليمامة، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٩٢-الجامع لأحكام القرآن لمحمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح القرطبي أبي عبدالله.

٩٣-الجامع لفنون اللغة العربية والعروض لعرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٩٧م.

٩٤-الجملة العربية والمعنى للدكتور/ فاضل السامرائي، دار ابن حزم، بيروت – لبنان، ط:١، ٢٠٠٠م.

٩٥-جواهر البلاغة للسيد أحمد الهاشمي، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط:١٢، ١٩٩١م.

٩٦-حركة المعارضة اليمنية في عهد الأمام يحيى: د. أحمد قائد الصائدي، مركز الدارسات والبحوث اليمني، صنعاء، دار الآداب، بيروت، لبنان، ط :١ .

٩٧-حركة المعارضة اليمنية في عهد الأمام يحيى، للدكتور/ أحمد قائد الصائدي، دار الآداب، بيروت -لبنان، ط:١.

٩٨-خزانة الأدب لعبد القادر عمر البغدادي، تحقيق: الأستاذ/ عبد السلام هارون، المطبعة السلفية، ١٣٤٧هـ.

٩٩-الخصائص لأبي الفتح عثمان ابن جني، تحقيق الشيخ/ محمد علي النجار – مطبعة عالم الكتب، بيروت – لبنان.

١٠٠-الخصومة بين النحاة والشعراء أسبابها وصورها للدكتور/ محمد غالب عبدالرحمن وراق، دار البلاد، جدة –السعودية، ط:١، ١٩٩٩م.

١٠١-خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر للمحبي.

١٠٢-خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي بن بالي القسطنطيني، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط:٢، ١٩٨٣م.

١٠٣-دراسات في فقه اللغة للدكتور/ صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت – لبنان، د.ط.

١٠٤-درة الغواص في أوهام الخواص.

١٠٥-دلائل الإعجاز لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الإرياني، تحقيق: د. محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٩٥م.

١٠٦-دلالة الألفاظ لإبراهيم أنيس.

١٠٧-ديوان الأعشى، دار صادر، بيروت – لبنان، ١٣٨٠هـ.

١٠٨-ديوان امرئ القيس جندج بن حجر الكندي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط:٥، ١٩٩٠م.

١٠٩-ديوان زهير بن أبي سلمى

١١٠-ديوان عمرو بن كلثوم

١١١-رحلتي إلى اليمن لأحمد مصطفى زكريا، دار الفكر، بيروت - لبنان، ١٩٨٦م.

١١٢-الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق الدكتور/ شوقي ضيف، مطبعة دار الفكر العربي.

١١٣-الزمن في القرآن الكريم للدكتور/ بكري عبدالكريم، دار الفجر، القاهرة – مصر، ط:١، ١٩٩٧م.

١١٤-شذا العرف في فن الصرف للشيخ/ أحمد الحملاوي، دار القلم، بيروت – لبنان، ط:٢.

١١٥- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، المكتبة التجارية، مصر – القاهرة ١٣٥٠هـ.

١١٦- شرح ابن عقيل (بهاء الدين عبدالله بن عقيل)، تحقيق: محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت، ط: ١٩٩٦م.

١١٧- شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، مطابع الشروق، بيروت، د. ط. منشورات بني غازي، ليبيا، ١٩٧٣م، ونسخة أخرى بتحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الفكر، بيروت – لبنان، ط:١، ٢٠٠٠م.

١١٨- شرح الفواكه الجنية شرح الكواكب الدرية لعبدالله بن أحمد الفاكهي، طبع بمطبعة الميمنية بمصر، ١٣٠٦هـ.

١١٩- شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش الحلبي ، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ت.

١٢٠- شرح جُمل الزجاجي لابن عصفور الأشبيلي، تحقيق: د. أنيس بديوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت – لبنان، ط:١، ٢٠٠٣م.

١٢١- شرح ديوان المتنبي، وضعه عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي بيروت – لبنان، ٢٠٠٥م.

١٢٢- شرح شذور الذهب لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان. د.ط.

١٢٣- شرح قطر الندى لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ن، القاهرة – مصر، ط:١١، ١٣٨٣هـ.

١٢٤- شرح ملحة الإعراب للحريري، تحقيق: د/ فائز فارس، جامعة اليرموك – أربد – الأردن، دار الأمل للنشر، طبعة ١٩٩١م.

١٢٥- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم لنشوان بن سعيد الحميري، إشراف وتصحيح: القاضي عبد الله بن عبد الكريم الجرافى اليمني، د. ت، عالم الكتب، بيروت، د.ط. كتاب الباء والياء وما بعدهما. طبع منه أربعة أجزاء فقط.

١٢٦- الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها لأحمد بن فارس، تحقيق: عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت - لبنان، ط:١، ١٩٩٣م.

١٢٧- صفة جزيرة العرب للحسن بن أحمد يعقوب الهمداني، تحقيق: محمد بن على الأكوع الحوالي، مكتبة الإرشاد، صنعاء، ط١(١٤٠١هـ- ١٩٩٠م).

١٢٨- ضحى الإسلام للأستاذ/ أحمد أمين. ط:٢، د.ت.

١٢٩- الضرورة الشعرية دراسة لغوية نقدية للدكتور/ عبدالوهاب محمد علي العدواني، مطبعة التعليم العالي، جامعة الموصل، ١٩٩٠م.

١٣٠- طبقات النحويين واللغويين للزُّبيدي: أبي بكر محمد بن الحسن (ت٣١٩هـ)، نشر محمد سامي أمين الخانجي، ط:١، ١٩٥٤.

١٣١-العصر الإسلامي للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط:٦، ١٩٧٤م.

١٣٢-العصر الجاهلي للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط:٨، ١٩٧٧م.

١٣٣-العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية للشيخ/ علي بن الحسن الخزرجي، تصحيح: محمد بن علي الأكوع الحوالي، دار الآداب، بيروت – لبنان، د.ط.

١٣٤-العلة النحوية في ضوء الممنوع من الصرف للدكتور/ شعبان زين العابدين محمد، مكتبة الآداب، القاهرة – مصر، ط:١، ٢٠٠٢م.

١٣٥-علم اللغة العربية للدكتور/ محمد فهمي حجازي، وكالة المطبوعات – الكويت.

١٣٦-علم المعاني للدكتور/ عبدالعزيز عتيق، دار النهضة العربية.

١٣٧-عنوان الشرف الوافي في علم الفقه والعروض والتاريخ والنحو والقوافي لإسماعيل بن أبي بكر المقرئ، تحقيق: عبدالله إبراهيم الأنصاري، مكتبة الإرشاد، صنعاء – اليمن.

١٣٨-العين لأبي عبدالرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

١٣٩- غريب الحديث لعبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبي محمد، تحقيق: د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط:١، ١٣٩٧هـ.

١٤٠- غريب الحديث للقاسم بن سلام الهروي أبي عبيد، تحقيق: د. محمد عبدالمعيد خان، دار الكتاب العربي، بيروت – لبنان، ط:١، ١٣٩٦هـ.

١٤١- غريب الحديث لمحمد بن محمد إبراهيم الخطابي البستي أبي سليمان، تحقيق: عبدالكريم إبراهيم الغرباوي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط:١، ١٤٠٢هـ.

١٤٢- فقه اللغة لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي، تحقيق: د.جمال طُلبة، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

١٤٣- فهرس المخطوطات العربية لمكتبة أوقاف بغداد

١٤٤- فهرس مخطوطات الجامع الكبير لمحمد عبدالله الحبشي.

١٤٥- فهرس مخطوطات المكتبة الغربية لمحمد عبدالله الحبشي.

١٤٦- فهرست الكتب النحوية المطبوعة للدكتور/ عبد الهادي الفضلي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط:١، ١٩٨٦م.

١٤٧- الفوائد الضيائية، شرح كافية ابن الحاجب للجامي، تحقيق: د. أسامة طه الرفاعي، وزارة الأوقاف والشئون الدينية – بغداد، ١٩٨٣م.

١٤٨-في ظلال القرآن لسيد قطب، دار الشروق، بيروت – لبنان، ط:٢١٧، ١٩٩٢م.

١٤٩-القاعدة اللغوية والقراءات المخالفة للدكتور/ مجدي محمد حسين، مؤسسة حورس الدولية، الإسكندرية، ٢٠٠٦م.

١٥٠-القاموس المحيط لمجد الدين محمد بن يعقوب لفيروزابادي، دار الكتاب العربي، القاهرة – مصر، د.ط.

١٥١-قاموس المصطلحات والتعابير الشعبية لأحمد أبو سعد، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، طبعة ١٩٨٧م.

١٥٢-الكامل في اللغة والأدب لأبي إلياس محمد بن يزيد المعروف بالمبرد (ت:٢٨٥هـ)، د.ت، مؤسسة المعارف، بيروت – لبنان، د.ط.

١٥٣-كتاب الإملاء للشيخ حسين والي، دار القلم، بيروت – لبنان، د.ط.

١٥٤-كتاب القراءة للصف الثاني الثانوي، منشورات وزارة التربية والتعليم، اليمن، ٢٠٠٢م.

١٥٥-كتاب النحو والصرف للصف الثالث الثانوي، منشورات وزارة التربية والتعليم، صنعاء – اليمن، ٢٠٠٧م.

١٥٦-الكتاب لسيبوبه أبي بشر عمر بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط:٣، ١٩٨٨م.

١٥٧-الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل للزمخشري: محمود بن عمر، (ت٥٢٨هـ)، مطبعة دار الاستقامة بالقاهرة، ط:٢.

١٥٨-كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى حاجي خليفة، طبع وكالة المعارف باستانبول.

١٥٩-كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني، (ت٥٩٩هـ)، تحقيق: د. هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد بغداد، ط:١، ١٩٨٤م.

١٦٠-الكواكب الدرية على شرح متممة الأجرومية، إشراف وتقديم: الشيخ/ خليل الميس، دار القلم، بيروت- لبنان، ١٩٨٦.

١٦١-لسان العرب لابن منظور، إعداد وتصنيف: يوسف خياط ونديم مرعشلي،

١٦٢-اللغة العربية (١٠١، ١٠٢)، إعداد/ نخبة من أساتذة جامعة صنعاء، متطلبات جامعة صنعاء، مكتبة الجيل الجديد، صنعاء – اليمن، ط:٢، ١٩٩٧م.

١٦٣-اللغة العربية (١٠١، ١٠٢)، متطلبات جامعة العلوم والتكنولوجيا(اليمن)، إعداد: الدكتور/ محمد عبدالله المحجري، ط:١، ٢٠٠٠م، د.ن.

١٦٤-اللغة العربية معناها ومبناها لتمام حسان.

١٦٥-لمسات بيانية للدكتور/ فاضل السامرائي.

١٦٦-اللهجات العربية في التراث للدكتور أحمد علم الدين الجندي، القاهرة، د.ط.

١٦٧- مباحث في مشكلات النحو العربي وسبل علاجها للدكتور/ محمد غالب عبدالرحمن وراق، مطبعة جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم – السودان، ٢٠٠٣م.

١٦٨- مبادئ اللسانيات للدكتور/ أحمد محمد قدّور، دار الفكر المعاصر، بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٩٦م.

١٦٩- محمد علي الشوكاني وجهوده التربوية لصالح أحمد محمد الصغير، دار الجيل، بيروت- لبنان، طبعة ١٩٨٩م. مختصر من تاريخ اليمن لعبدالله أحمد الثور، د.ن، ط:١.

١٧٠- مختار الصحاح لزين الدين محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر الرازي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، طبعة ١٩٩٦م.

١٧١- المدارس الإسلامية في اليمن للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط:٢، ١٩٨٦م.

١٧٢- المدارس النحوية للدكتور/ شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة - مصر، ١٩٨٩م.

١٧٣- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو لمهدي المخزومي، مطبعة دار المعرفة، بغداد – العراق.

١٧٤- المدرسة النحوية في مصر والشام في القرنين السابع والثامن من الهجرة للدكتور/ عبد العال سالم مكرم، دار الشروق؛ بيروت - لبنان، ط:١، ١٩٨٠م.

١٧٥- مسائل خلافية في النحو لأبي البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت – لبنان، د.ط.

١٧٦- مشكل إعراب القرآن الكريم لمكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط:٢، ١٤٠٥هـ -١٩٨٤م.

١٧٧- مصادر الفكر العربي والإسلامي في اليمن لعبدالله محمد الحبشي.

١٧٨- معاني النحو للدكتور/ فاضل السامرائي، دار الفكر، عمان – الأردن، ط:٢، ٢٠٠٣م.

١٧٩- معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة، للدكتور/ محمد العدناني، مكتبة لبنان، بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٨٤م.

١٨٠- معجم الشعراء للمرزباني.

١٨١- معجم مسائل النحو والصرف في تاج العروس للدكتور شوقي المعري، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت- لبنان، ط:١، ١٩٩٦م.

١٨٢-المغرب في ترتيب المعرب لأبي الفتح ناصر الدين بن عبدالسيد بن علي بن مطرز، تحقيق: محمود فاخوري وعبدالحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب – سورية، ط:١، ١٩٧٩م.

١٨٣-مغني اللبيب لابن هشام المصري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت – لبنان، د.ط.

١٨٤-المغني في النحو لابن فلاح اليمني، تحقيق: د.عبد الرزاق السعدي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٩٩م.

١٨٥-مفتاح العلوم للسكاكى، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:٢، ١٩٨٧م.

١٨٦-المفصل في صنعة الإعراب للزمخشري، تحقيق: د. علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال – بيروت، ط:١، ١٩٩٣م.

١٨٧-منحة الواهب العلية شرح الكواكب الدرية، د.ت، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت- لبنان، ط:١.

١٨٨-موسوعة النحو والصرف والإعراب للدكتور/ أميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط:١، ١٩٨٦م.

١٨٩-ميزان الذهب في صناعة شعر العرب للسيد أحمد الهاشمي، د.ط.د.ن.

١٩٠-النجم الثاقب للإمام المهدي صلاح بن علي بن محمد بن أبي القاسم، تحقيق: محمد بن جمعة حسن نبعة، مؤسسة الإمام زيد بن علي الثقافية، صنعاء – اليمن، ط:١، ٢٠٠٣م.

١٩١-النحو الوافي لعباس حسن، دار المعارف، القاهرة – مصر، ط:٤، ١٩٧٦م.

١٩٢-نحو وعي لغوي للدكتور مازن المبارك، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط:١، ١٩٨٥م.

١٩٣-نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد الأنباري، طبع سنة ١٢٩٤هـ.

١٩٤-نشأة الدارسات النحوية واللغوية في اليمن وتطورها، تأليف: د. هادي عطية مطر الهلالي، كلية الآداب- قسم اللغة العربية، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد مطبعة جامعة البصرة، ١٩٨٤م.

١٩٥-نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، للشيخ/ محمد الطنطاوي، راجعه وعلق عليه: سعيد محمد اللحام، عالم الكتب، بيروت – لبنان، طبعة ٢٠٠٥م.

١٩٦-النهاية في غريب الحديث والأثر لأبي السعادات المبارك بن محمد الجزري، المكتبة العلمية، بيروت – لبنان، ١٩٧٩م.

١٩٧-النور السافر عن أخبار القرن العاشر لمحيي الدين عبدالقادر بن هبدالله العيدروس، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط:٢، ١٩٨٥م.

١٩٨-هجر العلم ومعاقله للقاضي إسماعيل بن علي الأكوع، دار الفكر المعاصر بيروت - لبنان، ط:١، ١٩٩٥م.

١٩٩-هذا الحبيب محمد صلى الله عليه وسلم يا محب، تأليف: أبي بكر جابر الجزائري، د.ن، المدينة المنورة، ١٤٠٨هـ.

٢٠٠-همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسسيوطي، مطبعة السعادة، ١٣٢٧هـ

رابعا: الدوريات:

٢٠١- مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت، ١٩٨٥م.

٢٠٢- كتاب دراسات في النحو العربي ، جامعة الإمارات العربية المتحدة.

٢٠٣- مجلة بحوث جامعة تعز ، العدد الثامن ، ٢٠٠٦م

٢٠٤- مجلة كلية الآداب، جامعة صنعاء، العدد ٢٠، ١٩٩٠م

٢٠٥- فهرس الرسائل العلمية بجامعة أم القرى.

٢٠٦- فهرس رسائل الماجستير والدكتوراه بالمملكة العربية السعودية.

بسم الله الرحمن الرحيم

السيرة العلمية للباحث /عبد الرحمن أحمد محمد غالب الزمر

- ولد في اليمن بمديرية مُذَ َيْخِرَة ـ محافظة إب عام ١٩٧٥م.
- وتلقى فيها تعليمه الأساس.
- انتقل إلى مدينة تعز وأكمل فيها تعليمه الثانوي في ثانوية تعز الكبرى –القسم العلمي.
- تخرج من الثانوية العامة وعمل مدرسا لمادة اللغة العربية في محافظة تعز.
- التحق بعد ذلك بقسم اللغة العربية بجامعة تعز وحصل على شهادة البكالوريوس عام ١٩٩٦م بتقدير (ممتاز) الأول على دفعته .
- عُين بعد ذلك مدرسا لمادة اللغة العربية في إحدى مدارس محافظة إب.
- كما عمل مدرسا لمادة اللغة العربية في مدارس النهضة الحديثة الخاصة في أمانة العاصمة صنعاء.
- التحق بعد ذلك بجامعة العلوم والتكنولوجيا بصنعاء لمواصلة تعليمه العالي وحصل على الدبلوم العالي.
- منح بعد ذلك منحة دراسية للتحضير لدرجة الماجستير في جامعة الجزيرة السودانية وتخرج منها نهاية عام ٢٠٠١م.
- عُيّن رئيسا لقسم الأنشطة في أحد مكاتب التربية والتعليم .
- واصل بعد ذلك تعليمه العالي لمرحلة الدكتوراه حيث التحق بجامعة أم درمان الإسلامية عام ٢٠٠٤م ومنح درجة الدكتوراه(العالمية) عام ٢٠٠٨م بتقدير ممتاز.
- شارك في عدد من المهرجانات الثقافية والمنتديات الأدبية .